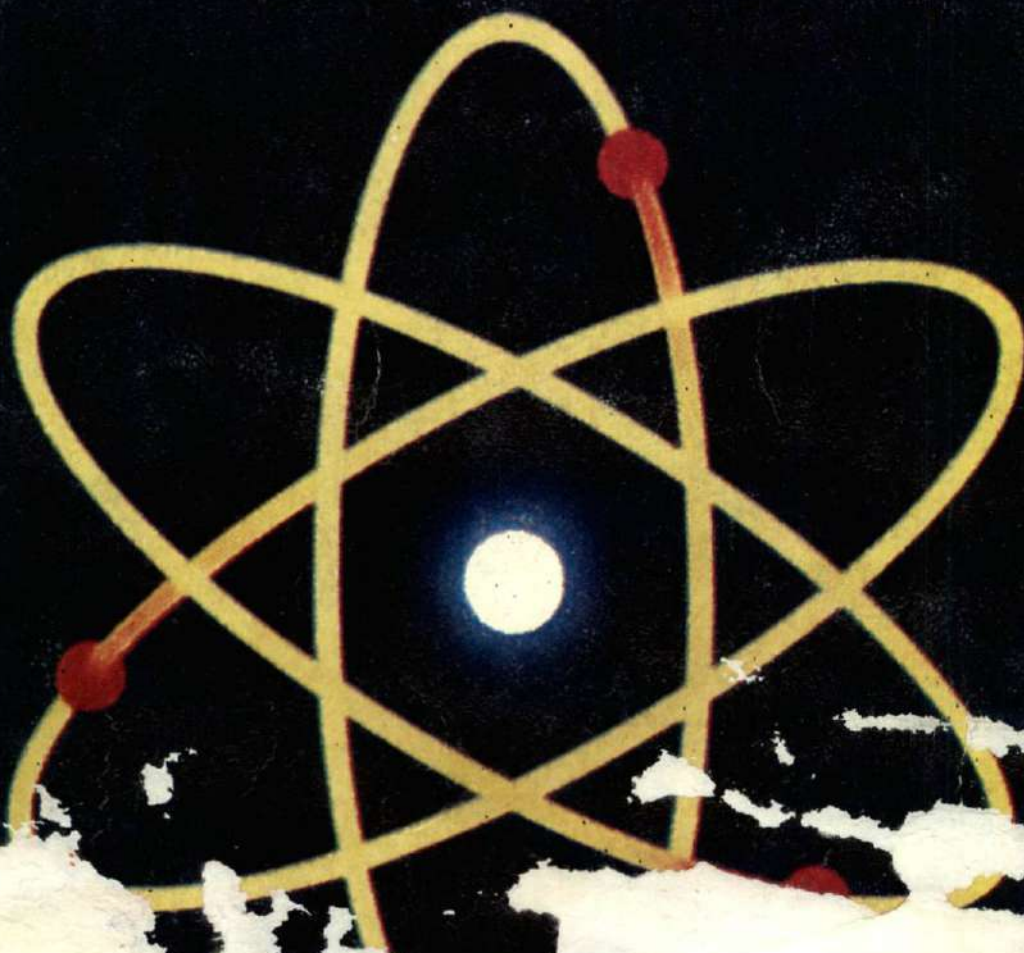


البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي



الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزیز

الإخراج الفنى

علياء أبو شادى

جريدة الجمهورية
2001 - 62 - 26
الاستشرية - مصر

البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي المصري

تأليف

(لواء ٢٠٤٠١)

د . ممدوح حامد عطية

تقديم ومراجعة المادة العلمية

جلال عبد الفتاح



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦



mohamed khatab

Dr. Mohamed Khatab

Professor of English Language

Faculty of Education

Assiut University

Assiut, Egypt

2020

2021

2022

2023

2024

2025

فهرس

٧	تقديم
١١	مقدمة
	الفصل الأول : نشأة البرنامج النووي الاسرائيلي
١٣	فكر قادة اسرائيل
١٤	انشطة اسرائيل غير المشروعة
١٤	النشاط النووي عبر العقود المختلفة
١٥	بداية البرنامج النووي الاسرائيلي
١٩	بحوث الصواريخ والذرة
٢٤	قرار صنع القنبلة
٢٧	الوقود النووي
	الفصل الثاني : تطور البرنامج النووي الاسرائيلي
٢٧	العوامل التي ساعدت اسرائيل
٣٩	الدور الفرنسي في التسليح النووي الاسرائيلي
٤٣	الدور الامريكى في دعم البرنامج النووي الاسرائيلي
٤٨	التعاون النووي مع جنوب افريقيا
٥٣	جهود اسرائيل في التطوير النووي في (رأى الكتاب)
٥٧	جهود اسرائيل للتطوير النووي في (رأى الصحف)
٥٩	المظاهر الدالة على التطوير النووي
٦٣	سياسة اسرائيل النووية
٦٣	الردع النووي الاسرائيلي
	الفصل الثالث : مقومات القدرة النووية الاسرائيلية
٧١	عناصر القدرة النووية
٧١	توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية
٧٢	مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية
٧٤	الجامعات والمعاهد والمراكز الخاصة بالنشاط النووي
٧٥	المدارس والمعاهد التابعة للجامعة العبرية
٧٨	المجلس القومي للبحوث والتطوير
٧٨	هيئة تطوير وسائل القتال
٧٨	جمعية الأشعة الاسرائيلية
٨٠	برنامج الترجمات العلمية
٨٢	المفاعلات والمسرات النووية والمعامل الحارة
٩٢	المحطات النووية لتوليد الطاقة
	الفصل الرابع : الأسلحة النووية الاسرائيلية
١٠٣	سمات الترسانة النووية
١٠٤	التجارب النووية

١٠٧	•	خيارات تصميم القنبلة النووية (من حيث المادة)
١٠٨	•	خيار اليورانيوم
١١٢	•	خيار البلوتونيوم
١١٤	•	معمل فصل البلوتونيوم
١١٥	•	مزايا البلوتونيوم
١٢٠	•	خيارات تصميم القنبلة النووية (من حيث التصميم)
١٢٦	•	انتاج البلوتونيوم
١٢٧	•	عدد ونوعية الرؤوس النووية

الفصل الخامس : وسائل استخدام الأسلحة النووية ومخاطر احتكارها

١٤٥	•	أنواع وسائل استخدام الرؤوس النووية
١٥٠	•	صواريخ لانس وأريحا
١٥٧	•	وسائل نقل أخرى للرؤوس النووية
١٦٤	•	الفضلية للقاذفات المقاتلة النووية
١٦٧	•	مخاطر الاحتكار النووي الاسرائيلي
١٦٨	•	موقف الغموض الاسرائيلي
١٧٠	•	الضربة الأولى ، والضربة الثانية
١٧١	•	خطورة السلاح النووي الاسرائيلي
١٧٨	•	الاهداف المحتملة لأسلحة اسرائيل النووية

الاسرائيلي

الفصل السادس : الأمن القومي العربي والتهديد النووي

١٨٢	•	الأمن القومي العربي
١٨٥	•	الاهداف والغايات القومية الاسرائيلية
١٨٩	•	معوقات تحقيق الأمن القومي العربي
١٩٦	•	مستقبل القوة النووية الاسرائيلية
٢٠٥	•	التصرف مع أسلحة اسرائيل النووية
٢٠٨	•	اسلوب مواجهة الخطر للنوى الاسرائيلي
٢١٤	•	الردع العربي
٢١٧	•	المظلة التقليدية والردع المصدق
٢٢٠	•	الرادع التقليدي في مواجهة الرادع النووي
٢٢٦	•	الرادع فوق التقليدي
٢٢٧	•	لماذا الرادع فوق التقليدي
٢٢٣	•	الملاحق
٢٤٥	•	المراجع الرئيسية
٢٢٠	•	الردع التقليدي في مواجهة الرادع النووي

— جهود اسرائيل في التطوير النووي (رأى)

تقديم

— هذا الكتاب باكورة مجموعة من الكتب المتميزة ، تشمل الثقافة والمعلومات النووية الحديثة والمتقدمة ، تصدر ضمن الألف كتاب الثاني العالمية المستوى . فندخل البعد النووي في الصراع العربي / الاسرائيلي — باعتباره صراعاً ممتداً وطويلاً بصرف النظر عما يجري على الساحة العربية الرسمية — أوجب توغیر المعلومات النووية في كل مجال ، على نطاق واسع في مصر والعالم العربي . بهدف كسر واختراق هذا التعقيم والاحتكار الصهيوني الدولي في هذا المجال ، وتكوين رأى عام عربى متينهم لطبيعة المشكلات القائمة . وجيل واع بالثقافة النووية ، ودورها الخطير في العصر القادم . مما يؤثر على أمن وكرامة وشرف الوطن ، وحياة ومصير كل مواطن . ولكى ندرك عمق المشكلة ومآساتها ، فلا بد من تدارك الحقائق الأساسية في هذا الموضوع ، والتي لا يمكن تجاهلها .

● تتعدد السياسة الاسرائيلية في هذا الموضوع المصيرى ، طبقاً لبداً مناهم بيجن الذى اعلنه عام ١٩٨١ . وهذا المبدأ يحدد المجال الحيوى لاسرائيل بجميع الدول العربية ، فضلاً عن باكستان وايران وتركيا ، وحتى الجنوب الأمريكى . ومعنى ذلك أن على اسرائيل أن تمنع هذه الدول من تملك أية قدرات نووية ، أو صاروخية بعيدة المدى ، أو حتى معرفة تكنولوجية متقدمة . حتى ولو استخدمت اسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك . وهو ما حدث بالفعل من ضرب المفاعل العراقى في ٧ يونيو ١٩٨١ . واغتيال العلماء المصريين ، بدءاً من الدكتور على مصطفى مشرفة ، الذى لقي مصرعه في حادث سيارة بأمريكا في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، وحتى اغتيال الدكتور يحيى المشد في باريس في ١٢ يونيو ١٩٨٠ — بالإضافة الى الكثير من عمليات التخريب للمعدات النووية العربية عند شحنها .

● ان اسرائيل تمتلك بالفعل اسلحة نووية ، على شكل قنابل ، ورؤوس صواريخ ، ودائنات مدافع هاوتزر . وقد اعترف الاسرائيلي حاييم ميرتروج - في خطاب له الى عضو مجلس الموم البريطاني ديفيد شيسل في ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ - مع اقتراب نذر الحرب في الكويت ، بامتلاك اسرائيل لاسلحة نووية . ومن قبله أعلن الرئيس الاسبق اسحاق كاتزير في اول ديسمبر ١٩٧٤ ، أن السياسة الاسرائيلية كانت تنحو دائما لتملك امكانات نووية . وعلق اسحاق رابين - في التليفزيون البريطاني - على ذلك بأن اسرائيل لا تملك تكلفة ان يسبقها أحد في هذا المجال . ولكن لا تملك أيضا تكلفة ان تكون الأولى ، ولا مبرر لاعلانه . وهناك الكثير من التصريحات والتقارير والتحليلات والشواهد ، التي تؤكد امتلاك اسرائيل لهذه القدرات النووية بالفعل .

● ان اسرائيل أعلنت مرارا انها لن توقع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية . وانها لن تسمح بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية ، وتدمير وتفكيك اسلحتها النووية . وحتى لو قبلت ذلك مستقبلا ، فستبقى لديها القاعدة العلمية والمعرفة التكنولوجية ، التي تمكنها من صنع هذه الأسلحة مرة أخرى وفي أي وقت .

● فالمعلومات النووية الحديثة والمتقدمة تكاد تكون منعدمة ، وهي تختلف تماما عما يدرس أكاديميا في الجامعات كمعلومات تاريخية . كما ان الاتجاه الدولي يقضى بتقييد انتشار التكنولوجيا النووية ، أو المعرفة المتقدمة الخاصة بها . ومن هنا كانت أهمية وقية هذه المجموعة المميزة من الكتب . والتي يتناولها كبار الخبراء والمتخصصين في هيئة الطاقة الذرية ، وهيئة المواد النووية ، وهيئة المحطات النووية ، والجامعات الأكاديمية المصرية ، ومراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة ، وخبراء القوات المسلحة المصرية . وذلك بأسلوب شيق ومقبول ، يصلح للمثقف المهتم أو المتخصص الباحث على السواء .

● وقد حاول المؤلف ، وهو الخبير في موضوع الكتاب ، تقديم كافة المعلومات الضرورية ، واستبعاد الكثير منها ، حتى لا يتضخم حجم الكتاب ، وبذل بحق جهدا كبيرا . هو ضابط متقاعد في القوات المسلحة برتبة لواء ، يحمل درجة الدكتوراه ، كما انه مفكر استراتيجي ، ومستشار للعديد من مراكز الدراسات .

— من الواجب تقديم الشكر الكبير والامتنان والتقدير والاحترام
للدكتور سمير سرحان — رئيس الهيئة العامة للكتاب — لمساهمته
القومية والوطنية ومواقفته على اصدار هذه المجموعة المتميزة من كتب
الثقافة والمعلومات النووية . وايضا لكل العاملين في الهيئة ، الذين
يشاركون في اصدارها .

جلال عبد الفتاح

مصر الجديدة
٢٢ أكتوبر ١٩٩٥

مقدمة

لا يبدو في الأمل أن للصراع العربي الإسرائيلي نهاية قريبة ، لأنه لم يدرغ بعد من العوامل الحقيقية التي أدت إليه، لأن إسرائيل في الوقت نفسه تعتقد أن القوة هي الحل الوحيد لكل مشاكلها ، الأمر الذي يجعلها تستخدم تلك القوة بكثافة وهي تمارس السياسة ... فهي لا تؤمن بالدبلوماسية كاحدى الوسائل لحل التناقضات ولا تؤمن بسياسة الانعاز ، بل تميل دائما الى تطبيق سياسة التخويف .

تلك العقيدة العدوانية ، تجعل من إسرائيل حالة خاصة لا تتبشى مع التغيير الذي حدث في مفهوم الصراع في ظل العصر النووي . فالتعريف الشائع للصراع هو انه تصادم ارادات وقوى خصمين أو أكثر ، حيث يكون هدف كل طرف من الاطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً بحيث تهكم ارادته بارادة الخصم ومن ثم يمكنه ان ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه .

وقد أدت السياسة التوسعية لإسرائيل وخوفها من التعرض الى الضغوط العالمية أو الإقليمية ، التي قد تحول بينها وبين ضم الأراضي ، الى لجوئها الى تصعيد سلم الردع التقليدي الى منتهاه . ولم يعد ذلك كافياً لحالة القلق الدائمة التي تعيشها نتيجة خولها من يوم تتخلى فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها غير المحدود لها ، أو وصول العرب الى حالة التعادل في الأسلحة التقليدية معها فلجأت الى الخيار النووي .

وقد عبر إيجال آلون (Egail Alone) في كتابه « إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي » عن ذلك بدقة قائلا : « يجب على إسرائيل ألا تسمح بأن تجعل وجودها يعتمد على ضمان خارجي مهما كانت الظروف لعدة أسباب : فقد يؤدي ذلك الى خضوع إسرائيل الى ضغط سياسي حول حل النزاع العربي الإسرائيلي في صالح الأعداء ، أو تد

لا تكون الدولة الضامنة معنا تماماً ، وأخيراً غائنا نعيش في عالم
— اصنعها لنفسك — واستمرار بقائنا يعتمد على قدرتنا الذاتية في
الدفاع عن أنفسنا دون مساعدة خارجية . وبهذا المنطق كتبت إسرائيل
جهودها حتى وصلت الى تخطي العتبة النووية .

ولقد تناولت اقلام عديدة موضوع البرنامج النووي الاسرائيلي ،
اصاب بعضها بكيد الحقيقة أحياناً ، وجانب الصواب البعض الآخر
أحياناً أخرى . كان بعضها مدفوعاً بأسباب سياسية تغلب عليها
الرغبة في تخويف الدول العربية ، بل ودفعها الى حالة شديدة من اليأس
غير أن هناك من الباحثين من حاول في سعيه وراء الحقيقة أن يلم
باطراف الموضوع ، وأن يجمع له من المعلومات الصادقة ما يؤكد ،
خاصة وأن إسرائيل احاطت نشاطها في المجال النووي بسرية مطلقة .

وفي تقريره السنوي ، الذي صدر في يوليو ١٩٩٥ ، ذكر معهد
أبحاث السلام في السويد أن انتاج وتطوير الأسلحة النووية قد توقف
باستثناء إسرائيل والهند اللتين تواصلان انتاج البلوتونيوم لأغراض
عسكرية . وقدر التقرير مخزون إسرائيل من البلوتونيوم الصالح
لأغراض عسكرية بنحو ٤٤ كجم والهند ٣٥ كجم . ولعل في ذلك دلالة
واضحة على أن إسرائيل مازالت مستمرة في تطوير برنامجها النووي
حتى في ظل مناخ السلام الذي أصبح يسود المنطقة .

وفي محاولة صادقة أقدم قطعة من مكري وخبرتي ، في احترام
للحقيقة وصدق في التعامل مع الواقع ، لعرض دراسة علمية للبرنامج
النووي الاسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي ، وبين صفحاته
يجد القارئ المتخصص والمتقف وراغب الاطلاع غاياتهم المنشودة في
زمن أصبحت فيه المعلومات عصب مستقبل الاجيال ، بل ومحور الحياة
اليومية ذاتها .

والله نسال لأمتنا العربية المجد والرفعة ، ولحمرنا الخالدة كل
تقدم ونجاح ، لبقى دائماً كاتبة لأروع آيات البطولة في تاريخ الإنسانية
وتظل أبداً كعبة كل قلب وحبّة كل عين .

مصر الجديدة

أغسطس ١٩٩٥

د. محمود حامد عطية

الفصل الأول

نشأة البرنامج النووي الاسرائيلي

فكر قادة اسرائيل

رغم ان الأوساط الرسمية الاسرائيلية لم تعلن رسميا عن وجود السلاح النووي في حوزتها ، إلا ان دلائل ما نشر من معلومات دقيقة مؤكدة ، بعضها من داخل اسرائيل وعلى الصفة زعمائها وقادتها ومفكرها وعلمائها ، والبعض الآخر من خارجها في تقارير مخابرات الدول العظمى (مثل تقرير المخابرات المركزية الامريكية « CIA » عن التجربة النووية المشتركة بين كل من اسرائيل وجنوب افريقيا التي اجريت في جنوب الاطلنطي عام ١٩٧٩) ، أو ما تسريه اجهزة الاعلام في الدول العظمى انعكاسا للتنافس السياسي والتجاري (مثل الصفقات الفرنسية مع جنوب افريقيا ، والاتفاق بين المانيا الغربية وزائير على اجراء تجارب لمواريوخ حاملة لرؤوس نووية بالتعاون مع جنوب افريقيا واسرائيل) ، لم تترك انفى شك في ان اسرائيل قد اتت بالفعل صناعة اسلحة نووية ، بل وتملك مخزونا منها تباينت التقديرات بشأن كميته ونوعياته .

ولقد قالها رئيس اسرائيل الأسبق اسحاق كاتزير (Katzier) صراحة في اول ديسمبر ١٩٧٤ : « انها دائما سياسة اسرائيل ان تمتلك امكانيات نووية ، واننا الآن نمتلكها » . وقد علق « رابين » (Rabin) على ذلك في التلفزيون البريطاني قائلا : « اننا لا نملك تحمل تكلفة ان يسبقنا احد الى امتلاك القدرة النووية في الشرق الأوسط ، ولكننا ايضا لا نملك تحمل تكلفة ان نكون الدولة الاولى في هذا المجال » وهو ما يعني بكل وضوح ان اسرائيل تسعى دائما من اجل الاحتفاظ بالاحتكار النووي ، ولكنها لا ترى حاليا مبررا تحت الظروف العادية ان تشهر وتعلن مثل هذه الامكانية .

وكما كان دافيد بن جوريون (David Ben Gurion) صريحا دائما في الربط بين أمن اسرائيل وضرورة امتلاك القدرة النووية في مواجهة التفوق البشرى العربى ، فان تلاميذه من بعده أيضا — امثال موشيه ديان (Dayan) وشيمون بيريز (Shimon Peres) وموردخاى جور (Gore) قد وضعوا فكر بن جوريون موضع التنفيذ عبر ما يزيد من خمسة وأربعين عاما ، وكانت مقولتهم في ذلك : (حيث يوجد الخيار النووى يتحقق التفوق الحاسم على الخصم ، خاصة في ظروف مثل ظروف اسرائيل ، التى تعتبر دولة صغيرة في مساحتها ، قليلة في عدد سكانها ، متواضعة في مواردها ويحيط بها محيط عربى معاد احاطة السوار بالمعصم) وبهذه العبارة أكد قسادة اسرائيل انهم يعنون دخول النادى الذرى من أوسع أبوابه .

انشطة اسرائيل غير المشروعة

من المعروف انه كانت هناك أنشطة نووية غير مشروعة مارسها اسرائيل دوليا سعيا وراء تطوير برنامجها النووى ، مثل تهريب ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المخصب المملوك للحكومة الامريكية من شركة نوميك (Nuclear) في ولاية بنسلفانيا عام ١٩٦٨ ، وشن هجوم بالغارات المستتلة للتموج قام به صلاء اسرائيل على شاحنات تنقل كيبات من اليورانيوم في بريطانيا وفرنسا عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وتم بالفعل تهريبه الى اسرائيل ، والاستيلاء على سفينة شحن الجانصة تحمل ٢٠٠ طن من خام اليورانيوم فى البصر عام ١٩٦٨ ونقلها أيضا ، وكذا اعادة تصدير شحنة مكونة من ٤٠ طن يورانيوم مباع الى « لوكسمبرج » أصلا الى اسرائيل في يوليو ١٩٨٥ بطريقة غير مشروعة ، بالإضافة الى الاستيلاء على ١٢٠٠ جهاز توقيت كرايتون (Kraiton) الذى يستخدم في التفجيرات النووية من الولايات المتحدة الامريكية دون اذن رسمى من الادارة الامريكية .

النشاط النووى عبر العقود المختلفة

تمثل التطور النووى الاسرائيلى خلال السبعينيات ، في أن اسرائيل قامت برفع درجة استعداد قوتها النووية (١٢ قبلة) في ٨ اكتوبر عام ١٩٧٢ وذلك أثناء حرب اكتوبر . هذا بالإضافة الى نجاح العالمين اشعيا نيبنزال (Isaiah Nebenzahl) ومنساحيم ليفين (Menahem Levin) في معالجة تخصيب اليورانيوم باستخدام اشعة

الليزر (Laser) ، وهو ما يعتبر أرخص وأسرع وسائل التخصيب في العالم ، حيث أمكن تخصيب ٧ جرامات يورانيوم ٢٣٥ (U-235) بدرجة ٦٠٪ خلال يوم واحد .

أما خلال الثمانينيات فقد كان من أبرز التطورات هو ما كشفت عنه صحيفة صانداي تايمز (Sunday Time) في ٥ أكتوبر ١٩٨٦ على لسان الفنى النووى الاسرائيلى « مرخاى فانونو » (Mordechai Vanunu) الذى عمل فى مفاعل ديمونا لمدة عشر سنوات ، والذى دعم معلوماته بعدد ٦٠ صورة من داخل المفاعل ، وأكد بعد من الخبراء النوويين البريطانيين صحة اعترافاته والتي كان أبرز ما فيها الآتى :

١ - أن اسرائيل تحتلك مخزونا من القنابل النووية يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ قنبلة انشطارية أسفر ججها وأشد قذراً من قنبلتي هروشيما وناجازاكي .

٢ - أن مفاعل ديمونا قد تم رفع قدرته الى ١٥٠ ميجاولت .

٣ - أن اسرائيل انتجت قنابل النيوترون والقنابل الهيدروجينية .

٤ - أن مركز الأبحاث النووى الاسرائيلى فى ديمونا ، مكون من ستة طوابق تحت الأرضي . وقد تضمنت المعلومات التى تم ذكرها شرحاً تفصيلياً للمركز .

وقد كان من أبرز التطورات فى الثمانينيات أيضا ، هو ما كشفت عنه وسائل الاعلام العالمية عن تكرار زيارة لبعثة اسرائيلية الى جزيرة ماريون (Maryon) بجنوب افريقيا ، واعداد مطار حربي بها لإجراء تجارب نووية بها .

وفى التسعينيات مارست اسرائيل الابتزاز النووى ابلان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، عندما اشارت لحليفاتها الولايات المتحدة الامريكية انها بصدد استخدام سلاحها النووى ضد أهداف محددة فى العراق رداً على قيام الأخيرة بقصف بعض الأهداف الاسرائيلية بالصواريخ . وقد سارعت واشنطن باعداد حليفاتها بمزيد من العتاد الحربي علاوة على صفقة صواريخ الباتريوت (Patriot) المضادة للصواريخ .

بداية البرنامج القووى الاسرائيلى

قدمت فرنسا أهم اسهام لها فى الميدان النووى عندما أرسلت مهندسى الذرة الى اسرائيل للمساعدة فى تصميم وبناء مفاعل نووى بطاقة قدرها ٢٦ ميجاولت فى ديمونا . وتجدر الاشارة أن الحكومة

الفرنسية لم تقيم ببناء هذا المفاعل بنفسها ، ولكن صدقت لشركة
سان جان جوبيان (San Gobyan) الفرنسية اسم جى ان « SGN »
التي كانت تعرف بهذا الاسم في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥ ،
وتحمل الآن اسم الشركة العامة للتقنية الحديثة — بإنشاء مفاعل
ديمونا . ومن المعروف ان لجنة الطاقة الذرية (AEC) التابعة للحكومة
الفرنسية تمتلك ٦٦٪ من قيمة أسهمها .

كان القرار الأصلي الذي اتخذته اسرائيل عام ١٩٥٧ بالحصول
على المفاعل المذكور ، بصورة سرية ، موضع خلاف في أعلى المستويات
نتج عنه في السنة ذاتها ان قدم ستة من مجموع سبعة أعضاء في لجنة
الطاقة الذرية استقالاتهم بصورة جماعية ولم يبق منهم الا ارنست
بيرلمان (Ernest Bergman) المقرب من وزير الدفاع .

وفي السنوات القليلة التالية ، اتخذت الطبيعة المريبة لمنشأ
وبدايات مفاعل ديمونا مظهرا أكثر سوءا . ففي عام ١٩٦١ قتل اثنان
من العلماء الذين استقالوا من لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية بالمساعدة
على تشكيل لجنة تعرف باسم لجنة الحيلولة دون تحول النزاع
العربي / الاسرائيلي الى نزاع نووي ، وهي منظمة من معارضي
الأسلحة النووية هدفها المعارضة في انخال القنابل النووية الى منطقة
الشرق الأوسط .

وعندما دخل مفاعل ديمونا الى مرحلة الخدمة العاملة في ديسمبر
١٩٦٣ ، كان قادرا على انتاج كميات كبيرة من مادة البلوتونيوم ٢٣٩
(Pu-239) الذي يستخدم في صنع القنابل النووية .

وتجدر الإشارة الى أن ديمونا هو مفاعل من النوع الذي
يستخدم الماء الثقيل ووقوده اليورانيوم الطبيعي ، وليس اليورانيوم
المخصب الذي يستخدم في مفاعلات الماء الخفيف مثل المفاعل الذي
أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من ناهال سوريك
(Nahal Soreq) .

ويستهلك المفاعل الأخير كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب
الذي تضطر اسرائيل الى شرائه من الخارج نظرا لانقارها الى
التجهيزات المعقدة والمنشآت الضرورية لإنتاج هذا اليورانيوم على
نطاق واسع . ولأن اسرائيل اعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية
في شراء هذا الوقود الذي تحتاجه لمفاعل ناهال سوريك ، استطاعت
الولايات المتحدة في مقابل بيع اليورانيوم المخصب الى اسرائيل ، أن
تفرض حظرا على استخدام هذا المفاعل للأبحاث ذات الطابع

العسكري ، مع ابقاء أبوابه مفتوحة لعمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها لجان أمريكية وأخرى تابعة للأمم المتحدة .

وتقول سلفيا كروسبى (Sylvia Grosbie) حول الدوامع التي حذت بفرنسا الى مساعدة اسرائيل في بناء مفاعل ديمونا (Dimona) النووي : « ذهب الظن ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، الى ان فرنسا كانت بحاجة الى مفاعل ديمونا كمصدر تتزود منه بمادة البلوتونيوم التي يحتاج اليها برنامجها النووي ، حيث كان من المفترض ان تعيد اسرائيل الى فرنسا وقود مفاعل ديمونا المستهلك والغني بمادة البلوتونيوم . الا ان هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ ، وقال عنها الاسرائيليون انه لا اساسي لها من الصحة .

ويقول مؤاد جسابر (Foad Jabbar) : « انه بالرغم من ان تكون الاتفاقية قد تضمنت شروطاً ملزمة بقيام اسرائيل بتسليم مفاعل ديمونا من الوقود الى فرنسا ، الا انه لم يتم الوفاء بشروطها » . ثم اضاف قائلاً : « انه في حالة وجود مثل هذه الاتفاقية وتطبيقها ، فان اسرائيل سوف تحصل من فرنسا مجدداً على جزء من كمية البلوتونيوم المذكورة ، بعد معالجتها وقصها ، وهذا يعنى بوضوح ثام ، في كلتا الحالتين ، ان اسرائيل تمتلك بالفعل مخزونات من البلوتونيوم الذي تمت معالجته ونصله واصبح جاهزاً لصنع أسلحة نووية » .

اما وايزمان (Weizman) وكروسنى (Krosney) فقد ذكرا ان اثنين من المسئولين السابقين في البرنامج الذرى الفرنسى والبرنامج الذرى الاسرائيلى ، لم يدليا بلسبيهما ، اكدا لهما أثناء مقابلات صحفية ان الاتفاقية الفرنسية الاسرائيلية بشأن وقود مفاعل ديمونا المستهلك موجودة . وقال المسئول الاسرائيلى ان فرنسا لم تنفذ الشرط الخاص بإعادة جزء من البلوتونيوم بعد معالجته وقصه الى اسرائيل . أما المسئول الفرنسى فقد أكد ان اسرائيل أرسلت الى فرنسا عام ١٩٦٧ حوالى ٤ طناً من وقود مفاعل ديمونا المستهلك والغني بمادة البلوتونيوم ، وأن الفئتين الفرنسيتين قاموا بعملية فصل تلك المادة ، واعدادوا الى اسرائيل ما يقرب من نصف الكمية المستخلصة وهو ما يكفى لتصنيع من خمس عشرة الى عشرين قنبلة نووية .

ان ما تضمنه قول كروسبى (Crosbie) من ان اسرائيل تنازلت عن كل ما أنتجه مفاعل ديمونا من الوقود الغنى بالبلوتونيوم يفتقر الى المصداقية ، بسبب ان اسرائيل في حلجة فعلية الى هذه المادة من أجل برامجها النووية العسكرية . ولو مسح ان الاسرائيليين قد سلموا لفرنسا كل مادة البلوتونيوم تلك ، فان الأمر في جوهره يصبح معناه

أن إسرائيل قد دفعت لفرنسا مبالغ مالية ضخمة وأعطتها كل ما لديها من معارف نووية دون أن تأخذ شيئاً في المقابل . خصوصاً لو علمنا أنه من المرجح أن تكون إسرائيل قد دفعت ثمن مفاعل ديمونا نقداً بما يقرب من ١٢٠ مليون دولار ، وقامت كذلك بتزويد فرنسا بأسرار مهمة في مجال الذرة وعلى الأخص ، الطريقة الإسرائيلية في تصنيع الماء الثقيل ، واستخلاص اليورانيوم من خامات تحتوي عليه بنسبة تركيز منخفضة جداً .

وقد أصبح مفاعل ديمونا النووي مقراً لمركز النقب للبحوث النووية ، وهو المعهد الرئيسي المخصص لعلوم الذرة في إسرائيل كما أنه أصبح مصدراً للجزء الأعظم من نشاطات إسرائيل النووية ولم تسع فرنسا إلى اتخاذ أي إجراءات للتفتيش على المفاعل سواء بواسطة فرنسيين أو مسئولين من وكالة الطاقة الذرية الدولية ، للحيلولة دون استخدام هذا المفاعل للأغراض العسكرية .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد ساورتها الشكوك بشأن هذا المفاعل ، تمكنت باستخدام نفوذها ، من الحصول على حقوق للتفتيش عليه ، غير أنه من الواضح أن تلك الحقوق كانت محدودة وغير كافية لتحقيق الغرض منها .

عن هذا الموضوع كتب جورج كويستور (George Koyster) في : انعكاسات نتائج محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية « سولت » (Salt) عن القوى النووية المحتملة : إسرائيل والهند وغيرها . كتب يقول : « لقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على حق « زيارة » مفاعل ديمونا مرتين سنوياً على ألا يتم تصنيف هذه الزيارات بصفة رسمية تحت اسم عمليات تفتيش » . وقد كرر « جابر » (Jabber) ذكر هذه المطالبة .

أما هاركافي (Harkavy) فيقول : « يبدو أن الضغط الأمريكي أدى في السبعينيات إلى تنظيم عمليات تفتيش دورية على ديمونا ... لكن الاعتقاد السائد الآن أن تلك العمليات كانت شكلية وغير مجدية وسرعان ما تلاشت نهائياً خلال سنوات معدودة » .

وقد قدم الفريق الذي قام بالتفتيش عام ١٩٦٩ ، مذكرة احتجاج مكتوبة جاء فيها أنه نظراً لأن الإسرائيليين قد حدوا من حركة القائمين بالتفتيش وأمروهم بالإسراع في إجراءاته ، فإن هذا الفريق لا يستطيع ، في ضوء ذلك ، أن يقدم ضماناً بأنه لم تجر في مفاعل ديمونا أعمال تتعلق بتصنيع أسلحة نووية .

وفي أواخر الستينيات في محاولة واضحة أخرى لفتح أبواب مركز النقب للأبحاث الذرية ، عرضت الولايات المتحدة على إسرائيل مساعدة فنية ومبلغ ٤٠ مليون دولار لبناء معمل لتحلية المياه يتم تشغيله بالطاقة النووية مقابل أن توافق إسرائيل على إخضاع مفاعل ديمونا لنظام الضمانات الدولية ، لكن إسرائيل رفضت هذا العرض . وغنى عن البيان أن رفض إسرائيل لهذا المشروع ، رغم ما ينطوي عليه من عظيم الفائدة لاقتصاد البلاد ، إنما يشكل مؤثراً واضحاً على ما تريده إسرائيل أن تفعله في منشآتها للطاقة النووية في ديمونا من استغلالها في تدعيم خيارها النووى العسكرى .

وبعد عام ١٩٦٩ حظرت إسرائيل حتى عمليات التنقيش المحدودة ، وكتب أرنست و. ليفيفر (Lefever, Ernest W.) في كتابه « الأسلحة النووية في العالم الثالث » يقول : « أن التحقيق الذى أجراه الكونجرس الأمريكى عام ١٩٧٤ حول الجهود المصرية والإسرائيلية في الميدان النووى أيدى استياء من اغتتار الولايات المتحدة لاية معرفة تفصيلية حول أهداف منشآت الأبحاث النووية في ديمونا وطبيعة الأبحاث والتجارب التى تتم فيها .

وفي عام ١٩٧٦ قامت إسرائيل بمنع ثلاثة عشر عضواً من مجلس الشيوخ الأمريكى كانوا يقومون بجولة لتتقصى الحقائق في الشرق الأوسط من زيارة منشآت ديمونا .

كل هذه الحقائق التى سبق سردها توضح انه عندما قامت فرنسا بتشغيل مفاعل « ديمونا » في أواخر عام ١٩٦٣ ، استفتت إسرائيل عن الولايات المتحدة الأمريكية في المجال النووى . وغنى عن البيان أن إغلاق أبواب أهم مفاعلاتها في وجه التنقيش الأمريكى قد أكد استقلال إسرائيل عن أمريكا نووياً ، ومكنتها في نفس الوقت من المضي قدماً في جهودها لصنع قنبلتها النووية دون رقيب أو حسيب .

بحوث الصواريخ والذرة

هناك قصة درامية وراء التعاون الفرنسى الإسرائيلى في صنع القنبلة النووية ، حيث تعتقد بعض الأوساط أن فرنسا قدمت الى إسرائيل في المجال النووى ما هو أهم من مفاعل ديمونا . إذ يحتل أن تكون فرنسا ثابتة في الفترة ما بين عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٤ بتقديم المساعدة لإسرائيل ، في تصميم وتجربة قنبلتها الذرية التجريبية الأولى في حقول التجارب الفرنسية « ريجان » (Reggan) أو إككر (Ekkar) في الصحراء الجزائرية .

غير أنه لا يوجد برهان على حدوث مثل هذه التجربة ، بل هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بعدم صحة حدوثها ، إذ لم يكن في استطاعة الاسرائيليين الحصول على كميات من البلوتونيوم من معاصر ديمونا تكفي لصنع قنبلة نووية قبل نهاية عام ١٩٦٥ أو حتى بعد هذا التاريخ ، وهذا بدوره ينفي إمكانية أن يكون الاسرائيليون قد أجروا تجربتهم النووية في صحراء الجزائر إذا علمنا أن فرنسا قامت بتفكيك موقع « ريجان » الذي كانت تجري فيه تجاربها النووية عام ١٩٦٤ ، ولم تجر أي تفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية بعد هذا التاريخ .

ويذهب الطنن بهاركافي (Harkavy) إلى احتمال أن تكون فرنسا قد زودت اسرائيل بكميات من البلوتونيوم أو اليورانيوم تكفي لصنع سلاح نووي . إلا أن هذه الاحتمال ينقصه البرهان خصوصاً وأن الفرنسيين أنفسهم كانوا منشغلين بمساعدة في صنع قنابلهم النووية وتجربتها ، فقد أجروا جهودهم لرحلة تفجيرات نووية بلغت قوة أحدها ٧٠ كيلو طن ، وذلك خلال أربعة عشر شهراً ما بين ١٢ فبراير عام ١٩٦٠ و ٢٥ أبريل عام ١٩٦١ ، وهذا يعني أنهم كانوا وبحق في حاجة معلقة إلى كل ما لديهم من وقود انشطاري لانجاح برنامج أسلحتهم النووية المطروح .

لما ولجزمسان (Weizman) وكسروفسكي (Kossovsky) فيقولان أنها يجرمان يقينا أن اسرائيل قد استسلمت هذه التفجيرات النووية التجريبية التي أجرتها فرنسا ، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن اسرائيل قد شاركت بطريقة مباشرة في تلك التفجيرات ، ولكن الفرنسيين قد أعطوا العلماء الاسرائيليين معلومات جلية الاهمية حول تصميم القنبلة النووية وطريقة إنشائها ، وهي من المعلومات التي تم الحصول عليها من نتائج التفجيرات النووية الفرنسية ، ولذلك المؤلفان أن فرنسا قد زودت اسرائيل بمللك المعلومات المسجلة مقابل قيام العلماء الاسرائيليين بالاسهام في بناء القنبلة النووية الفرنسية الاولى .

ويمضي الكاتبان في القول : أنه قد تمثل ضرر تلك المساعدة في أن العلماء الاسرائيليين كانوا قد حققوا تقدماً مذهلاً في مجال صناعة الأسلحة ، خاصة في ميدان آلية نظم التوجيه المسيطر عليه ، والذي اتقنه الاسرائيليون في أوائل الستينيات بانتاجهم لمنظومات الصواريخ من طراز شافيت (Shavit) وأريحا (Jericho) . وهنا قام بعض العلماء الاسرائيليين بتركيز جهودهم وقدراتهم للإسهام في تصميم السلاح النووي الفرنسي ، فعملوا دوراً رئيسياً في التخطيط له وتطويره . ويستطرد الكاتبان : لقد كشف لنا أمر هذه المساعدة مصدر

أمريكي ، وبالرغم من أن باريس والقدس نفتاها تماما ، إلا أننا نعتقد
بصحة تلك المعلومات ، وبذلك تكون القوة الاستراتيجية الفرنسية
سلاحاً إسرائيلياً ، ولهذا كان لزاماً على الفرنسيين أن يقدموا
للإسرائيليين مقابلاً أساسياً .

ويستطرد الكاتبان وإيزمان وكروسني قائلين إن فرنسا قدمت
لإسرائيل في مقابل تلك المساعدة المذكورة معاملة ديمونا ، وهو وإن كان
مساعدة أولية في بناء معمل صغير لمعالجة واستخلاص اليورانيوم من
الوقود المستهلك من المفاعلات ، إلا أنه يعتبر منفذاً لا قيوداً عامة لليبانت
اختبارات التفجير النووي الفرنسي .

وتجيب للاعتراض على أن المصير الذي استعدت له فرنسا الكاتبان
المذكوران بعدم لقولنا تحتاج إلى البتة . فبالرغم من أن فرنسا
تقدم لها ، وفيها يطلق بالقول إن صناعة الصواريخ في إسرائيل قد أصبحت
الفرنسية إلى الحد الذي جعلهم يطلقون على الإسرائيليين أن يتأهبوا
أيضاً في تصنيع السلاح النووي الفرنسي ، فليس مستحسناً في صحته حيث
أنه من المستغرب أن « التقدم المذهل الذي حققته إسرائيل في ميدان
صناعة الأسلحة في أوائل الستينيات قد جعل من إسرائيل نداً في
ميدان التكنولوجيا لفرنسا أو لأي من القوى العظمى الأخرى . ورغم
أن ما أحرزته إسرائيل من تقدم علمي عسكري كان مثيراً للعجب
بالنسبة لقوة صغيرة بهذا الحجم ، فإن صناعة الديناميت والطائرات
والصواريخ وغيرها من الصناعات الكهربائية والكيميائية كانت كلها
في مرحلتها الأولى في إسرائيل ، واعتمدت إلى حد كبير ، من أجل الحصول
على حاجتها من المواد المعدنية المعقدة ، على ما تستورده من فرنسا التي
كانت تمتلك قاعدة علمية وصناعية أضخم حجماً وأكثر تطوراً .

وعلاوة على ذلك يقول الإسرائيليون أنه ربما كانت إسرائيل
تتفوق على فرنسا في بعض الجوانب المحددة لتكنولوجيا الصواريخ ،
إذ كانت إسرائيل قد حصلت على أنواع من أجهزة الكمبيوتر التي
سامحت الإسرائيليين في ميدان صناعة الوقود السائل . كما أن
تكنولوجيا الوقود الصلب الإسرائيلية كانت أكثر تطوراً من نظيرتها
الفرنسية . وبصرف النظر عن هذه المقولة فإنه من المعروف أن الخبرة
الفرنسية في ميدان تكنولوجيا الصواريخ كانت تتفوق بصورة انحصالية
على نظيرتها الإسرائيلية ، حيث كانت فرنسا أسبق إلى بناء وتجربة
الصواريخ وامتلكتها دائماً ، ولا تزال ، مخزونها من القذائف أكبر عدداً وأكثر
تنوعاً وأشد تعقيداً مما لدى إسرائيل .

وتفيد بعض التقارير أن إسرائيل دفعت في أوائل الستينيات مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي إلى فرنسا مقابل قيام الأخيرة بتقديم يد المساعدة لإسرائيل في تطوير صاروخ أريحا الذي يعتبر أكثر الصواريخ الإسرائيلية تطورا ، وينطوي هذا الأمر على اعتراف ضمني بالتفوق الفرنسي في ميدان هندسة الصواريخ . وغنى عن البيان أن إسرائيل لا بد وأن تكون الشريك الأدنى مستوى في أي مشروع فرنسي إسرائيلي مشترك في ميدان البحوث العسكرية بما في ذلك بحوث الصواريخ والأبحاث الذرية . ومن المؤكد أن إسرائيل هي الطرف الذي يتعلم من الطرف الآخر أكثر مما تعلمه .

أن ذلك يثير التساؤل التالي : أي نوع من التكنولوجيا هي تلك التي يمكن لإسرائيل أن تبيعها إلى فرنسا ، وتكون على جانب عظيم من الأهمية وبعبارة كل البعد عن متناول الفرنسيين ، بحيث يتلف هؤلاء على شرائها بلئن يصل إلى حد تزويد إسرائيل بأسرار القنبلة النووية ؟ أن فرنسا كانت مهتمة بالطريق الإسرائيلية لصنع أكسيد الديوتريوم (Deuterium Oxide) واستخلاص الليورانيوم من خامات الفوسفات التي تحتوي على درجة تركيز منخفضة من تلك المادة ، كما كانت راغبة في الحصول على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية التي كانت مخطورة على فرنسا وتملكها إسرائيل . وبالرغم من كل ذلك ، فإن فرنسا تكون باقداهما على بناء مفاعل ديمونا قد دفعت للإسرائيليين ثمنا يتجاوز الثمن الذي يعرضهم عن كل هذه الأمور مجتمعة .

لذلك ، فإن الفرضية التي قدمها كل من وايزمان (Weissman) وكروسنبي (Krosney) ، القائلة بأن فرنسا سمحت للإسرائيليين بالإطلاع على المعطيات التي حصلت عليها من تجاربها النووية في مقابل إطلاعها على الإنجازات الإسرائيلية المذهلة في ميدان صناعة الأسلحة ، خاصة نظم التحكم والتوجيه التي وهبت بها إسرائيل ذروة الابتكار في منظومتى الصواريخ الإسرائيلية المنشأ وهما صاروخ « شافيت » وصاروخ « أريحا » لا يبدو مقنعا .

فمن المعروف أن نظامي التحكم والتوجيه في الصاروخين « شافيت » و « أريحا » وإن كانا اختراعين مثيرين للاعجاب بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل ، فإن هذين النظامين لم يكونا يتصفان بدقة استثنائية ، حتى بالمعايير غير الدقيقة للصاروخ في أوائل الستينيات . كما أنه من الخطأ تصنيف صاروخ شافيت الأصلي ضمن فئة « الأسلحة » لأنه لم يكن أكثر من مجرد صاروخ للأرصاء الجوية . وأخيرا ، فمن المحتمل ألا يكون صاروخ شافيت اختراعا إسرائيليا ، بل أنه من المرجح أن

يكون نظاما اريحا وشفافيت قد تم تطويرهما بجهود مشترك فرنسي اسرائيلي .

واغلب الظن ان يكون الاسهام الفرنسي في انتاج الصاروخ شافيت كان له اثر فعال ، نظراً لان فرنسا قد سبق لها ان اجرت تجارب على صواريخ مشابهة له في الصحراء الجزائرية بحضور مراقبين اسرائيليين . اما بالنسبة للصاروخ اريحا ، وهو الاكبر حجماً والاعمق اهمية ، فان معظم الفضل في اختراعه يرجع الى الفرنسيين . اذ ان عملية بناء هذا الصاروخ تمت في البداية في مصانع فرنسية ، كما قام العلماء الفرنسيون بتجربته في موقع طولون الفرنسي للتجارب في الصحراء الجزائرية .

وبناء على ما سبق ، يكون من غير المعقول ان تقوم فرنسا باطلاع الاسرائيليين على المعطيات الناتجة عن تجاربها النووية في مقابل اسهام اسرائيل في مشاريع صواريخ لم تكن المشاركة الفرنسية فيها لتقتل عن المشاركة الاسرائيلية خاصة ان المستفيد الاول من تلك الصواريخ هو اسرائيل ذاتها ، اذ انها ، دون فرنسا ، هي التي تبقت في نهاية الامر صاروخي شافيت واريحا كجزء من ترسانتها الصاروخية .

وعلى الجانب الآخر ، وفي ضوء ما نعرفه عن التعاون الفرنسي الاسرائيلي في الميدان النووي ، فان الافتراض القائل ان فرنسا كانت قد سمحت لاسرائيل بالاطلاع على المعطيات الناتجة عن التجارب هو افتراض اقرب الى الصحة . غير ان المصدر الذي استقى منه كل من وايزمان وكروسنتي معلوماتهما هو مصدر امريكي وليس مصدرًا فرنسيًا . او اسرائيليا . مما يشكك الى حد ما في مصداقية تلك المعلومات .

وفي الحقيقة ان اهم اسهام فرنسي معروف في الميدان النووي لدى الاسرائيليين في ذلك الوقت كان بناء المفاعل النووي في تيبونا . ويتحول ذلك المفاعل مرحلة انتاج مادة البلوتونيوم ^{239}Pu ، تكون اسرائيل قد خلقت احدى المعدات الفنية الرئيسية التي تحول بينها وبين انتاج القنبلة النووية . فقد اصبحت اسرائيل تمتلك الوسيلة التي تمكثها من صنع كميات كبيرة من مادة البلوتونيوم اللازمة لصنع الاسلحة النووية .

وربما كانت اسرائيل على وشك تطوير اسلحة نووية عام ١٩٦٦ ، ففي ذلك العام تمت عملية اعادة تنظيم لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية ووضعت تحت رئاسة رئيس الوزراء مباشرة ، والذي اصبحت رئيساً لها . وذلك من باب ادراك الاهمية الكبيرة للطاقة النووية في مستقبل

قرب وصول اسرائيل الى الخيار النووي . وجاءت احداث عام ١٩٦٧ لتشكل حلقة مغلقة جعلت اسرائيل تسعى لاتمام مشروعها النووي .

قرار صنع القنبلة

وفي سياق الحديث عن تاريخ البرنامج النووي الاسرائيلي يكون من الواجب ان نشاول قرار صنع القنبلة النووية . فمن المحتمل ان تكون اسرائيل قد اتخذت ذلك القرار المصري بتشييد اسلحة نووية في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، بالرغم من ذلك الانتصار الذي حققته اسرائيل ، فان الوضع الجيوسياسي والعسكري الذي أعقب تلك الحرب ترك لدى القادة الاسرائيليين احساسا عميقا بعدم الأمان . لقد تخلت عنهم فرنسا منذ بداية الحرب ، اذ قام الجنرال « ديجول » بقطع كل علاقة عسكرية ترمط بين بلاده وتلك الدولة المستقلة ، ولحجة منه في بحث للحولة من جديد في العلاقات التي سطروها للتو مع دول النقط العربية ، وانحت تأليه لخطط الولايات المتحدة لوضع لحد للتحقق النووي الفرنسي مع اسرائيل . في الوقت الذي فرضت فيه فرنسا حظرا على ارسال السلاح الى اسرائيل في أعقاب العدوان عام ١٩٦٧ ، تلقت كل من سوريا ومصر شحنات ضخمة من الدبابات والطائرات الثقيلة والاسلحة الصغيرة وغيرها من المعدات الحربية من الاتحاد السوفيتي السابق . ومن المحتمل ايضا ان تكون الضغوط الامريكية التي صاحبت صفقة طائرات البانتوم الثقيلة جعلت الاسرائيليين يتسائلون عن مدى قدرتهم على الاعتماد على الولايات المتحدة ، مما ساهم في احسانهم بالعزلة .

كما ان القول باستيلاء الاسرائيليين على غازات امصاب مصرية أثناء حرب ١٩٦٧ وان المصريين قد استخدموا الغازات في معركة البين ، قد اثار بشدة مخاوف بعض الاوساط الاسرائيلية من احتمال ان يقوم العرب بتهن حرب اباد ضد اسرائيل باستخدام الاسلحة الكيميائية .

وقد اورد هاركابي (Harkavy) ان الخبر العسكري الاسرائيلي افيد جور هاسلكورن (Avid Gore Hasselcorn) قال بعد حرب ١٩٦٧ ان شيخ المحرقة قد اُصبح واقعا بلنوسا وشيك الحدوث بالنسبة لصانعي القرار في اسرائيل ، كما ان خوفهم من قيام السوفيت بتفسيذ ضربة اجهاس ضد مفاعل ديمونا ، يقصد تدبير برنامجهم النووي

العسكري وهو لا يزال في المهد ، أصبح أمرا يسيطر على تفكيرهم وكأنه أصبح على الأبواب أيضا .

ويبدو ان قادة اسرائيل ، كما يقول البعض ، وقد وجدوا انفسهم مخاطبين باعداء من كل اتجاه ، ومعتدين بصورة شبه مطلقة على الولايات المتحدة للحصول على ما يحتاجونه من معدات عسكرية ، ساورتهم الشكوك في قدرة دولتهم على الخروج سالمة من حرب أخرى ، وكما تدعى اغلب الزوايات ، لاجل الاسرائيليين وهم يجنون انفسهم وضط هذا الشعور بالقلق وعدم الأمان الى البحث عن امنهم في القنبلة النووية .

ومن الواضح ان قرار الشروع في الخطوات النهائية لانتاج اسلحة نووية - اي اقامة مصنع لفصل مادة البلوتونيوم اللازمة للشروع في التجميع البدئي للقنبلة النووية - انما كان موضوعا مثيرا للخلاف والجدل . وقد جاء في المقال الذي نشرته مجلة « تايم » (Time) بتاريخ ١١ ابريل عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف جعلت اسرائيل على القنبلة » والذي من المفترض انه استقى معلوماته من موظف اسرائيلي على المستوى ، ما يلي : « بعد نقاش سري حاد تمكنت المجموعة الاسرائيلية التي تشبه في عملها مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يترجمها معارضو القنبلة النووية ، رئيس الوزراء ليفي اشكول (Levy Ashkole) وزعيمة الماي جولدا مائر (Golda Maer) وعضو لجنة الدفاع الوزارية ييجال آلون (Egal Alone) تمكنت في اوائل عام ١٩٦٨ من وضع « الفيتو » أمام مشروع مصنع لفصل البلوتونيوم ومنع البدء في تنفيذه .

غير ان ليفي اشكول اكتشف بعد وقت قصير ان موشيه ديان (Dagun) كان قد اضطر اوامره سرا للبدء في تنفيذ بنسائه ذلك التصريح . واعتدها نشر « اشكول » ونسبته لرواه انه « ليس لديهم الا ان يعطوا موافقتهم الشكلية على مشروع هو في طور الانتهاء الفعلي » . وهكذا تؤكد مجلة « تايم » ان وزارة الدفاع الاسرائيلية اطلقت بسد طوقها للشروع في تنفيذ برنامج التاج القنبلة النووية « في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ » .

وتجدر الإشارة الى انه لا يمكن الحكم على مدى دقة الرواية التي اوردتها مجلة « تايم » ، لكن القول بان « موشيه ديان » تجرأ على اصدار الأمر بالشروع في بناء مصنع فصل البلوتونيوم بشكل منفرد متحديا كل تلك المعارضة السياسية الكبيرة والتي تضم بينها رئيس الوزراء نفسه ، يبدو أمرا مستغربا . والرواية التي اوردتها « تايم »

هي الرواية الوحيدة التي تدعى أنها ترقى بنفسها عن أن تكون مجرد تخمينات لتؤكد أنها تنطلق من معرفة أكيدة بتفاصيل القرار الإسرائيلي ، بلتمام الاستعدادات النهائية للشروع في صنع القنبلة النووية . يضاف إلى ذلك أن ما ورد في تلك الرواية يطابق مع ما هو معروف من قدرات إسرائيل في هذا الميدان .

ويفترض في مفاعل ديمونا مع حلول عام ١٩٦٧ أن يكون قد أنتج كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع أسلحة نووية ، لذا يبدو من المنطقي الاعتقاد أن مسألة الشروع في صنع تلك الأسلحة أو التراجع عن ذلك كانت قد أثرت في ذلك الوقت . ومن الملمت للنظر أن صحيفة النيويورك تايمز (New York Times) نشرت في ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ ، أي في أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ، خبرا يتفق مع ما أوردته مجلة « نايم » حول التوقيت الذي اتخذ فيه القرار الإسرائيلي بشأن تصنيع القنبلة النووية ، فقد أوردت الجريدة أن مصادر مسئولة ، في الحكومة الإسرائيلية ، في تل أبيب قالت أن خطوة إسرائيل التالية قد تكون صنع القنبلة النووية . وقد حاولت الرقابة العسكرية جاهدة منع نشر هذا الخبر .

وفي مجال سعيها لتصنيع القنبلة النووية كان على إسرائيل أن تتطلب على عدة عقبات كي تتمكن من تنفيذ ذلك . أولها الحاجة إلى مفاعل نووي لإنتاج مادة البلوتونيوم وقد تم تظليل ذلك عندما بدأ مفاعل ديمونا العمل . وبقيت صعوبتان فنيان هما الحاجة إلى اليورانيوم الطبيعي لتشغيل المفاعل ، ثم إيجاد مصنع لفصل البلوتونيوم من وقود مفاعل ديمونا المستهلك . والفني بتلك المادة حتى لا تضطر إسرائيل للبحث عن مصنع للفصل ونقله دولية متقدمة ، وذلك لكي تتمكن من القيام بعملية غشش وتنقية البلوتونيوم ليصبح في حالته التي يمكن استخدامه فيها لصنع القنابل النووية .

لما فيها يتعلق بتحويل تصنيع القنبلة ، فقد كان على إسرائيل أن تتخذ أيضا عقبة الحصول على الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة ، فيقدر خبراء الذرة بالأمم المتحدة أن التكلفة الاجمالية لبرنامج صغير لصنع القنابل النووية من مادة البلوتونيوم قادر على انتاج عشر قنابل من عيار قنبلة هيروشيما ٢٠ كيلو طن في مدة عشر سنوات تبلغ حوالي ١٠٤ ملايين دولار . وبذلك تكون التكلفة السنوية لعملية صنع قنبلة نووية واحدة في العام قرابة ١٠٤ مليون دولار أمريكي . وبمقدور إسرائيل أن تنفق هذا الكم من الأموال دون صعوبة .

ومن المعروف انه في الفترة ما بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ ، وهي الفترة التي يعتقد ان اسرائيل صنعت خلالها قنبلتها النووية الاولى ، بلغ معدل الناتج القومي الاجمالي الاسرائيلي ٦٧ بليون دولار امريكي سنويا ، وذلك يعني ان مشروع القنبلة النووية لم يكن يستهلك الا ١٦٪ من الناتج القومي الاجمالي كل عام . وقد بلغت نفقات اسرائيل على الدفاع في تلك الفترة المذكورة عالية ما معدله ١٦ بليون دولار امريكي سنويا ، وبذلك يكون مشروع انتاج الاسلحة النووية الذي تبلغ تكلفته ٤٠٠ مليون دولار امريكي لم يستحوذ الا على اقل من ١٪ من ميزانية الدفاع .

كما تنفق اسرائيل سنويا ما يقرب من ١٪ من الناتج القومي الاجمالي لديها على ميدان البحوث العسكرية والتطوير ، وقد بلغ حجم المعدل السنوي لهذه النسبة ٦٧ مليون دولار امريكي في الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ . وهذا بدوره يعني ان مشروع القنبلة النووية ذا التكلفة ١٠٠ مليون دولار ما كان ليستهلك الا ١٦٪ من الميزانية التي تخصصها اسرائيل سنويا للبحوث العسكرية والتطوير . وبعد عام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة الانفاق الاسرائيلي على الدفاع والبحوث العسكرية والتطوير فازدادت بالتعبئة قدرة اسرائيل على تمويل مشروع القنبلة النووية . وعلى أية حال فان مثل هذا الحجم من الانفاق يعتبر حدا أدنى ومن السهل تحمله بالنسبة لدولة تعتقد ان بقاءها يتطلب اللجوء الى ما يوغره السلاح النووي من ضمانات ، وهكذا يتضح ان مسألة تمويل مشروع القنبلة النووية لم يكن يمثل مشكلة بالنسبة لاسرائيل .

الوقود النووي

تعتبر واحدة من المشاكل المتعلقة بتأمين الوقود اللازم لتشغيل مفاعل ديمونا عند بدء التشغيل لأول مرة ، وقد استمرت هذه المشكلة تواجه برنامج اسرائيل النووي بعد عام ١٩٦٧ . فمن اجل الحصول على مادة البلوتونيوم من ذلك المفاعل ، كان لابد من تزويده بما يعادل ٢٤ طنا من اليورانيوم كل عام . وكانت اسرائيل في منتصف الستينيات قادرة على انتاج عشرة اطنان من اليورانيوم سنويا كنتاج جانبي لصناعة الفوسفات الاسرائيلية ، وهذه كمية تقل ١٤ طنا عن كمية اليورانيوم التي تحتاجها لتشغيل مفاعل ديمونا .

ولحل مشكلة تزويد مفاعلهم هذا بما يحتاجه من وقود ، لجأ الاسرائيليون الى اكمال انتاجهم غير الكافي من مادة اليورانيوم بعمليات من مصادر اجنبية . وتفيد التقارير ان اول شحنة وقود تم استخدامها لتشغيل

مفاعل ديمونا قد جاءت من المصادر التالية : عشرة أطنان تم انتاجها
محليا في اسرائيل ، وعشرة أطنان حصلت عليها من جنوب أفريقيا ،
واحدون ما تبقى من فرنسا .

توقفت فرنسا عن بيع اليورانيوم الى اسرائيل بصورة نهائية
بعد القطيعة التي حدثت بين البلدين عام ١٩٦٨ م . وقال ان اسرائيل
تم تلقت بعد هذا التخليع شحنة من مواد اليورانيوم من كل من جنوب
أفريقيا والارجنتين والبرازيل . حيث تم عام ١٩٧٧ توقيع اتفاقية
للمعاون النووي بين اسرائيل والبرازيل ، أما البلدان الأخرى فالتزمت
تكون اسرائيل حصلت منها على مادة اليورانيوم فهي ككافة الجايون

وجمهورية افريقية الوسطى والنيجر .
وسط تكون اسرائيل قد حصلت أيضا على كميات من اليورانيوم
لما على ديمونا ، بعد القطيعة مع فرنسا عام ١٩٦٨ م . عن طريق جاره
وسيداء في تلك الجاه فحصلت على بلومبرغ (Blomberg) الذي يعمل
ان اسرائيل حصلت بطريقة غير مشروطة الى ما يحتاج اليه من مواد
لتحويلها الى مادة بلومبرغ . كل هذا لا يمنع من هذه القطيعة الاسرائيلية
مع الحصول على الكوك الأصفى . اسيد اليورانيوم (Uranium Oxide)
الذي تم في مدينة أنتويرب (Antwerp) والذي يملكه الشركة
العامة البلجيكية . ومن المعروف ان هذا اليورانيوم الذي تحصله
الشركة المذكورة كان معروفا للبحر للدول الأخرى دون اسرائيل . لأن
اليورانيوم (Uratom) ، ومن الوكالة المختصة بتنظيم شئون
الطاقة النووية لدى السوق الأوروبية المشتركة ، فتمسكوا على
ارسال مثل هذه المادة الى تلك الدولة بسبب عدم خضوع مفاعل ديمونا
للمفتش .

وطبقا للوثيقة التي جاء فخرها في كتابها فمحصنة بلومبرغ
(Blomberg) ، حيث اسرائيل بمطامع اليورانيوم ، إذ دخلت الاموال
مطلقة لشركة كيموايفته الألمانية فوبية الحبل اسم « كيموايفت اسمر »
لغاية دور الشركة « الواجبة » ، تاسست شركة اسمر بشراء الكوك
الاصفر « من الشركة العامة البلجيكية عام ١٩٦٨ . والتمسك
الاسرائيليون من نقل اكسيد اليورانيوم هذا بصورة منفردة الى خارج
أوروبا ، قاموا بشراء شحنة من ألمانية غربية اسمها فشرز بيرج
(Sherz Berg) ووضعوها عليها ملكا ألمانيا ، وخلصوها باليورانيوم
المعيا في براميل كتب عليها « بلومبرغ » . وقد تمكن الاسرائيليون من
خلال شركة « كيموايفت اسمر » من الحصول على اذن من اليورانيوم
لشحن هذه الحمولة النووية عبر البحر الأبيض المتوسط بحجة انها

متوجهة الى جنوا (Genoa) في ايطاليا لتجري عليها عملية معالجة خاصة هناك ، الا أن السفينة « شيرز بيرج » وحولتها لم تصل الى جنوا اطلاقا .

ويعرب مؤلفو كتاب فضيحة « بلومبات » عن اعتقادهم أن السفينة المذكورة قامت بعد منتصف ليل يوم ١٧ نوفمبر من عام ١٩٦٨ بنقل حولتها الى سفينة شحن اسرائيلية في مكان ما من البحر الابيض المتوسط ما بين قبرص وتركيا . وتوجهت السفينة « شيرز بيرج » اثر ذلك الى ميناء الاسكندرية التركي ، حيث تم استبدال قبطانها وضامها بقبطان وطاقم جديدين . وابتعدت بعد ذلك بوقت قصير وسط جسر دولي ثار عندما علمت سلطات اللورداتوم بالتحركات الغامضة لتلك السفينة واختفاء « الكعك الاصفر » من على ظهرها . ويروي أن سفينة الشحن المذكورة وصلت الى اسرائيل بطولها . ولذا صحت هذه الرواية بما فيها من ادلة مقنعة ، فان اسرائيل تكون قد حصلت في هذه العملية التي تمت عام ١٩٦٨ على ما يقرب من ٢٠٠ طن من اكسسيد اليورانيوم ، وهي كمية تكفي لتشغيل مفاعل فيونا ما يقرب من ثماني سنوات .

ويقول الخبير النووي نيكولاس فالسري (Nicholas Valery) في مقال بعنوان « القارة الاسرائيلية السابعة على القنيسة » الذي نشرته مجلة نيوز ساينسست (New Scientist) العلمية البريطانية أن اسرائيل بحلول عام ١٩٧٢ كانت قد حيرت نفسها من الاعتماد على استيراد اليورانيوم الذي يحتاجه من الخارج ، ومن الحاجة الى اللجوء الى عمليات من نوع عملية « بلومبات » . لذا ان سفاعة القمدين للاسرائيليين بدأت منذ ذلك التاريخ في استخلاص ٢٠٠ طن من اكسيد اليورانيوم من مخزون صهروها في منطقة النقيب ، يقدر بحوالي ٢٥٠ ألف طن ويتواجد هذا المخزون في كل من وادي ليف (Zefa) ووادي زيفا (Zefa) . وكذا المناطق المحيطة بها ، وهذه الكمية التي تستخرجها اسرائيل سنويا تعادل ضدها ما يحتاجه مفاعل فيونا من وقود نووي .

الا أن كروسبي (Grosble) يقول ان اسرائيل كانت لا تزال حتى عام ١٩٧٢ تعتمد على اليورانيوم المستورد لتشغيل مفاعل فيونا ، لكن تكاليف عملية استخلاص الطن الواحد من اليورانيوم من خامات القوسحات كانت تبلغ عشرة اضعاف ما يكلفه الطن الواحد من هذه المادة في السوق العالمية .

ويتفق تود فريدمان (Tod Friedman) في مقاله خبير اسرائيل

النوى المنشور في مجلة علماء الذرة مع هذا الرأي القائل بأن اسرائيل لم تكن في عام ١٩٧٤ قد أصبحت بكتلية ذاتيا من مادة اليورانيوم بعد ، ولكنه يضيف قائلا ان بمقدور اسرائيل في القريب العاجل ان تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من مادة اليورانيوم الطبيعي التي تحصل عليها من مواردها الذاتية ، وسوف تتمكن في المستقبل القريب من انتاج ما يقرب من ٩٠ طناً من اليورانيوم سنوياً .

ونستخلص مما سبق ان محصلة آراء الخبراء تسدل على ان اسرائيل خلال الفترة التي تلت عام ١٩٦٧ ، عندما أصبح من شبه المؤكد ان اسرائيل تحاول تطوير سلاحها النووي الاول ، وحتى عام ١٩٧٣ ، وهو تاريخ انتهاء اسرائيل من صنع قنبلتها النووية الاولى ، لم تكن قد حققت بعد اكتفاءها الذاتي من مادة اليورانيوم الطبيعي اللازم لتشغيل مفاعل ديمونا . واغلب الظن ان الاسرائيليين قد تغلبوا على تلك العقبة باستخلاص مادة اليورانيوم من مناجمهم في منطقة النقب من ناحية وبإستيراد هذه المادة من الخارج بالطرق المشروعة او السرية من ناحية أخرى . ومن الواضح انهم نجحوا في تزويد مفاعل ديمونا بما يحتاجه من وقود وجعله يعمل بصورة متواصلة ، لكي يولد مادة البلوتونيوم . وما لا شك فيه ان اسرائيل كانت في اواخر الستينيات قد استطاعت المادة الخام التي تنتج لها ان تصبح قوة نووية .

ومن المرجح ان تكون اسرائيل قد بدأت ، في وقت ما في اواخر الستينيات ، في العمل على تقليل العقبة الفنية الرئيسية الاخيرة التي تعيق في طريق تحقيقها لتطلعاتها الى الخيار النووي . وتلك العقبة هي عملية فصل البلوتونيوم - ٢٣٩ (Pu-239) ، وليس من المعروف على وجه التحديد الطريقة التي قام بها العلماء الاسرائيليون بتحويل البلوتونيوم الخام الى بلوتونيوم من الدرجة التي تجعله صالحا لانتاج القنابل النووية . لكن المعروف ان القوى الرئيسية في العالم تستخدم مجتمعات فصل كيميائية لاتمام تلك العملية . ويقول فؤاد جابر ان اسرائيل قطعت كل المراحل على طريق صنع القنبلات النووية باستثناء المرحلة الاخيرة ، حيث من الواضح انها لم تقم ببناء مصنع فصل كيميائي .

وقد بنى جابر حكمه هذا على أساس ان احدا لم يتمكن من مشاهدة مصنع للفصل الكيميائي لدى اسرائيل ، حيث ان مثل هذا النوع من المصانع يصعب أخفاؤه ، نظرا لضخامة حجمها وارتفاعها الكبير وخلو مبانيها من النوافذ وغير ذلك من الموصفات المميزة التي تجعل من السهل على الاقمار الصناعية وطائرات التجسس ان تكتشفه وتتعرّف عليه . ومن ناحية أخرى أكد الرئيس الأسبق لوكالة الطاقة

الذرية جلين سيبورج (Gleen Seaburg) أن بناء مصنع للفصل الكيميائي بصورة سرية ليس أمراً مستحيلاً خاصة إذا كان مصمماً لمعالجة كميات صغيرة من نفايات وقود المفاعلات النووية .

وكتب ليونارد بيتون (Leonard Beaton) في مقال له بعنوان : لماذا لا تحتاج إسرائيل إلى القنبلة ؟ والذي نشر في نيو ميدل ايست (New Middle East) أنه يعتقد أن عملية صنع القنبلة النووية لا تحتاج بالضرورة إلى مصنع ضخم للفصل الكيميائي ، وأن عملية فصل وتحضير البلوتونيوم ليكون صالحاً لصناعة الأسلحة النووية يمكن اتباعها في المعامل الحارة ، الموجودة فعلاً في كل من مفاعل ناحال سوريك ومفاعل ديمونا .

ويقول كروسبي أن التعاون النووي بين فرنسا وإسرائيل استمر حتى عام ١٩٦٩ ، على مستوى متواضع ، إذ كان الفنيون يعملون حتى ذلك التاريخ داخل منشآت ديمونا ، لذلك فإنه ليس من المستبعد أن عمليات فصل ومعالجة البلوتونيوم الناتج من مفاعل ديمونا كانت تتم في منشآت الفصل الكيميائي الفرنسية .

وتعتقد أوساط علمية كثيرة أن إسرائيل تمتلك بالتأكيد مصنعاً للفصل الكيميائي ولديها معلومات فنية لفصل البلوتونيوم . فقد أوردت مجلة دير شبيجل (Der Spiegel) الألمانية أن إسرائيل تمتلك بالقطع مصنعاً للفصل الكيميائي لمعالجة البلوتونيوم ، أما فريدمان (Fredman) وأن كان يشك في وجود مصنع لاتمام عمليات الفصل الكيميائي على نطاق واسع لدى إسرائيل ، فإنه يعتقد أن إسرائيل قادرة على اتمام عملية فصل واستخلاص البلوتونيوم وتطوير أسلحة نووية بالاعتماد على ما لديها من تجهيزات .

ويقول لوفيفر (Le fever) أن إسرائيل تمتلك تجهيزات للفصل الكيميائي على نطاق واسع في مؤسسة الأبحاث في ناحال سوريك وفي ديمونا ، تتم فيها عملية استخلاص ومعالجة مادة البلوتونيوم الصالح لإنتاج القنابل النووية من نفايات وقود المفاعل النووي في ديمونا . وتروى مجلة « تايم » (Time) استناداً إلى تقارير مخابرات قريبة ، أن إسرائيل أتمت بناء مصنعها للفصل الكيميائي عام ١٩٦٩ . وأعربت أيضاً وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ، في تقرير قدمته إلى مؤسسة الطاقة الذرية عام ١٩٧٦ ، عن اعتقادها أن إسرائيل كانت تقوم بطريقة ما بعملية فصل البلوتونيوم الناتج من مفاعل ديمونا ومعالجته ليصبح صالحاً لصناعة القنابل النووية .

والأهم من ذلك ما هو أهم من كل ما تقدم ذكره ، وهو اعتراف
رئيسيس بيرين (Francis Perran) رئيس السابق للجنة الطاقة
الغرية الفرنسية أن بلاده قامت ، أثناء فترة تشييد مفاعل ديمونا ،
بإلزامهم أيضا في بناء مصنع لإستخلاص البلوتونيوم .

ونخلص من دراسة جميع الأقوال والأحداث السابقت ذكرها أن
إسرائيل تمتلك التجهيزات والخبرة الفنية اللازمة لفصل البلوتونيوم ،
الصالح لإنتاج القنابل النووية ، من النفايات النووية الناتجة من مفاعل
ديمونا .

وإذا تركنا الحديث عن البلوتونيوم ، وتكلمنا عن تخصيب
اليورانيوم في إسرائيل ، فإنه يمكن القول بأن هناك نظرية أخرى تطرح
غرضية أن القنابل النووية الإسرائيلية تستخدم مادة اليورانيوم كغذاء
انشطاري بدلا من البلوتونيوم . وتعرض أن العلماء النابغين لوزارة
الدفاع الإسرائيلية نجحوا في تطوير المعرفة الفنية لفصل النظائر
بالليزر .

وتجدر الإشارة الى أنه من الممكن ، نظريا ، الحصول على
اليورانيوم - ٢٣٥ (U-235) من اليورانيوم الطبيعي عن طريق
تخصيب نظائر اليورانيوم بالليزر ، وهذه الطريقة تتميز بالانخفاض في
حجم وتكاليف التجهيزات اللازمة لتخصيب اليورانيوم . فعلى عكس
منفكات الانتشار الغازي ، يمكن أن يكون مبنى وحدة فصل النظائر
بالليزر صغير الحجم سهل الإخفاء .

أما بعد تقرير وكالة المخابرات المركزية (CIA) ، أن هناك
احتمالا أن يكون كل من « إيليمها نوبزال » (Eshia Nbenzal)
عالم الفيزياء لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية ، ومناحم ليفين (Menachem
Leven) من جماعة نكبا إيبب قد نجحوا في تحقيق فتح علمي
كبير في ميدان فصل النظائر بالليزر وأؤكد هذا القول أساسا على
نص كتبه العلاني المذكوران يفيد أن الطريقة الفتية التي يتبعانها لفصل
اليورانيوم - ٢٣٥ (U-235) قد أعطت النجاسة يبلغ ٧ جرامات
من اليورانيوم - ٢٣٥ بدرجة نقاء ٦٠٪ في مدة ٢٤ ساعة . ويقول أحد
خبراء الأسلحة النووية إن الحجم الماهر للقنابل النووية يحتاج إلى
٥٠ كيلو جراما من اليورانيوم - ٢٣٥ بدرجة نقاء ٦٠٪ لكي يصنع
قنبلة نووية إنشطارية .

وبالرغم من كل ما سبق ذكره ، فهناك مدد كبير من خبراء الأسلحة
النووية يشكون في قدرة إسرائيل على استخدام الطريقة الفنية لفصل

النظائر بالليزر للحصول على اليورانيوم الصالح للاستخدام في صناعة القنبلة النووية فعلى سبيل المثال يستنتج روبرت جيليت (Robert Gillette) ، في مقالته « تخصيب اليورانيوم : اشاعات حول تقدم أحرزته إسرائيل في مجال استخدام الليزر » مجلة العلم ، أنه لا يوجد أحد حتى الآن يستخدم الليزر لتحويل اليورانيوم الطبيعي الى مادة تصلح لصنع القنبلة النووية بكميات يقاس وزنها بالجرامات .

أما ماسون ويلرتش (Mason Willrich) وتيودور تيلور (Theodore B. Tylor) فيعربان عن اعتقادهما ، في كتابهما « سرقة نووية » ، أن الطريقة الفنية لفصل النظائر بالليزر سوف تبقى ولمدة سنوات أخرى على الأقل باهظة التكاليف وشديدة التعقيد وبعبء من يتناول البول الصغرى . ولعل جيليت (Gillette) وويلرتش (Willrich) وتيلور (Taylor) على حق فيما قالوه ، لأن كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أمضتا سنوات في العمل في ميدان فصل النظائر بالليزر ، ولكن بدون نجاح . لذلك يكون من المؤكد أن هذه الطريقة الفنية بعيدة عن تناول إسرائيل ،

وهناك نظرية أخرى ترى أن الاسرائيليين يستخدمون طاردات الغاز التي تعمل بالقوة الطاردة المركزية (Gas Centrifuges) في عملية تخصيب اليورانيوم ، ووحدة الفصل بالطاردات يمكن أن تكون صغيرة الحجم ، مثل وحدة فصل النظائر بالليزر ، الى حد يسمح بخلعها في المعامل الحارة في كل من « ناهل سوريك » و« ديبونا » . وتجدر الإشارة الى أن هذه الطاردات تتميز من وحدة فصل النظائر بالليزر بكون الأولى أكثر ملاءمة من الناحية العملية ، إذ يجري الآن استخدام الطاردات على نحو تجارى في كل من المملكة المتحدة وهولندا . ويقول هاركافى (Harkavy) : من المستبعد أن يملك الاسرائيليون هذه التكنولوجيا ، ولكنه من المؤكد أن ذلك ليس امراً مستحيلاً بالنسبة لهم .

وهناك من الضواهد التي تشير الى عدم استناد نظريتي استخدام الليزر وطاردات الغاز الى ركائز ثابتة . حيث من المرجح أن تكون المادة الانشطارية المستخدمة في صنع القنبلة النووية الاسرائيلية هي البلوتونيوم وليس اليورانيوم . فمن المعروف أن البلوتونيوم مادة أفضل من اليورانيوم في صنع الاسلحة النووية إذ تكفى ٧٦ ر - ١٠٠ كجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ (Pu-239) لتحقيق الكتلة الحرجة ، في حين يحتاج الامر الى ٥٠ كجم من اليورانيوم - ٢٣٥ (U-235) لصنع قنبلة نووية .

وتجميع مختلف المصادر العلنية والخبراء على أن مفاعل ديبونا يعتبر المركز الذي تجرى فيه ، وفي ملحقاته ، أبحاث انتاج وتطوير الأسلحة النووية . ويرجع ذلك الى حاجة اسرائيل الى اهم ما ينتجه المفاعل من بلوتونيوم لاستخدامه في صنع القنابل النووية . وان صح أن تكون القنابل النووية الاسرائيلية تستخدم البلوتونيوم كمادة انشطارية بها ، فلا بد في هذه الحالة من أن تكون اسرائيل قد اهتمت الى استخدام طريقة اخرى لاجراء عملية فصل واستخلاص البلوتونيوم بخلاف طريقة اللززر أو طائرات الغاز .

وقتل من تنتهي من سرد تاريخ البرنامج النووي الاسرائيلي ، وفيما يتعلق باقتراح اسرائيل لقنابلها النووية ، نقول انه في حالة حصول اسرائيل على وتوريد قووي من النوعية التي تصنع منها الاسلحة النووية تصبح عملية التصنيع الفعلي لهذه الأسلحة أمرا سهلا نسبيا . ومن المحتمل أن تكون اسرائيل ، مع حلول أوائل السبعينيات أو ربما قبل ذلك ، قد منعت مادة بلوتونيوم القنابل واتمت عملية فصلها في ديبونا ، كما يحتمل أيضا أن تكون قد تمكنت من تحويل كميات من اليورانيوم ٢٣٥ اليها من دول اخرى ، وصنعت لنفسها أسلحة نووية . ويحمل بعض محللّي وكالة المخابرات المركزية (CIA) الى الاعتقاد أن اسرائيل قد ابتكرت بالفعل عدة قنابل نووية مع حلول عام ١٩٦٩ .

ويرى تاهيتين (Tahtinen) في كتاب « الميزان العسكري بين العرب واسرائيل في الوقت الحاضر » : أن اسرائيل كانت قد اتمت بالفعل صنع خمس أو ست قنابل نووية بقوة ٢٠ كيلو طن مع حلول عام ١٩٦٩ . وفي شهادته التي أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في السابع من يوليو عام ١٩٧٠ ، قال مدير وكالة المخابرات المركزية « ريتشارد هلمز » (Richard Helms) أن اسرائيل كانت في ذلك الوقت تملك الوسيلة لصنع قنبلة نووية .

ومن الواضح أن هاركافي (Harkavy) اتفق في الرأي مع ما ورد في التقرير الخاص للجنة تايم (Time) عندما كتب يقول : « لقد تم الانتهاء من عملية بناء مصنع فصل البلوتونيوم عام ١٩٦٩ ، واتمت اسرائيل عملية التركيب النهائي لأسلحة نووية وانتاج هذه الأسلحة في الفترة حتى عام ١٩٧٣ » .

كما يعرب ليفير (Lefever) عن اعتقاده أن اسرائيل ربما تملك كلا النوعين من القنابل النووية : أي قنابل البلوتونيوم وهي مصنوعة من مادة البلوتونيوم ٢٣٩ التي تم انتاجها في مفاعل ديبونا ، وقنابل اليورانيوم المصنوعة من مادة اليورانيوم ٢٣٥ المختص

(Enriched) الميسرب من دول اخرى . ويتضمن رايه ايضا ان الاسرائيليين صنعوا قنابلهم اليورانيوم قبل عام ١٩٧٤ ، فان صحت هذه الروايات تكون اسرائيل ، وليس الهند ، هي التي اصبحت الدولة النووية السادسة في العالم على حد تعبير « لونغيفر » .

ويمكن القول ان اسرائيل قد تخطت العتبة النووية ، وانتجت سلاحها النووي الاول في الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ . مستخدمة البلوتونيوم ٢٣٩ او اليورانيوم ٢٣٥ ، مستغلة امكاناتها المحلية وعمليات التهريب للمواد النووية بطرق غير مشروعة . مع التاكيد على ان فرنسا ، وليست الولايات المتحدة الامريكية ، هي التي امدت اسرائيل « باللبنة » الاولى لاقامة برنامجها النووي الكبير ، عندما امدتها بمفاعل ديمونا .

Handwritten text, likely a title or header, possibly mentioning "The ... of ...".

Handwritten text, likely the beginning of a paragraph or section.

Handwritten text, likely the middle of a paragraph or section.

Handwritten text, likely the middle of a paragraph or section.

Handwritten text, likely the middle of a paragraph or section.

Handwritten text, likely the middle of a paragraph or section.

Handwritten text, likely the end of a paragraph or section.

الفصل الثاني

تطور البرنامج النووي الاسرائيلي

العوامل التي ساعدت اسرائيل

هناك عوامل داخلية وخارجية ساعدت اسرائيل على امتلاك والعمل على تطوير اسلحتها النووية ، حتى وصلت الى الخطر النووي في الفترة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ . وهي تمسك جاهدة على استمرار احتكارها للسلاح النووي ، وتعلم أن سياستها التوسعية قد لا تجد تأييداً كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية وباتى خلفائها ، مما يجعل قراراتها تقع تحت ضغوط معينة في مواقف حيوية بالنسبة لها . واسرائيل تعرف ايضا أن السياسة ليست فيها الصداقة الدائمة ، ولا العداء الدائمة ، بل تعتمد فقط على المصالح الدائمة . والمصالح تختلف اليوم عنها في الغد فالظروف متغيرة ، فما الذي تخبئه لإقليم اسرائيل والعالم يتغير ويتبدل من حولها ؟

ان اسرائيل قد بدأت بالفعل اهتماماتها بالطاقة النووية منذ تاريخ انشاء الدولة في عام ١٩٤٨ . حيث حظى النشاط النووي الاسرائيلي في تلك الفترة باهتمام كبير من جانب الدكتور حاييم وايزمان (Haim Wismann) أول رئيس دولة لاسرائيل ، والذي كان على علاقة وطيدة واتصال مستمر بالعلماء المتخصصين في الذرة منذ الحرب العالمية الثانية ، اذ كان يؤمن بوجود علاقة وطيدة بين التقدم العلمي وتحقيق اهداف اسرائيل .

وعلاوة على ذلك ، فقد كان رئيس الوزراء الاسرائيلي « ديفيد بن جوريون » (David Ben-Gurion) مقتنعا أشد الاقتناع بضرورة سعى اسرائيل الى امتلاك سلاح نووي . ومن ثم قررت حكومته عام ١٩٥٢ ان الوقت قد حان لانشاء مؤسسة يمكنها التنسيق والاشراف على كافة الأنشطة المتعلقة بالطاقة النووية على النطاق الوطني، متشياً مع الحاجة

الى وجود سلطة مركزية يمكنها تحقيق اهداف التخطيط بعيد المدى في المجال النووي .

وقد تجسد نشاط اسرائيل في هذا المجال في انشاء مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية في ١٣ يونيو ١٩٥٢ وكانت تضم يومئذ عدداً من علماء وخبراء الفيزياء الذرية في اسرائيل . وقد كان انشاء مفاعل ديمونا بعد هذا التاريخ بما يقرب من عقد ونصف بمثابة حجر الزاوية في البرنامج النووي العسكري الاسرائيلي .

وبالإضافة الى ذلك فقد عملت اسرائيل منذ قيامها على توسيع واعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل في المجالات النووية بتشجيع هجرة الفئتين من وسط أوروبا والبلدان القريبة الأخرى لتوفير فائض من المتخصصين في بعض المجالات مثل الفيزياء النووية ، وإرسال البعثات الدراسية للتخصص في الدراسات النووية المتقدمة . فقد قامت خلال عام ١٩٤٩ بإيفاد بعض علمائها البارزين مثل دى شاليت (De Shalit) والفريش (Frisch) للتخصص في التفاعلات الكيميائية في بريطانيا وهابر شايبن (Heber Shaibem) من المانية الشرقية للتخصص في مجال فصل النظائر المشعة الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقامت اسرائيل أيضاً بإرسال بعثة من المهندسين النوويين الى أمريكا للتدريب في مشروع فلوشار (Fluoshare Plant) ، والخاص بدراسة من التفجير النووي تحت سطح الأرض ، حيث كان العالم الأمريكي روبرت أوبنهايمر (Robert Openheimer) قد توسط لتدريب أفراد البعثة الاسرائيلية في هذا المشروع .

وفي سياق الحديث عن العوامل الداخلية التي ساعدت اسرائيل على امتلاك سلاحها النووي تجدر الإشارة الى أن التخطيط الاسرائيلي في هذا المجال قد شمل تدريب العناصر وتأهيلها في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث المتخصصة ، فقد قامت اسرائيل بإنشاء أول قسم للفيزياء النووية في معهد وايزمان (Wiseman) للعلوم في رحبوت في نوفمبر ١٩٥٥ وتولى العلماء العائدون من الخارج بعد انتهاء دراستهم الاعتراف على الأبحاث النووية فيه .

ولم يكد يبضى سوى ستة أعوام على افتتاح هذا القسم حتى ارتفع عدد الباحثين فيه من ٦ الى ٦٠ عالماً وباحثاً ، وتم بعد ذلك انشاء قسم لأبحاث النظائر المشعة في هذا المعهد . وتم أيضاً انشاء قسم للفيزياء النووية وفيزياء الحالة الصلبة ، وبعد ذلك انشئ قسم خاص لفيزياء الحرارة العالية والحرارة النووية . وقامت اسرائيل بالإضافة لذلك بإنشاء قسم في معهد اسرائيل التكنولوجي (التخنيون)

عام ١٩٥٩ للهندسة النووية بهدف اعداد الخبراء والمهندسين اللزيمين للعمل في المفاعلات النووية الاسرائيلية .

ومن العوامل الداخلية الرئيسية ايضا التي عاومت اسرائيل على امتلاك القدرة النووية ، انها خططت للاشتراك في المؤتمرات العلمية الخاصة بالأبحاث النووية التي عقدت خارج البلاد ، مما اتاح لعلمائها فرصة الالتقاء بأبرز علماء العالم في المجال النووي ، والاطلاع على منجزاتهم العلمية وتبادل الآراء معهم حول المشاكل العلمية والتكنولوجية التي كانت تعترض البرنامج النووي الاسرائيلي . وقد عمدت مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية ايضا الى عقد المؤتمرات وتنظيم الزيارات لمراكز أبحاثها النووية، لجلب العلماء من الدول الاخرى المتقدمة في المجال النووي والاستفادة بخبراتهم في مجال الأبحاث النووية وتطبيقاتها .

وقام اوبنهايمر (Openheimer) الملقب بابي القنبلة النووية بزيارة اسرائيل عام ١٩٦٥ وأشرف بنفسه على تجارب الانشطار النووي للذرات الثقيلة وكذا الاندماج النووي للذرات الخفيفة ، كما زار الدكتور ادوارد تيلر الملقب بابي القنبلة الهيدروجينية اسرائيل مدة مرات اعوام ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ حيث قام خلال تلك الزيارات بتقديم بعض التوجيهات التكنولوجية لعلماء القرة في اسرائيل علاوة على التقاء سلسلة محاضرات بخصوص أحدث التطورات في المجال النووي . وقد عملت مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية منذ انشائها على تجميع كل ما يصدر من كتب علمية او وثائق او نشرات او تقارير او مجلات تختص بأبحاث الطاقة النووية وتطبيقاتها المختلفة .

وقد حرصت اسرائيل ايضا على توفير ودعم الامكانيات والمنشآت والتجهيزات التي تتيح لها دفع برنامج التطور النووي بخطى واسعة ، فقد توفر لها مؤسسة الطاقة الذرية والمجلس القومي للبحوث والتطوير وهيئة تطوير وسائل القتال ، علاوة على مراكز البحوث النووية في ناخال سوريك وديمونا والمفاعلات النووية مثل مفاعل ريشون ليزيون وناحال سوريك وديمونا والتخنيون .

الدور الفرنسي في التسليح النووي الاسرائيلي

توافقت احتياجات فرنسا واسرائيل في اواخر الاربعينيات واولائل الخمسينيات . فكلتا الدولتين كانتا مقصرتين عن امتلاك المعرفة الفنية لصنع قنبلة نووية ، كما لم يكن هناك اجماع داخلي في اى منهما على امتلاك تلك القنبلة .

وكان بن جوريون (Ben Gurion) وبريز (Petes) وبرجمان (Bergman) يعضون جزءاً كبيراً من وقتهم في جدل عنيف ، داخل الحكومة الإسرائيلية ، حول إعلانهم الخاصة ببرنامج تسليح نووي لإسرائيل . وكان معظم الأعضاء الكبار في حزب « مسلاي » (العمال) العلكم في هذا الوقت يعقبرون امتلاك إسرائيل للعنيفة النووية ، عملاً انتحارياً وذات كلفة غير محتملة وتذكرة مريرة للأهوال التي نزلت باليهود أثناء الحرب العالمية الثانية .

أما المفوض الفرنسي للناسى للشئون النووية « فريدريك جوليو - كورى » (Fredrick jolio Kori) الحائز على جائزة نوبل ، والذي قام بأبحاث مهمة في الفيزياء النووية وعمل عضواً في الحزب الشيوعى الفرنسى المعارض للخيار النووى الفرنسى، فهو أول من وقع في عام ١٩٥٠ لقاءاً أمتكحولم وهو الالتباس الذى ستفقه السوفيت والسامى الى فرض حظر على الاسلحة النووية بكلفة الواحها .

وتجدر الإشارة الى أنه على الرغم من مشاركة العلماء الفرنسيين الواسعة في أبحاث الإشطار النووى في فترة ما قبل الحرب ، فقد جرى استبعادهم من الأدوار الرئيسية في برنامج الذرة الأمريكى والبريطانى خلال الحرب العالمية الثانية .

كذلك فقد كان « بيرين » (Beren) ذا مائدة عظمى للعلاقة بالاسرائيليين ، فهو اشتراكى كان قد غر من انجلترا عام ١٩٤٠ بعد سقوط فرنسا ، وارتبط بصداقة مع « بيرجمان » (Bergman) ثم سافرو الى تل أبيب عام ١٩٤٩ . وبعد انتهاء تلك الزيارة على وجه الخصوص سبى لبعض العلماء الاسرائيليين بالمجىء الى « ساكلاى » (Sackly) وهو مركز الأبحاث النووية الوطنية الفرنسية الذى أقيم أخيراً قرب فرمساى (Versaille) ، واشتركوا في بناء المفاعل النووى الاختبارى الصغير فى « ساكلاى » . كان ذلك اختباراً تثقيفياً للعلماء النويين فى كلا البلدين ، مما ساعد علماء إسرائيل على التمكن من نقل التكنولوجيا النووية الى وطنهم .

كان عام ١٩٥١ هو عام القرار الحاسم بالنسبة لفرنسا وكذلك إسرائيل ، ففيه تجاوز جيبوما (Jiboma) اعتراضات بيرين (Beren) وأجاز بناء مفاعل نووى يستخدم اليورانيوم الطبيعى وقسوداً له ، ويكفنه أن ينتج بعد المعالجة الكيمائية ما يقرب من ٢٢ رطلاً في السنة من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية ، يستخدم الجرافيت فى ضبط رد الفعل المتسلسل ، وقد تم العثور على كييات ضخمة من اليورانيوم الطبيعى على مقربة من ليموجى (Limogy) فى وسط

فرنسا ، وهو ما سهل لجييوما وبيرين الاستغناء عن الطريقة البديلة
فى استخدام اليورانيوم المخصب كوقود للمفاعل . وحيث أن الفئتين
الفرنسيين كانوا فى هذا الوقت لا يتقنون عملية تخصيب اليورانيوم ،
فانه كان لابد من الاعتماد على الموردين الأجانب فى هذا المجال ، مما
يحرّم فرنسا من غرضة بلوغ هدفها الأساسى وهو الاستقلال فى المجال
النووى .

وبدا البناء فى العام التالى فى ماركول (Markol) فى جنوب
وادي الراين (Rein) ، ومنحت شركة سان جوبين تكتيك نوفيل
(San Goben Technique Nouvelle) وهى شركة كيميائية ضخمة ، العقد
لبناء مصنع المعالجة الكيميائى فى ماركول .

وقد تجدد الخلاف داخل اسرائيل بشأن الوجود الاسرائيلى
للمختلطين فى فرنسا . الا ان « بن جوريون » اصر على موقفه ، ويقول
شمعون بيريز ، فى مقابلة مع لحد الاسرائيلىين عام ١٩٥٢ : « كتب
وهدى اقف مؤيدا ببناء خيار نووى اسرائيلى . وكنت فى موقف صعب
بسبب معارضة الجميع لى ، الا ان « بن جوريون » كان يقول :
« سترون ان الامور ستجرى على خير ما يرام . وكان هناك من كان
يذهب الى « بن جوريون » ويقول له : « لا تصغ الى شمعون » ، انه
و « بيرجمان » ينسجان القصص ، فاسرائيل لن تستطيع ان تقيم مشروعا
كهذا . كانوا يقولون اشتر من الكنديين او الأمريكيين ، الا اننى كنت اريد
التعاون مع الفرنسيين ، لان بيرجمان كان معروفا جدا فى اوساط العلماء
النوويين الفرنسيين .

وعلى اية حال ، فانه بالرغم من برنامج « الفرة من اجل السلام » ،
ومفاعل ناحال سوريك ، فان فرنسا ، وليست الولايات المتحدة
الامريكية ، كانت هى الطرف الرئيسى الذى اخذ بيد اسرائيل فى سعيها
للحصول على القنبلة النووية ، فعلى مدار ١٤ عاما منذ ١٩٥٣ وحتى
١٩٦٧ تعاونت فرنسا فى البدء فى ظل حكومة جى موليه (Guy Mollet)
ثم فى عهد شارل ديغول (Charl Digol) مع اسرائيل وبصورة
سرية فى مجال الاسلحة وكذا التكنولوجيا النووية .

وهناك ثلاثة دوافع تقف بوضوح وراء قرار موليه ثم ديغول فى
مساعدة اسرائيل على ان تصبح دولة نووية ، اولها ان فرنسا كانت
متورطة فى حرب ميثوس منها ضد الثوار الجزائريين ، وربما كانت
فرنسا تأمل ان يؤدى التهديد الذى يمثله حصول اسرائيل على الاسلحة
النووية الى ارباب جمال عبد الناصر والمصريين وحلهم على وقف
دعمهم للجزائريين فى حريهم ضد الاستعمار الفرنسى .

الدافع الثاني : ان فرنسا كانت ترغب في تخطي العتبة النووية وهي مستقلة عسكريا عن المظلة النووية الأمريكية . فعمدت الى تقديم المساعدة الفنية الى اسرائيل في ميدان انتاج الماء الثقيل ، وحصلت من اسرائيل في المقابل على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية (وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حظراً على بيع انواع معينة من الكمبيوتر الى فرنسا خشية ان تستخدمها الاخرة في تصميم القنابل النووية خاصة وان فرنسا اظهرت اهتماما واضحا بهذا الموضوع) . كما حصلت ايضا على اساس عملية استخلاص اليورانيوم من الخامات التي يتواجد بها هذا العنصر بدرجة تركيز منخفضة .

اما الدافع الاخير : فان فرنسا ، وقبل ان تجرى تنجيرها النووى الاول عام ١٩٦٠ ، ربما كانت اعتبرت التعاون بينها وبين اسرائيل في الميدان النووى بمثابة سند تأمين ضد الفشل في بناء القنبلة النووية . فرحبت بالنسهم اسرائيل بامكاناتها العلمية والمادية في برنامج الصواريخ الفرنسي وربما ايضا في البرنامج النووى الفرنسي ، باعتباره عامل تعزيز ، وان يكن صغيرا ، ولكنه ذو فائدة ، فمن صراح فرنسا من اجل تحقيق المزيد من طموحاتها النووية .

وطبقا لما ورد في كتاب هاركافى (Harkavy) ووليم بادر (William Bader) « الولايات المتحدة وانتشار الاسلحة النووية » ، أصبح التعاون الفرنسي - الاسرائيلى في الميدان النووى وثيقا جدا بعد ان رفض جون فوستر دالاس (Foster Dalas) ، وزير الخارجية الأمريكى في ادارة الرئيس ايزنهاور (Eisenhower) ، الطلب الذى تقدم به ديچول من أجل قيام علاقة نووية متميزة بين فرنسا والولايات المتحدة على غرار ما تتمتع به بريطانيا . وقد أسهم هذا الرفض في تقور فرنسا من منظمة معاهدة شمال الاطلسى « الناتو » في الستينيات ، ودفع بها الى مزيد من التعاون الاوثق مع اسرائيل .

وبغض النظر عما اذا كان التعاون الفرنسى - الاسرائيلى قد بلغ ذروته قبل عام ١٩٦٠ أم بعده ، فان جميع المتخصصين يجمعون على القول ان هذا التعاون المتبادل في المجال النووى بين البلدين استمر بعد عام ١٩٦٠ حيا ومؤثرا . وعلى اثر الرفض الأمريكى للبتقرحات التى تقدم بها « ديچول » وبعد أن فجر العلماء الفرنسيون قنبلةهم النووية الاولى في ١٣ فبراير ١٩٦٠ ، نشر الجفرالان الفرنسيان اندريه بوفر (Andre Pouvre) وبير جالوا (Pierre Galo) مقالات وكتبا يروجان فيها للنظرية القائلة ان انتشار الاسلحة النووية قد يسهم في تحقيق الاستقرار الدولى ، لأن ذلك يتيح للدول الصغيرة المعرضة ان تصبح من الناحية العسكرية ندا لجاراتها الأكبر منها .

ولعل الرئيس الامريكى الاسبق جون كيندى ، كان في بداية الستينيات على علم بان اسرائيل تتعاون مع فرنسا في ميدان الاسلحة النووية . وفيما بعد ، عرض الرئيس جونسون (Johnson) على اسرائيل ان يبيعها اسلحة تقليدية على امل تسكين مخاوفها من العرب ومن وضعها العسكري المتفعل كى تتراجع عن السعى لانتاج القنبلة النووية .

وقد كتب أحد المؤلفين يقول : « عندما اخذت ادارة الرئيس كيندى تشعر بالانشغال المتزايد بسبب مسألة الانتشار النووى بشكل عام ، بدأت هذه الادارة بالضغط على اسرائيل لاغراء هذه الأخيرة على التراجع عن مشروعها لانتاج اسلحة نووية . الا ان الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة لوقف التعاون النووى بين فرنسا واسرائيل قد باءت بالفشل كما تدل على ذلك التطورات التى جرت في الستينيات .

خلال تلك السنوات من المشاركة الفرنسية الاسرائيلية في الميدان النووى ، اكتسبت اسرائيل القدرات العلمية والمالية الضرورية لها كى تصبح دولة نووية . فقد امكن للمهندسين وعلماء الفيزياء النظرية الاسرائيليين ان يعمقوا كفاءاتهم ويطوروها في مركز الابحاث الفرنسية الفرنسي في ساكلى (Saclay) ومن المحتمل - حسب قول أحد المصادر واسعة الاطلاع ، ان يكون نيجول ، الذى كان علمائه يقومون باجراء التفجيرات النووية ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ في مناطق شمال افريقيا ، قد سمح للعلماء الاسرائيليين بالاطلاع على المعلومات التى تم التوصل اليها في اختبارات التفجيرات النووية الفرنسية . وان صح هذا القول ، تكن المساعدة الفرنسية هذه ، بمثابة اسهام ذى أهمية خاصة ، لان اسرائيل ، حسب المعلومات المتوفرة حتى الآن ، لم تقم باجراء اى تفجير نووى اختبارى حتى الآن .

وفي نهاية الحديث عن الدور الفرنسى في التسليح النووى الاسرائيلى ، يمكن القول ان أهم اسهام فرنسى معروف في ميدان العلوم النووية لدى الاسرائيليين في ذلك الوقت كان بناء المفاعل النووى في ديمونا والذي ساعد اسرائيل على تخطى العقبة النووية .

الدور الامريكى في دعم البرنامج النووى العسكري

كانت المخابرات المركزية الامريكية (CIA) تعلم منذ اللحظة الاولى لانشاء مفاعل ديمونا النووى ، ان الهدف من اقامته في منطقة تاحلة في صحراء النقب هو تطوير سلاح نووى . واشارت مذكرة

أعدها رئيس المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) الى وزير الخارجية جون فوريستر دالاس عام ١٩٦٢ ، أن بن جوريون (Ben-Gurion) أصدر في عام ١٩٥٦ أمراً بالبدء في اقامة المفاعل المذكور والذي تستخرج من نفاياته مادة البلوتونيوم الصالحة لانتاج رؤوس نووية .

بدأت المخابرات الأمريكية في تقديم المساعدات سراً من أجل تمكين اسرائيل من امتلاك السلاح النووي ، وكانت حرب ١٩٦٧ عاملاً رئيسياً وراء تقديم تلك المساعدة . وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد اسرائيل بوسائل لتمكينها من الدفاع عن السكان ضد أى هجمات صاروخية باليستية روسية ، حيث اشارت تقارير المخابرات الاسرائيلية ، بهدف ابتزاز أمريكا ، أن مصر وسوريا سوف تحصلان عليها قريباً .

أصدرت الادارة الأمريكية تعليماتها الى المخابرات المركزية الأمريكية بسرية تامة ، أن تقوم بمساعدة اسرائيل على امتلاك قدرة على الرد ضد أى هجوم محتمل بالأسلحة المتطورة . هذه الحقيقة وردت في وثيقة أعدها مسئول كبير في المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) والجهاز العسكري الاسرائيلي يتضمن نقل تكنولوجيا نووية الى اسرائيل من ضمنها كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب (Enriched Uranium) من محامل أبوللو (Apollo) .

وفي عام ١٩٦٠ قدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الى الرئيس الأمريكى تقريراً حول ما جرى في مفاعل ديمونا ، اشار التقرير الى أن المفاعل يساعد الاسرائيليين على انتاج قنبلة نووية واحدة كسل عام على الأقل .

ولم يكن الرئيس دويت ايزنهاور (Eisenhower) يجهل حقيقة البرنامج الاسرائيلي لتطوير سلاح نووى بل كان مشاركاً فيه . فقد بدأت الولايات المتحدة في عهده تمويل البرنامج الذي كان يتم تنفيذ معظمه في معهد وايزمان للأبحاث . وقام السلاح الجوى الأمريكى وكذلك البحرية الأمريكية بتمويل بحث في الفيزياء النووية ، تم اجراؤه في المعهد . وكانت واشنطن تعلم تماماً أن ما يسمى بالبرنامج النووى الاسرائيلي للأغراض السلمية كان يدار من قبل وزارة الدفاع الاسرائيلية وأنه قد تم اعداده لتطوير خيار نووى عسكري .

وفي مطلع عام ١٩٦١ ، عندما زعم « بن جوريون » أن مفاعل ديمونا ليس الا مصنعاً للنسيج ثم تراجع وادعى أنه معهد لأبحاث المناطق الصحراوية ، طلب الرئيس جون كيندى ، الذى كان يشغل

منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ، من « بن جوريون » السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية إجراء تفتيش على مفاعل ديمونا . ولم تقبل إسرائيل تنفيذ التفتيش وطار بن جوريون الى نيويورك في مايو ١٩٦١ ، والتقى بكيندي وتم تسوية الامر عندهما هيس كيندي في اذن بن جوريون قائلا : « اننى لا استطيع ان اعارض ، وأعرف جيدا اننى انتخبت بأصوات اليهود الامريكان وأنا مدين لكم بغزى » .

كان شيرمان كانت (Chairman Kant) رئيس هيئة تقديرات الموقف القومى فى وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) ، قد توصل فى شهر مارس ١٩٦٣ ، الى استنتاج يتلخص فى ان اسرائيل اصبحت تمتلك اسلحة نووية ، وحذر من الخطورة المترتبة على ذلك ، وقال ان اسرائيل نجحت فى اقناع الولايات المتحدة الامريكية بل وجرها لمساعدتها على امتلاك قدرة نووية .

وايد الرئيس كيندى البرنامج النووى الاسرائيلى ، وعبر عن هذا التأييد على مسامح شمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع ، عندهما قال ان الولايات المتحدة ترى فى البرنامج الوطنى الاسرائيلى تعويضا لها عن خطة تطوير الصواريخ المصرية ، التى تمت بمساعدة المسوفييت . كما لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا مهما فى التغطية على البرنامج النووى الاسرائيلى ، من خلال اخفاء الحقائق ومساعدته سرا .

فى عام ١٩٦٩ وصل الى ابولو (Apollo) رفائيل ايتان (Rafail Itan) من الموساد الاسرائيلى وهو متخصص فى سرقة المعركة الفنية العسكرية ، يرافقه ابراهام حرمونى (Abraham Harmony) الذى كان يعمل مستشارا للشئون العلمية فى السفارة الاسرائيلية فى واشنطن موقداً من قبل جهاز المخابرات الاسرائيلى . كان الهدف من الزيارة تقدير ردود الفعل الفاجئة عن سرقة كميات كبيرة من اليورانيوم المضرب بواسطة الدكتور زلمان شابيرا العالم الالماني الذى كان يعمل فى معمل ابولو (Apollo) . وكانت الشبهة العلمية فى الموساد التى يراسها رفائيل ايتان وراء اختفاء هذه الكمية من اليورانيوم وكمية كبيرة من المعلومات التى تم جمعها من آلاف الوثائق حول الشئون النووية .

ومن المعروف ان « شابيرا » الذى جنحته الشبهة العلمية فى الموساد الاسرائيلى كان مطلعا على الكثير من اسرار الصناعات النووية الامريكية ، وكان يلتقى بمنزله مع أبرز علماء الذرة فى الولايات المتحدة الامريكية بحضور « حرمونى » ، وبالإضافة الى ذلك فقد جند « شابيرا » عشرات العلماء الأمريكان ليضعوا خبرتهم لصالح البرنامج

النووي الاسرائيلي ، كما جند عدداً من العلماء اليهود والامريكان الذين تطوعوا للسفر الى اسرائيل وعملوا في مفاعل ديبونا . وكان «شابير» يستعين بـ ابراهام بن تسلي الذي أصبح رئيساً لجهاز « الشين بيت» (Shin Bet) ، والذي كان يدير مكتب رعاية الاسرائيليين من أصحاب المهن الحرة في نيويورك وهو واجهة للمخابرات الاسرائيلية استخدم لتجنيد الخبراء والعلماء لصالح البرنامج النووي الاسرائيلي .

وقد استطاعت اسرائيل ، عن طريق نقل التكنولوجيا النووية الامريكية المتطورة ، حل جميع المشاكل والتغلب على كافة المصوبات التي كانت تقف حجر عثرة في طريق تصميم السلاح النووي وانتاجه ، وكذلك تطوير وسائل استخدامه وذلك من خلال شبكة لكام (Lakam) وعلى الرغم من انه ثبت من خلال تقارير المخابرات الامريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) من أن « حرموني » و«برو هام كيكافى» (Yroham Karkafi) اتخذ مسئولى الموساد بفلسطينان في نقل التكنولوجيا النووية وانها وراء حملة واسعة لتجنيد علماء النرة الامريكان ، من يهود وغيرهم ، للعمل في ديبونا ، الا أن وزارة الخارجية الامريكية لم تتخذ أي اجراء بحظرها بل الاعلان عنها كشخصيات غير مرغوب فيها ، مما يؤكد الاشتراك الفعلي للسلطات الامريكية في بناء البرنامج النووي الاسرائيلي .

منذ انشأت شركة اتلانتيك ديشفيلد (Atlantic Dishfield) شركة نيوميك (Neumic) استقر الدكتور «شابير» في العمل بالشركة . وعلى الرغم من انه ثبت أن «شابير» كان مسئولاً عن أهم مجالات الشركة والمتعلقة بالتكنولوجيا النووية خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم ، وأنه قد تم تصنيفه بأنه « خطر » من الناحية الامنية بعد تسريبه كميات من اليورانيوم الى اسرائيل ، وأنه أيضاً عميل لصالح المخابرات الاسرائيلية ، فقد أحجم « هنري كيسلجر » (Henry Kissinger) بوصفه مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي ، وكذا جون ارلنجمان (John Earlningman) ، بوصفه مستشار الرئيس الامريكي للشئون الداخلية عن اتخاذ أية اجراءات ضده ، بل على العكس فقد تمت التغطية على نشاطه لصالح اسرائيل .

وفي بداية عام ١٩٧٦ ، أعد كبير الخبراء الفنيين في وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) - كارل دوكت ، تقريراً اشار فيه الى أن اسرائيل تمتلك من عشر الى عشرين قنبلة نووية ... وقد وجد هذا التقرير سبيله الى الصحافة ، ونفى جورج بوش (George Bush) الذي كان يشغل حينئذ منصب رئيس المخابرات المركزية الامريكية

وجود مثل هذا التقرير على الرغم من انه كان يحفظه في ادراج مكتبه .
وقد تم ارقام « كارل دوكت » على الاستقالة لاسباب صحية بسبب
اعداده لهذا التقرير .

وقد عمل خمسة من الرؤساء الأمريكيين ، « ايزنهاور ، كيندى ،
وجونسون ، وكارتر ، وريجان) ثم جورج بوش وكلينتون (Clinton)
على اخفاء المعلومات المتعلقة ببرنامج التسلح النووى الاسرائيلى عن
الشعب الأمريكى ، وعلى ستر الأنشطة التجسسية الاسرائيلية داخل
الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا بالإضافة الى مساعدة وتشجيع
اسرائيل على مواصلة تنفيذ برنامجها النووى الطموح .

واشهر منيس هيل (Benis Hill) وزير الدفاع البريطانى ،
في الحكومة العمالية عام ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، في مذكراته الى دوق الولايات
المتحدة في دعم وتطوير برنامج التسلح النووى الاسرائيلى ، قائلا :
« ان المجال النووى ليس هو فقط المجال الذى حققت من خلاله امريكا
التزاماتها حيال اسرائيل لى تبلغ اهدافها الطموحة » ، ان البيت الأبيض
الامريكى ظل يتصور انه لا حاجة للشعب ان يعرف شيئا عن البرنامج
النووى الاسرائيلى . ثم استطرد قائلا : « فى الحقيقة ان الترساتج
النووية الاسرائيلية ، كانت وما زالت وستظل متمتعة « بالحصانة »
ضد أية رقابة او تدخل دولى او أمريكى ، غالولايات المتحدة الأمريكية
واداراتها المتعاقبة ، ظلت على مر العقود ، تنفى وجود مثل هذا السلاح
لدى اسرائيل على الرغم من تاكدها بأنها تمتلكه ، بل وفعلت جاهدة
على تطويره .

أبا ريتشارد يارت (Richard Part) مدير مكتب الشؤون السياسية
والعسكرية فى وزارة الخارجية الأمريكية فى بداية ادارة رونالد ريجان
(Reagan) ، فقد أشعار فى حديث خاص ، ان السلاح النووى
الاسرائيلى ، بمقدوره ضرب معظم العواصم العربية ، وكذلك بعض
الاهداف فى الاتحاد السوفيتى — يطلق عليها سراً اسم (SIOP)
— مثل ميناء اوديسا (Odessa) فى جنوبه فى البحر الأسود .

وفى مطلع عام ١٩٩٠ أعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية
تقريراً الى البيت الأبيض الأمريكى ، حول النشاط النووى الاسرائيلى ،
وحول الشفرة الخاصة « SIOP » لتدمير اهداف فى المنطقة والاتحاد
السوفيتى . وقد تضمن هذا التقرير تفصيلات كثيرة عن الترساتج
النووية الاسرائيلية ، غير انه قد تم اخفاؤه نهائياً .
وكانت تقارير وكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية

قد اشارت هي الاخرى الى الدور الخطير للتكنولوجيا والخبرة النووية
الامريكية التي نقلت ، عن علم او بدون علم ، بواسطة شبكة فيلكام
التي اسسها واشرف على ادارتها شمعون بيريز اثناء توليه منصب مدير
مكتب وزير الدفاع دينيد بن جوريون (David Ben-Gurion)
والمدير العام للوزارة .

وقد وصف « بيريز » بأنه الشخص الذي قام بتطوير شبكة
التوغل داخل المؤسسات الامريكية في مجال التكنولوجيا ، بهدف تمكين
اسرائيل من تطوير برنامجها النووي من خلال المكتب العلمي والفني ،
او من خلال بعثة المشتريات في الولايات المتحدة الامريكية .

يقول بيتر ستوكتون (Peter Stockton) عضو اللجنة الفرعية
للرقابة والتحقيقات في الكونجرس : « ان أية ادارة امريكية ، حتى ادارة
جونس (Buell) ، قد اخذت نتائج أي تحقيق حصول البرنامج النووي
الاسرائيلي او منعت الى إيقافه في بدايته » . ويستطرد فيقول في عام
١٩٦٨ : « أكد ريتشارد هيلمز (Richard Helms) ، رئيس المخابرات
الامريكية في هذا الوقت ، للرئيس « جونسون » أنه قد تم بالفعل نقل
مواد نووية الى اسرائيل » . فرد عليه الرئيس الأمريكي قائلا : « لا نقل
هذا الكلام لأي شخص آخر ، ولا حتى بين راسك (Dir Rask)
وروبرت ماكنامارا (Robert McNamara) / وزير الخارجية ووزير
الدفاع » .

وفي اطار سرد دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم البرنامج
النووي الاسرائيلي للأغراض العسكرية ، لا يفوتنا أن نذكر أن هناك
العديد من علماء الذرة الأمريكيين ، قد انتقلوا للعمل في المنشآت النووية
الاسرائيلية وكانت لهم انجازات ايجابية في تطوير هذا البرنامج .

وبذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية هي ثاني دولة في العالم ،
بعد فرنسا ، تقدم دمجها حقيقيا لاسرائيل في المجال النووي ملاوة على
لها بعد الآن الراعية الاولى للترسانة النووية الاسرائيلية .

التعاون النووي مع جنوب افريقيا

ترجع العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووي الى
الخمسينيات حيث تمت عمليات مقايضة الخدمات المشعة في جنوب
افريقيا مقابل الحصول على التكنولوجيا النووية الاسرائيلية ، ولقد
قامت اسرائيل في مقابل حصولها على البرنامج من جنوب افريقيا ،

بمساعدة تلك الدولة في بناء مفاعل نووى تجريبى بدا في الانتاج عام ١٩٦٧ .

وكانت جنوب افريقيا قد عرضت في عام ١٩٦٦ على اسرائيل ، أن تجرى تجربة الانفجار النووى في اراضيها الا ان ليفى اشكول عارض ذلك ، الى أن تمت التجربة بالفعل بعد ذلك عام ١٩٦٧ بناء على ضغط من وزارة الدفاع الاسرائيلية .

ولقد وجهت كل من جمهورية مصر العربية والعراق اتهامات علنية لاسرائيل وجنوب افريقيا بالتعاون في مجال انتاج القنبلة النووية . وفي عام ١٩٧٨ ادان سمعدون حمادى (Saadoun Hammadi) مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة في هذا الوقت ، ما أسماه باتفاقية التعاون بين هاتين الدولتين قائلا : « تقوم اسرائيل بتزويد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا النووية في مقابل حصولها على اليورانيوم » .

وفي عام ١٩٧٩ أعنت وكالة مخابرات الدفاع الامريكية (DIA) دراسة جاء فيها ان العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووى علاقة حقيقية وقائمة وتهدف الى صنع اسلحة نووية بجهد مشترك بين الدولتين .

بالاضافة الى ما سبق تفيد التقارير شبه المؤكدة ان اسرائيل استمرت في التعاون مع كل من جنوب افريقيا وتايوان في مجال الابحاث النووية ، اى مع « الدولتين المعزولتين » ، ويطلق عليها هذا التعبير لانها ، مثل اسرائيل ، يتنامى لديها الاحساس بانهما مهددتان ومعزولتان دبلوماسيا . وقد اوردت صحيفة النيويورك استنادا الى دراسة وكالة مخابرات الدفاع المذكورة اعلاه ما يلى : « اصبح بعض موظفى المخابرات ووزارة الخارجية الذين يقومون بمراقبة تدفق التكنولوجيا والمعلومات النووية على قناعة تامة ان تلك الدول الثلاث (اسرائيل - جنوب افريقيا - تايوان) تشكل العناصر الرئيسية في ناد آخذ في النمو للدول المعزولة سياسيا ، الهدف منه ان تقوم تلك الدول بمساعدة بعضها البعض في الحصول على القنبلة النووية ، وقد وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على الاعتماد على بعضها البعض في مجالات العلاقات العسكرية والمخابرات في الوقت الذى يتزايد فيه احساسها بالفقرية عن المجتمع الدولى .

وتفيد تقارير وكالة مخابرات الدفاع الامريكية ايضا ، ان التعاون قائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووى ، وان العلماء الاسرائيليين يعملون الآن في محطات الطاقة النووية في جنوب افريقيا

في مشروعات تتعلق بالطاقة ، ويمكن لهذه المشروعات أن تساعد حكومة بريتوريا على اكتساب الخبرة التقنية الضرورية لانتاج الاسلحة النووية .

وفي عام ١٩٧٧ اكدت فرنسا أن جنوب افريقيا كانت تمتلك في ذلك الحين الوسائل التي تتيح لها انتاج أسلحة نووية وهي عاقدة العزم على ذلك ، وقد صدر عن حكومة جنوب افريقيا نفسها ما يوحى بذلك . وفي هذا العام كانت بريتوريا ، ربما بمشاركة اسرائيلية ، تعد العدة لاجراء تجربة نووية في صحراء كالاهاري الا ان التدخل الفوري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق منعها من ذلك .

وحول هذا الموضوع قالت مجلة نيوزويك (News Week) الأمريكية : أن بعض رجال المخابرات الأمريكية مقتنعون ... الى حد يقترب من اليقين ان القنبلة النووية ، والتي كان من المعتقد ان جنوب افريقيا تنوى تجربتها ، لم تكن سوى راس نووية اسرائيلية . في حين تعتقد بعض اوساط المخابرات الأخرى أن الاسرائيليين ساعدوا جنوب افريقيا على صنع تلك الرأس النووية وحسب . الا ان احدا من هؤلاء لم يقدم ما يثبت صحة اعتقاده . وفي الوقت الذي نفت فيه اسرائيل نفيا قاطعا أن تكون تواطأت مع جنوب افريقيا في صنع اسلحة نووية ، فإنه لم يصدر عن أى مسئول رفيع المستوى في بريتوريا ما ينفي ذلك . وعندما وجهت الأسئلة حول هذا الموضوع الى رئيس الوزراء جون فوستر (John Foster) اقتصرت جوابه على قول : « لا تعليق » .

وفي شهر سبتمبر ١٩٧٩ ، اكتشفت اقطار التجسس الأمريكية والسوفيتية ، انفجاراً نووياً فوق المحيط الهندي على ارتفاع ٢٦ الف قدم ، وقدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وغيرها من أجهزة المخابرات في الغرب ان الانفجار نتج عن اطلاق قذيفة نووية من مدفع عيار ١٥٥ مم انتجته شركة أمريكية واشترته منها اسرائيل وجنوب افريقيا ، بعد أن نجحتا في الانسلاط من نظلم المراقبة الأمريكية والبريطانية . وقدرت مصادر المخابرات الغربية أن الانفجار المذكور كان تجربة مشتركة بين جنوب افريقيا واسرائيل تتعلق بأحد النظم التكتيكية النووية المتطورة جداً . اما تقارير المخابرات الأمريكية فتدافعت أن التجربة أجريت على سلاح نووي ، وأن الوكالة أخفت المعلومات المتوفرة عن التجربة حتى لا تثير ردود فعل غاضبة في افريقيا والدول العربية ، ومن أجل عدم احباط مفاوضات التسوية بين مصر واسرائيل بقيادة الرئيس الراحل محمد أنور السادات وكذلك المفاوضات الحساسة للسلام التي كانت جارية في جنوب القارة الافريقية .

وكان البرنامج المشترك لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا لتطوير رؤوس نووية ذات قوة متوسطة يسر سيرا حثيثا في صبت وهدوء . وقد رفض الرئيس الأمريكى جورج بوش (George Bush) وزير خارجيته تقارير قدمتها المخابرات الأمريكية حول هذا البرنامج عام ١٩٨٩ بل حاولا طمس هذه المعلومات . وعندما سئل بوش من قبل الصحفيين فى كوستاريكا (Costa Rica) عن برنامج التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، قال ان التعاون بين الدولتين يقتصر فقط على مجال الصواريخ ، وان الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بنقل تكنولوجيا محظورة يمكن استغلالها لصالح هذا البرنامج .

وتجدر الإشارة الى ان الملاحظة التى أبداهها الرئيس بوش ، ما هى الا نوع من الأنواع التى دأب البيت الأبيض على ترديدها منذ عشرة أعوام كلما طرح موضوع السلاح النووى الاسرائيلى . أما فى عام ١٩٧٩ فقد بذلت ادارة كارتر أقصى جهودها لاختفاء خطة تطوير سلاح نووى مشترك لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، نظراً لأن كارتر كان يستعد للحملة الانتخابية عام ١٩٨٠ .

فى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ وفى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل حسب توقيت جرينتش سجل القمر الصناعى الخاص بالاستطلاع من طراز فيلا (Viella) ، والذي صمم بشكل خاص من أجل الكشف عن التفجيرات النووية ، حدوث انفجار نووى . وحسب شهادة المراقبين فى وكالة المخابرات المركزية ، فان الانفجار النووى المذكور كان عبارة عن تجربة لاطلاق رأس نووى بواسطة صاروخ يعتبر شقيقا لصاروخ أريحا الاسرائيلى (IIB) اما هارستون (Hariston) وهو الاسم الذى أطلقته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على صاروخ جنوب افريقيا فقد وصل مداه الى ١٥٠٠ كم فوق المحيط الهادى وسقط فى جزيرة الأمير ادوارد . وكانت التجربة تمثل جزءاً من التعاون الواسع النطاق بين اسرائيل وبريتوريا لتطوير تكنولوجيا القنابل الهيدروجينية المتطورة وكذلك الصواريخ الباليستكية الأكثر تطوراً والمخصصة لحمل هذه القنابل .

ومن المعروف أن المخابرات المركزية الأمريكية قد تابعت مراحل تجهيز وتنفيذ هذه التجربة على مدى عامين ، ثم لف الصمت وكالة المخابرات ، وحاولت تبرير هذا الصمت . وازاء هذا التطور الخطير قالت الوكالة انها غير قادرة على التوصية باتخاذ اجراءات عقابية صارمة ضد كل من اسرائيل وجنوب افريقيا .

ووجدت بالذكر أن معمل الأبحاث التابع للأسطول الأمريكي قدّم تقريراً مكوناً من ٣٠٠ صفحة ، يتضمن الإشارة إلى حدوث تفجير نووي صغير العيار . وخرج قائد الأسطول بنتيجة مؤداها أن التجربة حدثت بالضبط مدة عشر دقائق من شروق الشمس . أما مدير معمل الأبحاث في الأسطول فقد أعلن أن العمليات الحسابية الرياضية أظهرت أن النبضة قد تم تسجيلها بواسطة القمر الصناعي الأمريكي وأنها تعنى بالفعل حدوث تجربة نووية ، غير أن الجهات العليا في البيت الأبيض عملت على إخفاء نتائج هذه التجربة .

وقامت أجهزة المخابرات الأمريكية بإعداد مذكرة ، تحمل عنوان « أحداث الثاني والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٩ » ، في ديسمبر ١٩٧٩ ، احتوت على الكثير من المعلومات المهمة عن التجربة النووية المذكورة ، وقامت الإدارة الأمريكية بفرض ستار من التعتيم الإعلامي على هذه المذكرة ، التي جاء بها أن المعلومات والتحليلات توضح حدوث انفجار نووي في طبقات الجو القريبة من سطح الأرض ، وأن قوة الانفجار تصل إلى أقل من ثلاثة كيلو طن .

وقد ورد في مذكرة المخابرات الأمريكية أيضاً تفاصيل مهمة عن الأحداث التي جرت في جنوب أفريقيا والتي انطوت على مؤشرات قوية عن الاستعدادات لأجراء التجربة النووية ومنها :

١ - قيام بعض قطع أسطول جنوب أفريقيا برفع درجة الاستعداد الكاملة مع البدء في إجراء تدريبات بحرية وذلك خلال شهر سبتمبر ١٩٧٩ .

٢ - إعلان ميناء وقاعدة الأسطول في سيمونستاون (Simon's Town) منطقة مغلقة ومحظور الاقتراب منها في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩ . وقد تم ذلك من خلال بيان رسمي أذيع في ٢٣ أغسطس ١٩٧٩ .

٣ - إعلان درجة الاستعداد القصوى في وحدات البحث والإنقاذ البحري المتمركزة في قاعدة الأسطول « سلدانا » .

٤ - قيام الملحق الحربي لجنوب أفريقيا في واشنطن بمحاولة الحصول على معلومات في الولايات المتحدة وغيرها عن أجهزة لكشف التفجيرات النووية .

٥ - ادلاء رئيس حكومة جنوب أفريقيا « بوتنا » بتصريحات أمام مؤتمر الحزب الحاكم يقول فيها : « أن أعداء جنوب أفريقيا قد يكتشفون يوماً أن في حوزتنا أسلحة لا يعرفون عنها شيئاً » .

٦ - اعلان رئيس حكومة جنوب افريقيا ايضا امام أعضاء لجنة الطاقة النووية ، انه لاعتبارات أمنية فانه لا يمكن الانصاح ابداً عن أسماء علماء الذرة في جنوب افريقيا الذين قاموا بعمل سرى ذى طابع استراتيجى .

وبالإضافة لكل الشواهد التى سبق ذكرها فانه فى مطلع عام ١٩٨٨ أى بعد تسع سنوات من التجربة ، كشف مسئول كبير فى وكالة المخابرات المركزية الامريكية بأن التجربة المشتركة لكل من جنوب افريقيا واسرائيل كانت أكبر من مجرد تفجير سلاح نووى صغير ، وكشف المسئول فى حديث خاص أن اسرائيل وجنوب افريقيا قد أجرتا تفجيرا لسلاح نووى يتم تصنيفه بأنه سرى للغاية .

وبصرف النظر عن المعلومات التى تم تداولها عن التفجير النووى جنوبى الاطلسى ، فان الحقيقة الثابتة ان التعاون النووى بين اسرائيل وبريتوريا هو بالفعل واقع ملموس . فقد أصبح من المؤكد ان جنوب افريقيا تزود اسرائيل باليورانيوم ، مقابل حصولها على المساعدة العلمية من هذه الأخيرة .

جهود اسرائيل فى التطوير النووى فى رأى الكتاب

فى مقال له بجريدة « معاريف » الاسرائيلية الصادرة فى فبراير ١٩٩٤ ، يقول « وليام بوروز » (William Borose) وروبرت ويندروم (Robert Wendrum) ، تحت عنوان : « هكذا أصبحنا دولة نووية عظمى » : « فى السابع من يونيو عام ١٩٨١ قامت ثمانى طائرات من طائرات اف - ١٦ (F16) وست طائرات من طراز اف - ١٥ (F-15) بهاجمة المفاعل النووى العراقى اوزيراك (Oztrak) ، حيث أصابته اصابة مباشرة بفعل قنابلها شديدة الانفجار . الا أن قائد العملية كان يعلم أن هذه العملية لن تقضى على البرنامج النووى العراقى تماما » .

ويقول قائد العملية الكولونيل رائف راز (Raif Raz) لقد كنا نعرف اننا سنعطّل العراقيين فقط ، ولكن هذا التعطيل قد زاد وتجاوز كل ما توقعناه » .

وفى الحقيقة ان هذا الهجوم لم يؤد الا الى زيادة اصرار الرئيس العراقى صدام حسين (Sadam Hussein) على امتلاك سلاح نووى بأى ثمن ، والى زيادة اقتناعه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول الى إمكانية اصابة اسرائيل هى استخدام الصواريخ البلاستيكية ، حيث

تعد الليلة التي سقط فيها أول صاروخ عراقي على اسرائيل هي ليلة الاستعداد النووي الثانية في تاريخ اسرائيل ، وكانت المرة الاولى ابان حرب ١٩٧٣ ، ليلة أن خشيت على وجودها من الفناء .

ويستطرد الكاتب قائلا : « وعلى الرغم من أن أي استراتيجي عسكري اسرائيلي لا يشك مطلقا في محاولة العرب - ويدرج في هذا السياق أيضا ايران وباكستان - الحصول على سلاح نووي ، فإن اوزيراك كان دليلا ماديا على ذلك . لقد كانت الإبادة المتبادلة حتى اوزيراك بمثابة أسوأ سيناريو محتمل في العقيدة القتالية الاسرائيلية . ولقد تميزت العقيدة الاسرائيلية أيضا في الثمانينيات بعد التغييرات التي حدثت بالعقيدة والفكر العسكري الامريكي . لقد قرر الاسرائيليون وهم يفترضون انهم سوف يواجهون خصوما يمتلكون أسلحة نووية في وقت لن يتأخر عن أواخر عام ١٩٩٥ (يقصد العراق) ، قرروا أن بقاءهم لا يزال ممكنا بشرط أن يضاعفوا من ميزتهم وتقوتهم الفنى » .

ويقول الكاتب انه في عام ١٩٩٢ ، كانت اسرائيل تمتلك ٢٠٠ قنبلة نووية مقابل حوالي ٢٠ قنبلة فقط كانت بحوزتها قبل ذلك بعشر سنوات ، وكانت على وشك تطوير قنبلة هيدروجينية . ان كل التحليلات تشير الى وجود قنبلة نووية اسرائيلية جاهزة للاستخدام منذ عام ١٩٦٨ ، وبعد ذلك بخمسة أعوام أصبح لديها رؤوس نووية يمكن تركيبها على صواريخ اريحا . وجنبا الى جنب ، فقد جرى سرا توسيع وزيادة قوة بغافل بيمونا النووي من ٢٦ ميجاولات الى ٧٠ ميجاولات ثم ١٥٠ ميجاولات ، وهكذا أمكن مضاعفة وزيادة عمليات الانشطار التي تجرى به وكذلك عمليات اعداد مختلف المواد وخاصة البلوتونيوم .

ويمضي الكاتب معللا .. ومجيبا على التساؤل الذي مفاده .. « هل أصبحت اسرائيل بالفعل دولة نووية عظمى » ؟ فيقول ان الحرب العراقية الكويتية ١٩٩٠ لم تعزز ولم تدعم الفكر الاسرائيلي القائم والذي كان يقول ان اسرائيل لا يمكن ان تسمح لنفسها بالاعتماد على الاستثمار الصناعية الايركية فقط . ففي ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ أطلق القمر الصناعي أوفيك - ١ (Ovek-1) بواسطة صاروخ شابييت (Shabit) ، وفي الثالث من ابريل عام ١٩٩٠ أطلق القمر الصناعي أوفيسك - ٢ (Ovek-2) ، وبلغ الارتفاع المنخفض الذي يسبح فيه هذا القمر ٢٠٦ كم فقط مما يجعله قمرأ نموذجيا للنتقاط الصور وبدرجة كبيرة تجعله مناسبا في جمع المعلومات الفورية وفي الانذار المبكر وتحديد نوعية الأهداف .

وفي الوقت الذي يمسك فيه جيداً صاروخ هيتس (Heets) الذي تطوره إسرائيل لحمايتها من الصواريخ الباليستكية ، مدى ثقة إسرائيل في قدرتها على البقاء بعد نشوب حرب نووية ، فإن الصاروخ الذي تم استخدامه في إطلاق قمر أوفيك وهو صاروخ شايبيط يثبت إلى أي مدى تقدمت أبحاث صاروخ أريحا .

وبعد ثلاثة أسابيع فقط من الإطلاق قام محلل البرامج والأنظمة في معمل لورانس ليفرمور (Lorance Livermour) بعملية حسابية وجد فيها أن مدى إصابة صاروخ شايبيط يصل إلى ٥٠٧٦ كم ، وهو يحمل رأساً متفجرة تبلغ زنتها ٧٦ كجم ، ووفقاً لهذا التقرير فإن الصاروخ سوف يمكنه إصابة هدف يبعد عن منطقة إطلاقه بألاف الكيلومترات في أوروبا أو أفريقيا وفي مناطق واسعة في آسيا .

ولا يخفى عن الأذهان أن إسرائيل تعد ، حالياً ، أول دولة من دول العالم الثالث تشكل تهديداً استراتيجياً وتوجهه إلى دولة عظمى مثل روسيا ، كما تعد أول دولة في العالم الثالث توجه أسلحتها صوب أهداف يتراوح عددها من ٦٠ - ٨٠ هدفاً ، منها حقول النفط الفارسي ، وعواصم دول عربية وغيرها مثل القاهرة ودمشق وبغداد وطهران وطرابلس ، وكذا منشآت أسلحة متقدمة مثل عين أوسرا (Ein-Osra) في الجزائر وكاهوتا (kahota) في باكستان .

ويختتم الكاتب مقاله قائلاً : في الواقع لقد أصبحت إسرائيل دولة قنوية عظمى بالفعل . إن الحاجة إلى اهتمام العالم أن ذراع إسرائيل طويلة جداً أصبحت بمثابة حجر الزاوية في استراتيجيتها . لقد كان يوسع هذه الذراع أن تفعل الكثير ، كذلك يمكنها أن تحيل مدناً كاملة من القاهرة إلى كييف (kief) إلى أطلال وإلى مناطق نفايا نووية » .

ونعزى في التلليل على وجود الجهود الإسرائيلية الحقيقية تسليحها النووي بسرد مقتطفات من مقال لـ داني ساديه (Danny Sadeh) في جريدة يديعوت أهرنوت (Yediot Ahront) الصادرة في ٢٠ يناير ١٩٩٤ بعنوان « إسرائيل لديها قدرة على الرد حتى لو تعرضت لهجوم نووي » ، وقد جاء في هذا المقال « طورت إسرائيل منظومات أسلحة نووية مختلطة تمكن قواتها من البقاء بعد تلقيها الضربة النووية الأولى كما تمكنها من الرد بالأسلحة النووية حتى لو تم تدمير جزء من ترسانة إسرائيل من السلاح في هذه الضربة الهجومية » .

أما كتاب « الكتلة الحاسمة » الذي صدر في الولايات المتحدة خلال يناير ١٩٩٤ ، من تأليف ويليام بوريس (William Boards)

المراسل السابق لصحيفة «الواشنطن بوست» وروبرت ويندروم (Robert Widrome) ، فقد ذكر فيه مؤلفاه أن عدد القنابل النووية التي تمتلكها إسرائيل ، وهو ٢٠٠ قنبلة ، هو في واقع الأمر أكثر من عدد القنابل النووية التي تمتلكها بريطانيا .

ويمضي الكتاب قائلاً أن معظم الأهداف النووية الإسرائيلية تقع في مثلث المنطقة الساحلية وفي اتجاه القدس ومنها مفاعل ديمونا ويتمركز في منطقة ديمونا ، ومفاعل ناحال سوريك . أما الرعوس النووية ذاتها فيجري تصميمها وتصنيعها في منطقة تعرف باسم (القسم ٢٠) وتقع في حيفا (Jafa) ، وبالقرب من القسم المذكور يقع (القسم ٤٨) وهو عبارة عن مصنع لتطوير الصواريخ . وذكر الكتاب أيضاً أنه بالقرب من مفاعل « ناحال سوريك » توجد مساحة شاسعة من الأرض تجرى عليها تجارب صواريخ ، وفي منطقة أخرى ليست بعيدة يجري تصنيع صواريخ أريحا داخل منشأة تحت الأرض في بئر يعقوب .

ويستمر الكتاب في سردته لتلك المعلومات قائلاً أن إسرائيل تحتفظ برؤوسها النووية المتفجرة في مستودعات مجهزة تحت الأرض في قاعدة للسلاح الجوي تقع في تل نوف (Tal Nove) بمنطقة جبال يهودا بالقرب من زخاريا (Zakharía) على طريق رقم ٢٥٢ المجاور لمستوطنة تيروش (Tiroash) . ويؤكد مؤلفا الكتاب أن هذه المستودعات العسكرية الواقعة تحت الأرض تحتوي على ٧٠ قنبلة نووية مخصصة لأسراب الطائرات السوداء أي تشكيلات اف - ١٥ (F-15) واف - ١٦ (F-16) التي تركز في قواعدها في حالة استعداد لمدة ٢٤ ساعة في اليوم .

ويستطرد المؤلفان قائلين : أن إسرائيل تمتلك حالياً تشكيلاً استراتيجياً نووياً يمكنها في أي وضع وتحت أية ظروف من شن هجوم نووي حتى لو بوغت بهجوم نووي . ويؤكد الكتاب أن إسرائيل قامت بزرع علماء ذرة طيلة السنوات الماضية في مفاعل الذرة المنتشرة بجميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد التحق هؤلاء العلماء بهذه المفاعل لأغراض الأبحاث المدنية ، لكنهم حصلوا على معلومات مهمة أفادت البرنامج النووي الإسرائيلي أعظم فائدة .

ويقول الكتاب أيضاً أن إسرائيل تصل في قدرتها النووية إلى مستوى الصين وأنها تهدد حالياً أجزاء كثيرة من العالم ، وأنها تصنع بالفعل — أو أنها صنعت سلفاً — قنابل هيدروجينية وقنابل نيوترونية ، أما فيما يتعلق بالتمويل فإن إسرائيل تجمع الأموال مباشرة لبرنامجها

النوى من اثرياء اليهود في الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة وباقى انحاء العالم بصفة عامة ، وهناك لجنة مكونة من ٣٠ مليونيرا يهوديا تبرعت منذ عام ١٩٦٠ بحوالى ٤٠٠ مليون دولار لتمويل اقامة منشآت في ديمونا ، وان جنوب افريقيا قد مولت في مرحلة ما كل تكاليف مشروع صاروخ « اريحا » والذي تم تصميمه طبقا لمطالب الأتارقية الجنوبية ، كما قاموا بتمويل مشروع الاقمار الصناعية الاسرائيلية .

ويستكمل الكتاب معلوماته بالقول ان اسرائيل قد قدمت بالفعل ، حسب تقرير سرى لوكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) ، معلومات متقدمة للغاية للصين عن اجهزة التوجيه الخاصة بالصواريخ بصفة عامة وصاروخ باتريوت (Patriot) وحيتس (Hates) بصفة خاصة . وكذا فان هناك علاقة جديدة ابرمتها اسرائيل مع الهند بخصوص نقل الخبرة الفنية لصناعة الصواريخ المتطورة . وعلاوة على كل ما تقدم فان اسرائيل لديها برنامج كبير لتطوير صواريخ نووية لاطلاقها من الغواصتين الالمانيتين اللتين صممتا خصيصا لها بتكلفة تزيد عن مليار دولار امريكى ، وسوف تضمن القدرة النووية الموجودة بالغواصتين توجيه « ضربة ثانية » في أى وقت وتحت أى ظروف اذا تعذر اطلاق صواريخ أرض / أرض .

جهود اسرائيل للتطوير النووى في رأى الصحف :

وبالإضافة للكتاب السابق ذكره وما سبقه من مقالات ، فهناك ايضا جريدة معاريف (Ma'Arif) الاسرائيلية الصادرة في ٩ نوفمبر ١٩٩٢ والذي جاء فيها تحت عنوان : « قاعدة صواريخ نووية بالقرب من القدس » يقول بن لاسفيت (Ben Lasfit) كاتب المقال : نشرت مجلة « افياشون ويك » (Aviation Week) ان الصواريخ النووية الاسرائيلية من طراز اريحا - ١ ، اريحا - ٢ مخزنة في قاعدة سرية موجودة على بعد ١٢ كيلو مترا غرب القدس ، واشارت المجلة الى ان الصواريخ موجودة في أنفاق تحت الأرض ، وان المكان نفسه يشمل مناطق تخزين ومناطق انتشار وشبكة مواصلات داخلية وجهاز تأمين متطورا .

ونشرت المجلة أيضا صورة للمنطقة ، كان قد تم تصويرها بواسطة تهر صناعى روسى ... وذكرت المجلة أنه خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٢ مرت هذه المنطقة بعمليات تحسين وتوسيع بعد البسء في دخول الصواريخ « اريحا - ٢ » المتطورة الى الخدمة العاملة . وأكدت المجلة

ان اسرائيل تمتلك صواريخ لانس (Lance) الامريكية الصنع علوة
على الصواريخ اريحا - ١ واريحا - ٢ ، كما توجد في هذه القاعدة
قاذفات من طراز اف - ١٦ (F - 16) و F-4 (F-4) مزودة
بأجهزة تمكنها من حمل القنابل النووية .

وتضيف المجلة ان الخبراء يعتقدون ان اسرائيل تمتلك ما بين ١٠٠ -
٢٠٠ رأس نووية . وبالإضافة الى كل ذلك فقد نشرت المجلة
العديد من الصور التقطها قمر صناعى روسى ، ومن خلال تلك الصور
تظهر ثلاث منشآت رئيسية هي :

● مطار حربي باسم تل نوف (Tel Nove) ، وهذا المطار
تتمركز به قاذفات نووية اسرائيلية .

● قاعدة للصواريخ شمال مطار « تل نوف » .

● مصنع لانتاج الصواريخ اريحا ، على مقربة من بئر يعقوب

ويقع الى جوار المطار المذكور عليه .

أما هاتسوفيه (Hatsofer) الصادرة في ١٦ نوفمبر ١٩٩٢ ،
فقد أوردت مقالا بقلم داني شالوم (Dani Shalom) ، جاء فيه ان مجلة
« آفياشون ويك » نشرت خبراً مثيراً عن أماكن فتح منظومات الصواريخ
والطائرات الاسرائيلية . ووفقاً لأقوال الصحيفة التي تعتمد على
الصور ، فان مناطق الصواريخ والقاذفات تقع في وسط اسرائيل :
فانتاج الصواريخ يتم بالقرب من نيس تسيونا (Nees Tsiona)
أما الطائرات من حاملات القنابل النووية فتتمركز في قاعدة تل نوف
الجوية ، وصواريخ اريحا تتخذ مواقع إطلاقها بالقرب من خربة
زكريا (Kherbet Zakkaria) التي تقع في الطريق الى القدس . وقد
أوردت الصحيفة معلومة مفادها ان جميع طائرات السلاح الجوي
الاسرائيلي قادرة على حمل القنابل النووية .

والشيء الجديد والمثير في الخبر الوارد بمجلة الطيران الامريكية
« آفياشون ويك » هو انها قامت بتحديد أماكن قواعد السلاح الجوي
الاسرائيلي المتمركز بها طائرات من حاملات القنابل النووية .

وباستعراض الاخبار التي وردت في المجلة الامريكية المذكورة
يطفو على السطح سؤال مهم ، من مغزى نشر تلك الاخبار في هذا
التوقيت بالذات !! وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول انه ربما كان
الهدف من هذا النشر - كما حدث في الماضي - هو منع اسرائيل من
التقدم بطلبات خاصة لشراء مزيد من التسليح من الولايات المتحدة

الأمريكية .. ومن هذه الطلبات ، على سبيل المثال ، طلب شراء طائرات هجومية متطورة من نوع ماكدونالد دوجلاس (E — 15 — F) وكان السلاح الجوي الاسرائيلي يعترض الاعلان عن اختياره للطائرة المقاتلة الاسرائيلية القادمة ، وقد تعطلت عملية الاعلان عن الطائرة المختارة ، لان السلاح الجوي قرر محاولة طلب الطائرة المتطورة بدلا من طائرات اف — ١٦ (F — 16) الموجودة لديه أو اف — ١٨ (F — 18) التي عرضها الأمريكيون .

وتعليقا على ما جاء بأقوال مختلف الكتاب ، على مختلف توجهاتهم ، سواء في الصحف والمجلات أو بالكتب يمكن ابداء عدة ملاحظات :

١ — هناك تشكك في مدى صحة ما ورد بتلك الأقوال والأحاديث ، خاصة ما يتعلق بالقدرة القتالية وأماكن تركز الطائرات والصواريخ والرؤوس النووية والمصانع الحربية وخلافه .

٢ — لا يخفى عن أى مدقق أن هناك اهدافا كامنة وراء كل ما تم ذكره ترمى الى :

- العمل على خفض الروح المعنوية للدول العربية .
- استعراض قوة اسرائيل المتنامية وبخاصة في المجال النووي .
- اظهار قدرة اسرائيل على الردع النووي ، وتوجيه الضربة الثابتة .

● توضيح تزايد قوة اسرائيل النووية وفي مجال وسائل الاستخدام النووي من صواريخ وطائرات ، حتى تمتنع تلك الدولة عن أسلوب الابتزاز المعتاد للحصول على مزيد من التسليح من الولايات المتحدة .

٣ — لذا ، فهناك واجب قومي يقع على عاتق دول المواجهة العربية مع اسرائيل وتلك الموجودة بالمق ، يتعلق بأهمية العمل على التثبت والتحقق من صحة الأقوال والأحاديث سابقة الذكر ، خاصة وأنه جاء بها الكثير من المؤشرات لوجود خطر داهم يتهدد الأمن القومي العربي .

المظاهر الدالة على التطوير النووي

يمكننا القول ان هناك مظاهر قاطعة تدل على تنامي القدرة النووية الاسرائيلية لعل من أهمها :

١ - اجماع الكثير من المصادر على أن اسرائيل قد طورت بالفعل قنبلة هيدروجينية خاصة بها ، فقد قال «هركاي» : «يبقى أمر استخدام اليورانيوم ٢٣٥ بواسطة الاسرائيليين واردا لأن ذلك سوف يسهل لهم الاتجاه مباشرة نحو صنع الاسلحة النووية الحرارية (القنابل الهيدروجينية) » . وتذكر مصادر أخرى أن تلك القنابل تستخدم قنابل اليورانيوم الانشطارية ، وليس قنابل البلوتونيوم الانشطارية كبداء للانفجار ، غير أن مورلاند (Moorland) الذي يقدم وصفا تفصيليا لتصميم القنبلة الهيدروجينية يقول تحديداً : أن قنبلة بلوتونيوم استخدمت كبداء للانفجار للقنبلة الهيدروجينية . ويشير جاك الهينى (Jack El hiny) أن القنابل الهيدروجينية الفرنسية تستخدم البلوتونيوم بدلا من اليورانيوم كبداء للتفاعل الانشطاري .

٢ - اعلان مصادر متفرقة ، منها ما جاء على لسان الفنى النووى مريخاى فانرو (Mordechaj Vanunn) ، أن اسرائيل قد امتلكت ايضا القنبلة النيوترونية . غير أن تلك المعلومة تنقتر الى توافر أدلة لاثبات صحتها . وارى أن اسرائيل لا تمتلك «ترف» اقتناء مثل هذا النوع من القنابل ، خاصة وأن خصائص مسرح قتالها بالشرق الأوسط لا يتشابه مع المسرح الاوروبى الذى دفع الولايات المتحدة الامريكية الى تطوير قنبلتها النيوترونية الاولى على ايدى سام كرهين .

٣ - تزايد اعداد الرؤوس النووية ضمن الترسانة النووية الاسرائيلية ، فهناك شبه اتفاق على أن اسرائيل تمتلك حتى ٢٠٠ رأس نووى ، وبالطبع ليست جميعها من نوع القنابل النووية العيارية والتي تستخدمها الطائرات ، بل يوجد ضمن ما تمتلكه اسرائيل أيضا رؤوس نووية للصواريخ اريحا ودانات مدفعية ذرية .

٤ - قامت اسرائيل بتطوير وسائل الاستخدام لرؤوسها النووية ، فقد طورت الصاروخ من عائلة اريحا (Jerico) ، الى أن أصبحت تمتلك صاروخ اريحا - ٢ الاطول مدى ، وباتت قاب قوسين أو أدنى من انتاج صاروخ اريحا - ٣ الذى يصل مداه الى اعماق دول العمق العربية بما فيها دول الخليج وليبيا ، ذلك علاوة على امتلاكها المدفعية الثقيلة طويلة المدى القادرة على اطلاق دانات مدفعية ذرية . كل ذلك يضاف الى اسطولها الجوى من الطائرات القاذفة المقاتلة التى أصبح معظمها قادراً على حمل وقذف القنابل النووية .

٥ - أسفرت الجهود الاسرائيلية عن تطوير مفاعل ديمونة النووى ، حيث بدأ بـ ٢٦ ميجاوات ، ثم رفعت طاقته الى ٧٠ ميجاوات

قم ١٥٠ ميجاوات مما يمثل زيادة قدرة المفاعل على انتاج البلوتونيوم المستخدم في صناعة القنابل النووية .

٦ - انتقلت اسرائيل الى استراتيجية الردع العلنى ، وقصد تجاى ذلك فى استعدادها لشن هجوم نووى على مصر وسوريا ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما تعرض الكيان الاسرائيلى للفتاء ، ومرة اخرى ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية ، ولقد مارست اسرائيل اسلوبها المعتاد فى الابتزاز من الولايات المتحدة وحلفائها ، فكان الجسر الجوى لامدادها بالأسلحة والعقود فى المرة الأولى ثم امتددها بالأموال وصواريخ الباتريوت (Patriot) فى المرة الثانية .

٧ - اجماع الكثير من الهيئات العلمية والخبراء على أن اسرائيل تعتبر أقوى سادس دولة نووية فى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى السابق والصين والمملكة المتحدة وفرنسا . أضف الى ذلك أن اسرائيل قد نجحت فى تخطى العقبة النووية بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ وقبل بداية حرب ١٩٧٣ ، وعلى وجه التحديد فى الفترة من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ .

٨ - زيادة الميل الى ترجيح اتجاه اسرائيل الى تبنى نظام آلية التتجير الداخلى فى صنع قنابلها النووية ، مما يمكن الاسرائيليين من صنع ذخيرة نووية صغيرة الخيار يمكن اطلاقها من الصواريخ والمنفعية النووية ، مما يعطى لاسرائيل ميزة المرونة فى الاستخدام والقدرة على التدرج فى تصعيد الردع حالة قيامها باستخدام اسلحتها النووية .

٩ - امتلاك اسرائيل للقدرة العسكرية والتصميم والدعم المادى والمعنوى من حلفائها ، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، مما يمكنها من تعمير الامكانات النووية لدى خصومها . فبينما قامت اسرائيل بمفردها بتعمير مفاعل « اوزيراك » النووى العراقى عام ١٩٨١ ، قامت الولايات المتحدة الامريكية ، ومن خلفها قوات التحالف الغربى ، بالاجهاز على كل الامكانات النووية لدى العراق اثناء حرب الخليج الثانية وبمعداها .

١٠ - قدرة اسرائيل المؤكدة على توجيه الضربة الثانية ضد خصومها اذا ما لجأوا الى استخدام الأسلحة النووية ، وذلك بسبب امتلاكها للقنابل والرؤوس النووية ووسائل الاستخدام المتنوعة المدى والقدرة من طائرات قاذفات مقاتلة وصواريخ وغواصات .

١١ - وجود دعم مادى ومعنوى مساعد ويساعد اسرائيل فى زيادة قدرتها النووية ، فان القدرة الذاتية لها لم تكن لتمكها من الوصول الى المستوى الذى بلغته دون مساعدة كبيرة وتعاون ارحب مع الكثير من البلدان والذى يتمثل فى الآتى :

(أ) التعاون الاسرائيلي في المجال النووى مع فرنسا ، والدعم غير المحدود من جانب فرنسا لاسرائيل في مجال تنمية قدراتها النووية وتحسين وتطوير وسائل استخدام السلاح النووى خصوصا الصواريخ .

(ب) الدعم المستمر من الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل في المجال النووى ، والحماية الامريكية المكفولة لترسانة اسرائيل النووية .

(ج) التعاون الاسرائيلي مع دولة جنوب افريقيا خاصة في المجالين النووى والصاروخى .

(د) التعاون الاسرائيلي مع تايوان والهند في المجال النووى .

وقبل ان نختم الحديث عن المظاهر الدالة على التطور النووى الاسرائيلي تجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة الامريكية قد استهلكت عهد ما يسمى « بأخائية القطبية » بالسمى لترتيب أوراق اللعبة النووية في العالم شرقه وغربه معاً .

● تشن حملة شعواء ضد العراق وسوريا وليبيا ومصر بتهمة كل منها بالتمسك بامتلاك أسلحة نووية وحيثزة الغازات الحربية .

● تهرت المنشآت النووية العراقية مع غيرها من أسلحة كيميائية أثناء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ بمساعدة حلفائها الغربيين وتقبض وتقود الجهود الدولية للأجهزة على أى نشاط نووى بالعراق بعد الحرب ، حتى تطمن الى استمرار احتكار « حليفها الصغرى » للسلاح النووى حتى مطلع القرن الحادى والعشرين على الأقل .

● تسعى لتجميد أو خفض الترسانة النووية الصينية دون جدوى ، فقد كثر المارد الأصفر عن انيابه وسكت أمريكا .

● تلهث وراء منع تسرب الترسانة النووية لدول الاتحاد السوفيتى السابق الى دول مثل ايران وباكستان وتركيا . وهى فى نفس الوقت لا تمنع اذا كانت اسرائيل هى المشترية .

● تجتهد فى منع كوريا الشمالية من الوصول الى الخيار النووى من أجل المحافظة على مصالح أمريكا والغرب فى هذه المنطقة من العالم .

● تفض البصر عن تنامى القدرة النووية الهندية كي تتف فى وجه باكستان .

● لا ترضى عن الخيار النووى الباكستانى ، باعتبار أن القنبلة النووية الباكستانية قد تكون قوة مضافة للعرب فى مواجهة اسرائيل .

● تبارك احتفاظ كل من إنجلترا وفرنسا بترسانات نووية قادرة كى تعاوننا حليقتهما الكبرى عند الاقتضاء .

● تدعم بلا تحفظ وبغير حدود وتحمى اسرائيل فى سعيها لتنمية قدراتها النووية وفى استمرار احتكارها للسلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط .

سياسة اسرائيل النووية

والآن وبعد تأكيد املاك اسرائيل للقنبلة النووية ، بل وشماظم قدرتها فى المجال النووى ، لا احد يعرف يقينا ما اذا كانت اسرائيل ستلجأ الى استخدام الاسلحة النووية فى حالة حدوث ازمة . ورغم ذلك قد يكون فى الامكان تحديد نوايا اسرائيل : من خلال دراسة اعمالها لىان فترات الصراع وكذا عن طريق المعلومات التى سريتها الحكومة الاسرائيلية . حيث يبدو ان السياسة النووية الاسرائيلية تقوم على عدة ركائز لعل من أهمها :

١ - قيام اسرائيل باستخدام قنبلتها النووية كعامل ردع ، وليس لتنفيذ ضربة أولى وقائية .

٢ - استخدام القنبلة النووية الاسرائيلية لتوجيه ضربة انتقامية عند الضرورة .

٣ - سوف تنكر اسرائيل رسميا انها قامت بصنيع اسلحة نووية ، ولكنها سوف تشير بصورة ضمنية الى وجود مثل هذه الاسلحة لديها وذلك من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية ، وعن طريق أصدقائها بواسطة وسائل الاعلام فى كل من أمريكا والدول الغربية .

٤ - اصرار اسرائيل على منع اعدائها من الحصول على اسلحة نووية حتى لو تطلب الأمر قيامها بعمل عسكرى .

الردع النووى

ان التصرفات الاسرائيلية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، تعزز الى حد كبير الفرضية القائلة ان سياسة اسرائيل النووية هى سياسة ردع ، وما احجام اسرائيل عن استخدام اسلحتها النووية عند بدء العمليات الحربية الا دليل على أن الاسرائيليين ربما ينظرون الى

سلاحهم النووي على انه اداة انتقامية . ومن ناحية اخرى ، فان ما توفر من معلومات عن اتخاذ اسرائيل للاستعدادات لشن هجوم مضاد بالاسلحة النووية عندما بدا في الامق أن جيوشها كانت على وشك الهزيمة ، انما يدل على أن الاسرائيليين مستعدون ، وفي حالة الضرورة القصوى ، لاستخدام خيارهم النووي .

لكن هناك جانباً آخر لموضوع الردع هذا ، فالى اى حد يمكن للقبلة النووية الاسرائيلية أن تشكل عامل ردع في الوقت الذى لم تعترف اسرائيل بامتلاكها لها الا بصورة يكتنفها الغموض ؟ فالاشتباكات المتقطعة التى كانت تشهدها الحدود العربية الاسرائيلية تثير شكوكا كبيرة حول مدى الفاعلية الحقيقية للعضلات النووية في ردع العنف .

كما ان اندلاع حرب اكتوبر يثير التساؤل حول امكانية اعتبار القبلة النووية . ويؤكد كل الخبراء والمراقبين أن مجرد وقوع حرب واسع النطاق بالاسلحة التقليدية . نفى اواخر الستينيات واولائل السبعينيات ساد اعتقاد راسخ ، خاصة بين العرب انفسهم ، أن اسرائيل تقوم بصنع اسلحة نووية وانها امتلكت فعلا تلك الاسلحة . ورغم ذلك ، فان احتمال اقدام الاسرائيليين على شن هجوم انتقامى بالاسلحة النووية لم يردع مصر وسوريا عن مهاجمة اسرائيل عام ١٩٧٣ والحاق الهزيمة بها .

ويقول البعض انه ربما كان في تقدير العرب ان الاسرائيليين لن يستخدموا السلاح النووي ضدهم ، خشية أن يدفع ذلك بالسوفيت الى توجيه ضربة مضادة الى اسرائيل ، أو يدفع الاتحاد السوفيتى السابق ، على أقل تقدير ، الى تزويد العرب بالاسلحة نووية تمكنهم من توجيه هجوم انتقامى ضد اسرائيل باستخدامها .

ان ما قام به السوفيت ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وخاصة اقدامهم على ارسال شحنات صواريخ سكود (Scud) — قيل انها مزودة برؤوس نووية — الى مصر ، انما يوحى باحتمال وجود تفاهم بين السوفيت والعرب على أن يتدخل الاتحاد السوفيتى السابق نوويا اذا ما وجدت الجيوش العربية نفسها في مواجهة الابداء القامة من قبل القوات الاسرائيلية التقليدية ، او في حالة اقدام اسرائيل على القاء القبلة النووية . ويؤكد كل الخبراء والمراقبين أن مجرد وقوع حرب اكتوبر ١٩٧٣ انما يثير الشكوك حول مدى فاعلية الردع النووي الاسرائيلى .

ومن ناحية أخرى ، يقول بعض المعلقين انه من الجائز أن يكون العرب شنوا هجومهم عام ١٩٧٣ اعتقادا منهم أن الاسرائيليين لم ينتهوا بعد من صنع سلاحهم النووي . ولربما شعر العرب أن عليهم أن يضربوا بسرعة لسحق اسرائيل قبل أن تتمكن من صنع أسلحتها النووية . وسواء قام العرب بهجومهم عام ١٩٧٣ أيمانا منهم بأن التهديد السوفيتي يلغى عامل الردع النووي الاسرائيلي أم فعلوا ذلك اعتقادا منهم أن خصمهم لم يمتلك أسلحة نووية على نحو فعلى بعد ، فإن قرار شن حرب أكتوبر استند ولا شك الى حسابات كادت أن تؤدي الى كارثة نووية ، حيث تبين أن اسرائيل كانت مستعدة للقيام بهجوم انتقامي بالأسلحة النووية .

وقد جاء في تقرير مجلة تايم (Time) بعنوان : « كيف حصلت اسرائيل على القنبلة » ، أن الاسرائيليين عندما تعرضوا للغزو المصري السوري كانوا يمتلكون ١٣ قنبلة نووية ، يمكن اطلاقها على أهدافها المحددة بواسطة طائرات سلاح الجو الاسرائيلي القاذفة المقاتلة . . ويقول التقرير المذكور ان القادة الاسرائيليين شعروا في الأيام الأولى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أن جيشهم كان قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة ، فاتخذوا استعداداتهم لشن هجوم مضاد بالأسلحة النووية . وتصف التايم أزمة اسرائيل وقرارها اليائس باستخدام تلك الأسلحة فتقول : « في بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣ . . . تمكن المصريون من صد الهجوم الاسرائيلي المضاد على طول جبهة قناة السويس موقعين في صفوف الاسرائيليين خسائر فادحة ، كما كانت القوات الاسرائيلية في مرتفعات الجولان تتراجع أمام الهجوم السوري المدرع واسع النطاق » .

وفي الساعة العاشرة من مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ أبلغ قائد الجبهة الشمالية الاسرائيلية الجنرال اسحاق حوغيه رئاسته انه غير واثق من قدرة قواته على الصمود أكثر من ذلك ، وبعد منتصف ليل نفس اليوم حذر وزير الدفاع موسى ديان (Moshe Dayan) رئيسة الوزراء جولدا مائير (Golda Maer) بوجوم قائلا : « هذه هي نهاية الهيكل الثالث » . فقامت جولدا مائير اثر ذلك باعطاء ديان الاذن باستخدام الأسلحة النووية . وما أن يتم الانتهاء من تركيب أجزاء كل قنبلة حتى كان يجري نقلها على وجه السرعة الى وحدات سلاح الجو التي كانت على أهبة الاستعداد في انتظارها . ولكن قبل أن يجري وضع وضبط أجهزة التججير في أي من تلك القنابل أخذت مجريبات المعارك على كلتا الجبهتين تتحول لصالح اسرائيل .

وعلى حد تعبير مجلة « تايم » أدى التفير الحاصل في الوضع العسكري والذي تزامن مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة جسر جوى هائل لنقل الأسلحة والمعدات والعتاد الى اسرائيل ، الى ضمان أن يحرز الاسرائيليون تعادلا عسكريا ، مما ألغى الحاجة الى استخدام الأسلحة النووية .

ويعتقد الصحفي جوزيف السوب (Joseph Alsop) أن الاسرائيليين هددوا مرة أخرى بشن حرب نووية ضد سوريا ومصر عام ١٩٧٤ ، نظرا لتصاعد القوة العسكرية السورية على الحدود ولوجود صواريخ سكود (Scud) لدى مصر - قادرة على حمل رؤوس نووية مما شكل تهديدا للامن الاسرائيلية ، وقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق رابين ، أنه في حالة تعرض المدن الاسرائيلية لصواريخ سكود المصرية ، فإن اسرائيل ستنفذ على الفور « سياسة مدينة بديئة » ، ويفسر السوب هذا التصريح على أنه بمثابة تحذير من أن اسرائيل مستعدة مجددا لمواجهة الثيران العربية بهجوم نووي مضاد .

إذا ثبت صحة هاتين الحادثتين ، اللتين جاءتا في مجلة تايم وعلى لسان جوزيف السوب ، فإن ذلك يعنى أن الاسرائيليين سوف يعتمدون على قنبلتهم النووية كعامل ردع ، أملين في أن يؤدي مجرد وجود تلك القنبلة الى الحيلولة دون وقوع هجوم عليهم وانهم يخططون لاستخدامها في حالة واحدة فقط وهي للرد على عدوان فعلى يتعرضون له ، الا أنهم لن يستخدموها كأداة لتوجيه الضربة الاولى لاجهاض عدوان وشيك .

كما تدل الحادثتان المذكورتان أيضا على أن الاسرائيليين ، في حالة تعرضهم للهجوم ، عازمون قطعاً على استخدام رادعهم النووي . الا أنه لم يصدر عن الحكومة الاسرائيلية أو عن أى مصدر رسمى آخر ما يؤكد صحة الرواية التى أوردتها مجلة « تايم » . ومع ذلك مازالت تلك الرواية مقبولة لدى أوساط عريضة باعتبارها صحيحة ، رغم مرور فترة غير قصيرة على ظهورها . ولا يستبعد أن يكون الاسرائيليون هم الذين سربوا تلك الرواية عن قصد لاشعار الدول العربية بأن اسرائيل تمتلك القنبلة النووية وتتوى بالفعل استخدامها لحماية كيانها .

الا أن الحكومة الاسرائيلية تعتمد الغموض عندما يطرح موضوع قدراتها في ميدان الأسلحة النووية للنقاش . وتلمى ضرورات الدبلوماسية على اسرائيل أن تسلك طريقا غير مباشرة لاشعار العالم بوضعيتها

النووية ، مثل ما تسريه الى مجلة « تايم » على سبيل المثال ، خصوصاً أن اقرار اسرائيل العننى بامتلاكها للأسلحة النووية قد يثير امتعاض حلفائها الغربيين ، وخاصة الولايات المتحدة ، لما لدى هؤلاء من حساسية مفهومة ، ظاهرة ، تجاه مسألة انتشار الأسلحة النووية . فاسرائيل لا تريد المغامرة باحتمال انقطاع خطوطها الاقتصادية والعسكرية مع الغرب والتي تضمن لها الحياة ، الا انها ترغب فى الوقت نفسه أن تجعل أعداءها يعتقدون بأنها أصبحت قوة نووية ليكون ذلك بمثابة ردع لهم .

وقد حاول الاسرائيليون التوفيق بين هذين الهدفين السياسيين المتناقضين باتباع سياسة غموض مدروس ، فهم ينفون رسمياً امتلاكهم للقنبلة النووية من ناحية ، ولكنهم من ناحية أخرى يقرون رسمياً بامتلاكهم « المقدرة » على ادخال السلاح النووى ميدان الاستخدام العملى فى فترة زمنية قصيرة ، معززين بذلك الشكوك بأن هذا السلاح موجود لديهم بالفعل . ومن الواضح انهم يقومون بالفعل بتسريب روايات غير رسمية الى الصحافة تقرر بحقيقة امتلاكهم لترسانة نووية فاعلة .

يعتقد العديد من الخبراء فى شئون الشرق الأوسط ، ومنهم « فؤاد جابر » (بول جابر) ، أن الخيار النووى الاسرائيلى يعزز قدرة الاسرائيليين على مساومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكتمهم من دفع واشنطن الى امدادهم بغالبية ما يطلبونه من أسلحة تقليدية . ويرى اصحاب هذا الرأى أن الولايات المتحدة تستجيب لطلبات اسرائيل من الأسلحة التقليدية ، والتي تكون غالباً مبالغاً فيها ، حتى لا تترك المجال لهذه الأخيرة لاعلان نفسها قوة نووية بدافع عدم احساسها بالأمان ، لأن مثل هذا الأمر سوف يجرى موقف الولايات المتحدة ويضكى نار سباق التسلح النووى فى المنطقة . كما يروج أيضاً اعتقاد بأن إمكانية لجوء اسرائيل الى الاستخدام الفعلى لخيارها النووى يدفع الولايات المتحدة الى تزويدها بفيض من الأسلحة التقليدية بحيث لا تجد اسرائيل نفسها يوماً بحاجة الى اللجوء الى قوتها النووية .

ان نفى اسرائيل لوجود أسلحة نووية لديها يتوافق مع متطلبات السياسة الخارجية الأمريكية ، أما صدور تلميحات عنها بأنها قوة نووية فعلية فيردع العرب ، وهكذا يختم الغموض بشأن اقنبلة النووية حاجات اسرائيل الاستراتيجية على الوجه الأكمل .

أما وقد أصبح هنالك الآن ، اتفاق فى الآراء بين غالبية المحللين العسكريين ، بأن وجود قنبلة نووية لدى اسرائيل قد خرج من دائرة

الاحتمال الى دائرة اليقين الفعلى ، فان ذلك قد يردع العرب عن شن حروب شاملة ضد اسرائيل في المستقبل .

ويعترف بعض الخبراء العسكريين العرب أن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية يجعلها في مأمن من التعرض لهجوم عربى أكثر من السابق .

ونظراً لكون اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة أو التي تمتلك على أقل تقدير القدرة الكامنة على نشر مثل تلك الأسلحة ، فقد تمتعت منذ أوائل السبعينيات بالسيطرة النووية في الشرق الأوسط .

غير أنه يلزم التنويه الى أنه إذا لم يؤد احتكار اسرائيل للقوة النووية الى ردع العرب ومنعهم من شن الحرب الشاملة ضدها ، فان ذلك القدر من السلام الذي تم تحقيقه لن يعمر طويلاً .

وإذا ظهرت القنبلة النووية العربية الى الوجود فانها ستكسر الاحتكار النووى الاسرائيلى ، وتلغى عامل الردع الذى يوفره السلاح النووى الاسرائيلى . إذ أنه في مقدور القاذفات المقاتلة الحاملة للقنابل النووية المنطلقة من قواعدها في سوريا والاردن أن تصل الى أى هدف تشاء داخل اسرائيل خلال دقائق قليلة . وباستطاعتها أيضاً ، من الناحية النظرية ، أن تشن هجوماً « اجهاضياً » مباغتاً ضد الأسلحة النووية فتدمرها ، وبذلك تجرد اسرائيل من القدرة على الرد على الهجمات النووية التى يشنها العرب .

ومن وجهة نظر أخرى يمكن للعرب أن يستخدموا السلاح النووى كعامل ردع يمنع اسرائيل من شن هجمات مضادة انتقامية بالأسلحة النووية ، وبالتالي يستعيد العرب قدرتهم على شن حروب شاملة أو محدودة ضد اسرائيل بقواتهم التقليدية .

وينطلق سستيفن ج. روزين (Stephen G. Rosin) من منظور معاكس ، تحت عنوان « التسليح النووى والاستقرار في الشرق الأوسط » ، في كتاب « الانتشار النووى والبلدان التى أوشكت أن تصبح نووية » . فيؤكد أن حصول العرب على القنبلة النووية لا يعنى بالضرورة أن يصبح الوضع العسكرى الاسرائيلى على تلك الدرجة من السوء التى يشود الاعتقاد أنه سيمصبح عليها .

ويعتقد « روزين » أن « توازن رعب » مستقر سوف يبرز بين العرب واسرائيل ، مما سيدفع الطرفين الى الحفاظ على حالة سلم

بينهما خشية منهما من ان حربا أخرى ستقود الى دمار شامل نتيجة استخدام الطرفين للأسلحة النووية .

وتتقدم احتمالية قنبلة نووية عربية العنصر الختامى فى سياسة اسرائيل النووية الا وهو : محافظة اسرائيل على احتكارها للهيمنة النووية فى المنطقة . وتعتقد اسرائيل ان وجود القنبلة النووية ادى جيرانها سيشكل تهديداً قاتلاً بالنسبة لها ، لذا نراها عاقدة العزم على الحيلولة دون حصول العرب على السلاح النووى . ولقد تأكد هذا العزم عندما قامت أجهزة المخابرات الاسرائيلية « الموساد » بأعمال تخريبية استهدفت تجهيزات نووية أثناء وجودها فى مخازنها فى أوروبا كانت العراق قد اشترتها وتفتظر شحنها اليها . وازداد تأكيد هذا العزم فى يونيو من عام ١٩٨١ عندما تم تدمير المفاعل النووى العراقى اوزيراك .

ان نشاطات جهاز « الموساد » التخريبية ، اضافة الى حادث المفاعل العراقى ، توضح ان اسرائيل لا تؤمن بفرضية « روزين » المتفائلة من أن امتلاك العرب للسلاح النووى قد يؤدى الى تحقيق استقرار ميزان القوى فى الشرق الأوسط وبالتالي يسهم فى احلال السلام . غير أن كل ما راينسأه حتى الآن أن اسرائيل قد اظهرت استعدادها لاستخدام القوة ، حتى وان انطوى ذلك على خطر اندلاع الحرب ، من أجل الحفاظ على تفوقها النووى فى المنطقة .

الفصل الثالث

مقومات القدرة النووية الاسرائيلية

عناصر القدرة النووية

لكي يمكن تحديد الإمكانيات والقدرات النووية لاية دولة ، فإنه يلزم دراسة وتحليل العناصر الأساسية التي تمتلكها تلك الدولة ، وفي حالة اسرائيل فإنه يمكن القول أن هناك العديد من العناصر الداخلية التي ساعدت في وصولها الى قدرتها النووية الحالية .

ويمكن تلخيص تلك العناصر في الآتي :

١ - توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية .

٢ - توفر المفاعلات والمنشآت النووية .

٣ - تدبير الخامات النووية اللازمة .

٤ - توفر تكنولوجيا تصميم السلاح النووي .

٥ - القدرة الاقتصادية على تنفيذ برنامج نووي .

توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية

لقد اهتمت اسرائيل منذ قيامها بتوفير واعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل في المجالات النووية المختلفة ، وفي هذا الاطار قامت بتشجيع هجرة العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين في المجالات النووية المختلفة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والشرقية لتوفير الكوادر الفنية اللازمة لمشروعها النووي . كما أنها حرصت على ارسال البعثات الدراسية للتخصص في الدراسات النووية المتقدمة ، وإنشأت المعاهد العلمية ومراكز البحوث النووية كي تستوعب ما تحتاجه من كوادر بشرية متخصصة في المجال النووي .

مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية

منذ نشأة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، اخذ المسئولون فيها يخططون للحاق بركب الدول الكبرى في ميدان العلوم النووية . وقد اصبحت مؤسسة الطاقة النووية الاسرائيلية حقيقة واقعة ولم يمس على قيام اسرائيل سوى ثلاثة اشهر . ففي ١٥ أغسطس ١٩٤٨ بدأت هذه اللجنة تبشر نشاطها تحت الاشراف المباشر لوزارة الدفاع ، ثم استقلت فيما بعد .

وكان من بين اعضائها البارزين علماء في الكيمياء امثال دي شاليت (De Chalette) وكوتيلي (Kotliely) وهيا فرنسيا الاصل وجولدريج (Goldring) البريطاني وتالمي (Telme) التشيكوسيلوفاكى وبيلاج (Bylag) النمساوى وهابرشايم (Hober Shaycem) من ألمانيا الشرقية . وقد تم ارسال هؤلاء للتخصص خارج البلاد في أبريل عام ١٩٤٩ . فذهب دي شاليت وكوتيلي وجولدريج الى بريطانيا ، وتالى الى ألمانيا ، وبيلاج وهابر شايم الى الولايات المتحدة .

وفي يوليو عام ١٩٥٤ عاد دي شاليت (De Chalette) الى اسرائيل وهو يحمل درجة دكتوراه في الكيمياء الاشعاعية ، كما عاد كوتيلي (Kotliely) حاملا الدكتوراه في كيمياء التفاعلات النووية ، وجولدريج (Goldring) حاملا الدكتوراه في التحليل النيوتروني وتالمي (Talmi) الدكتوراه في الاشعاعات النووية وبيلاج (Bylag) الدكتوراه في تطبيقات النظائر المشعة .

وبقى الدكتور هابر شايم في الولايات المتحدة حيث عمل لمدة اربع سنوات في مختبرات لوس الاموس في نيو مكسيكو (New Mexico) تحت اشراف اوبنهايمر (Openheimer) حيث تدرب على اعمال فصل نظائر العناصر المشعة ، وتخصص في تكتيك فصل نظير اليورانيوم ٢٣٥ عن سائر نظائر اليورانيوم . أعان الرئيس الأمريكى ايزنهاور (Eisenhour) عن برنامج الذرة من أجل السلام في ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، وأعلنت الأمم المتحدة عن انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٤ ديسمبر ١٩٥٤ . وقد استفادت اسرائيل كثيراً من المساعدات العلمية والفنية ، وحظيت « بنصيب الأسد » من النظائر المشعة واليورانيوم الطبيعى والمخضب الذى كانت تقدمه الولايات المتحدة بموجب البرنامج المذكور . فقد حصلت اسرائيل على ٢٩٠ شحنة من أصل ٢٧٨٥ شحنة من النظائر المشعة ، أى حوالى

١١ في المئة ، أو ما يعادل أكثر من حصة ٦ دول مجتمعة . ونقلت كذلك حصة كبيرة نسبيا من المساعدة الأمريكية الخاصة ببناء المفاعلات وتجهيزها بالوقود اللازم ، التي استفادت منها ٢٦ دولة من بينها إسرائيل . وقد تضمنت هذه المساعدة ٢٦٥ طناً من اليورانيوم الطبيعي و ١٩٢ طناً من اليورانيوم المخصب و ١١ طناً من اليورانيوم الجاهز للتفتيح و ٢٠ كيلو جراماً من البلوتونيوم . وحصلت إسرائيل بموجب هذه المساعدات أيضاً على ٩٠ في المائة من الوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعلاتها .

أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٥ يقضى بإنشاء قسم للفيزياء النووية في معهد وايزمان (Wiseman) للعلوم في رحابوت (Raha vor) وتولى العلماء العائدون من الخارج أمثال الدكتور : جيرالد بن داغيد (Gerald Ben David) وإبراهيم بنار أور (Abraham Bar Or) ويوسف نعمان (Youssef Noman) وإسحاق ماركوس (Yitzhak Marcos) وجاكوب تدمر (Jacob Tadmor) الإشراف على الأبحاث فيه . والجدير بالذكر أن إسرائيل كانت من أولى الدول التي سارعت إلى توقيع الاتفاقية الثنائية الخاصة بمشروع « الذرة من أجل السلام » مع الحكومة الأمريكية . كذلك وقعت الاتفاقية الخاصة بالانتماء إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولم يضر سوى ستة أعوام على افتتاح قسم الفيزياء النووية الأولى حتى ارتفع عدد الباحثين فيه من ٦ إلى ٦٠ عالماً وباحثاً . ثم أصبح لمؤسسة الطاقة الذرية مجموعة خاصة من العلماء والخبراء يفوق عددهم المئة ، بينهم البروفيسور أ. د. برجمان (Bergman) ، والبروفيسور ش . يفتاح (Sh. Yefyah) ، والبروفيسور تساهي جزاني (Tshay Gazany) وغيرهم . وقد تلقى جميع هؤلاء تدريباً متخصصاً عالياً في ميدان العلوم الذرية في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة .

والمعروف أن لمؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية نشاطاً ملموساً في جميع الجامعات والمعاهد التكنولوجية الإسرائيلية ، وفي كثير من الجامعات والمعاهد والمؤسسات والمنظمات العلمية خارج إسرائيل أيضاً . وتوجه المؤسسة حالياً اهتمامها بدراسة المسائل المتعلقة بالمفاعلات النووية وإنتاج الماء الثقيل والأسلحة النووية . وتعتبر منشآت المؤسسة ومختبراتها من أهم المراكز الذرية في إسرائيل وأخطرها . إذ أنها تشرف على جميع الأبحاث الذرية في الجامعات والمعاهد الهندسية ، كما أنها تشرف على إدارة جميع المفاعلات والمشروعات النووية ، وتملك مختبرات سرية مهمة في ديمونا وناحل سوريك وغيرها من المدن الإسرائيلية ، بعضها تحت الأرض . وهذه

المختبرات مجهزة بأحدث أنواع الأجهزة والمعدات العلمية الدقيقة بالإضافة إلى المفاعل الذري الموجود هناك .

وتملك هذه المؤسسة أربعة مفاعلات ذرية موجودة في المدن التالية : ريشون ليزيون (Rishon le Zion) وناحال سوريك (Nahal Soreq) وديمونا (Dimona) ونبي روبين (Nebi Rubin) والمركز الإسرائيلي للنظائر المشعة . والأهداف الرئيسية لهذه المفاعلات هي : انتاج البلوتونيوم والنظائر المشعة والطاقة الكهربائية وتحتية مياه البحر بالإضافة إلى الأبحاث العلمية . وبلغت تكاليف بناء هذه المفاعلات ما يقرب من ٣٦٢ مليون دولار أمريكي .

وخلاصة القول ، ان مؤسسة الطاقة الذرية تعتبر مسئولة عن توفير التوصيات والتخطيط بعيد المدى ، وطبقا للأسبقيات الخاصة بأعمال التطوير والبحث النووي ، بالإضافة إلى جميع المعلومات النووية وعملية دعم البحوث في المجال النووي والتعاون مع المؤسسات المالية ، وهي تتكون من عدة لجان فرعية هي :

١ - لجنة الأبحاث النووية .

٢ - لجنة الطاقة للقوى الكهربائية والمياه .

٣ - لجنة تطبيقات النظائر المشعة .

٤ - لجنة الأمان لتقدير الاخطار النووية .

٥ - لجنة التثريعات النووية .

الجامعات والمعاهد والمراكز الخاصة بالنشاط النووي

ولا بد من الإشارة إلى مجموعة الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث التي لها علاقة بالنشاط النووي في إسرائيل ومنها الجامعة العبرية في القدس ، جامعة تل أبيب ، جامعة حيفا ، جامعة بار إيلان (Bar Ilan) في رامات جان (Ramat Jane) . وأما المعاهد التكنولوجية العالية فهي : معهد التخنيون (Eltachneon) في حيفا ، ومعهد وايزمان للعلوم (Wisemann) في رحبوت ، والمعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية . ذلك علاوة على المؤسسات العلمية المهمة وهي : مختبر الفيزياء الإسرائيلي ، مؤسسة القلييس الإسرائيلية ، المجلس الوطني للأبحاث والتنمية ، وشعبة التطوير في وزارة الدفاع الإسرائيلية .

● الجامعة العبرية :

وتعتبر من أبرز مراكز التدريس والبحث حيث يزيد طلابها عن 15 ألف دارس ، ويعمل أساتذتها وخبرائها في أكثر من 1600 مشروع للأبحاث . وتعمل شعبة الطبيعة النظرية والتجريبية في العديد من المشروعات النووية وقد برزت في ذلك أبحاث في تصنيف مستويات الطاقة في الذرات . وبفضل اكتشافات تلك الشعبة والخاصة بطريقة دراسة وفهم نموذج الحلقة النووية ، أصبحت إسرائيل من المراكز الدولية في أبحاث التركيب النووي . كذلك يجري البحث في شعبة الطبيعة التجريبية على كافة موضوعات الطبيعة النووية على أساس دراسة طبيعة النواة وطرق انحلالها وتغيرها إلى نوى أخرى مختلفة . هذا بالإضافة إلى العديد من الأبحاث الأخرى في موضوعات متفرقة مثل تمييز الحالة الصلبة ، والوميض الإلكتروني ، والتحليل الطيفي لليزر (Laser) ، والظواهر الحرارية العالية ، وأشعة ليزر (Laser) وغيرها .

الدارس والمعاهد التابعة لإشراف الجامعة العبرية

وتشتمل تلك المدارس والمعاهد والتي تعمل في المجال النووي على :

(أ) معهد الرياضيات :

والذي يجري عدة أبحاث رياضية مهمة في أدق موضوعات الرياضيات الحديثة وأخطرهما في التحليل والاحتمال ، والجبر ونظرية الأعداد ، والمنطق الرياضي وتطبيقاته خاصة في بناء العقول الإلكترونية والذكاء الصناعي .

(ب) مدرسة حاييم وايزمان Haim Wiseman للكيمياء :

وبها شعبة الكيمياء التحليلية والعضوية ، وشعبة الكيمياء الطبيعية ، وشعبة الكيمياء العضوية ، وشعبة الكيمياء الحيوية وكلها أبحاث في غاية الأهمية حول بناء وتركيب المواد ، والمركبات المعقدة ، وصنع المواد الجديدة ، وبناء المركبات الكيميائية ذات الحلقات المتعددة وخطاتها .

(ج) شعبة الأرصاد الجوية والمناخية :

حيث تجرى أبحاث تتعلق بالأرصاد الجوية الحركية والتخللات
النضائية ومسار الرياح وانتشارها في الجزء الأسفل من الفضاء ،
والدورة العامة للجو ، والمشكلات المناخية المفاجئة المهمة .

● معهد إسرائيل التكنولوجي التخنيون (Eltachneon)

اقترح الدكتور بول ناتان (Paul Natan) في برلين عام ١٩٠٧
تأسيس معهد للتدريب الفني في فلسطين ، وابتداء العمل لإنشائه على
جبل الكرمل (Elkarmel) في حيفا في بداية عام ١٩١٢ ، وتوقف
بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم استؤنف البناء بعد الحرب ،
وتم افتتاحه رسمياً عام ١٩٢٤ . وهو يعد من أكبر المؤسسات المهمة
للتدريس والأبحاث في العلوم والتكنولوجيا حيث يبلغ عدد طلابه ما يزيد
عن ٤٠٠٠ طالب وعدد المشاريع الخاصة بالأبحاث الأساسية
والتطبيقية ما يزيد عن ١٢٠٠ مشروع . كما يمنح التخنيون للخريجين
درجات ماجستير ودكتوراه في العلوم .

ويتوفر بالتخنيون مدرسة فنية عالية ملحقة به ، مخصصة
لتدريب الفنيين على فنون الهندسة والبناء وصنع الأجهزة
والإلكترونيات وصناعة الطيران . كذلك معهد لدراسة الميكرو أحياء
للزراعة والصناعية ، كما يتبعه أيضاً مركز جوليدج (Goledge)
الإلكتروني . هذا بالإضافة إلى مؤسسة التطوير والبحث التابعة
للمعهد ، وهي تعمل بمثابة مركز لمشاريع الأبحاث التطبيقية التي يضعها
علماء التخنيون .

ويعمل في معهد إسرائيل التكنولوجي (التخنيون) مجموعة من
كبار العلماء في شتى الفروع والتخصصات . ويتوافر به حوالي ٩٠٠
استاذ ومحاضر يغفلون كل الوقت . ويتلقى مهندسو إسرائيل تدريبهم
الفني العملي في هذا المعهد ، في حين أن المتخرجين في المعهد يجدون
عادة مكاناً مناسباً لهم في المؤسسات الصناعية والحكومية والمعاهد
العلمية الأخرى قبل غيرهم من الخريجين .

وفي بداية عام ١٩٠٩ أنشئت في المعهد شعبة الهندسة والعلوم
النووية بهدف تدريب العلماء في موضوعات فيزياء المفاعلات النووية ،
وبالتالي تأمين اعتماد الخبراء اللازمين للعمل في المفاعلات الذرية في
النبي روبين (Nabi Robeen) وديمونا (Dimona) وریشون ليزيون
(Rishon Lision) وناحال سوريك (Nahal Soreq) .

ومن أهم فروع التخنيون معهد اينشتاين (Einstein) للفيزياء خاصة لاعداد المهندسين الفيزيائيين ، واجراء أبحاث طبيعية مهمة في موضوعات الأشعة الكونية وفيزياء الحالة الصلبة وطبقات الجو العليا .

● معهد وايزمان للعلوم

تأسس هذا المعهد في رحبوت (Rahavot) عام ١٩٢٤ ، وقد تولى الدكتور وايزمان (Wiseman) الفيزيائي المعروف وأول رئيس لدولة اسرائيل ادارة هذا المعهد لفترة طويلة . وقد تخصص هذا المعهد في دراسة الكيمياء العضوية والأحياء الميكروبية . وهو يعد اكبر مركز للأبحاث العلمية في اسرائيل على الإطلاق ، ومن أهم معاهدها العلمية والتكنولوجية . إذ أنه يحتوى على عدد كبير من الأقسام العلمية المهمة ، وبالتالي فهو مجهز بأحدث الأجهزة والمعدات ، وفيه أحدث عقل الكتروني ، وأحدث مسرع نووي لقذف النويات الذرية .

وتعتبر أبحاثه العلمية من أهم الأبحاث التي تنشرها المجلات العلمية العالمية ، كما أن الطلاب الذين يدرسون في المعهد ويشغلون في معاملته هم من خريجي الجامعات ذوى الشهادات الجامعية العالية التي لا تقل عن الماجستير ويحضرون لنيل الدكتوراه . وقد انبثقت عن المعهد شركة خاصة تعرف باسم يدا (Yada) للبحث والتطوير ، مهمتها تحقيق الأفكار الجديدة والاختراعات التي يتوصل اليها علماء ومهندسو معهد وايزمان ، وترجمتها الى أدوات وأجهزة يمكن الاستفادة منها عمليا وعلى نطاق تجارى واقتصادى .

ويحتوى المعهد على عشر كليات في الحقول العلمية التالية : الرياضيات التطبيقية ، الفيزياء النووية ، التأثير النووي ، الإلكترونيات ، العقول الإلكترونية ، النظائر ، التجمعات (Polymers) ، البيوفيزياء ، الكيمياء العضوية ، الأحياء التجريبية . وبالإضافة الى ذلك فهناك أقسام للكيمياء الضوئية ، والتحليل الطيفي ، والبيوكيمياء ، والوراثيات الحيوانية والنباتية .

وتتلقى مكتبة المعهد أكثر من ٥٠٠ مجلة علمية سنويا من مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة الى مكتبة علمية تحتوى على أكثر من خمسين ألف مجلد علمي . كما يتلقى المعهد مساعدات اجنبية كبيرة من الخارج ، خاصة من الولايات المتحدة حيث يقوم باجراء أبحاث لحساب المؤسسات فيها .

● المجلس القومي للبحوث والتطوير

أنشئ عام ١٩٤٩ بهدف تحويل نتائج البحوث العلمية الى تطبيق صناعي وزراعي . وله سلطة الاشراف على محطات التجارب والبحث العلمي .

ويتبع المجلس من الناحية العلمية الادارية معاهد الابحاث والمنشآت الآتية :

مكتب الاتصالات العلمية ، معهد الفيزياء وبه قسم الفيزياء النووية ، معهد النقب للابحاث ، معهد العلوم والصيدلة ، معهد البحوث الجيولوجية ، مركز البحوث الصناعية ، مطبعة وايزمان .

هيئة تطوير وسائل القتال

أنشئت عام ١٩٥٢ وتتبع وزارة الدفاع وتعمل في تطوير وابتكار الوسائل العسكرية في المجالات الآتية :

- x تطوير وسائل القتال طبقاً لظروف وامكانات الجيش الاسرائيلي .
- x دراسة المشاكل الفنية التي تواجه الجيش .
- x التخطيط لانتاج الاسلحة .
- x اعداد الاجيال من المهندسين المتخصصين .

والهيئة بها اقسام متخصصة في البحوث الميكانيكية والكيميائية والفيزيائية والنظائر والالكترونيات . وتتعاون مع مؤسسة الطاقة الذرية فيما يتعلق باوجه الاستفادة من نتائج البحوث العلمية وتطبيقاتها في المجال العسكري والتطوير والتخطيط ، لانتاج الاسلحة الذرية ووسائل اطلاقها . وقد اصدر شيمون بيريز قراراً بالغائها عام ١٩٨٦ على اثر غضبة بوناتان بولارد وزوجته .

جمعية الأشعة الاسرائيلية

تضم جميع العلماء والخبراء العاملين في مجال قياس الاشعة في المفاعلات والمعامل الذرية . وتعتبر الجمعية عنصراً فعالاً ذا ثقل علمي كبير في عدة منظمات دولية ، كما تشارك في المؤتمرات والبحوث المتعلقة بالمجال النووي .

مشاركة إسرائيل في النشاط العلمي الدولي

تعتبر إسرائيل من أكثر الدول اهتماما بالمؤتمرات والحلقات والندوات العلمية في المجال النووي . مما يعكس اهتماما منقطع النظير من جانبها بتطوير نشاطها النووي طبقا لآخر تطورات العصر .

وتشير احصائيات اليونسكو والمنظمات والاتحاد والوكالات العلمية الدولية ، أن العالم شهد خلال السنوات الأخيرة نشاطات علمية مهمة من مؤتمرات دولية رسمية وغير رسمية واجتماعات وحلقات وندوات ومعارض ودورات تدريبية في ميادين الابحاث الذرية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والكهربائية والمناخية والمائية والمعدنية والجيولوجية ، وكل ما يتعلق بهذه الابحاث من مواضيع شتى وتخصصات متعددة ومختلفة بلغ مجموعها خلال عشر سنوات حوالى ثمانية آلاف بحث علمي . وقد شاركت في كل من هذه المؤتمرات والاجتماعات وفود دول يتراوح عددها من ١٠ — ٩٠ دولة ، ويتراوح أعضاء كل وفد بين ١ — ٢٠ عضوا . وهذا يعنى أن إسرائيل شاركت خلال السنوات العشر في حوالى سبعة آلاف مؤتمر واجتماع دولي ، وأن وفودا علمية من حوالى ٢٠٠ بلد في العالم يبلغ عدد أعضائها عشرات الآلاف قد سمعوا صوت إسرائيل واطلعوا على بعض منجزاتها العلمية .

وبالإضافة لذلك فهناك الوفود العلمية الأجنبية التي توجهت الى المراكز والمختبرات العلمية الاسرائيلية للتدريب بموجب اتفاقيات ثنائية للمساعدة الفنية ، حيث يقضى عشرات الطلبة من اليونان وقبرص والهند وغانا ونيجيريا والحبشة وجنوب أفريقيا وغيرها دورات تدريبية في المختبرات الاسرائيلية . وهكذا نجح العلماء الاسرائيليون في اجتذاب الفنيين والعلماء ، ولم يكتفوا بحضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية ، بل انهم دعوا الى عقد مثلها داخل إسرائيل نفسها .

كما تشارك إسرائيل بجهود واسعة في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة النووية ، حيث يرأس العلماء الاسرائيليون معظم اللجان العلمية التابعة للوكالة ، وتعتبر الوفود الاسرائيلية التي تشارك في مؤتمرات الوكالة من أكبر الوفود المشاركة حيث تضم كبار علمائها العاملين في مؤسسة الطاقة النووية الاسرائيلية ، والجامعة العبرية ، ومعهد وايزمان للعلوم ، ومعهد إسرائيل التكنولوجي (التخنيون) والمؤسسات الصناعية ذات العلاقة النووية في إسرائيل . حيث القوا العديد من المحاضرات وقدموا العديد من الابحاث العلمية في كافة المجالات

النووية . كما يرتبط ما يزيد عن ٢٠ عالماً نووياً إسرائيلياً مع الوكالة الدولية للطاقة النووية بمقود عمل طويلة الأجل ، حيث كلف بعضهم بإجراء بحوث ووضع تقارير علمية معينة . كما توفد الوكالة الدولية علماء إسرائيليين إلى مراكز نووية في مختلف أنواع العالم كممثلين لها ليحاضروا في هذه الدول .

برنامج الترجمات العلمية

بدأت إسرائيل منذ بداية عام ١٩٦٠ في تنفيذ برنامج علمي مهم عرف باسم البرنامج الإسرائيلي للترجمات العلمية (I.P.S.T.) وقد بلغت ميزانية هذا البرنامج عام ١٩٨٥ حوالي مليون دولار ، وينتج البرنامج أكثر من ١٠٠ ألف صفحة ترجمة سنوياً ، وبمعنى آخر يمكن القول بأن هذه المؤسسة تعتبر من أهم مؤسسات الترجمة في العالم ، إذ أنها تنشر حوالي ٢٠٠ كتاب جديد سنوياً . وتعتبر المؤسسات العلمية أن هذا البرنامج ضرورة من ضروريات البحث العلمي الحديث . ذلك لأن عدداً كبيراً من العلماء في شتى أنحاء العالم ينشرون تيلراً ضخماً من المعلومات حول أبحاثهم ، وهذه المعلومات ترسل عادة على شكل تقارير ونشرات وأوراق ومقالات ومجلات ، وأن تطوير البحث العلمي وتنشعبه في إسرائيل جعل الاطلاع على ما يجري من أبحاث في البلدان الأخرى ضرورة لا بد منها . وهذه الضرورة بالذات قادت إسرائيل إلى وضع برنامج خاص بالترجمات العلمية ، ينقل شتى الأبحاث العلمية الخارجية في أنحاء العالم إلى اللغة العبرية ، ووضعها تحت تصرف العلماء والباحثين في شتى المختبرات والمراكز والمعاهد والجامعات .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج الخاص بالترجمات مستقل عن إدارة الدولة ، ويضم أكثر من ٥٠٠ مترجم ، بينهم عدد كبير من علماء اللغة الذين يتقنون عدة لغات أجنبية ومستواهم لا يقل عن مستوى كبار علماء الولايات المتحدة ، وتوزع الكتب المترجمة إلى حوالي ١٠٠ دولة من دول العالم . وتتنوع أعمال الإدارة على عدة دوائر مثل : الفيزياء والهندسة والجيولوجيا والبيولوجيا والكيمياء ... الخ ومن أحدث الأبحاث العلمية المهمة التي ترجمت في إسرائيل تلك التي تتعلق بالفيزياء النووية ، والتركيب الجزيئي ، ومراقبة الطقس ، وتركيب القشرة الأرضية ، ورصد الهزات الأرضية ، ومراقبة الانفجارات النووية ، والمفاعلات النووية .

العلماء الزائرون

لم تنقطع زيارات كبار العلماء لإسرائيل من مختلف أنحاء العالم منذ قيام الدولة وحتى الآن . فهناك دموات مستمرة لكبار علماء العالم

لزيارة المنشآت والمراكز العلمية ، بالإضافة الى زيارات العلماء لها بمناسبة انعقاد المؤتمرات العلمية على أرضها . وقد شارك عدد كبير من العلماء الأمريكيين في تقديم الخبرات والمشورة أثناء وضع تصحيحات المفاعلات النووية في اسرائيل . كما ساهم عدد كبير من كبار علماء الذرة اليهود في الولايات المتحدة بتقريب مبعوثي اسرائيل ، ومن هؤلاء أوبنهايمر (Openheimer) الذي زار المنشآت والمراكز النووية في اسرائيل عدة مرات ، وبالإضافة الى الزيارات التي تمت استجابة للدعوات الرسمية ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أوغدت علماء بريطانيين وأمريكيين وفرنسيين في أوائل الستينيات للمساعدة في تطوير المختبرات الحارة ، وصناعة الأجهزة الالكترونية النووية .

وخلال مرحلة الستينيات ، وهي المرحلة الحاسمة في التطور النووي الاسرائيلي ، أو مرحلة الانطلاقة الى ما حققته اسرائيل بعد ذلك من تقدم نووي ظهرت آثاره في السبعينيات والثمانينيات ، فقد زار اسرائيل عدد من أبرز العلماء النوويين العالميين ، وكان لزياراتهم لاسرائيل أثر كبير في دفع المشروع النووي الاسرائيلي للأمام دفعات قوية ، ومن أبرز هذه الزيارات الآتى بعد :

١ - العالم الراحل روبرت أوبنهايمر (Openheimer) اذ قام بزيارته لاسرائيل في ١٨ أكتوبر ١٩٦٥ ، حيث حضر بعض اجتماعات مجلس ادارة معهد وايزمان (Weizman) للعلوم . ويعتبر هذا العالم من كبار العلماء الذين لعبوا دوراً مهماً في صنع القنبلة النووية الأمريكية عام ١٩٤٥ ، وقد شغل منصب رئيس مختبرات لوس الاموس (Los Alamos) الذرية ، وتولى منصب رئيس لجنة الطاقة الذرية الأمريكية ، وتوفي في ١٩ فبراير ١٩٦٧ . وقد أشرف أوبنهايمر بنفسه على تجارب الانشطار النووي للذرات الثقيلة والانماج النووي للذرات الخفيفة ، وشاهد نجاح تلاميذه في تحقيق عمليات فصل النظائر والتفاعل المتسلسل . ويقال انه اصلى خطأ بعضهم في حسابات الكتلة الحرجة لكل من اليورانيوم ٢٣٥ والبلوتونيوم ٢٣٩ ومنهم تالمى (Talmi) وبين دافيد (Ben David).

٢ - الدكتور ادوارد تيللر (Teller) ، عالم الذرة الأمريكي المعروف بأبي القنبلة الهيدروجينية ، زار بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٥ ، معاهد الفيزياء النووية في القدس (Jerusalem) ورحبوت (Rahavot) ويافن (Yaven) وحيفا (Hefa) حيث قدم بعض الترجيحيات التكنولوجية لرؤساء هذه المعاهد . وترى بعض الأوساط العلمية ان خير انتهاء اسرائيل من صنع قنبلتها الذرية الاولى قد تسرب عن طريق ملاحظات هذا العالم الكبير .

٣ - البروفيسور بافيل نيراك (Pavel Nirak) البريطاني ،
استاذ الفيزياء النووية في جامعة كامبردج ، زار اسرائيل في ٩ يناير
١٩٦٦ ، حيث كانت له مجموعة لقاءات مع مسئولى دائرة الفيزياء
النووية في معهد وايزمان (Wiseman) للعلوم .

٤ - البروفيسور فيلارد ف. ليبى (Libby) زار اسرائيل
في ٢٠ أغسطس عام ١٩٦٦ حيث شارك في اعمال الندوة العلمية حول
فيزياء الكواكب التى عقدت في جامعة تل ابيب . والبروفيسور ايبى هو
مكتشف طريقة التأريخ بواسطة الكربون المشع (ك - ١٤) ، وحاصل
على جائزة نوبل في الكيمياء . وكان يشغل منصب مدير معهد الجيوفيزياء
وفيزياء الكواكب في جامعة كاليفورنيا . حيث أعلن البروفيسور ليبى أن
هناك مشاريع تعاون مشتركة في ابحاث الفضاء بين معمله وجامعة
تل ابيب .

٥ - العالم الأمريكى روبرت ب. وود وارد (Robert Wood Ward)
الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء ، زار في ١٥ أكتوبر ١٩٦٦ معهد
وايزمان للعلوم في رحבות ومعهد التخنيون في حيفا ، وبمناسبة تلك
الزيارة منحه معهد التخنيون درجة الدكتوراه الفخرية .

٦ - في ٢٧ فبراير ١٩٦٧ زار معهد وايزمان في رحבות ، بمناسبة
انعقاد مؤتمر دولى حول فيزياء الطاقة العالية ، عدد كبير من كبار علماء
الفيزياء في العالم والحائزين على جائزة نوبل أمثال : الدكتور لانج
(langg) ، وهوفت ستادلر (Haft Stadler) وجريجورى (Grigory)
وجود سميث (Smith) وكيولوج (kilog) ، ولونال (Luval) ، وماير
(Meyer) ، وباركر (Parker) ، وروبنسون (Robinson) وزيجل (Ziegel)
ومرح الدكتور برنارد جريجورى ، رئيس معهد سيندن (Sidn)
للبحوث النووية قائلا : « اننى أؤيد قيام بحوث نووية في الدول الصغيرة
حتى ولو أدت هذه البحوث الى انتاج الاسلحة النووية » . وأضاف
قائلا : « انه لا يجوز أن يفرض التخلف التكنولوجى على أى من
البلدان » . ومن المعروف أن معهد وايزمان يحصل على معلومات ذرية
مهمة من معهد سيندن .

المفاعلات النووية

تمتلك اسرائيل اربعة مفاعلات نووية (Atomic reactors) هى :
مفاعل ريشون ليزيون (Rishon le Zione) ، ومفاعل ناحال سوريك

- الحد الأقصى لحرارة اليورانيوم ١٩٢ درجة مئوية (٣٥٨° F).
- الحد الأقصى لحرارة سطح المفاعل ١٠٢ درجة مئوية (٢١٤° F).
- أهم النظائر المشعة التي ينتجها المفاعل : الزرنيخ ، السيزيوم ، الحديد ، اليود ، النيكل ، الفوسفور ، الصوديوم .

● مفاعل ناحل سوريك

لم يتقضى عام ١٩٥٧ حتى كان علماء اسرائيل قد وضعوا باشتراك مع الخبراء الأمريكيين : و. هوستون (Hoston) ، ر. ه. بروكس (R. H. Broxy) ، وينبرج (Winberg) ، ر. ه. بروكس (R. H. Broxy) ، س. جلاستون (S. Glaston) ، أ. ل. روزنبلات (A. L. Rozenblat) ، ج. باركنز (Parkins) ، بالإضافة الى عدد من خبراء شركة اتوميكس انترناشيونال (Atomics International) الأمريكية ، تصميمات مفاعل نووي ثان من تسوع ريشون لي-زيون (Rishon le Zion) نفسه ، وبدأ العمل ببنائه في ١٧ سبتمبر ١٩٥٧ في قرية ناحل سوريك الواقعة غربي مدينتي يافن (Yavone) ورهفوت (Rahavoth) بالقرب من شاطئ البحر . وانتهى بناء المفاعل في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، وتم افتتاحه رسميا في ١٨ يناير ١٩٥٩ ، غير أن المصادر الاسرائيلية لم تعترف بوجوده الا في ٧ مارس ١٩٦٠ . وتبلغ طاقته الاجالية ٥ ميجاوات حراري ثم ارتفعت الى ٨ ميجاوات .

والهدف من تشغيل هذا المفاعل هو انتاج النظائر المشعة وأهمها الفضة والكالسيوم والكروم والنحاس والبوتاسيوم والكبريت والزنك . أما الوقود المستخدم فهو اليورانيوم المخصب (المغنى) (Enriched) . ويستخدم محلول عضوي خاص كمعدل للتفاعلات النووية . ويبلغ عدد قضبان الضبط ١٢ أسطوانة من الفولاذ طول كل منها ٩٠ سم وسمك الغلاف ٣ سم . وهي مملوءة بمسحوق كاربيد البورون (B 4.C) . ويستخدم الماء العادي المضغوط للتبريد . وقد تكلف انشاء هذا المفاعل ٣٠ مليون دولار ، ومعظم المعدات اللازمة له اشترتها اسرائيل من الشركات الأمريكية .

ويستخدم هذا المفاعل أيضا علاوة على انتاج النظائر المشعة في اجراء البحوث النووية . فقد ساعد هذا المفاعل على كشف الكثير من الاسرار العلمية ، فمنذ أن أعلن العالم آينشتاين (Einstein) عام ١٩٠٥ عن نظرية النسبية لم يستطع العلماء اثبات هذه الفرضية

علما ، حتى جاء فيزيائي اسرائيلي يعمل في مختبرات المفاعل ، فبنى جهازا علميا خاصا جديدا اثبت به صحة فرضية آينشتاين .

ويتواجد هذا المفاعل ضمن مركز للأبحاث النووية الاسرائيلي في منطقة ناحال سوريك . وتنبع أهمية هذا المفاعل من انه يعتبر بمثابة القناة الشرعية التي حصلت من خلالها اسرائيل على جميع انواع واسرار وتفاصيل المعرفة النووية عن طريق دعوة كبار العلماء لهذا المركز . كذلك تتم فيه عمليات اثناء اليورانيوم باستخدام الليزر ، حيث ان اسرائيل تعتبر صاحبة براءة هذا الاختراع او هذه الطريقة لاثراء (تخصيب) اليورانيوم في العالم . ويعتبر إنتاج النظائر المشعة بمثابة مجال استراتيجي واسع ، حيث تستخدم النظائر في مجالات كثيرة سواء في الزراعة او الصناعة او المجالات الطبية والبحوث الجيولوجية .

ويمكن تلخيص بعض البيانات الاضافية لهذا المفاعل في الآتي :
● **المنطقة المخصصة على خرائط اسرائيل باسم جبل سوريك (Gan Soreq)**

● **الموقع : خط الطول : ٣٤ درجة ، ٤٤ دقيقة ، ٥٩ ثانية شرقا .
خط العرض : ٣١ درجة ، ٥٦ دقيقة ، ٤٠ ثانية شمالا .
الارتفاع عن سطح البحر : ٧٢ مترا .**

● **التبريد : حرارة السائل المعدل كما يلي :**

حرارة العمليات : ٢٥٠ - ٣٥٠ درجة مئوية .

ضغط العمليات : ٢٥ كجم / سم^٢ .

سرعة السائل في انابيب التبريد : ٤٥ متر / ثانية .

● **مفاعل ديمونا**

اجتمع مجلس الابحاث العلمية ومؤسسة الطاقة الذرية في قاعة المحاضرات بمعهد وايزمان (Weizman) التكنولوجي ، واتخذ قرارا مهما بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ بشأن بناء مفاعل نووي ذي قدرة كبيرة يستطيع ان يفي بحاجات اسرائيل للطاقة والنظائر المشعة والبلوتونيوم . وفي اول فبراير ١٩٥٨ ، وصلت الى منطقة على طريق سدوم (Sadoum) قرب بئر سبع (Beir Sabe) في شمال صحراء النقب عشرات من آلات الحفر والجرارات ، وبدأت تفتشر ورش العمل في المنطقة ، فكانت تبدو كخلية النحل ، واخذت تعمل ليلا ونهارا .

وقد أحاطت إسرائيل أعمالها بخداز من السرية والكتبان وأعلنت في مختلف الأوساط أنها شرعت ببناء مصنع كبير للنيوترون . ولكن الحقيقة كانت بخلاف ذلك ، فقد قامت مدينة صغيرة حديثة في وسط صحراء رميلية صخرية هي « المدينة النووية » في ديمونا .

ويقع مبنى المفاعل شمالي غربي بلدة ديمونا على طريق بنر سبع — ديمونا في أسفل جبل ديمونا . وتحيط بالمفاعل غابة من الأشجار غرست تسمى « غابة بن جوريون » . وقد جرى بناء هذا المفاعل حسب تصميمات فرنسية ، وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية ، تقية تصميمات المفاعل (G.3) الذي بنى في ميركول (Mirkele) بفرنسا . والحرف G هو اختصار كلمة جرافيت (Graphite) حيث تستعمل مادة الجرافيت كمعدل .

وقد بدأ العمل في مفاعل ديمونا عام ١٩٦٠ وانتهى العمل به وبدأ تشغيله في أواخر عام ١٩٦٤ ويبلغ طاقته الكلية عام ١٩٦٤ . وقد تكلف انشائه حوالي ٢٤٠ مليون دولار . ويستخدم مصنع اليورانيوم الطبيعي كوقود نووي ، كما يستخدم الماء الثقيل كمهدئة وجلا ، وكلتا المادتين موجودتان في إسرائيل وتحقق اكتفاء ذاتية في إنتاجهم . ولقد بدأ مفاعل ديمونا بقدرة عمل قدرها ٢٦ ميجاوات وارتفعت طاقته الى ٧٠ ميجاوات طبقا لمعلومات الأمم المتحدة . ثم انقلت المعلومات التي أدلى بها الخبير النووي الاسرائيلي فانونو (Vanunu) أن قدرة المفاعل قد ارتفعت الى ١٥٠ ميجاوات .

ويعتبر مفاعل ديمونا مفاعل أبحاث إنتاجية ، بمعنى أنه علاوة على قدرته في تقديم الأبحاث فهو يستطيع أن ينتج البلوتونيوم ٢٣٩ . لذلك يعد أهم المفاعلات الموجودة في إسرائيل . وفي الواقع أن هذا المفاعل يشبه الى حد كبير المفاعل الأمريكي « نهر سافانا » (Savanna River) . جنوب كارولينا (South Carolina) ، والذي أصبح مصدراً لكثير من مخزون الولايات المتحدة من البلوتونيوم .

وجدير بالذكر أن بناء هذا المفاعل قد جرى بموجب اتفاقية سرية بين فرنسا وإسرائيل لم يتم إذاعة نصوصها الرسمية . ويعتقد أن العلماء الفرنسيين قد حصلوا مقابل هذه المساعدة الفرنسية ، على بعض الأسرار التي تخدمهم في مجال نشاطهم النووي ، خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد حجبت تلك الأسرار الفنية عن فرنسا .

وقد أسهم عدد من علماء الذرة الفرنسيين في الإشراف على بناء

مفاعل ديمونا وتقييم الخبرة والمشورة الفنية أمثال : م. رويبول (M. Ropole) ، ه. بيساس (H. Bessas) ، ي. جيرار (Y. Gerard) وغيرهم من كبار العلماء .

وقد مانت إسرائيل بادية الأمر بالسماح للعلماء الأمريكيين بزيارة هذا المفاعل ، ولكنها عادت تحت الضغط فسمحت لعدد من العلماء ورجال السياسة الأمريكيين بزيارته . وقد زار مفاعل ديمونا بالفعل بعض الخبراء الأمريكيين برفقة هاريمان (Hurricane) ، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي الأسبق جونسون (Johnson) .

ونظراً لسرية وخطورة المفاعل تفرض إسرائيل على المفاعل والمركز النووي بديمونا أطراً من السرية والأمن العلم أجمع ، لدرجة أن إسرائيل قد استطعت طائفة تابعة لها عندما اقتربت بنوع الخطأ من المفاعل . كما تفرض إسرائيل إخضاع هذا المفاعل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هناك بعض البيانات الإضافية عن هذا المفاعل تتلخص في الآتي :

- الموقع : خط الطول : ٣٥ درجة ، ٢ ثانية شرقاً .
- خط العرض : ٣١ درجة ، ٤ دقائق ، ٥٦ ثانية شمالاً .
- ارتفاع عن سطح البحر ، ٥٢٢ متراً .

● مفاعل النبي روبين

عقد في ١٣ نوفمبر ١٩٦٥ اجتماع مشترك بين مجلس الأبحاث العلمية ومؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية ، اقترت فيه تصميقات مفاعل نووي جديد . بدأ إنشاؤه في ٢٧ يناير ١٩٦٦ في منطقة النبي روبين الواقعة على نهر روبين .

وتشير التصميمات التي وضعتها شركة اتوميكس انترناشيونال (Atomic International) إلى أن طاقة المفاعل في حدود ٢٥٠ كيلووات حراري ، والهدف منه تحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة الكهربائية . ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود ، والجرافيت كمعدل ، وثاني أكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد . وهو قادر على إنتاج ١٧٥ مليون لتر من الماء العذب يومياً . وقد تدرت تكاليف بناء هذا المفاعل وتشغيله بحوالي ٢٠٠ مليون دولار .

البيانات الأساسية للمفاعل :

الموقع :

- خط الطول : ٢٤ درجة ، ٤٤ دقيقة ، ٤١٪ ثانية شرقا .
- خط العرض : ٣١ درجة ، ٥٦ دقيقة ، ٦٪ ثانية شمالا .
- الارتفاع عن سطح البحر : ٨٥ متراً .
- تضبان الضغط : ١٠٠ أسطوانة فولانية .
- الجدار الواقى : خرسانة سميكة ذات كثافة ٢٦ جرام/سم .
- **المسرعة النووية** : هي جزء مكمل للمفاعل النووى وتستخدم لاسراع النيوترونات ، لاستخدامها فى قصف الوقود النووى داخل قلب المفاعل .
- **المسرع النووى فى هيفيا :**

— هو من نوع سينكرو - سيكلترون (Synchro-cyclotron) وتابع لمعهد اسرائيل التكنولوجى التخنسيون (Eltachneon) ، وتم تدشينه فى ١٥ مايو ١٩٥٥ .

— الجسيمات المسرعة : ديوترونات (Deutrons) وطاقاتها ٣٥ مليون الكترون فولت ألفا (Alphas) وطاقاتها ٧٠ مليون الكترون فولت .

— التبريد : ماء مقطر .

- الطاقة الحرارية : ٧٠ كيلو وات .
- الحماية : خرسانة مسلحة سمك ٢ متر .
- التكاليف : ٢٥٠ ألف دولار .

● الموقع : خط الطول : ٢٤ درجة ، ٥٩ دقيقة ، ٣٧٪ ثانية شرقا .
خط العرض : ٣٢ درجة ، ٤٨ دقيقة ، ٣٦٪ ثانية شمالا .
الارتفاع عن سطح البحر : ٩٧ متراً .

- الطاقة النووية ٣٥ — ٧٠ مليون الكترون فولت .
- مدى التسريع : ١٨٦ سم .

● المريع القووى فى رخصوت

- من نوع سيكلترون (Cyclotron) ، وتبلغ لشعبة الفيزياء النووية بمعهد وايزمان للعلوم ، وتم تشييده فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ .
- الجسيمات المسرعة : بروتونات (Protons) وطاقتها ١١ مليون الكترون فولت .
- ديوترونات (Deutrons) وطاقتها ٢٢ مليون الكترون فولت
- الفيتا (Alphas) وطاقتها ٤٤ مليون الكترون فولت .
- التبريد : ماء مزين .
- الطاقة الحرارية : ٦٠ كيلو وات .
- الحماية : ١٨ مترا من الخرسانة المسلحة تحت الأرض .
- التكاليف : ١٨ مليون دولار .
- الموقع : خط الطول : ٢٤ درجة ٤٨ دقيقة ٤٥ ثانية شرقا .
- خط العرض : ٣١ درجة ٥٢ دقيقة ٥٢٪ ثانية شمالا .
- الارتفاع عن سطح الأرض : ١٤٧ مترا .
- مدى التسريع : ٢١٠ سم .

● المريع القووى فى الجامعة العبرية (القدس) :

- من نوع فان در جراف (Van der Graaf) ، وتبلغ لشعبة الفيزياء النووية فى الجامعة العبرية ، وتم تشييده فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ .
- الجسيمات المسرعة : بروتونات (Protons) طاقتها ٤٤ مليون الكترون فولت .
- التكاليف : ٤٠٠ . . . دولار .
- الموقع : خط الطول : ٣٥ درجة ١٢ دقيقة ، ٢٦ ثانية شرقا .
- خط العرض : ٣١ درجة ٤ ، دقائق ٢٣٪ شمالا .
- الارتفاع عن سطح البحر : ٧٦٢ مترا .
- مدى التسريع : ٦٤٠ سم .

● المسرع النووي في تل أبيب :

المسرع النووي هو من نوع (كوكروفت - والتون (Cockcroft-Walton) وتم تنشيطه في ٤ مارس ١٩٥٩ .

البيانات المسجلة : السرعة : بروتونات (Protons) طاقتها ٢٠ مليون إلكترون فولت .

● التكاليف : ١٢ مليون دولار .

● الموقع : خط الطول : ٢٤ درجة ٥٠ دقيقة ١٨ ١/٤ ثانية شرقا .

خط العرض : ٣٢ درجة ٦ دقائق ٢٢ ١/٤ ثانية شمالا .

الارتفاع عن سطح البحر : ٧٢ مترا .

● مدى التبريد : ٨٥٠ سم .

● المسرع النووي في القدس :

هو من نوع سيكلترون ثابت الشدة (Fixed frequency Cyclotron)

وهو تابع لمختبر الفيزياء الإسرائيلي (القدس) ، وتم تنشيطه في ١٧

نومبر ١٩٦٢ .

— الجسيمات المسجلة : بروتونات :

وطاقتها ٢٦ — ١٤٦ مليون إلكترون فولت ديوترونات .

وطاقتها ٥٢ — ١٨٣ مليون إلكترون فولت الفا .

وطاقتها ١٠٣ — ٣٦ مليون إلكترون فولت تريتون (Tritons)

وطاقتها ٧٧ — ١٢٣ مليون إلكترون فولت .

● التكاليف : ١٠ مليون دولار .

● الموقع : خط الطول : ٣٥ درجة ١٣ دقيقة ٢٤ ثانية شرقا .

خط العرض : ٣١ درجة ٤٦ دقيقة ٢٥ ثانية شمالا .

الارتفاع : ٧٥٤ مترا عن سطح البحر .

— مراكز ومعاهد نووية

١ — مركز التدريب على التظاير المشعة — دوار يافن (Doar Yavne) :

● الموقع : خط الطول : ٣٤ درجة ٤٥ دقيقة ٤٦ ١/٨ ثانية شرقا .

خط العرض : ٣١ درجة ٥٢ دقيقة ١٣ ١/٤ ثانية شمالا .

الارتفاع عن سطح البحر : ٩٤ مترا .

● يحتوى هذا المركز على تجهيزات نووية مهمة لتدريب المهندسين والخبراء على استخدام النظائر المشعة في الصناعة والزراعة والطب والجيولوجيا وغيرها ، ويتدرب فيه بعض الخبراء أيضا من البلدان الأوروبية والأفريقية والآسيوية .

٢ - المعهد الاسرائيلى للاشعاع والنظائر - تل ابيب (Tel Aviv) :

- الموقع : خط الطول : ٣٢ درجة ٥٠ دقيقة ١٧ ثانية شرقا .
- خط العرض : ٣٢ درجة ٦ دقائق ٣١ ثانية شمالا .
- الارتفاع عن سطح البحر : ٦٤ مترا .

● يحتوى هذا المعهد على مختبرات مهمة للتطليل الاشعاعى وتحضير المحاليل المشعة التى تستخدم في التجارب المائية والأرضية والجوية .
وهذه المختبرات مجهزة بأحدث الاجهزة والمعدات الخاصة بالابحاث النووية ، وفيها عدد من كبار العلماء الذين يجرون أبحاثهم العلمية في ميدان الاشعاعات النووية .

٣ - معهد العلوم الفضائية فى جامعة تل ابيب

- الموقع : خط الطول : ٣٤ درجة ٥٠ دقيقة ٢٣ ثانية شرقا .
- خط العرض : ٣٢ درجة ٦ دقائق ١٨ ثانية شمالا .
- الارتفاع عن سطح البحر : ٦٥ مترا .

● تجرى في هذا المعهد تجارب علمية مهمة حول الصواريخ ، وتحضير الوقود الصلب والسائل لها ، كما أن علماء الفضاء الاسرائيليين توصلوا الى صنع صاروخ يطلق من الأرض الى الجو وأطلقوا عليه اسم شافيت ٢ (Shavit II) وقد بلغ مداه ٢٧٠ كم .

المعامل الحارة

بعد أن قطعت اسرائيل اشواطاً كبيرة على صعيد الخيار النووى بامتلاكها المفاعلات ذات النواعيات المختلفة والخبرة والخبراء والبنية التكنولوجية ، اتجهت الى خطوة مهمة أخرى لا غنى عنها لصنع القنابل الانشطارية ، وهى بناء معامل الفصل الكيميائى من أجل استخلاص البلوتونيوم ٢٣٩ من نظائر ٢٤٠ ، ٢٤١ الموجودين فى الوقود المحترق ، ليصل البلوتونيوم ٢٣٩ بعد فصله وتنقيته الى نسبة ٩٠٪ وأكثر .

ومن جهة أخرى العمل بهدف إثراء اليورانيوم ٢٣٥ أى الارتفاع بنسبته من ٠,٧٪ حتى أكثر من ٩٠٪ ليكون صالحاً للاستخدام كسلاح نووي انشطاري .

وقد اشارت تقارير المصادر الأجنبية أن اسرائيل تملك معملين للفصل بعد أن اشترت معداتها بطرق مجزأة وتدريبية من دول أجنبية . مثل الولايات المتحدة وكندا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا .

١ - المعمل النووى الحار بمركز ناهال سوريك

بدأ تشغيله فى منتصف عام ١٩٦٦ ، وقد ساهمت فى إعداده هيئة الطاقة النووية الأمريكية . ويمكن لهذا المعمل استخلاص وتنقية البلوتونيوم من وقود المفاعلات المحترقة بعمليات كيميائية . ويتم استخدام هذا المعمل للحصول على ثوابت العمليات لفصل البلوتونيوم وتحويلها بعد ذلك إلى المستوى التصنيعى فى ديمونا .

٢ - المعمل النووى الحار بمركز ديمونا النووى

يتكون البلوتونيوم ٢٣٩ بصورة طبيعية فى أثناء وجود اليورانيوم ٢٣٨ فى المفاعل ، وعند أخراجه لإعادة تشغيله فإن هذا الوقود المحترق تجرى له عملية فصل البلوتونيوم من نظائر اليورانيوم ٢٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ . وتعتبر هذه العملية من أرق وأحد العمليات التكنولوجية وأكثر تكلفة . ويعتبر مفاعل ديمونا من النوع الذى يصلح للتشغيل لإنتاج البلوتونيوم ٢٣٩ المستخدم فى إنتاج الأسلحة النووية .

وقد اقامت اسرائيل هذا المعمل لفصل البلوتونيوم بالقرب من ديمونا حيث يجرى إنتاج البلوتونيوم النقى ، وهو قادر على فصل من ٦ - ٨ كجم بلوتونيوم سنويا .

المحطات النووية لتوليد الطاقة

تتفاقم أبعاد أزمة الطاقة فى اسرائيل مع بداية التسعينيات بسبب حاجتها الملحة إلى الطاقة الكهربائية ، والطلب المتزايد إلى تحلية مياه البحر ، لتعابل أبعاد خطورة أزمة المياه فى اسرائيل ، والتي قفزت

نسبة العجز فيها الى ١٤٪ عام ١٩٩١ ، ومن هنا كان تفكير اسرائيل
في انشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة .

وتجدر الإشارة الى ان عمل محطة توليد الكهرباء بالطاقة
النووية مبني على عملية الانشطار النووي التي تخلق كمية كبيرة من
الطاقة ، وهذه الطاقة — التي تنطلق من الذرة ويتم التحكم فيها —
تستخدم لاجاد بخار ، ويستخدم البخار المذكور في انتاج الكهرباء
باسلوب مادي كما هو مستخدم في محطات القوة الكهربائية العادية ،
تلك التي تعمل بواسطة الوقود السائل او الفحم عن طريق دوران
التوربينات . وبصفة اساسية نجد ان معدات محطات الطاقة
النووية ، — باستثناء المفاعل النووي — تماثل المعدات الموجودة في
المحطات الحرارية .

وهناك عدة انواع لمفاعلات الطاقة ، واكثر الأنواع انتشاراً هو
مفاعل المياه خفيفة الضغط ، وهو المفاعل الذي كانت تدور حوله
مفاوضات بين حكومة اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا
خلال عقد من الزمان .

وفي هذا المفاعل نجد ان المياه تتدفق في شبكة مواسير عبر
البخار ، حيث ترتفع درجة حرارة المياه لدرجة الغليان وتحول الى
بخار ، حيث يقوم هذا البخار بتحريك التوربينات — كما هو الحال في
محطات القوى التقليدية — هذه التوربينات تحرك المولد الذي يولد
الكهرباء .

وبصفة ملية نجد ان الجهة التي تبيع المفاعل النووي هي نفسها
التي تموله بقوة اليورانيوم الاولى ، وذلك لانها مسئولة عن تشغيل
المعدات التي تقوم ببيعها ، وهذا مرتبط بنوعية الوقود ، وفي حالات
معينة — بحسب الاتفاقيات السائدة — يعاد مرة في كل عام جزء من
قضبان الوقود النووي المشبع الى الدولة التي وردها (حوالى ثلث
الكمية الاصلية) ، وهذه القضبان يجري استبدالها بقضبان وقود
جديدة .

وفي الوقت الحاضر ، توجد في معظم دول العالم مئات من محطات
القوى النووية لتوليد الطاقة بما يقدر بحوالى ٦٠٠ محطة ، منها
ما يعمل بالفعل ، ومنها ما هو تحت الانشاء . وخلال السنوات الأخيرة
ازداد استخدام الطاقة النووية لانتاج الكهرباء في دول العالم الثالث ،
كما ان الرغبة في هذا الاتجاه أصبحت كبيرة ، وخاصة في منطقة

الشرق الأقصى ، ونذكر في هذا المبدأ الهند وباكستان من بين الدول النامية التي تمتلك محطات توى نووية لتوليد الطاقة .

أما من حيث موقف الولايات المتحدة الأمريكية من بيع محطات نووية لتوليد الطاقة ، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم محطات نووية للطاقة ، وقامت كذلك بتقديم المعلومات النووية اللازمة الى عدة دول ، الى أن صدر في عام ١٩٧٨ قانون في أمريكا يمنع بيع هذه المحطات لأي من دول العالم . وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق « جيمي كارتر » ، زاد التشدد في هذا الموضوع لدرجة أن الولايات المتحدة رفضت بيع الوقود النووي للسود التي سبق أن زودتها بالمفاعلات .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن فرنسا هي أكبر دولة أوروبية منتجة للمفاعلات النووية ، وتتبع سياسة مستقلة في مجال بيعها لمختلف الدول ، ففرنسا تنتهج سياسة أكثر تحسراً في مجال التصرف في المفاعلات . وفي أوائل الثمانينيات رفضت فرنسا أن تبحث موضوع بيع مفاعل نووي لإسرائيل لأسباب سياسية ، غير أنها غيرت بعد ذلك سياستها ، وأصبحت أكثر استعداداً للتعاون معها في هذا المجال .

وتجدر الإشارة الى أن المفاعلات الطاقية الكندية تكتسب شهرة واسعة بين دول العالم ، وذلك لتوافر شروط الأمان نسبياً فيها ، حيث أن احتمال انفجار قلب المفاعل غير وارد ، مماثلة على أنها في أيها . مع تستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود لها ، وبالتالي لا تحتاج الدولة التي تستخدم مثل هذه المفاعلات الى توافر تكنولوجيا إثراء الوقود النووي بها .

وعلى ما يتعلق بمشكلة النفايات النووية ، فإن قضيتان الوقود التي يجري ادخالها في قلب المفاعل تجري استبدالها كل سنة لمدة ثلاث سنوات . وحتى بعد الانتهاء من مهمتها فسوف تظل مصدراً للاشعاع بقوة كبيرة . وهذه القضيتان تجري اعادتها الى الدولة التي وردت المفاعل من أجل إعادة استخدام هذه القضيتان مرة أخرى .

وخلال عمل المحطة النووية ، تنفج بعض النفايات ، وتأخذ شكل غازات أو مواد سائلة أو صلبة ذات قوة إشعاعية متفاوتة . فالغازات يجري إطلاقها في الهواء بصورة متحكم فيها ، بحيث لا تسبب ضرراً في البيئة ، أما السوائل فيجري تبخيرها ، وتبقى المواد الصلبة حيث يمكن مزج تلك المواد بالأسمنت الى الزجاج ، ووضعها في صهاريج لا تتأثر من التفاعل الكيميائي ، ثم يتم دفنها . وقد أنشأت العديد من

الدول التي تستخدم مفاعلات طاقة نووية « متلبر » من أجل دمن
النفطيات .

ويرجع اهتمام اسرائيل البالغ بانشاء محطات نووية لتوليد
الطاقة الى عدة اسباب يمكن ايجازها في الآتي :

١ - تنوع مصادر الطاقة التي تستخدمها الدولة ، وهذه حقيقة
مهمة من وجه النظر الاستراتيجية ولا يمكن اغفالها . وذلك لأن التحول
من محطات الوقود أو الفحم يجعل اسرائيل مرتبطة بالدول الخارجية
لاستمرار تزويدها بالوقود والفحم ، أما الوقود النووي فإنه يقلل من
مدى هذا الارتباط ، لأن كمية الوقود التي يمكن تحميلها في طائرة
واحدة تكفي استهلاك اسرائيل لمدة عام كامل ، علاوة على أن تلك
الكمية يمكن تخزينها في منطقة محدودة المسلحة .

٢ - توفر الوقود النووي الذي يحتاجه مثل هذا النوع من
المفاعلات لدى دول صديقة لاسرائيل ، على امتداد العالم شرقا وغربا
وشمالا وجنوبا .

٣ - رخص سعر الوقود النووي عن أي نوع آخر من الوقود ،
إذا أخذنا في الاعتبار أن محطة القوى النووية تستخدم كمية ضئيلة
من الوقود النووي ، مقارنة بالكمية الكبيرة جدا من الفحم أو البترول
الذي تتضاعف أسعاره اليوم .

٤ - المساهمة في دفع التقدم التكنولوجي النووي ، علاوة على
توفير صناعات جديدة متطورة وقوى علمية متخصصة في اسرائيل .

٥ - الاقتراب من حل أزمة الطاقة في اسرائيل ، والتي تعاني
منها حاليا ويزداد الطلب عليها يوما بعد يوم .

٦ - تقليل أبعاد خطورة أزمة المياه ، التي يزيد تفاقمها مع
تزايد أعداد المهاجرين الى اسرائيل ، والعمل على مواجهة الطلب
المتزايد على تنقية مياه البحر .

٧ - دعم النشاط النووي العسكري في مجالات عديدة ، أهمها
توفير الوقود النووي اللازم والكوادر المتخصصة في المجال النووي .

٨ - المساهمة الفعالة في حل مشكلة البطالة جزئيا ، وذلك
بإيجاد فرص عمل عديدة في المحطات المزمع انشاؤها .

٩ - إيجاد وسيلة مضمونة وآمنة لتوليد الطاقة اللازمة ، دون
الإخلال بسلامة البيئة .

١ - مواكبة التقدم التكنولوجى فى مجالات انتاج الطاقة باحدث
تألييب العصر .

١١ - فتح مجالات التعاون فى المجال النووى السلمى ، وخاصة
مع الدول التى تملك مثل هذه المحطات .

١٢ - تحقيق السبق التكنولوجى فى مجال انتاج الطاقة بواسطة
محطات القوى النووية فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث ان اسرائيل
ستكون هى الدولة الاولى المالكة لتلك التكنولوجيا بالمنطقة .

١٣ - اللحاق ببعض الدول النامية التى قامت باستخدام
تكنولوجيا محطات القوى النووية مثل باكستان والهند .

وقد قامت الحكومة الاسرائيلية بمحاولات عديدة من اجل شراء
محطات قوى نووية ، حيث قررت فى اعقاب حرب ١٩٧٣ ، العمل
من اجل انشاء مثل تلك المحطات .

وقد رفضت اسرائيل عرضا لفرنسيا لتتقيم مفاعلات نووية ،
حيث أعلن احد العلماء الاسرائيليين ان هذا الطراز من المفاعلات
فنيكس (Venix) لا يملك مقاييس ومتطلبات السلامة الاسرائيلية
فى هذا المجال ، وأن التكنولوجيا الفرنسية فى مجال مفاعلات الطاقة
ليست مدققة الى الحد الكافى من اجل الاستخدام التجارى .

واجرت اسرائيل مفاوضات مع شركة وستنجهاوس (Westinghouse)
الأمريكية لشراء محطتين نوويتين لانتاج الطاقة . غير أن ثمة اسبابا
سياسية - خاصة بعدم قيام اسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع
انتشار الأسلحة النووية ورفض سريان نصوصها على مفاعلات
الابحاث الاسرائيلية - أدت الى عدم تنفيذ عملية الشراء . وعلى
الرغم من ذلك ، فلم تكف اسرائيل عن السعى الى الحصول على
بقيتها .

فى عام ١٩٨٠ شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة برئاسة
عاموس حوريف (Amous Howraf) مدير معهد التخنيون (سابقا) ،
عرفت هذه اللجنة باسم لجنة « حوريف » . تمثلت مهمة هذه اللجنة
فى دراسة جميع الجوانب المتعلقة بانشاء محطات قوى نووية فى
اسرائيل . وقامت اللجنة المذكورة باجراء دراسة مستفيضة للموقف ،
مع الاستعانة بالعديد من الخبراء والمختصين فى هذا المجال ، كما
قامت ايضا بالاطلاع على الكثير من التقارير والاحصائيات المتعلقة
بالطاقة فى اسرائيل . وانتهت اللجنة عملها بكتابة تقرير مفصل مذيّل

بخلاصة وتوصيات ، قررت الحكومة على اثره انشاء محطات قوى نووية .

وخلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ جرت مفاوضات اسرائيلية فرنسية لشراء مفاعل نووي لانتاج الطاقة بقوة ٩٥٠ ميجاوات من انتاج شركة براماتوم (Pramatoom) الفرنسية ، وهو مفاعل من نوع مفاعلات المياه خفيفة الضغط ، وقد قامت الشركة الفرنسية السابق ذكرها بشراء المعلومات المتعلقة بالمفاعل المذكور ، حيث قامت بتحسينها وتطويرها بمعرفة الفرنسيين .

وجرت مفاوضات بين اسرائيل والمانيا الغربية لشراء مفاعل نووي للطاقة الكهربائية ، بيد انها باءت بالفشل .

وجرت مباحثات اخرى بين اسرائيل - ايضا - وكندا للحصول على محطة نووية لانتاج الطاقة الكهربائية وتحتلية مياه البحر تعمل بالماء الثقيل ، ولم يتعرف على وجه التحديد ما وصلت اليه .

وفي الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، قامت اسرائيل بالسعى لدى السوفييت للحصول على محطة نووية لانتاج الكهرباء وتحتلية مياه البحر ، وما زالت الاتصالات مستمرة الى الآن لتحقيق تلك الغاية الاسرائيلية . وتجدر الاشارة هنا الى ان اسرائيل - وهي تسمى سعيها جادا لتحقيق رغبتها في امتلاك مفاعلات قوى لانتاج الطاقة الكهربائية وتحتلية مياه البحر - تتابع عن كثب تحركات مصر في هذا المجال ، حتى لا تكون هناك شبهة تفوق مصرى على اسرائيل في اطار تلك النقطة الحساسة المتعلقة بالطاقة في ختام القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ، خاصة وان المفاوضات الطويلة والمضنية التي يتطلبها عقد صفقة لاقامة مثل هذه المحطات ، وكذلك الفقرات غير القصيرة التي تحتاجها عملية الانشاء تجعل امر السرية في هذه الامور ضربا من المحال .

وهناك في اسرائيل هيئات متخصصة في مجال المحطات النووية لانتاج الطاقة ، ففي عام ١٩٨٣ تم تشكيل مجلس ادارة لمشروع محطات القوى النووية ، واعضاؤه من الوزارات المختصة وهي : وزارة الطاقة ، وزارة الخزائنة ، وزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ، وزارة الداخلية ، وزارة التعليم ، وكذلك لجنة الطاقة الذرية . . ومؤسسات التعليم العالي ، والجيش الاسرائيلي ، ولجنة الامن النووي وشركة الكهرباء وممثلو المصانع الاسرائيلية .

وتحاول إسرائيل جاهدة — بمعاونة شركة الكهرباء الوطنية — أن تقوم بإنتاج أجزاء كثيرة من مكونات محطة القوى داخل إسرائيل ، إذا كان ذلك مناسباً من الناحية الاقتصادية .

وفي حديثه الى مجلة الطاقة الذرية الاسرائيلية ، امداد دكتور « لويس تيفر » ، في مجال حديثه عن جدوى انشاء المحطة النووية ، أنه بمعد النجاح في عملية تنويع مصادر انتاج الطاقة خلال عملية التحول من الفحم ، كانت الاعتبارات الاقتصادية هي الأساس الذي سيعتمد عليه اتخاذ القرار ، فالتكلفة السنوية لمخزن الوقود في المحطة النووية ذات طاقة معينة هي في حدود ثلث أو ربع التكلفة السنوية للفحم اللازم لإنتاج نفس كمية الطاقة بالمحطات العادية ، حتى يصل هذا الفرق الى حوالي ١٠٠ مليون دولار في السنة لاية محطة قوى ذات طاقة تصل الى حوالي ٩٥٠ ميجاوات .

لذلك ، فإن الأمر المهم هنا هو الا تحدث زيادة في سعر الكهرباء المولدة في المحطة النووية من سعر الكهرباء المولدة في المحطات العادية التي تعمل بالفحم ، بسبب ارتفاع تكاليف انشاء المحطة النووية ، وإذا اكثرت نتائج المفاوضات امكانية انتاج كهرباء بسعر لا يزيد على سعر انتاج الكهرباء بالفحم أو اقل منه ، فإنه سوف يكون هناك مجال لشراء محطة قوى نووية على ضوء المزايا الأخرى التي سبق الإشارة إليها .

و جدير بالذكر أن الجدوى الاقتصادية للمحطة النووية تتأثر بحجم الاتفاق اللازم وبشروط تمويل المحطة وسهولة التشغيل الى غير ذلك من العوامل . وكذلك تعتبر وحدة الانتاج ذات الطاقة ٩٥٠ ميجاوات هي النوع المعتاد والمستخدم في العديد من دول العالم ، حيث لا توجد هناك وحدات انتاج اصغر للكهرباء . ويمكن أن تستخدم هذه الوحدات كوحدات أساسية نظراً لأن تشغيلها أرخص نسبياً ، ويستحسن استقلالها بقدر المستطاع . ومحطات القوى النووية الحديثة هي محطات مرنة يمكن استخدامها بقطرات متغيرة وطبقاً للاحتياجات ، وقد اتضحت امكانية استخدام تلك المحطة مع المحافظة على مستوى استثمار التشغيل .

وتعتبر النسبة بين الطاقة المستخدمة من الوحدة النووية التي تبلغ طاقتها ٩٥٠ ميجا طن هي ربع طاقتها الانتاجية تقريباً وهذه النسبة سائدة لدى معظم الدول المتقدمة ، ومع ذلك فإن شركة الكهرباء تستطيع تشغيل هذه المحطة اعتماداً على خبراتها في استخدام شبكة خاصة ، وباستخدام جهاز متطور لتخفيف التحميل آلياً في حالة حدوث أعطال .

ويجرى حالياً في إسرائيل مد شبكة كهرباء عامة بقوة ٤٠٠ ميغا وات ، كما تجرى في نفس الوقت أيضاً دراسات لإنشاء أجهزة لتخزين الطاقة .

★ ★ ★

وفي إطار الأعمال التي تمت حتى الآن في شركة الكهرباء الوطنية استعداداً لاحتلال الدخول في العصر النووي ، استطرد الدكتور « لويس تيفر » (Louis Tever) قائلاً : « منذ اليوم الذي أثر فيه موضوع الطاقة النووية في الستينيات ، بسدت شركة الكهرباء في الاستعداد لهذا الحدث ، ففي عام ١٩٧٤ أنشئت إدارة لمشروع المحطات النووية ، حيث تقوم بإجراء الدراسات اللازمة مثل تحديد الأماكن المناسبة لهذه المحطات ودراسة عملية البيئة وكذا إصدار التراخيص والتخطيط العام وإدارة المشروع » .

وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء قسم نووى يضم الشعب التالية :

- ١ - شعبة الأمن النووي .
- ٢ - شعبة الوقود النووي .
- ٣ - شعبة هندسة الاشتعال .
- ٤ - شعبة الأجهزة النووية .
- ٥ - شعبة مراقبة الأجهزة .

وتجدر الإشارة الى أن العاملين في شركة الكهرباء الوطنية الاسرائيلية تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة في هذا المجال ، كما يقومون بعمليات تحليل هندسي في المجال النووي بالتعاون مع التخفيون . وقد بدأت الشعبة المسؤولة عن الوقود النووي في دراسة الموضوعات الفنية الاقتصادية والوسائل التجارية اللازمة ، لاعداد كافة الاتفاقيات مع الموردين ، وبالإضافة لذلك فقد أجريت دراسات كثيرة من أجل اختيار المكان المناسب لإنشاء المحطة النووية .

وقبل عام ١٩٧٨ كانت الدراسات ترجح إقامة المحطة النووية في نتايم (Nataim) الموجود بالقرب من ساحل البحر ، ثم تقرر في ذلك الوقت البحث عن مكان بديل . أما في الوقت الحاضر فتركز الدراسات على إقامة المحطة النووية في شقطة (Shakta) ، وتنصيب تلك الدراسات على بحث كافة المجالات الجيولوجية والجغرافية وطبيعة الأرض وغير ذلك من الأمور .

ونظراً لأن محطة القوى النووية تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لاستخدامها في التبريد وتكثيف البخار ، فإن الخل الفعلى والمؤخج لهذه المشكلة هو أن يتم اقامة هذه المحطة بالقرب من ساحل البحر أو النهر . وحيث ان اسرائيل ليس بها انهار ولا بحيرات كبيرة يمكن استغلالها لهذا الغرض ، فإن الامر يقتضى اجراء بحوث لايجاد حلول بديلة لمشكلة تبريد المحطة ، وفي الوقت الحاضر ثمة فكرة لاستخدام أبراج تبريد جافة .

وتلوم الامارة الى انه منذ اجراء المفاوضات بين اسرائيل وشركة ويستنجهاوس (Westinghouse) وغيرها من الشركات الامريكية ، اكتسبت شركة الكهرباء الوطنية خبرات عالية ومتنوعة في الموضوعات ذات الصلة بالمجال النووي ، كما حصلت شركة الكهرباء على خبرة شاملة في معالجة مشاكل تبريد محطات القوى . ومن هنا فان شركة الكهرباء الوطنية الاسرائيلية ، تعتبر نفسها هيئة مخططة ومنفذة وتصدر على تشغيل المحطة النووية تحت اشراف ومراقبة وزارة الطاقة كوزارة مسؤولة ، وتحت اشراف ومراقبة لجنة الطاقة الذرية كهيئة ترخيص . ونظراً لأن المحطة النووية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من شركة الكهرباء ، فانها يجب أن تخطط وتنشئ وتستخدم من خلال اشتراك أجهزة شركة الكهرباء الاسرائيلية تلك الشركة التي تتوافر لها الخبرة والقدرة على التنفيذ ، كما تتوافر لها القوة البشرية التي اثبتت كفاءتها في كثير من المشروعات الكبيرة .

● مفاعل القوى النووي (ISDU) تحت الانشاء :

اضافة للمعلومات السابق نكرها عن محاولات اسرائيل المتلاحقة لانشاء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة ، صرح بعض المسؤولين الاسرائيليين في يناير ١٩٨٤ ان اسرائيل قد بدأت دراسة اقامة مفاعل قوى بطاقة ٢٥٠ ميجاوات يتكلف ما بين ١ - ٢ مليار دولار امريكي ، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود ، والماء الثقيل كهدىء ، وقد أطلق عليه الاسم (ISDU) وهو اختصار Israeli Deuterium Uranium . وقد اختار اسرائيل هذا النوع من المفاعلات لأنه يتيح لها استغلال اليورانيوم الطبيعي في دعم برنامجها النووي العسكري ، وكذلك لأنه يوفر لها تكاليف تخصيب اليورانيوم . ونظراً للقيود التي فرضتها الدول الغربية على بيع مكونات هذا المفاعل لاسرائيل ، واشترائها توقيع اسرائيل - أولاً - على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، فإن اسرائيل تسمى لاقامة المفاعل بطرقها الخاصة ، وبإمكانياتها الذاتية . وقد أوصت اللجنة التي شكلت لدراسة امكانية اقامة هذا المفاعل بأن

تسعى الحكومة الاسرائيلية بكافة امكاناتها للوصول الى اتفاق مع الدول المصدرة لمكونات هذا المفاعل . كما قامت اسرائيل — في نفس الوقت — بدعوة العالم الأمريكى الشهير ادوارد تيلور (E. Taylor) الملقب بأبى القنبلة الهيدروجينية الى اسرائيل ١٩٨٢ ، وذلك لتقديم النصح لاسرائيل عن الأسلوب الأمثل لاقامة هذا المفاعل . وبعد أن تمت تلك الزيارة توصل العلماء الى حقيقة مفادها « ان اسرائيل يمكنها الحصول على المكونات اللازمة للمفاعل بصفقات واتفاقات سرية ، وان الخطوة الاولى يجب أن تتمثل فى بناء قلب المفاعل ، وبعد ذلك يمكنها الحصول على المعلومات وقطع الغيار اللازمة من الخارج ، وبذلك يمكنها التخلص من القيود الدولية .

وعلى الرغم من ان الغرض المعلن لاقامة هذا المفاعل هو انتاج الطاقة الكهربائية ، الا أن هذا المفاعل يمكنه المساهمة بقدر كبير فى توفير البلوتونيوم — ٢٣٩ (Pu 239) اللازم لانتاج سلاح نووى ، حيث يمكن لهذا المفاعل انتاج حوالى ٥ كجم من البلوتونيوم على الجودة سنويا ، وهذه الكمية تكفى لصناعة ٦ — ٨ قنابل نووية عيارية .

وفى حالة خضوع اسرائيل لاجراءات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فانها لن تتمكن من استخدام هذا المفاعل فى انتاج الاسلحة النووية ، لذلك فان تصريح العالم الاسرائيلى الشهير يوفال نثمان (Uval Neiman) بأن اسرائيل يمكنها الحصول على المعلومات وقطع الغيار من الخارج دون التقيد بالقيود الدولية ، يوضح ان المخططين النوويين الاسرائيليين يأملون فى تخطى العقاب ، حتى يتمكنوا من جعل المفاعل الجديد — مثل ديمونا — بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويلزم التنويه الى ان مفاعل القوى النووى المذكور لم يدخل الخدمة العاملة حتى الآن ويوجد تعنيم اعلامى على مدى تقدم انشائه ، حتى لا يكون ذلك بمثابة حافز لباقي الدول العربية ، ومنها مصر بالتحديد ، بمطالبة الغرب وامريكا بالحصول على مفاعلات شبيهة .

الفصل الرابع

الأسلحة النووية الاسرائيلية

سمات الترسانة النووية

لقد أصبح وجود الترسانة النووية الاسرائيلية الآن حقيقة معروفة في الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، وظهر العديد من المقالات والكتب التي تناقش خيارات اسرائيل النووية والكيفية التي يحتفل ان تستخدم فيها اسرائيل سلاحها النووي لشن أو التهديد بشن أنواع مختلفة من الهجمات النووية . غير ان كل ما كتب عن ذلك الموضوع يشكو من عيب اساسي هو أنه لم يقدم أحد ، باستثناء مؤاد جابر ، على إجراء تحليل شامل وعميق للترسانة النووية الاسرائيلية ذاتها لكي يمكن التحقق من سماتها الأساسية .

وكتيجة للافتراضات الخاطئة فيما يتعلق بعدد وقوة ومدى تعقيد الأسلحة النووية الاسرائيلية وأنظمة اطلاقها ، فان كثيرا من التحليلات التي تناولت خيارات اسرائيل الاستراتيجية وقدراتها ربما تكون وقعت في اخطاء فادحة . وصحيح ان معظم الأعمال التي تناولت ترسانة اسرائيل النووية تحاول ان تقدم بعض الوصف لما تمتاز به تلك الترسانة ، لكن يصح القول أيضا ان غالبية تلك الأعمال لا تعدو ان تكون تحليلات متواضعة الهدف منها الاسراع بالتخلص من تلك المهمة الصعبة بحيث يمكن التفرغ لمعالجة مسائل أكثر أهمية ، مثل بحث القدرات الاستراتيجية والانعكاسات السياسية التي قد تتولد عن وجود القنبلة النووية الاسرائيلية .

اذن والحال كذلك ، فانه لا بد من بذل جهد لتحديد السمات التي تمتاز بها الترسانة النووية الاسرائيلية ، رغم ندرة الحقائق حول ذلك الموضوع ورغم كون المعلومات والأدلة المتعلقة به تأتي مادة من مصادر لا يتم كشف النقاب عنها . اذ ان إجراء تقييم للقوة النووية لدول ما يعتمد في الأساس على الاحتمالات والامكانات والفرضيات ،

ونادراً ما يركز الى حقائق ثابتة . وبما أن العالم يفترض ان الاسرائيليين يمتلكون القنبلة النووية ، وبما ان الحاجة قائمة الى تقييم قدراتهم الاستراتيجية ، فلا بد ، على ضوء ذلك ، من اعطاء تخمينات تركز على المعرفة لخصائص القوة النووية الاسرائيلية ، حتى لو ان ذلك يعنى أحياناً الخوض في التخمينات والاستناد الى أدلة مشكوك في مصداقيتها .

إذا كانت هناك رغبة في إجراء تحليل للقوة العسكرية لدولة ما ، وبغض النظر عن كون التركيز ينصب على قواها النووية أو التقليدية ، فإنه لا بد من القيام بدراسة عدد وقوة ومدى استعداد ونشر ما أدى تلك الدولة من أسلحة . وهناك بعد آخر لقوة الدولة الاستراتيجية ، لا يقل أهمية عما سبق ذكره الا وهو القاعدة العلمية والصناعية للقوة العسكرية لتلك الدولة . ان ما يوجد في سجل دولة ما من تجارب تجريبها على الأسلحة ، وطرق تصنيعها وتصميمها ، وكيفية حصول تلك الدولة على المواد الخام الأساسية وعدد الأسلحة التي تستطيع تصنيعها . كل ذلك يشكل دلائل مهمة تنم عن مدى ما وصلت اليه تلك الدولة من تطور ومستوى فني ، وتدل على ما تتمتع به من قدرات كالمدة على تحسين أسلحتها من حيث النوع وزيادتها من حيث الكم .

وحيث انه لا يعرف الا النزر اليسير عن خصائص القوة النووية الاسرائيلية ، فلا بد ان يريد ان يعطى بتقديرات لمدى قوة وتمييز الترسانة النووية الاسرائيلية من ان يقدم تخمينات تستند الى المعرفة الواسعة بمقومات تلك الترسانة العسكرية والعلمية والصناعية ، وتكون تلك التخمينات مبنية على كل ما يمكن ان يتوفر من معلومات أو أدلة . ان ما قد يكون لدى اسرائيل من خبرة في مجال التجارب النووية والطريقة التي تتبعها في صنع قنابلها النووية ، وتصميمات الرؤوس النووية التي تقوم بتصنيعها ، وطريقة وامكانية حصولها على خامات المواد الانشطارية ، وما تتمتع به من طاقة على صنع الأسلحة النووية بالإضافة الى عدد وقوة ومدى الاستعداد التي من المرجح ان تكون عليها أسلحتها النووية وأماكن تركزها ، كل هذه الأمور تعد جوانب مهمة في قوة اسرائيل النووية .

التجارب النووية

فيما يتعلق بالتجارب النووية ، يعد موضوع قيام اسرائيل بإجراء تجارب نووية تجريبية من عدده من الموضوعات المهمة . ولقد أعلنت

بعض المصادر ان إسرائيل قد نفذت حتى الآن تفجيرات تجريبية او انه اتاحت لها الفرصة للقيام بذلك في ثلاث مناسبات مستقلة :

● يقول « لوفيفر » (Lefever) ، انه من المحتمل ان يكون الفرنسيون قد قلموا باجراء تفجير تجريبى لقنبلة نووية ذات تصميم فرنسى اسرائيلى مشترك ، فى مركز التجارب النووية الفرنسى ، فى صحراء الجزائر فى اوائل الستينيات . . . ولكنه يضيف بأنه لا يتوفر أى دليل قاطع على ذلك .

● فى مقال مجلة « تايم » (Time) تحت عنوان : « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ان بعض الخبراء فى أجهزة المخابرات الغربية يعتقدون ان إسرائيل أجرت تجربة نووية تحت سطح الأرض فى منطقة النقب عام ١٩٦٢ . لكن لم يصدر عن أى مصدر موثوق به ، ما يدعم ما أورده مجلة تايم على لسان خبراءها الذين لم تقصح عن هويتهم .

● وهناك أيضا ما قيل من ان قهر التجسس الإبريكي فيلا (Villà) قد رصد ، عام ١٩٧٩ ، وميضاً حرارياً فى منطقة جنوبى المحيط الاطلسى ، وذهب الظن بالكثيرين ان هناك تجربة نووية مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، وقد سبقت مناقشة هذا الموضوع فى الفصول السابقة .

ويقول كل من وايزمان (Weissman) وكروسنى (Krosney) ان إسرائيل سمح لها بالاطلاع على نتائج التجارب النووية الفرنسية بلا قيد أو شرط . ويقول ان هذا الأمر يغير أجد أشد الأمور غموضاً والذي حير الخبراء والباحثين النوويين طوال الفترة السابقة . . . وهو كيف حصلت إسرائيل على القنبلة النووية ثم قررت عدم إجراء تجربة علنية عليها . فلم يكن الإسرائيليون مضطرين لإجراء تلك التجربة ، نظراً لان نتائج التجارب الفرنسية كانت بين أيديهم ومنها ينطلق عملهم . ان هذه النظرية قابلة للتصديق الى حد كبير نظراً لوجود التعاون الوثيق الذى كان قائماً بين فرنسا وإسرائيل ، فى الميدان النووى فى الخمسينيات واولئ الستينيات والذي كان يتم فى طى الكتمان .

لكن تجدر الإشارة الى انه حتى لو قامت فرنسا باطلاع إسرائيل على النتائج التى حصلت عليها من تجاربها النووية الأولى ، فإن ذلك الأمر لن يعنى إسرائيل من الحاجة الى إجراء تفجيرات نووية تجريبية خاصة بها ، اذا كانت تريد ان تحقق تقدماً فى هذا الميدان يتيح لها القدرة على تخطى الجيل الاول من الأسلحة النووية . والمعروف ان

التعاون بين اسرائيل وفرنسا قد انتهى قبل أن تكون هذه الأخيرة قد حققت تقدماً كبيراً في ميدان تكنولوجيا الأسلحة النووية .

وبناء عليه ، إذا كان الاسرائيليون يريدون الحصول على رؤوس حربية نووية أشد فعالية أو أصغر حجماً ، مما يعطيها درجة أعلى من المرونة الأمر الذي يسهل عملية إطلاقها على أهدافها ، فلا بد لهم والحالة هذه أن يسعوا إلى تطوير قنابل نووية أكثر تطوراً بجهودهم الخاصة ، وهذا بدوره يتطلب منهم إجراء تفجيرات تجريبية خاصة بهم . وبالإضافة إلى كل ما تقدم لو صح أن الاسرائيليين قد أتتحت لهم الحصول على نتائج التجارب النووية الفرنسية ، ولو فرضنا أن الاسرائيليين يكتفون بالحصول على الجيل الأول من القنابل النووية دون طموح في تطويره ، يظل من المرجح أن يشعر هؤلاء بالحاجة إلى اختبار صحة النتائج التي حصلوا عليها بأنفسهم وذلك بإجراء تفجير تجريبى للتأكد من أنهم لم يقعوا في أى خطأ كان في عملية نقل واستيعاب تلك النتائج ، وللتأكد من أن الفرنسيين لم يحاولوا تضليلهم على نحو متعمد .

إن كل ما ذكرناه من مقولات لا تعدو كونها مجرد براهين تخمينية لغرضية لم تتأكد حتى الآن ، ومن الواجب أن تبقى نظرتنا إلى كل النظريات التي تتحدث عن التعاون الفرنسى - الاسرائيلى في مجال التجارب النووية على أنها نظريات تعتمد على التخمين فحسب إلى أن يتمكن طرف ما من تقديم دليل قاطع على صحتها .

وهناك فرضية أخرى مفادها أن اسرائيل أجرت تفجيرات نووية تجريبية بصورة سرية ، إذ يعتقد البعض أن بمقدور اسرائيل أن تجرى تجارب نووية مكثومة (Decoupled) تحت الأرض في منطقة النقب ، دون أن تتمكن أجهزة الرصد من تسجيلها أو اكتشاف حدوثها . وفي مثل هذا النوع من التجارب النووية المكثومة يتم وضع القنبلة على عمق ١١٠٠ متر تحت سطح الأرض ، وفي وضع تكون فيه مطلقة في تجويف صناعى « تحت أرضى » ويحيط بها الهواء الذى يلعب دور ماص للصدمة فيعمل على تلطيف عنف صدمة الانفجار ويكبح التأثيرات الارتجاجية الناتجة عنه .

وفى معرض حديثه عن طريقة التفجير المكثوم يورد مؤاد جابر فى كتابه « اسرائيل والأسلحة النووية » ما يلى : كلما كان حجم التجويف اكبر أتاح ذلك إمكانية إجراء تفجير نووى أقوى دون أن يتم اكتشافه . فالتفجير النووى الذى تبلغ قوته ١٠ كيلو طن يحتاج إلى تجويف يبلغ قطره ما يقرب من ١٢٠ متراً ، أما التفجير الذى تبلغ قوته ١٠٠ كيلو طن فيتطلب تجويفاً بقطر ٢٥٦ متراً تقريباً . . . وهذا الأسلوب الفنى يمكن

ان يفتح الباب أمام امكانية اجراء التجارب النووية ... دون أن يخشى اكتشافها . غير انه يلزم التنويه انه حتى لو صح انه من غير الممكن رصد واكتشاف التجارب النووية المكتومة ، فإنه من غير الممكن من ناحية أخرى اخفاء التحضيرات التي تتطلبها تلك التجارب والتي ستكون بمثابة دليل على أن تجربة نووية على وشك أن تتم .

والشيء الذي يمكن ان ينقض مقولة « جابر » ان اسرائيل تستطيع ان تجرى تجارب نووية مكتومة دون أن يتمكن أى طرف من الاطراف من اكتشافها هو انه أصبح الآن من الممكن اكتشاف كل عمليات التفجير النووى المكتومة . فقد ذكرت صحيفة « الواشنطن بوست » عام ١٩٧١ ، انه قد تم اجراز تقدم عظيم في ميدان الكشف عن التجارب النووية التي يتم اجراؤها في باطن الأرض، بحيث أصبح في مقدور العلماء اليوم ان يميزوا بين الهزات الأرضية الناتجة عن التجارب النووية مهما كان حجمها صغيرا .

واضافت الصحيفة المذكورة تقول استناداً الى ما اعلنته وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة الأمريكية : « ان التحسينات التي تم ادخالها على عملية رصد واكتشاف التفجيرات تجعل أجهزة رصد الزلازل والرجات قادرة على تسجيل التفجيرات التي تقل قوتها عن كيلو طن واحد حتى لو كانت هذه الأجهزة على بعد ٤٠٠٠ ميل عن موقع التفجير » . وتزعم الصحيفة في مقالها انه نتيجة لهذا التقدم المعروف في هذا الميدان، لم يعد ممكناً بعد اليوم اجراء تجارب نووية في باطن الأرض دون أن تكتشف .

وحتى الآن لم يسجل عن اسرائيل قيامها بتنفيذ أو اعداد العدة لاجراء أى تفجير نووى مكتوم في باطن الأرض . وهناك شك في انها تمتلك الخبرة الفنية التي تمكنها من القيام بالتحضيرات التي تتطلبها التجارب النووية المكتومة هذه . لذا ، فانا لا نجانب الصواب اذا افترضنا ان اسرائيل لم تقم باجراء تجربة نووية حتى الآن .

خيارات تصميم القنبلة النووية (من حيث المادة المستخدمة)

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية ، ابان الحقبة التي كانت تجرى فيها التجارب النووية فوق سطح الأرض ، من جمع اهم ما لديها من معلومات حول مدى ما وصلت اليه العلوم العسكرية ، لدى كل من السوفييت والصينيين والفرنسيين من تقدم عن طريق رصد ومراقبة التجارب النووية التي يجريها هؤلاء . ولكي تتمكن من تقديم تقييم لدى

ما وصلت اليه اسرائيل من تقدم في المجال النووي نجد انفسنا مضطرين الى الاعتماد على طرق غير مباشرة . وبالتحديد سوف نعتمد على الابلية والقرائن المتاحة للاستنتاج اى نوع من التصميمات استخدمته اسرائيل لتقنياتها واى من المواد اختارته لتصنع تلك القنبلة منها .

ان اهم مؤشر يجعلنا ندرك مدى ما وصلت اليه اسرائيل من تطور وتقدم في الميدان النووي هو الكيفية التى صنعت بها قنابلها الانشطارية، وبصور ادى هل صنعتها من اليورانيوم أو من البلوتونيوم . فكل من هاتين المادتين تطرح مشاكل هندسية تختلف عن التى تطرحها الأخرى ، وكل منها تتطلب مهارات مختلفة عن الأخرى في مجال الهندسة النووية . ان القنبرة على صنع قنابل نووية باستخدام نوع واحد من المواد الانشطارية تعنى توفر مجموعة معينة من المهارات العلمية والقدرات الصناعية — الفنية .

لذا ، فانه في مجال تقديم وصف للقاعدة العلمية والصناعية التى ترتكز اليها التريسة النووية الاسرائيلية فالتنا نقوم بطرح سؤالين ثانويين هما :

الأول : ما هى الكيفية التى صنعت بها اسرائيل اسلحتها النووية ... من اليورانيوم أو البلوتونيوم ؟

الثانى : اى من المادتين اليورانيوم أم البلوتونيوم أكثر ترجيحاً في دخولها بصناعة القنبلة النووية الاسرائيلية ؟

خيار اليورانيوم

ان الخطوة الاولى في اتجاه صنع القنبلة النووية تتمثل في الحصول على الوقود الانشطاري ، سواء اكان هو اليورانيوم أم البلوتونيوم واذا ما اختار الاسرائيليون اليورانيوم يكون لازماً عليهم ان يقرروا اى نظائر هذا العنصر يريدون ان يستخدموه .

توجد ثلاثة نظائر لليورانيوم تصلح للاستخدام فى صنع الأسلحة النووية ويمكن الحصول عليها من المفاعلات النووية التجارية وهى :
اليورانيوم — ٢٣٨ (U — 238) واليورانيوم — ٢٣٣ (U — 233)
واليورانيوم — ٢٣٥ (U — 235) . يشكل اليورانيوم ٢٣٨ الجزء الاعظم (٩٩.٣٪) من مادة اليورانيوم الطبيعى وبالتالي يكون من السهل الحصول عليه . لكن من غير الممكن جعل هذا اليورانيوم — ٢٣٨ ينشط الا في القنابل النووية الحرارية (الهيدروجينية) .

أما اليورانيوم — ٢٣٣ فيمكن إنتاجه عن طريق وضع الثوريوم — ٢٣٢ (Thorium — 232) في مفاعل نووى وقذفه بالنيوترونات حتى يتحول إلى يورانيوم — ٢٣٣ . ان عملية الحصول على اليورانيوم — ٢٣٣ أصعب من الحصول على اليورانيوم — ٢٣٥ ، لأن النظير الأول يحتاج في البدء إلى إنتاجه من الثوريوم — ٢٣٢ ومن ثم القيام بعملية فصله واستخلاصه من المواد المتخلطة من التفاعل ، في حين ان اليورانيوم — ٢٣٥ يوجد في اليورانيوم الطبيعي ولكن بكميات ضئيلة ولا يحتاج إلا إلى فصله عن اليورانيوم — ٢٣٨ . كما ان اليورانيوم — ٢٣٣ يعتبر أدنى مرتبة من اليورانيوم — ٢٣٥ كمادة تصنع منها القنابل النووية ، لأن عملية إنتاج نظير اليورانيوم — ٢٣٣ تحتاج في حد ذاتها إلى مصدر للنيوترونات أو إلى عناصر أخرى قليلة للانشطار مثل البلوتونيوم — ٢٣٩ ، وهذه العناصر في حد ذاتها تصلح أكثر من اليورانيوم — ٢٣٣ كمادة تصنع منها القنابل النووية .

وليس من المنطقي ، بطبيعة الحال ، ان تقدم دولة تمتلك مادة البلوتونيوم — ٢٣٩ على أهدار تلك المادة المناسبة ، التي ثبتت صلاحيتها لصناعة القنابل ، في إنتاج اليورانيوم — ٢٣٣ ، الذي وان كان من الناحية النظرية قابلاً للانشطار فإن أيًا من الدول النووية لم تستخدمه إطلاقاً في صنع الأسلحة النووية . والحقيقة ان اليورانيوم — ٢٣٥ هو المادة المفضلة لصنع القنابل النووية لان عملية انشطاره أسهل من عملية انشطار اليورانيوم — ٢٣٨ ، كما ان الحصول عليه أسهل من الحصول على اليورانيوم — ٢٣٣ . لذا ، فإنه من المرجح ان يكون نظير اليورانيوم — ٢٣٥ هو الذي تم استخدامه في إنتاج قنابل اليورانيوم النووية الاسرائيلية .

لكن اليورانيوم — ٢٣٥ يطرّح هو بدوره مجموعة من المشاكل على صانع القنبلة النووية ، فقنبلة اليورانيوم ينبغي أن تحتوى على كتلة حرجية (Critical Mass) من اليورانيوم — ٢٣٥ النقي الذي تزيد درجة ثقافته عن ٩٠٪ ، بل ومن الأفضل ان تزيد تلك الدرجة عن ٩٠٪ . الا أنه من الناحية النظرية يمكن صنع قنابل نووية من مادة اليورانيوم — ٢٣٥ التي تقل درجة ثقافتها عن ٢٠٪ ، لكن هذه القنابل تكون غير عملية ومشكوك في أدائها وفعاليتها ، ولا نظن ان أحداً يمكن أن يرغب في إنتاج مثل هذه القنابل المكلفة وغير المجدية والتي تتصف بحدودية قابليتها للاستخدام في الأغراض العسكرية .

وقد صدر عن معهد أستوكهولم (Stockholm) للسلام العالمى أن : السلاح النووى الفعال الذى يستخدم اليورانيوم المخصب مادة

له يتطلب ان تصل درجة تخصيب هذا اليورانيوم الى ما يقرب من ٤٠٪ . وتعتبر عملية فصل المادة النووية من اجل الحصول على هذا القدر من النقاء عملية صعبة ، نظرا لكون اليورانيوم الطبيعي لا يحتوى الا على نسبة ٠.٧٪ من اليورانيوم - ٢٣٥ ، كما أن تفاعلات الماء الثقيل تعمل عادة بوقود لا تتجاوز نسبة اليورانيوم فيه ٣٪ على أقصى تقدير . وبما أن درجات التركيز هذه تبقى متدنية جداً الى حد لا يمكن معه احداث الانشطار ، فانه يصبح من الضروري القيام بعملية تخصيب اليورانيوم الطبيعي او اليورانيوم المأخوذ من تضيان وقود المفاعل قبل ان يصبح بالإمكان استخدامه في صنع القنبلة النووية .

وعملية تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥ الى مستوى عال من النقاء تعتبر من العمليات بالغة الصعوبة . اذ أن اليورانيوم - ٢٣٥ واليورانيوم - ٢٣٨ لا يظلمان عن بعضهما البعض كيميائياً لذا ، يتعذر تحرير اليورانيوم - ٢٣٥ وفصله من اليورانيوم - ٢٣٨ الملازم له بالطرق الكيميائية .

وتلجأ الدول النووية الرئيسية الى طريقة الانتشار الغازي لتخصيب اليورانيوم . وفي هذه العملية يتم تحويل اليورانيوم الطبيعي المعدنى الى غاز هكسا فلورايد اليورانيوم (Uranium Hexa Fluoride) ، ثم يجرى تحرير هذا الغاز على مدار شهور عدة على آلاف المصافي . ولما كانت جزيئات اليورانيوم - ٢٣٥ أخف وزناً من جزيئات اليورانيوم - ٢٣٨ ، فانها تتمكن من النفاذ عبر تلك المصافي بسهولة اكبر . لكن فارق الوزن بين جزيئات اليورانيوم - ٢٣٥ وجزيئات اليورانيوم - ٢٣٨ ضئيل جداً ، لذا تتم عملية الفصل بينهما بالتدريج البطيء . ويتطلب الامر تحرير الغاز المحتوى على جزيئات النظيرين المذكورين على تلك المصافي ما يقرب من خمسين مرة ، وتتم خلال كل دورة متكاملة لذلك الغاز قرابة ٤٠٠٠ عملية منفصلة مما يتطلب استخدام أنظمة التحكم عن بعد المعقدة ، لمعالجة تلك الغازات القاتلة . وتتسم العملية في مجملها بكونها شديدة التعقيد وباهظة التكاليف وتتطلب الكثير من الوقت .

وما سبق يتضح أن طريقة الانتشار الغازي اكبر تكلفة وأشد تعقيداً من أن تستطيع امكانات اسرائيل العلمية والمالية أن تتصدى لها . ويقول فؤاد جابر شارحاً هذا الامر ان ما تتطلبه العملية من الطاقة فقط ، وبغض النظر عن باقى الاعتبارات ، يلغى تماماً امكانية أن تكون طريقة الانتشار الغازي خياراً عملياً بالنسبة للإسرائيليين ، فهو يقول « تتم العملية كلها بالطاقة الكهربائية وهى تستهلك كميات مذهلة من

هذه الطاقة . على سبيل المثال فان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك ثلاثة معامل للانتشار الغازي ، وعندما تعمل تلك المحطات بكامل طاقتها فانها تستهلك ستة آلاف ميجاوات سنوياً تبلغ تكلفتها ٢٠٥ مليون دولار . . . »

ان ممحلاً للانتشار الغازي يتلاءم مع احتياجات اسرائيل في هذا المجال سيكون ، بلا أدنى شك ، اصغر بكثير من تلك الوحدات التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تطلبت استثماراً اولياً بلغ الفين وثلاثمائة مليون دولار ، لكن ذلك لا يخفف كثيراً من ضلخه العيب . اذ تبين أن أبسط تصميم ممكن لمعمل الانتشار الغازي سيبقى مكوناً من عدد هائل من المكونات رفيعة النوعية القائمة بذاتها ، مما يجعل رصد استثمارات مالية أولية كبيرة امراً لا مفر منه حتى في حالة اقامة اصغر حجم ممكن من تلك المعامل .

ويصف « فؤاد جابر » هذه الطريقة لتخصيب اليورانيوم بأنها اصعب العمليات الصناعية وأكثرها ارتفاعاً في التكاليف ، ويخلص الى استنتاج مفاده ان طريقة الانتشار الغازي تتجاوز قدرات دول أكثر ثراء من اسرائيل .

واذا كان الاسرائيليون يقومون بصنع قنابل انشطارية نووية مادتها اليورانيوم ، فلا بد لهم من اللجوء الى استخدام طريقة غير طريقة الانتشار الغازي للحصول على اليورانيوم — ٢٣٥ مخصب على درجة عالية من النقاء . بالإضافة لذلك فقد كانت هناك توقعات باحتمال أن تكون لدى اسرائيل القدرة على تخصيب اليورانيوم باستخدام طريقة معالجة الغازات بالقوة الطاردة المركزية . وهذه الطريقة التي تستخدم لفصل اليورانيوم — ٢٣٥ من اليورانيوم — ٢٣٨ تستند هي أيضاً الى مبدأ اختلاف الوزن بين العنصرين المذكورين . اذ يتم وضع اليورانيوم الطبيعي — بعد تحويله الى غاز — في « الطاردة » التي تعمل بمبدأ القوة الطاردة المركزية . ثم تدار هذه الطاردة بسرعة قدرها من ٥.٠٠٠ الى ١٠.٠٠٠ مرة في الدقيقة فتندفع جزيئات اليورانيوم — ٢٣٨ الثقيل وزناً اقرب الى المركز .

ان عملية تخصيب اليورانيوم باستخدام القوة الطاردة المركزية مع الغازات تتكلف اقل كثيراً من تكلفة هذه العملية باستخدام طريقة الانتشار الغازي . يقول ج. بيكمان (G. Bekman) تحت عنوان « طارادات الغازات باستخدام مبدأ القوة الطاردة المركزية كطريقة أرخص لفصل النظائر » ، ان هذه الطارادات اذا ما قورنت بوحدات الانتشار الغازي ، يمكن لها أن تخفض تكلفة عملية تخصيب اليورانيوم — ٢٣٥

ميرجات كبيرة . علما بأنه يجري استخدام هذه الطاردات بنجاح للأغراض غير العسكرية ، إذ تستخدم هذه الطريقة في كل من هولندا والمملكة المتحدة لتخصيب اليورانيوم الى الدرجة التي تجعله صالحا للاستخدام كوقود للمفاعلات النووية ويكون التخصيب الى درجة تجعل نسبة اليورانيوم — ٢٥ في ٣ ٪ . وقد كتب « مؤاد جابر » عام ١٩٧١ مبدئا اعتقاده أن هذه الطريقة الفنية كانت قادرة في ذلك الوقت على انتاج اليورانيوم المخصب الذي يصلح للاستخدام في صنع القنابل والذي تفوق درجة نقائه درجة نقاء يورانيوم وقود المفاعلات والى حد كبير . غير أنه لا يمكن أن نعرف بالضبط ما إذا كانت اسرائيل تستخدم طريقة طاردات الغازات لانتاج يورانيوم القنابل .

ومن الناحية النظرية لا يوجد سبب يجعل اسرائيل غير قادرة على استخدام طريقة طاردات الغازات من أجل صنع القنبلة النووية ، ولكن ليس هناك في نفس الوقت أي دليل إيجابي مهم يؤكد أنها قد فعلت ذلك حقاً . فعلى سبيل المثال لا توجد أدلة على أن اسرائيل قطعت بشراء مئات من طاردات الغازات . إذ لو كانت قد اعتمدت على هذا الخيار لكانت قد نشرت أخبار أو اشاعات على أقل تقدير حول عمليات شراء مثل تلك الطاردات ، خصوصا وأن الدول قليلة العدد التي تستطيع صنعها — وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة — ترافق عن كتب إلى مبيعات لها طلاقة بالميدان النووي .

كما أن التقارير التي أمانت أن اسرائيل اضطرت لتنفيذ عمليات تهريب لكميات من اليورانيوم المخصب ، توحي بأنه ليس لدى الاسرائيليين قدرات ذاتية على تخصيب اليورانيوم . بالإضافة لكل ذلك أنه في السنوات التي يعتقد أن اسرائيل صنعت فيها أولى قنابلها النووية ، وهي الفترة ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ كانت فكرة تحضير يورانيوم القنابل ، باستخدام طريقة طاردات الغازات ، لا تزال فكرة نظرية في الأساس وفي مراحلها التجريبية .

ومن المشكوك فيه أن تقدم اسرائيل على اهدار مواردها النادرة على طريقة غير مجربة ولم تثبت جدواها بعد ، في الوقت الذي تتوفر فيه لها طرق أخرى لصنع القنبلة النووية ، وهي طرق مجربة وبمضمونة النجاح .

خيار البلوتونيوم

ومن المعروف أنه من الأسهل على الاسرائيليين ، من جميع النواحي ، أن يقوموا بصنع قنابل البلوتونيوم بدلا من قنابل اليورانيوم ،

اذ أنهم بإمكانهم « توليد » البلوتونيوم من اليورانيوم ٢٣٨ المتوفر لديهم وذلك بأن يقوموا « بطبع » اليورانيوم الطبيعي داخل المفاعل ، ثم تذف هذا اليورانيوم بالنيوترونات حتى يتحول هذا العنصر الى بلوتونيوم . ولا تخلو هذه الطريقة من بعض المخاطر ، اذ يجب على الفنيين المشرفين على العملية الا يتركوا اليورانيوم — ٢٣٩ داخل المفاعل مدة طويلة ، خشية ان يؤدي استمرار تعرضه للقذف بالنيوترونات الى تحلله وتحوله الى بلوتونيوم — ٢٤٠ وهو وقود نووى رديء قابل للانفجار المفاجيء السابق لأوانه . اما ما عدا ذلك فان عملية توليد البلوتونيوم — ٢٣٩ ليست بتلك العملية المزعجة اذ ان المفاعلات النووية تقوم بانتاج البلوتونيوم تلقائيا حتى وان لم نرغب في ذلك ، حيث يتولد هذا العنصر بصورة طبيعية عن احتراق الوقود النووى اثناء عملية تشغيل المفاعل .

وأجبالا يمكن القول ان عملية انتاج البلوتونيوم ٢٣٩ تستنفد من الوقت والجهد اقل مما تتطلبه عملية اعداد اليورانيوم — ٢٣٥ ، اضافة الى كونه مادة ممتازة لصنع القنابل النووية . بعد تولد البلوتونيوم في المفاعل يجب القيام بعملية فصله من باقى الشوائب والنفايات التى تكون قد تراكمت معه في قلب المفاعل وذلك قبل ان يصبح صالحا للاستخدام في صنع القنابل النووية . وعملية فصل البلوتونيوم ايسر من عملية تخصيب اليورانيوم ، فالبلوتونيوم — ٢٣٩ مختلف كيميائيا عن شوائب ومخلفات اليورانيوم المعلقة به والتي يجب فصله منها ، وهذا يتيح امكانية اتمام عملية الفصل تلك بعدة طرق كيميائية تعتبر سهلة نسبيا .

وتتضمن الطريقة المعدنية الحرارية للفصل استخدام حامض وكريات صمغية لجذب البلوتونيوم المعدنى من محلول سائل ، كما يمكن للطريقة نفسها تحقيق نفس النتائج باستخدام الحرارة . وهناك ايضا طريقة فصل اكثر شيوعا وهى استخلاص مخيب فوسفات ثلاث نتروجين البوتيل (Nitrogen trioxide butyl phosphate) ، عملية بيوركس (Purex process) ، وتتضمن هذه العملية تحويل بروكسيد البلوتونيوم (Plutonium Peroxide) او اكسالات البلوتونيوم (Plutonium Oxalate) الى تترا فلورايد البلوتونيوم (Plutonium Tetrafluoride) ويختزل الكالسيوم ذلك الى بلوتونيوم معدنى وهو الوقود الاساسى للأسلحة النووية الانشطارية . ان عملية الفصل الكيميائى لمادة بلوتونيوم القنابل اقل تعقيدا ، الى حد كبير ، من عملية تخصيب اليورانيوم سواء باستخدام طريقة الانتشار الغازى

أو طريقة قوة الطرد المركزية ، ومن المؤكد أيضا أن العملية الأولى أقل تكلفة وإلى حد كبير أيضا .

ولكى ندلل على ارتفاع تكلفة معامل الانتشار الغازي ، نقول ان المعامل الثلاثة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية منها ، وتستخدمها لتخصيب اليورانيوم قبل ان تبلغ تكلفة الواحد منها حوالي ٧٦٠ مليون دولار لبنائه و ٣ مليون دولار سنويا لصيانته . وفي المقابل قامت الهند ببناء معمل لفصل البلوتونيوم لم تتجاوز تكلفته ٧ ملايين دولار فقط .

كسب الخبير النووي وليام فان كليف (Van Cliff) في « كتاب الانتشار النووي » عن موضوع « التكنولوجيا والأسلحة النووية » يقول : « لقد ورد وصف تفصيلي لكل عمليات الفصل تلك في الكتب العلمية ، كما أنها لا تمثل عقبات كبيرة حتى بالنسبة للدول الصغيرة التي تعتبر مبتدئة في الميدان النووي . وهناك تقرير آخر كتبه د . أي . فيرجوسون (D. I. Fairson) وهو أحد خبراء معمل لوك ريدج (Oak Ridge) يقول فيه أنه من السهل على أية دولة أن تنتج البلوتونيوم ، دون الحاجة الى منشآت معقدة لانها عملية المعالجة . ويخلص فيرجوسون الى القول ان أية دولة ، اذا ما رغبت ، تستطيع في غضون ستة أشهر ان تقيم معملا لفصل التلوتونيوم عن مخلفات وقود اليورانيوم المستهلك . وحقيقة الأمر أنه لا أحد يعرف أن لدى اسرائيل منشآت لتخصيب اليورانيوم .

معمل فصل البلوتونيوم

تعتقد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) أن اسرائيل تمتلك منشآت لفصل البلوتونيوم ، لكن الوكالة لا تستطيع ان تعطي رأيا قاطعا من حجم ومدى تطور تلك المنشآت . وبما لا شك فيه أن اسرائيل قادرة على استخدام معاملها الحارة في ناحال سوريك وديبونا كوحدات صغيرة مؤقتة لفصل البلوتونيوم . ولقد أصبحت آراء بيتون وفريدمان والتي صادق « فيرجوسون » على صحتها ، والقائلة ان معامل اسرائيل الحارة قادرة على فصل البلوتونيوم - ٢٣٩ ، أصبحت معروفة ومتداولة . كما ان مجلة دير شبيجل (Der Spiegel) تقول ان الاسرائيليين قاضون على فصل جزء فقط من البلوتونيوم المتولد في معامل ديبونا .

غير أنه اذا ثبت بشكل قاطع وجود منشآت لدى اسرائيل مخصصة لمعالجة البلوتونيوم بخلاف تلك المعامل الحارة المخصصة لهذا الغرض ، فإن ذلك سيكون بمثابة استكمال رسمي للجسر التكنولوجي

الموصل بإسرائيل إلى القنبلة النووية ، كما أنه يسقط كل ما تبقي من
شكوك حول قدرة إسرائيل على فصل واستخلاص كل ما ينتجه مفاعل
ديمونا من مادة البلوتونيوم . بل وتحضرها على أعلى درجات النقاء .

وتفيد المعلومات المتوفرة لدى معهد استكهولم لدراسات السلام
الدولي (Sipri) أن البرنامج النووي الإسرائيلي مازال في مراحله
الأولى ، وأما مفاعل ديمونا فهو مسجل باعتباره مفاعلا للأبحاث في حين
أن معمل المعالجة لا يزال مفترضا فيه أن يعمل على نطاق ضيق فقط .
أما معلومات معهد استكهولم لدراسات السلام الدولي فهي بعينها
تلك المعلومات التي أعلنتها لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بعد غربة
دقيقة لها .

لقد سلّحت هذه التأكيدات بحجها مستقلا مسألة وجود منشآت
لمعالجة البلوتونيوم لدى إسرائيل من عالم التخصيب إلى عالم الحقيقة
الزائفة . نظرا لأن المعلومات التي يملكها معهد استكهولم يفترض أنها
مأخوذة مباشرة من وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية ذاتها .

وتقول مجلة « تايم » أن الإسرائيليين قبلوا ببناء معمل لفصل
البلوتونيوم ، وهذا الاصطلاح يعني عادة وجود معمل فصل ضخيم
ومطور ، وهذا هو ما كانت تعنيه « تايم » على ما يبدو . ويؤكد هذا
القول ما كتبه لوفيفر (Lefever) عن وجود منشآت لفصل البلوتونيوم ،
المستخدم في صنع القنابل النووية ، على نطاق واسع في ديمونا . كما
أن شهادة فرانسيس بيرن (Francesca Burn) رئيسة لجنة الطاقة
الذرية الفرنسية سابقا ، والتي جاء فيها أن فرنسا منما ساعدت
إسرائيل على إقامة مفاعل ديمونا ، أقامت أيضا معملا لاستخلاص
البلوتونيوم .

ونخلص من ذلك إلى أنه من الثابت أن إسرائيل تملك القدرة
على فصل بلوتونيوم القنابل على نطاق ضيق ، على الأقل ، باستخدام
مخاطها الحارة . وقد يكون لديها معمل فصل آخر أكثر تطورا كما قال
كل من سرفينكا (Servinka) وروجرز (Rogers) بالإضافة لشهادات
غيرهما من الأطراف .

مزايا البلوتونيوم

يقول « لوفيفر » أنه قد تكون لدى إسرائيل « المواد الأساسية
لصنع أسلحة نووية إما باستخدام البلوتونيوم ، أو اليورانيوم المنضب
وليس من المستبعد أن تكون إسرائيل قد صنعت قنابل نووية من كلتا

الماتتين : البلوتونيوم واليورانيوم . ففى اعتقاد وكالة المخابرات المركزية الامريكية ان اسرائيل تستطيع صنع قنابل من اليورانيوم ، خاصة وانها قد حصلت سراً على تلك المادة ، ونظراً للطبيعة الغامضة للجهود الاسرائيلية فى مجال تخصيب اليورانيوم .

وتعتبر وكالة المخابرات المركزية مصدراً واسع الاطلاع ويعمد رايها هذا سبباً كافياً لاخذ احتيال أن تكون اسرائيل قد صنعت قنابل من اليورانيوم . مع ذلك لا توجد أدلة كافية للخروج باستنتاج مفاده أن اسرائيل قادرة على القيام بعملية تخصيب اليورانيوم لبرنامج متواصل لصنع القنابل من مادة اليورانيوم — ٢٣٥ .

وتجدر الإشارة الى انه من المرجح جداً — من أجل تنفيذ برنامج غوى متواصل تعتقد فيه على ذاتها — أن تأخذ اسرائيل بـ خيار البلوتونيوم ، أو اليورانيوم والبلوتونيوم معاً . والسبب الرئيسى وراء هذا التزجيج يكمن فى أن الاستعادة من مفاعل ديمونا تتركز فى المقام الأول فى توليد البلوتونيوم — ٢٣٩ الصالح للاستخدام فى صنع القنابل ولا يصلح ذلك المفاعل كمصدر لليورانيوم — ٢٣٥ المخصب . إذ أنه من المعروف أن المفاعلات التى تستخدم للأبحاث وكذلك مفاعلات الماء الخفيف والتى تستهلك اليورانيوم المخصب كوقود لها ، هى التى يرتبط اسمها عادة بصنع قنابل اليورانيوم إذ يمكن استخدام قضبان الوقود التى تستخدمها هذه المفاعلات — والتى تصل درجة نقاء اليورانيوم — ٢٣٥ فيها الى ٩٠٪ أحياناً — لهذا الغرض . لكن مفاعل ديمونا يحرق اليورانيوم الطبيعى وليس اليورانيوم المخصب ، ويحتوى وقوده هذا على اليورانيوم — ٢٣٥ بنسبة تركيز منخفضة جداً (فى حدود ١٪ ، مما يجعله من الناحية العملية غير صالح لصنع قنابل اليورانيوم النووية .

من المحتمل أن يكون الاسرائيليون قد أقاموا معملًا لتخصيب يورانيوم القنابل باستخدام طريقة الطرد المركزى فى طاردات الغاز ، وذلك فى معملهم الحار فى ديمونا . لكن بما أن المفاعل نفسه غير مؤهل لكى يلعب دوراً مجدياً فى صنع قنابل اليورانيوم ، تصبح هناك علامة استفهام حول السبب الذى يدفع الاسرائيليين الى اهدار ملايين الدولارات لبناء مفاعل ديمونا هذا ، لذا فانه من المرجح أن يكون الاسرائيليون قد اختاروا انتاج قنابل البلوتونيوم . ونمياً يتعلق بهذا الأمر فطمحه من المرجح أن تكون اسرائيل قد قلدت الهند فيما يختص بالمفاعل الذى تملكه الأخيرة وهو من طراز كاندو (CANDOU) (ديوتريوم — يورانيوم كندى) — والذي يستخدم اليورانيوم الطبيعى

وقودا له — عندما اختلرت مفاعل ديمونا . خلاصة وان مفاعل الهند ساعدها في انتاج قنابلها النووية .

ويقوم وجود المفاعل الحارة لدى الاسرائيليين شاهدا على انهم يعملون في المقام الاول على انتاج اسلحة نووية من البلوتونيوم ، وبينما تثور بعض الشكوك حول قدرة اسرائيل على تخصيص اليورانيوم — ٢٣٥ ، فانه يكاد لا يشك في قدرتها على استخدام معاملها الحارة لاتمام عملية فصل البلوتونيوم — ٢٣٩ . ويشكل مفاعل ديمونا والمعامل الحارة الدليل الرئيسي البارز للعيان على ان اسرائيل تنفذ برنامجا لانتاج الاسلحة النووية من مادة البلوتونيوم ، لان عملية صنع هذا النوع من القنابل لا تتطلب اكثر من مفاعل وتجهيزات لفصل تلك المادة . اما وجود برنامج لانتاج قنابل نووية من اليورانيوم فانه يبقى امرا مستعلا من الناحية النظرية ، لكن الأدلة على وجود مثل هذا البرنامج ليست قوية بما فيه الكفاية ويكتنفها الغموض .

ومما يزيد في ترجيح ان تكون اسرائيل قد اختلرت البلوتونيوم مادة لصنع قنابلها النووية لانه افضل من اليورانيوم بكثير . وخلاصة ما سبق ذكره ان عملية فصل البلوتونيوم هي في واقع الامر اسهل من عملية الحصول على اليورانيوم — ٢٣٥ المخصب الى درجة تجعله صالحا لصنع القنابل النووية . وبالإضافة الى ذلك فانه يتحتم عند صنع قنبلة اليورانيوم ضرورة الحصول على اليورانيوم المخصب الذي تزيد درجة نقائه على ٢٠٪ حتى يكون صالحا للانشطار ، بينما يكون بالامكان صنع قنابل من البلوتونيوم الذي تكون درجة نقائه اقل بكثير من درجة نقاء اليورانيوم ، وقد قدرها بعض المتخصصين باقل كثيرا من ٢٠٪ .

حول هذا الموضوع كتب الخبير النووي روبرت جيليت (Robert Jellie) يقول : « لقد اظهرت دراسة غير سرية اعدتها معمل « لورنس ليفرمور » (Lawrence Livermore) ، في كاليفورنيا عام ١٩٧٦ انه حتى الاجهزة النووية البسيطة نسبيا التي تستخدم البلوتونيوم ليا كانت درجة نقائه يمكن ان تصبح اسلحة فعالة وذات قوة انفجار عالية تعادل طاقتها قوة انفجار ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ طن من مادة « ت. ن. ت » (T.N.T.) .

وفي عام ١٩٧٧ قامت ادارة ابحاث وتطوير الطاقة الامريكية بصنع قنبلة انشطارية من مادة البلوتونيوم ذي درجة نقاء متدنية ، ثم فجرت تلك القنبلة لتثبت بشكل قاطع انه بالامكان صنع اسلحة نووية من البلوتونيوم غير النقي الذي تنتجه مفاعلات محطات الطاقة النووية

المدنية . لذلك لا يفترض أن إمكانية صنع قنابل ذرية من البلوتونيوم أيا كانت درجة نقائه ، هي التي جعلت الاسرائيليين يفضلون هذه المادة على مادة اليورانيوم . خاصة إذا كانت المنشآت الفعالة لديهم ليست على ذلك القدر من الجودة التي تجعلها قادرة على تحقيق درجة عالية من النقاء لها فتتبعه .

هناك سبب آخر جعل الاسرائيليين يفضلون مادة البلوتونيوم وهو ان هذه المادة تتيح لهم إمكانية الاعتماد على أنفسهم من الناحية النووية . بالاعتماد على البلوتونيوم لإنتاج الأسلحة النووية يجعل صناعتهم النووية مكثيفة ذاتيا من حيث المواد الخام وقادرة - على امتداد سنوات - ان تفيين إنتاج قدر من الوقود يكفي لصنع الحديد من الحديد الخام .

فيما كان اسرائيل ان تستورد من جنوب أفريقيا ومن الدول الغربية كمية طموحة من اليورانيوم الطبيعي للأغراض النووية ، بلوتونيوم ، فبعد اكتشافها وتعيين اليورانيوم الطبيعي لها ، وضعت لها بنى باهرات للطبيعة في منطقة النقب ، أما إذا كانت اسرائيل قادرة على استخراجها ، فكمثال على ذلك اليورانيوم هو ٢٣٥ ، فبالا يكون المقطرة الى المحصول عليه بطرق غير مشروعة ان ارادت ان تبتدئ برنامجا متواصلا لإنتاج قنابل اليورانيوم . وغنى عن البيان ان هذه الطريقة للحصول على المادة الخام لها مخاطرها ولا يمكن الاعتماد عليها ، إضافة الى ان الارتكان الى عمليات سرية للحصول على اليورانيوم - ٢٣٥ يقف ، بكل تأكيد ، عائقا في طريق تقدم البحوث النووية وتطورها .

الا ان هاركلبي (Harkavy) يعتقد انه رغم كل هذه المتعوقات التي تعوق في طريق إنتاج قنابل اليورانيوم ، يبقى اليورانيوم - ٢٣٥ متفحلا عن البلوتونيوم كمادة لإنتاج الأسلحة النووية . إلا ان املاك كميات قليلة من اليورانيوم - ٢٣٥ تكفي لتسهيل على اسرائيل ، ولو من الناحية النظرية ، الاتجاه مباشرة نحو صنع الأسلحة النووية الحرارية (الهيدروجينية) غير ان هذا الرأي تردود عليه بأنه على الرغم من ان القنبلة الهيدروجينية تستفيد فعلا بكميات كبيرة من اليورانيوم ، خاصة في غلافها وعاكسات الاشعاع فيها ، إلا ان ذلك اليورانيوم ليس اليورانيوم - ٢٣٥ بل هو اليورانيوم - ٢٣٨ المكون الأساسي لليورانيوم الطبيعي .

وتظهر الحاجة الى اليورانيوم الطبيعي من أجل صنع القنابل النووية سواء من اليورانيوم - ٢٣٥ أو من البلوتونيوم - ٢٣٩ . ويحتاج

صنع القنبلة النووية في كلتا الحالتين الى كميات كبيرة من اليورانيوم — ٢٣٨ .

غير ان امتلاك البلوتونيوم قد يكون أكثر أهمية لتطوير الأسلحة النووية الحرارية من امتلاك اليورانيوم — ٢٣٥ . فاجهزة التفجير الداخلى المصنوعة من البلوتونيوم تستطيع ان تحقق انفجار الرؤوس الحربية التي تعمل بمبدأ الاندماج النووي (القنابل الهيدروجينية) ، بل لعمل هذا النوع من أجهزة التفجير منضّل على فترة لتخطيط هذه الغاية . ان عملية تصنيع قنابل البلوتونيوم — ٢٣٩ ، وخاصة أنظمة التفجير الداخلى المعقدة التي تستخدم في هذه القنابل ، تتطلب كسراً من السيطرة على التكنولوجيا النووية بغير حيوية وتجنباً لتحويل استخدامها مباشرة لتطوير القنبلة الهيدروجينية .

رغم ما ذكره تلويح الانشطة النووية من طرف البلوتونيوم كهدف رئيسي في صناعة الاسلحة النووية ، فمنذ انشائها على طريق اليورانيوم ، هذا الموضوع من بين الدول الست في العالم التي تملك بصفة رسمية اسلحة نووية ، هناك خمس دخلت النادي النووي بقنابل البلوتونيوم وهي : الولايات المتحدة — الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، الهند . والمعروف ان الصين وحدها هي التي اختارت اليورانيوم دون البلوتونيوم لانتاج سلاحها الانشطاري الأول .

لهذا السبب ، فإنه اذا كان لا بد لنا من ان ننسب الى اسرائيل برنامجاً يتصف بالاستمرارية لصنع نوع واحد من القنابل الانشطارية ، فالاعتقاد الأرجح ، والحالة هذه ، ان يعتمد ذلك البرنامج على البلوتونيوم . ويكاد يجمع كل من فنون هذا الموضوع بالبحث على ان القنابل الاسرائيلية مصنوعة من البلوتونيوم — ٢٣٩ . ويبدو للبعض من هؤلاء اعتقادهم ان اسرائيل قد تكون قادرة على صنع قنابل (اليورانيوم) ايضاً ، (لا ان هؤلاء اصطلحوا على اعتبار هذه القدرة ثانوية بالنسبة لطريقة صنع القنابل من البلوتونيوم . وحتى « هاركامي » الذي يعتقد ان طريقة صنع القنابل من اليورانيوم — ٢٣٥ مفضلة على طريقة صنعها من البلوتونيوم ، يقر ويعترف باحتمال ان يكون ديمونا وكذلك البلوتونيوم « كان وسيبقى في المستقبل المنظور المصدر الوحيد لمادة الاسلحة النووية الاسرائيلية » .

ربما كانت اسرائيل قد قامت بصنع عدد قليل من القنابل النووية من اليورانيوم — ٢٣٥ مستخدمة كميات كانت هريتها من هذه المادة ، الا ان ذلك لا يشكل برنامجاً متواصلاً يتصف بالاستمرار والتطور ، كما ان صنع قنابل من مادة مهيبة لا يعطى الاسرائيليين الفرصة لتطويعها

تكنولوجيا راقية في مجال صنع الأسلحة النووية . وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بافتراض أن آلية صنع القنابل النووية الإسرائيلية لها تلك المواصفات والمزايا والميوب المذكورة عليه والتي تنطبق على خيار البلوتونيوم .

خيارات تصميم القنبلة النووية (من حيث التصميم)

ما أن تتمكن دولة ما من الحصول على البلوتونيوم أو اليورانيوم حتى يصبح في مقدورها أن تنتج أسلحة نووية إن كانت رغبة في ذلك . وهناك تصميمان أساسيان للقنابل النووية هما : القنبلة ذات آلية التفجير الداخلي ، والقنبلة التي تعمل بآلية الدفع . ولكل تصميم منهما خصائصه المميزة من حيث مزاياه الفنية علاوة على أنه يفرض قيوداً على الصانع لها تأثيرها على قدرته على إنتاج رؤوس نووية ، يمكن نقلها إلى أهدافها بواسطة وسائل النقل المختلفة . كما أنه يؤثر على قدرة الصانع أيضاً من حيث إمكانية تطوير قنابل نووية ذات أصيرة أكبر ، وفي النهاية صنع القنابل الهيدروجينية .

● القنبلة النووية التي تعمل بالتفجير الداخلي

تتكون هذه القنبلة من نصف كرة من البلوتونيوم — ٢٣٩ أو اليورانيوم — ٢٣٥ بحيث لا يشكل كل من هذين النصفين كتلة حرجية على حدة ، ويكونان متباعدين بما يكفي لكي لا يشكلوا كتلة حرجية (Critical Mass) واحدة . ولكنهما يوضعان متقاربين بحيث يشكلان قلباً كروياً من الوقود الانشطاري ، وفي مركز هذا القلب الكروي توجد كرة صغيرة من الليثيوم أو الديوتريوم أو التريتيوم أو مزيج من هذه المواد الثلاث ، وتقوم هذه الكرة بدور البادئ (Initiator) .

هذا القلب المكون من وقود انشطاري يكون محاطاً بكرة من مادة اليورانيوم — ٢٣٨ غير الانشطارية . وهذه الكرة تكون بدورها محاطة بكرة أخرى من مادة البريليوم (Beryllium) على الأقل ، وهاتان المادتان تقومان بدور المدك (Tamper) وعاكس النيوترونات (Neutron Reflector) ويتم تغليف كل هذه الأجزاء مجتمعة بغلاف أخير من المتفجرات الكيميائية ، وتتكون عادة من مادة تريامينو ترينترو بنزين (Triamino Trinitro Benzene) ويتألف هذا الغلاف من العديد من الحشوات المستقلة والمصفوفة بشكل متداخل معين بحيث تشكل كلها مجتمعة عدسة طاقة (Power lens) مصممة لتركيز قوة الانفجار وتوجيهها إلى داخل القنبلة .

يتم التفجير الداخلي للقفلة النووية في البدء بتفجير العدسة الكيميائية ، وتعمل قوة انفجار المتجرات الكيميائية على دفع العاكس والمحرك نحو الداخل مما يؤدي الى تصادم جزئي الوقود الانشطاري مع بعضها البعض فيكونان كتلة حرجية ، عندئذ يقوم مولد نيوترونات ذو طاقة عالية بقذف القلب بالنيوترونات لحفز السادة الانشطارية على البدء في التفاعل المتسلسل . ومع تقدم عملية التفاعل وانطلاق المزيد من النيوترونات من المادة الانشطارية التي يتكون منها القلب ، تقوم مادقا « البريليوم » واليورانيوم - ٢٣٨ اللتان تلعبان دور المرايا العاكسة بعكس تلك النيوترونات المنطلقة وتوجهها ثانية نحو القلب لتسريع عملية التفاعل المتسلسل ، مما يؤدي الى دفع درجة حرارة قلب القفلة الى عدة ملايين من الدرجات المئوية ، وتطلق الطاقة على هيئة انفجار من الضوء والاشعاع والحرارة وانفجار صاعق .

● تصميم القفلة النووية التي تعمل بالية المدفع

هذا تصميم آخر للقفلة النووية ويتكون من انبوب فولاذي طويل ، يشبه ما يكون بمسورة المدفع (لقد استخدمت فعلا مسورة مدفع عيار ٥ بوصات في صنع القفلة النووية التي القيت على هيروشيما والتي كانت من هذا النوع من القنابل التي تعمل بالية المدفع) . توضع في أحد طرفي المسورة قذيفة مكونة من كتلة من اليورانيوم - ٢٣٥ اقل من الكتلة الحرجية المطلوبة . وبالإمكان جعل هذه القذيفة تنطلق عبر المسورة لتصطم عند الطرف الآخر بالهدف الثابت الذي هو عبارة من كتلة من مادة اليورانيوم - ٢٣٥ أكبر حجما من كتلة القذيفة ولكنها أيضا اقل من الكتلة الحرجية . يكون هناك حاجز للنيوترونات يفصل بين الكتلتين المحيولولة دون اصطدامهما مصادفة مما سيؤدي للانفجار . وعندما يراود تفجير القفلة يتم سحب حاجز النيوترونات هذا وتعمل المتجرات الكيميائية على اطلاق الكتلة القذيفة لتصطم بالكتلة الهدف فتشكلان معا كتلة واحدة تتجاوز الكتلة الحرجية المطلوبة مما يسمح لسلسلة التفاعل المتسلسل (Chain Reaction) ان تبدأ وتبلغ ذروتها بانفجار نووي .

مزايا وعيوب كل من التصميمين

ان كلا النوعين من القنابل النووية يشكل أداة ممتازة للتدمير . وقد ثبت ذلك بالدليل القاطع عندما استخدمتهما الولايات المتحدة الامريكية ضد اليابان في اواخر الحرب العالمية الثانية . فقد تم تدمير مدينة هيروشيما بقفلة يورانيوم من نمط آلية المدفع ، في حين استخدمت

قنبلة بلوتونيوم تعمل بالآلية التفجير الداخلي لتخريب بقعة ناجز اكي ،
ومع ذلك هناك نقطة مهمة بين هذين التصميمين من حيث التعقيد
والقدرة .

ان آلية التفجير من طراز المدفع تعتبر من حيث الفكرة أبسط
من آلية التفجير الداخلي التي تتطلب تنسيقا دقيقا لعدة عمليات تحدث
في آن واحد تقريبا ، ومخوفة أكبر بسلوك المعادن الجديدة غير المألوفة
عند تعرضها لدرجة عالية من الحرارة والضغط . ومن ناحية أخرى
لا يمكن استخدام البلوتونيوم — ٢٣٩ كوقود متفجر في قنبلة مستخدم
آلية المدفع لأن مادة البلوتونيوم تأخذ في التفاعل المتسلسل (الانشطاري)
أسرع كثيرا مما يحدث في مادة اليورانيوم ، مما يجعل لديها قابلية للانفجار
المبكر عند استخدامها في سلاح أو سلاح متفجر .

آلية المدفع لا تستطيع أن تجمع جزءي حشوة البلوتونيوم المتفجرة
لتكوين الكتلة الحرجية المطلوبة لتفجيرها ، بل يجب أن يتم ذلك مسبقا
من مادة البلوتونيوم التي سوف تتعامل بها حشوة القنبلة . إن تطلق
في القنبلة القصوى عند استخدامها آلية المدفع لتفجير البلوتونيوم
لا يكون في تفاعل سريع جزء حشوة من قنبلة الوقود النووي عنها مما يجعل
هذا التفاعل إلى درجة الانفجار المبكر جدا ، مما يؤدي إلى نفس
الكتلة الحرجية وتوقيتها وهذا بدوره يؤدي بعملية التفاعل المتسلسل
إلى التلاشي والإخفاق قبل أن تصل إلى حالة التفاعل القصوى .

أما آلية التفجير الداخلي فتحل هذه المشكلة بتجميع الكتلة الحرجية
بسرعة أكبر باستخدام قوة انفجار العدسات المكونة من متفجرات
كيميائية ، حيث تحرك قوة الانفجار هذه باتجاه الداخل للحفاظ على
الكتلة الحرجية متباعدة من أجل إطلاق مفعول قنبلة المادة إلى الانفجار
المبكر ، وهذا يتيح الجريد من مادة البلوتونيوم — ٢٣٩ أن يتفاعل ويطلق
المزيد من الطاقة . ويمكن استخدام مزيج من المادتين أو اعتماد نوع
استخدام أي من مفاعل البلوتونيوم أو اليورانيوم في هذه النوع من
القنابل . وآلية التفجير الداخلي هذه تؤدي المهمة بفاعلية أعلى من
آلية المدفع وتجعل كتلة الوقود النووي مطلقا عنرا أكبر من الطاقة .

ويرى « هاركابي » أن آلية المدفع أفضل من آلية التفجير
الداخلي ، لأن الأولى أسهل من حيث الصنع وتجعل من الأسهل على
الاسرائيليين أن يصنعوا قنابل يمكن أن تستخدم كرووس حربية نووية
للسواريخ .

غير أنه إن كان صحيحا أن آلية المدفع أبسط من حيث الفكرة من
آلية التفجير الداخلي ، إلا أنها ليست أسهل في الصنع . وقد صدر من

المكتب الأمريكي للتقييم التكنولوجي ما يؤيد ذلك إلا يقول : إن الحكومة في عملية البناء الفعلي لقبلة نووية فعلى تقريباً : ما إذا كانت تستطيع في تركيبها آلية المدفع أو آلية التفجير الداخلي ، وفي الثابت لا يكون هناك ادراك صحيح للصعوبات التي ينطوى عليها تصميم آلية المدفع : إذ يتطلب الأمر جعل كتلة كبيرة ذات كثافة عالية لتطلق بسرعة فائقة في مساحة صغيرة ، وهذا بدوره يفرض ضرورة أن تتوفر في تصميم آلية المدفع شروط غير عادية .

كما يبدو ان ماركس يبالغ في تقديره ان القنبيل الذي تستعمله
الآلة المدفع تتأثر على النوع الآخر بكونها اصبحت منها فلا تطلق بواسطة
الصواريخ . فتنزيل الجبل الاول من كلا النوعين ، وفي المرحلة الاولى
من تطورهما ، قد تكون من القنبيل وعدم تناسب الكواحل ما يجعلها غير
مستعدة لاطلاق بواسطة الصواريخ . فتنظير طرودتها ذات الهبة
التي كانت تزن ٢٠٠ رطل في حين بلغ وزن القنبلة التي كانت تطلقها
آلية التفجير الداخلي ١٠٠ رطل . وفي المرحلة الثانية من تطورهما ، كانت
الضخمة والفتل حثيث ، وتستطيع حمل الصواريخ التي تطلقها بالاربعية
الباسكية . فتميزت الفترات عن تطورهما بقاها بالصواريخ التي تنقلها
البراذيل !! . ومع ذلك يمكن ان يخال تعويل على كلا النظامين ليصحا
صالحين للجبل بواسطة الصواريخ . ونظرا لكون القنبلة النووية ذات
آلية المدفع اقل تعقيدا من حيث التصميم من نظيرتها ذات آلية التفجير
الداخلي ، فان عملية تقليص حجمها بما يتلاءم وامكانية الحمل بواسطة
الصواريخ تتم على الارجح بسرعة اكبر ،

تتميز قنبلة آلية الدفع بقليلية أسرع للتعديل بها يتلامس والحميل بواسطة الصواريخ ، غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن هذا النوع من القنابل بشكل رأسا حربية أفضل للصواريخ فتمتد إلى طرق النظام على الاختيار لصنع رؤوس حربية للصواريخ فأغلب الظن أن النظام المراد بالآلية التفجير الداخلي سيكون هو الأفضل . وللتفصيل على صفة ذلك فانه يلزم التنبه أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الآن نظام تفجير من هذا النوع ، وليس من نوع آلية التفجير ، تفجير الرؤوس النووية الحرارية التي تحملها صواريخها .

ويؤكد هاركاينس أفضلية قتال البطونوميوم ذات آلية التفجير الداخلي عندما يتفلق الأمر بصنع رؤوس نووية تطلق بواسطة الصواريخ فيقول : « ان الثقل الكبير في وزن قتال اليورانيوم ٢٣٥ تد بشكل ميبأ يؤدي الى استيعادها » . وقد يكون هذا « الخبير النووي الكبير » محقاً في قوله بأن أنظمة آلية الدفع ، نظراً لبساطتها ، قابلة للتصغير وتحويلها الى رؤوس خفيفة للصواريخ بسهولة اكبر من أنظمة

التفجير الداخلي وفي فترة زمنية أقصر . فإن كانت القنابل النووية الإسرائيلية مجهزة بألية المدفع فتكون والحالة هذه قابلة على الأرجح للتحويل الى رؤوس حربية للصواريخ بسرعة أكبر وعلى نحو أسهل .

صحح ان الاسلحة النووية ذات آلية المدفع تتيح للاسرائيليين إمكانية التوجه ، وبقابلية أكبر ، نحو استخدام الصواريخ كوسيلة لاطلاق هذه الاسلحة ، لكن الاسلحة النووية التي تعتمد على آلية التفجير الداخلي تجعلهم يقتربون جدا من إمكانية تطوير وصنع قنابل نووية عملاقة وقنابل هيدروجينية . فإن دولة تمتلك القدرة على صنع القنابل النووية ذات آلية التفجير الداخلي ، اذا ما قورنت بدولة تقتصر قدراتها على صنع القنابل ذات آلية المدفع فحسب ، تعتبر مؤهلة على نحو افضل لتطوير اسلحة نووية عملاقة تبلغ قسوة انفجارها مئات كيلوات الأطنان ، لأن تصنيع هذه الاسلحة يتطلب القدرة على تفجير كلتا مادتي البلوتونيوم واليورانيوم . ويمكن تكييف آلية التفجير الداخلي لتقوم بتفجير كلتا مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم في القنبلة نفسها ، في حين يقتصر استخدام آلية المدفع على تفجير مادة اليورانيوم فقط .

وللسبب السابق نفسه تصلح تكنولوجيا التفجير الداخلي للاستخدام في صنع القنابل الهيدروجينية ، أكثر مما تصلح تكنولوجيا آلية المدفع لهذا الغرض . إذ قد تتطلب القنابل الهيدروجينية استخدام مادتي البلوتونيوم واليورانيوم معا . وبما أن القنابل النووية ذات آلية التفجير الداخلي يمكن أن تستخدم كلا العنصرين المذكورين في حين يقتصر استخدام آلية المدفع على عنصر واحد فقط ، يصبح من البدهي إذن أن نظام التفجير الداخلي يتيح نمواً أكبر لاستخدامه مع المواد التي تصلح أكثر من غيرها لصنع القنبلة الهيدروجينية .

ان ما تتصف به آلية التفجير الداخلي من تعقيد ، اذا ما قورنت بألية المدفع الأبسط منها ، يعتبر في حد ذاته امتيازاً عندما يتعلق الأمر بتطوير قنبلة هيدروجينية . فكلما النظامين يشتركان في كونهما معقدين من حيث انهما يتطلبان تحقيق تنسيق بالغ الدقة بين قوي ذات قدرات تدميرية هائلة يتم اطلاقها في آن واحد تقريبا . ومن المعروف أن عملية صنع نظام التفجير الداخلي تتطلب تدريبا وتأهيلا أعلى بكثير مما يتطلبه صنع نظام آلية المدفع ، وذلك من أجل تعلم كيفية معالجة وتطوير الانفجارات الكيميائية والنووية لجعلها قابلة للاستخدام التطبيقي في تكنولوجيا التفاعل الاندماجي .

وختاماً ، بما أن القنابل الهيدروجينية تستخدم أجهزة تفجير تعمل

بمبدأ التفجير الداخلي ، فإن الخبرة والكفاءة في ميدان آلية التفجير الداخلي ، بخلاف العلم الذي يخص آلية المدفع ، يتم نقلها مباشرة وتوظيفها في صنع أحد المكونات الرئيسية للرؤوس الحربية ذات التفاعل الاندماجي (القنابل الهيدروجينية) .

يبدو جليا ان ان الاسرائيليين اذا كانوا يصنعون اسلحة نووية من الطراز الذي يستخدم آلية التفجير الداخلي ، فانهم يكونون بذلك اقرب الى امتلاك علوم التكنولوجيا اللازمة لانتاج الاسلحة الانشطارية والاندماجية ذات القوة الانفجارية الهائلة .

● القنابل النووية التي تعمل بمبدأ التفجير الداخلي

اذا كان الاسرائيليون قادرين على صنع الاسلحة التي تعتمد على كلتا مادتي البلوتونيوم واليورانيوم على حد سواء ، فان قنابلهم النووية اذن قد تكون من النوعين ، آلية التفجير الداخلي وآلية المدفع . ومن المرجح ان تميل اسرائيل الى انتاج النوعين من القنابل اذا كانت — وهذا يبدو محتملا — لم تقم اطلاقا باجراء أى تفجير تجريبى لأى من هذين النوعين من القنابل .

واذا كانت اسرائيل لم تقم باجراء تفجير تجريبى لقنبلة نووية حتى الآن ، فانها لن تكون واثقة من ان اسلحتها النووية مألحة للاستخدام العملى . لذا يكون من مصلحتها ان تلجأ الى صنع النوعين من القنابل النووية ، حتى تحمى نفسها من احتمال وجود خطأ في التصميم . وبما انه يمكن صنع العديد من النماذج المتنوعة من الاسلحة التجريبية اعتمادا على المبدعين الأساسيين للقنابل الذرية ، وهما مبدأ آلية التفجير الداخلي ومبدأ آلية المدفع ، فان هناك احتمالا الا توجد قنبلتان اسرائيليتان متشابهتان تماما .

ان التوقعات سألقة الذكر حول احتمال ان تكون اسرائيل قد صنعت كلا النوعين من الاسلحة النووية ، سواء ذات آلية التفجير الداخلي أو ذات آلية المدفع ، تفترض ان بمقدور اسرائيل صنع قنابل نووية من كلتا مادتي البلوتونيوم واليورانيوم ، وهذا افتراض قد يكون صحيحا كل الصحة ولكن ليس هناك ما يؤكده ، ولندواعى الحذر يتحتم علينا ان نفترض ان الخبرة الاسرائيلية في ميدان الاسلحة النووية موجهة أساسا ومركزة على تكنولوجيا آلية التفجير الداخلي ، وذلك لان الاحتمال الأكبر هو ان تكون اسرائيل قادرة على الحصول على البلوتونيوم — ٢٣٩ أكثر من قدرتها على الحصول على اليورانيوم —

وحيث إن آلية المفع لا تصلح لتفجير البلوتونيوم ، فإن القنابل النووية الاسرائيلية تكون ، وبالجالة هذه ، من النوع الذى يستخدم آلية التفجير الداخلى على الأرجح ، وبما يزيد هذا الاحتمال ترجيحاً كون الدول الست فى العالم التى قامت حتى هذا التاريخ بتفجير قنابل نووية استخدمت كلها آلية التفجير الداخلى فى النماذج الأولى من قنابلها . وحتى الصين ، وهى الدولة الوحيدة حتى الآن التى عرف عنها استخدام اليورانيوم فى قنابلها النووية الأولى بدلاً من البلوتونيوم ، فضلت آلية التفجير الداخلى على آلية المفع لتفجير تلك القنبلة .

ان احتمال أن تكون كل القنابل النووية الاسرائيلية أو الجزء الأكبر منها يعتمد على آلية التفجير الداخلى ، يرجح على ما فى المبدأ النووى تواجه عيوباً ومزايا التطور المستقبلى ، وبالتحديد فإن حقيقة أن قنابل اسرائيل مجهزة على الأرجح بنوع آلية التفجير الداخلى تشكل سبباً اصلياً يفسر زيفاً فى أن الاسرائيليين المبدعون يتفكرون الآن ، أو أنهم سيبتكرون ، فى التفجير الخارجى مثل تطوير زووسن حربية متفجرة تصلح للإطلاق بواسطة الصواريخ والمدافع . بل إن القدرة على صنع أسلحة التفجير الداخلى هى أول الأمر الميل إلى ذلك عقب هائلة أساسية على طريق تطوير أنواع عملاقة من القنابل النووية والهيدروجينية .

مستطاع قسماً من القنابل النووية ، كما هو الحال مع القنابل الهيدروجينية ، إنتاج البلوتونيوم .

ان أهم عامل يقرر حجم وقوة ترسانة اسرائيل النووية يمثل فى مدى قدرتها على الحصول على الوقود الانشطارى الذى الصالح لصنع الأسلحة النووية . وبما أن الاحتياك الأكبر هو أن تكون كل القنابل الاسرائيلية أو العدد الأكبر منها يستخدم مادة البلوتونيوم وقوداً له ، فإن عدد الأسلحة النووية الاسرائيلية وقوتها يعتمد أساساً على كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ المتوفرة لدى اسرائيل لصنع تلك القنابل .

وتجدر الإشارة الى أن مفاعل ديبونا الاسرائيلي هو الذى يصلح لإنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية ، أما مفاعل ناحال سوريك فلم يستخدم على الإطلاق لتلك الأغراض ، حيث كان يجرى التفتيش عليه مرتين سنوياً بواسطة لجنة الطاقة الذرية الأمريكية منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ ، ثم تولت لجنة الطاقة الذرية الدولية التفتيش عليه منذ عام ١٩٦٦ وحتى الآن ، وذلك للحيلولة دون قيامه بإنتاج مواد تصلح لإنتاج قنابل نووية . ومن المعروف أنه قد تم فى ١٥ يونيو ١٩٦٦ التوقيع على اتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والامم

المتحدة يتم بموجبها إخضاع مفاعل ناحال سوريك للرقابة من قبل وكالة الطاقة النووية الدولية .

غير أنه ربما يستخدم المفاعل الحر الموجود في مفاعل ناحال سوريك كأحد المنشآت التي تتم فيها عملية فصل البلوتونيوم - ٢٣٩ . ولكن لا يمكن إطلاقاً استخدام المفاعل ذاته لإنتاج مادة البلوتونيوم . ويكاد يكون من المؤكد أيضاً أنه لم يتم الاعتماد عليه كمصدر لليورانيوم - ٢٣٥ والذي يستخدم لقنابل اليورانيوم ، نظراً لمخوضعه لرقابة مبعوثي الأمم المتحدة وكذلك للقيود المفروضة عليه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول « فؤاد جابر » ، أنه يعتقد أن منشئ وكالة الطاقة الذرية الدولية لم يعمدوا اهتماماً كافياً لمفاعل ناحال سوريك لصغر حجمه . فإن صبح هذا القول ، فإننا يجب أن نضع في الحسبان إمكانية أن تستخدم إسرائيل تجهيزات المفاعل الحارة التابعة لهذا المفاعل لإنتاج عملية فصل البلوتونيوم الذي ينتجه مفاعل ديبونا وذلك في الفترة التي أعقبت عام ١٩٦٦ . وحتى إن تأكد أن الأمم المتحدة لم تتم بالتنقش على مفاعل ناحال سوريك ، فإنه من غير الممكن لإسرائيل أن تكون قد صنعت قنابل من اليورانيوم - ٢٣٥ الذي يستخدمه هذا المفاعل لأنه يتحتم على إسرائيل أن تعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية كل كمية وتعود اليورانيوم التي يستخدمها المفاعل من أجل إعادة معالجتها .

عدد ونوعية الرؤوس النووية الإسرائيلية

تعتبر مسألة عدد ونوعية الرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل ، في نظر البعض ، هي القضية الأكثر بروزاً وإثارة للاهتمام العام ، وأكثرها ، في نفس الوقت ، ارتباطاً بمشكلة المعلومات . ورغم أنه كانت هناك دائماً علاقة بين المستويين الأساسيين المكونين لها ، وهما العدد والنوعية ، وبينها وبين قضايا فرعية أخرى مثل تحميل الرؤوس النووية على وسائل التوضيل ، وعدد ونوعية الرؤوس النووية المرتبطة بوسيلة توصيل معينة ، فإن مسألة « العدد » قد حازت ، ورغم اعتراض البعض ، على اهتمام لا يقارن بالمسائل الفرعية الأخرى لعدة اعتبارات مختلفة ويمكن تناول هذه القضية في نقطتين :

أولاً : عدد الرؤوس النووية :

في ظل غياب معلومات محددة حول عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل ، اتجهت معظم الكتابات إلى تقدير مبدئي استناداً إلى

كمية البلوتونيوم — ٢٣٩ التي يمكن استخلاصها من الوقود المحترق في مفاعل ديمونا ، اضافة الى كمية اليورانيوم — ٢٣٥ التي حصلت عليها اسرائيل في غترات ، وبطرق مختلفة ، والتي سبق الاشارة اليها من قبل . وعلى الرغم من وجود تقديرات حول هذه المسألة تستند الى « معلومات » كتقديرات بعض اجهزة المخابرات الغربية وكذا المخابرات المركزية الامريكية (CIA) ، الا ان التضارب الشديد لتلك التقديرات واستناد بعضها على نفس « أساس البلوتونيوم » جعل التقديرات المستندة على حساب كمية « المواد النووية الصالحة لصنع الرؤوس النووية » تبدو وكأنها هي السبيل الوحيد في معظم الكتابات .

ومشكلة تلك التقديرات الأخيرة انها ، بعكس ما تبدو ، معقدة للغاية ، لدرجة انها لا يمكن أن تقدم من الناحية الواقعية سوى صورة عامة يصعب التأكيد بوجودها لحجم الرؤوس النووية الاسرائيلية ، بحكم استنادها على متغيرات متعددة ومعقدة ، بعضها مجهول لدرجة أن معظم التقديرات قد تجاهلتها ، اضافة الى أنها ارتبطت بمعلومات محددة حول « بنية اسرائيل النووية » ثبت في مراحل تالية انها لم تكن صحيحة ، ربما على الاطلاق ، ومع ذلك فانه لا توجد وسيلة أخرى للتقييم بعملية التقدير ، لذا سيتم الاستناد عليها أساساً مع رصد صورة عامة لحجم الرؤوس النووية الاسرائيلية بنسأ على الأسس الأخرى التي تمت دراسة هذه المسألة بواسطة عبر مسار الصراع .

وقد كان « مؤاد جابر » أفضل من وضع أساساً عملية لحساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية تبعاً « لأساس البلوتونيوم » المستخلص من مفاعل ديمونا سنوياً استناداً الى المعادلة التالية :

كمية البلوتونيوم — ٢٣٩ = طاقة مفاعل ديمونا ×
عدد أيام عمل المفاعل في السنة

١٠٠

ويشرح مؤاد جابر « الافتراضات » التي تم بناء المعادلة على أساسها كالآتي :

ان قدرة أي مفاعل على انتاج البلوتونيوم تتوقف على كمية وقود اليورانيوم التي يقوم بحرقها ، وكل طن من اليورانيوم الخام يحرقه المفاعل — كما يقول — يمكن أن ينتج من ٣٠٠ — ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم — ٢٣٩ ، ويفترض أن اسرائيل تحصل من مفاعل ديمونا على ٣٠٠ جرام فقط من كل طن وقود ، إذ ان حصولها على ١٠٠٠

جرام يستلزم ابقاء الوقود لفترة طويلة مما يجعله أقل صلاحية لصناعة القنابل النووية أى أن :

١ - طن يورانيوم خام ينتج ٣٠٠ جرام بلوتونيوم - ٢٣٩ .
وحسب معلومات « غؤاد جابر » فإن اسرائيل تحتاج كل عام الى ٢٤ طناً من اليورانيوم الخام لتشغيل المفاعل سنوياً .

٢ - ان نسبة انتاج البلوتونيوم في المفاعلات التي تعتمد على اليورانيوم الطبيعي كوقود هي حوالى (جرام) واحد لكل يوم عمل يولد فيه المفاعل ١٠٠٠ كيلو وات حرارى ، وبما أن طاقة مفاعل ديمونا حوالى ٢٤ ميجاوات (عند أنشائه) ، فإن تلك الطاقة تعادل ٢٦ يوم عمل ذات ألف كيلو وات حرارى في اليوم الواحد ، أى مقابل كل ميجاوات حرارى تنتج عن طاقة التفاعل الانشطاري في المفاعل يتم انتاج « جرام » واحد من البلوتونيوم .

وبالتالى ، فإذا كانت المواصفات الميكانيكية للمفاعل تمكنه من العمل ببطاقته القصوى لمدة ٣٠٠ يوم في السنة - وهو ما يفترض غؤاد جابر انه قائم بالنسبة للطاقة والأيام - فإنه يمكن حساب كمية البلوتونيوم الناتجة عن مفاعل ديمونا ، بعد الفصل ، تبعاً للمعادلة السابقة بالشكل الآتى :

$$٢٤ \times \frac{٢٠٠}{١٠٠٠} = ٧٢ \text{ كيلو جرام من البلوتونيوم - } ٢٣٩ \text{ سنوياً .}$$

وبما أن الكتلة الحرجة اللازمة لصناعة قنبلة نووية هي ٧٦ كيلو جرام من البلوتونيوم النقى ، فإن اسرائيل تستطيع ان تنتج في ديمونا من البلوتونيوم ما يكفي لصناعة قنبلة وثلاث سنوياً ، أى أربع قنابل كل ثلاث سنوات .

ان تلك المعادلة هي التي استخدمت ، بكل ما تضمنته من افتراضات معقدة ، في معظم الكتابات لتقدير عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية مع تغيير بعض مضامين عناصرها ، مثل طاقة المفاعل ، إضافة الى الكتلة الحرجة للقنبلة التي تتوقف هي الأخرى على درجة ثقاء البلوتونيوم - ٢٣٩ ، ومستوى التطور التكنولوجى لبنية اسرائيل النووية . وعلى ذلك فإن حساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية يصبح مسألة يسيرة ، إذ يتم ضرب كمية البلوتونيوم الناتجة سنوياً عن المفاعل في عدد السنوات التي تفصل عام التقدير عن عام ١٩٦٤ ، الذى انتج المفاعل فيه أولى شحناته ، ثم قسمة الناتج على الكتلة

الدرجة للقفلة الخرية ليصبح الناتج النهائي مثلاً لعدد الرؤوس النووية في عام التقدير وذلك كما يلي :

عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية =
كمية البلوتونيوم السنوية للمفاعل × سنة التقدير ١٩٦٤

الكتلة الخارجة للرأس النووية

وبناء على تلك المعادلة صهرت معظم التقديرات التي سادت خلال السبعينيات تحديداً ، والتي كان بعضها يضيف عدد قنابل البورانيوم — ٢٣٥ المهرب ، وبعضها يكتفى بالاستناد على كمية البلوتونيوم ، بل ان تلك المعادلة اكتسبت قوة لدرجة ان عدداً من تقديرات النصف الأول من الثمانينيات قد استند اليها بنهبي متغيرات « فؤاد جابر » ، رغم ظهور معلومات جديدة كانت كفيلة بإنهاء مصداقيتها ، وتعود قوة المعادلة الى تحفظها الواضح في ظل حالة التعتيم الاسرائيلية ، بحيث وجدها عدد من الكتاب أكثر أمناً من الاستناد الى متغيرات جديدة قد تكون غير دقيقة ، كقذرة اسرائيل على صناعة أسلحة نووية تكتيكية أو قيامها برفع طاقة المفاعل . والمؤثر ان هيو براى (Peter Bray) قد استند اليها في كتابه « ترسانة اسرائيل النووية » : عام ١٩٨٤ كما هي دون امخال المتغيرات الجديدة .



لقد كان من الواضح عبر الفترة السابقة ان المشكلة الرئيسية لتلك المعادلة تأتي من عاملين أساسيين :

— العامل الأول :

ان كثيراً من التقديرات قد افترضت ان اسرائيل تقوم بصناعة نوع واحد من الرؤوس النووية وهو القنبلة النووية العيارية من عيار ٢٠ كيلو طن ، وبالتالي ، فان توزيع كمية البلوتونيوم — ٢٣٩ ، اياً كانت طريقة حسابها يتم على أساس الكتلة الخارجة لتلك القنبلة ، والتي تتفاوت حساباتها أيضاً بمدى واسع يبدأ من ٧٥ كجم ، وحتى ١٠٠ كيلو جرام طبقاً لمستوى التطور التكنولوجي المفترض لدى اسرائيل ، وحسب درجة نقاء البلوتونيوم ، ونوع تصميم الرؤوس النووية ، وبالطبع كانت هناك تقديرات تبنى على افتراضات أكثر تعقيداً ، لكن الاتجاه العام ظل يشير في هذا الطريق . ولقد جعل ذلك معظم التقديرات لا تقترب بالضرورة من الواقع الحقيقي .

ب - العامل الثاني :

ان كثيراً من تقديرات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ قد افترضت ثبات متغير طاقة المفاعل حتى عندما اشارت المعلومات الى تحولها ، ففي عام ١٩٨٠ اشارت الايكونوميست (Economist) الى رفع طاقة المفاعل الى ٧٠ ميجاوات ، ومع ذلك فانه تم تجاهل ذلك حتى في تقرير فانونو (Vanunu) الذي كان يناقش كيفية رفع طاقة دايبونا من ٢٦ الى ١٥٠ ميجاوات . وعلى ذلك ، فانه اذا كانت طاقة دايبونا قد رفعت قبل عام ١٩٧٦ الى ٧٠ ميجاوات ، ثم رفعت بعد ذلك الى ١٥٠ ميجاوات ، فان كافة التقديرات التي استندت على اساس البلوتونيوم في تلك الفترة كانت غير صحيحة ، باستثناء تقديرات قليلة ادخلت طاقة المفاعل الجديدة في الحساب .

ولقد كان تقرير فانونو (Vanunu) يمثل تحولا اساسيا في تقديرات اعداد الاسلحة النووية الاسرائيلية ، فقد اوضح متغيرات جديدة مختلفة ، اهمها طاقة المفاعل ، لم تكن توضع في الحساب من جانب معظم التقديرات .

في هذا السياق ، يمكن رصد بعض التقديرات الأساسية التي سادت خلال السبعينيات والثمانينيات ، ثم بداية التسعينيات لعدد الرؤوس النووية الاسرائيلية بما يوضح « الصورة العامة » لتطور تلك الاعداد مع ابداء ملاحظتين :

— الملاحظة الاولى :

ان رصد التقديرات التي اعتمدت على معادلة البلوتونيوم البلوتونيوم « والتقديرات التي تدخل « اليورانيوم المهرب » في الحساب ، والتقديرات « المبنية على المعلومات » مع توضيح اساس كل تقدير .

— الملاحظة الثانية :

ان رصد التقديرات التي اعتمدت على معادلة البلوتونيوم - ستركز على تلك التقديرات التي ادخلت المضمون المتغير لعناصر المعادلة في الحساب .

وعلى مر الاعوام كانت هناك تقديرات بنى بعضها على افتراضات والبعض الآخر على اجتهادات والباقي على اساس علمية نظرية ، تضمنت هذه التقديرات حسابا لعدد الرؤوس النووية الاسرائيلية .

وفي دراسته المستفيضة عن الرؤوس النووية الاسرائيلية ، في مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٩٤ ، أورد محمد عبد السلام ، خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، الجدول التالي الذي يقدم أهم تلك التقديرات التي اكتسبت أهمية خاصة خلال سنوات الصراع العربي الاسرائيلي ، ويتضمن الجدول تقديرات متسلسلة زمنيا بنيت على أسس مختلفة ، أو مشتركة يمكن توضيحها كما يلي :

١ - يفكر « غواد جابر » أن مفاعل دايونا ينتج منذ عام ١٩٦٦ كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع قنبلة نووية واحدة في السنة طاقتها ٢٠ كيلو طن ، وفي حالة عدم استخدام تلك الكمية في البحوث والاغراض الأخرى ، وخصصت كلها لانتاج السلاح النووي سيكون لدى إسرائيل عام ١٩٧٠ ، أربع أو خمس قنابل .

٢ - صدر تقرير مجلة « تايم » الشهر عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ، تؤكد فيه المجلة أن إسرائيل عام ١٩٧٢ كنت تمتلك ١٣ قنبلة نووية ، وأنها تستند في ذلك إلى أقوال « مسئولين إسرائيليين » وليس على تقييمات نظرية لكمية بلوتونيوم مفاعل دايونا ، وأكدت أن العلماء الاسرائيليين تمكنوا من تطوير طرق جديدة تسمح باختصار الوقت اللازم لانتاج القنابل النووية بحيث استطاعوا في الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٢ تطوير ذلك العدد من الأسلحة النووية .

٣ - يذكر « محمود عزمي » أنه بافتراض أن انتاج المفاعل بكامل طاقته بدأ عام ١٩٦٥ ، فإنه يكون قد أنتج عام ١٩٧٤ نحو ٨٠ كجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ ، وهي كمية تكفي لصنع حوالي ٨ قنابل نووية من نوع قنبلة هروشيما ، على اعتبار أن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها تساوي ١٠.٤٤٨ جراماً ، إلا أنها تصلح لصنع نحو ١٤ قنبلة انشطارية من التي تحتاج كمية من البلوتونيوم وزنها ٥٠ كجم فقط ، ثم يؤكد اعتقاده بأن لدى إسرائيل نحو ١٢ قنبلة نووية ، أو أكثر قليلاً .

٤ - في عام ١٩٧٦ صدر تقرير شهر نشرته صحيفته « واشنطن بوست » ، استناداً إلى معلومات لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) : إسرائيل تمتلك ١٠ - ٢٠ سلاحاً نووياً ، وتؤكد فيه أن إسرائيل أصبحت - طبقاً لتلك المعلومات - تمتلك هذا العدد من القنابل في هذا العام ، وقد ترددت نفس المعلومات في نفس الفترة في معظم الصحف الأمريكية الكبرى .

٥ - في عام ١٩٨٤ ، ينكر رودنى جونز (Rodney Gums) ان مفاعل دايهونا الذى تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات يمكنه انتاج كمية من البلوتونيوم تصل الى ٨ كجم سنويا ، او قنبلة نووية واحدة في العام ، واذا كانت طاقته قد استمرت بلا زيادة منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٨٤ ، فان اسرائيل لم تكن قد انتجت سوى ١٥ قنبلة نووية . اما اذا كانت التقارير التى تشير الى قيام اسرائيل بزيادة طاقة المفاعل الى ٧٠ ميجاوات صحيحة ، فمن الممكن ان يكون المخزون الاسرائيلى من الاسلحة النووية قد وصل حتى عام ١٩٨٤ الى حوالى ٦٠ قنبلة .

٦ - في اواخر عام ١٩٨٤ ، اعلن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) وثيق الصلة بالبنجابون والذى يعمل في اطار جامعة جورج تاون (George Town) ان اسرائيل تمتلك حوالى ١٠٠ رأس نووى ، ولم يحدد المركز قوة تلك الرؤوس لكن يرجح ان قوتها تبعا لهذا التقدير حوالى ١٠ كيلو طن لكل واحدة منها .

٧ - فى عام ١٩٨٤ ايضا ، يرصد بيتر براى (Peter Pray) فى كتابه « ترسانة اسرائيل النووية » ما يمكن اعتباره أفضل محاولة لتطبيق « المعادلة التقليدية » لحساب عدد القنابل النووية الاسرائيلية تقديريا بالحد الأدنى والأعلى ، مع افتخال كمية اليورانيوم - ٢٣٥ المهربة فى التقدير ، مستنتجا ان الحد الأدنى لعدد القنابل النووية الاسرائيلية فى هذا العام يبلغ ١١ قنبلة ، بينما يصل الحد الأعلى له الى ٤١ قنبلة .

٨ - فى عام ١٩٨٥ ، وحسب تقديرات انتونى كروسمان (Antony Crossman) وريتشارد سيل (Richard Seal) التى انتشرت فى هذا الوقت . فان اسرائيل كانت تمتلك ١٠٠ سلاح نووى على الأقل ، ويحتمل ١٤٠ سلاحا نوويا ، وينكر ليونارد سبكتور (Leonard Spector) ان تلك التقديرات تفترض ان اسرائيل تمكنت من توسيع حجم كمية المواد النووية لديها بأكثر مما تقدر التحليلات التى تعتمد على المعلومات المتداولة حول طاقة مفاعل دايهونا ، كما تفترض أيضا ان اسرائيل تمكنت من الحصول على « مواد انشطارية » من خلال الحصول عليها بطرق غير مشروعة .

عدد الرؤوس النووية الاسر القليلة طبقا للتقديرات المختلفة

عدد الرؤوس النووية	اساس التقدير	مصدر التقدير	بيانات التقدير سنة التقدير	٢
٥ - ٤	كمية البلوتونيوم * معلومات **	د فولد جاير Time د عام	١٩٧٠	١
١٣	كمية البلوتونيوم	د محدود عربي	١٩٧٣	٢
١٢	معلومات	التقديرات المركزية الامريكية (CIA) دودني جونز	١٩٧٥	٣
٢٠ - ١٠	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل *** كمية البلوتونيوم + الكتللة المرجحة	مركز الدراسات الاستراتيجية لسن (CISS) د بيتز بريكي كروسمان - سيني تقرير فاننوتو	١٩٧٦	٤
١٠ - ١٥	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل *** كمية البلوتونيوم + الكتللة المرجحة	مركز الدراسات الاستراتيجية لسن (CISS) د بيتز بريكي كروسمان - سيني تقرير فاننوتو	١٩٨٤	٥
١٠٠	كمية البلوتونيوم + كميته اليورانيوم	د فرانك برنابي	١٩٨٤	٦
٤٩ - ١١	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كميته اليورانيوم	د فرانك برنابي	١٩٨٤	٧
١٤٠ - ١٠٠	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كميته اليورانيوم	د فرانك برنابي	١٩٨٥	٨
٧٠٠ - ١٠٠	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كميته اليورانيوم	د فرانك برنابي	١٩٨٦	٩
٢٥ - ١٠٠ ميدروجينية معلومات	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتللة المرجحة	د فرانك برنابي	١٩٨٦	١٠
١٠٠ منها نيوترونية ٨٠ - ٦٠	كمية البلوتونيوم + الكتللة المرجحة	د فرانك برنابي	١٩٨٨	١١
٧٠٠ - ٣٠٠	معلومات	د ستون هيرش	١٩٩١	١٢
١٠٠٠	معلومات	د ستون هيرش	١٩٩١	١٣

- (*) كميته البلوتونيوم : تقى تلك الكمية المستندة على الافتراضات التقليدية التي تنقل عناصر مفعلة ه فزان جاير *
- (**) معلومات : تقى تقديرا مستندا الى محاسن رئيس القراءات *
- (***) كميته البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كميته اليورانيوم : تقى استنوار تقى عناصر المفاعل مع ارجال مختبر طاقة المفاعل الجيدة *

اعداد التتبع القومية (طبقا لبيانات البلوتونيوم واليورانيوم)

المجموع الكل للتتبع التروية	المجموع التتبعي للتتبع التروية		فترة الانقضاء	الكمية المبرجة		اجمالي كمية اليورانيوم - ٢٣٥ التي تم تحويلها	اجمالي كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ التي امكن انتاجها ووصلها منذ شهر ديسمبر ١٩٦٢	التقدير	
	يورانيوم ٢٣٥	بلوتونيوم ٢٣٩		بالكيلو طن	يورانيوم ٢٣٩ ٢٣٩				يورانيوم ٢٣٥ ٢٣٥
١١		١١	٢٠		٨	صفر	٩٠	الاعلى	
		أو	أو		أو				
		١٨	١٠		٠				
		١٩	٢٠		٨	١٧٥٥٥	١٥٦	الاعلى	
		أو	أو		أو				
٤١	١٠	٣١	١٠	١٧	٠				

٩ - في عام ١٩٨٦ ، نشرت صحيفة « صنداي تايمز » تقريرها المعروف الذي تضمن معلومات « غانونو » حول صناعة الاسلحة النووية في اسرائيل ، واستند التقرير على أن مفاعل ديمونا قد رفعت قدرته الى ١٥٠ ميجاوات ، خلال المدة من ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٦ ، وهي الفترة التي عمل فيها غانونو بمفاعل ديمونا ، وبذلك تكون كمية البلوتونيوم التي انتجها المفاعل ٤٠٠ كجم ، وعلى أساس الكتلة الحرجة للقنبلة ، فإذا كانت اسرائيل قد صنعت قنابل عيار ٢٠ كيلو طن ، يصبح العدد ١٠٠ قنبلة ، أما إذا كانت قد انتجت قنابل من عيارات أقل ، فإن ما انتج من البلوتونيوم يكفي لصناعة ٢٠٠ قنبلة نووية ، ولم يدخل تقرير « صنداي تايمز » في حساباته ما انتج من البلوتونيوم قبل عام ١٩٧٦ ، ولربما لو تم ادخال تلك الكمية السابقة ، لوصل التقدير الى ما بين ١٥٠ - ٣٠٠ سلاح نووي .

١٠ - يذكر فرانك برنابي (Frank Bernaby) عام ١٩٨٦ ، أنه حسب معلومات غانونو فإن الاسرائيليين ينتجون في ديمونا حوالي ٤٠ كيلو جرام من البلوتونيوم ٢٣٩ سنوياً ، وأنهم يفعلون ذلك منذ عشر سنوات ، وربما عشرين سنة ، وتحتاج كل قنبلة الى ٤ كجم من البلوتونيوم ، لذلك فإن اسرائيل قد انتجت مقادير من البلوتونيوم تكفي لصنع ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة نووية . ويشير « برنابي » الى اعداد القنابل الهيدروجينية لدى اسرائيل بقوله : ان اسرائيل انتجت حوالي ١٧٠ كجم من الليثيوم - ٦ ، والذي يمكن انتاج حوالي ٢٢٠ كجم من ليثيوم ديوترايد (Lithium Deuteride) على أساسه . وتحتاج القنبلة الهيدروجينية الى حوالي ٦ كجم من ليثيوم ديوترايد ، وعليه ربما تمتلك اسرائيل حوالي ٣٥ قنبلة هيدروجينية ، ويعد تقرير برنابي لاعداد قنابل اسرائيل الهيدروجينية هو أول تقرير من نوعه بهذا الشأن .

١١ - ذكر تقرير « الميزان العسكري السنوي » الذي اصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بأن المعهد يعتقد أن اسرائيل تمتلك قوات نووية استراتيجية ، وأشار الى ان تقارير لم يتم التحقق منها ، ولكنه يرجحها ، تفيد بأن عدد الرؤوس النووية التي انتجتها اسرائيل يزيد عن ١٠٠ رأس نووي ، وانها قد تتضمن اسلحة ذات اشعاع مكثف (قنابل نيوترونية) .

١٢ - يذكر الكاتب الاسرائيلي « رامى طال » (Ramy Tal) في تقرير له عام ١٩٩١ ، أن هناك معلومات تفيد ، بأن المجلس القومي للمخابرات - وهو عبارة عن هيئة معينة من قبل رئيس المخابرات المركزية الامريكية « CIA » - قد قدم تقريراً للرئيس الامريكي « جورج بوش »

قبل وقت قصير من اعلانه مبادرته للحد من التسلح في الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١ ، يؤكد ان اسرائيل لديها على الأقل من ٦٠ — ٨٠ قنبلة نووية ، واستند التقرير في ذلك الى معلومات تم جمعها من المخابرات المركزية الامريكية ، ووكالة الامن القومي ، ووكالة المخابرات التابعة لوزارة الطاقة .

١٢ — يذكر « سيمور هيرش » (Symour Hersh) في كتابه « الخيار شمشون » الذي صدر عام ١٩٩١ ، ان اسرائيل تمتلك ما يمكن تقديره بحوالي ٢٠٠ سلاح نووي ، استناداً على معلومات غانونو واعتماداً على معلوماته الخاصة ، ويقول ان مفاعل ديمونا يعمل بطاقة تتراوح بين ١٢٠ — ١٥٠ ميجاوات ، ينتج مواد مخصبة تكفي لصناعة ما يتراوح بين ٤ — ١٢ قنبلة نووية أو أكثر سنوياً ، يعتمد هذا على تصميم السلاح النووي . وهكذا يبدو التقدير العددي الذي يقدمه « هيرش » مفتوحاً تماماً .

وفي الواقع ، فان تقدير هيرش السابق لا يعبر عن « معلوماته » بقدر ما يعبر عن تقدير نظري يستند الى الاسس التقليدية مع افعال المتغيرات الجديدة في الحاصلات ، اذ ان معلومات هيرش تفيد بأنه في منتصف الثمانينيات ، قام الفنيون الاسرائيليون في ديمونا بإنتاج مئات من الرؤوس النيوترونية ذات القوة المخفضة ، وبالتالي فان اسرائيل لم تقم بتوزيع مواردها النووية حسب عناصر المعادلة التقليدية المنقولة عن فؤاد جابر .

★ ★ ★

ومن الواضح ، كما ظهر من التقديرات السابقة ، ان تحديد «عدد» الرؤوس النووية الاسرائيلية بناء على اسس نظرية يعد أمراً في غاية الصعوبة بعيداً عن وجود معلومات حول ما قامت اسرائيل به بالفعل ، فاذا كانت اسرائيل في عام معين خلال السبعينيات مثلاً تمتلك حوالي ٤٠ كيلو جراماً من البلوتونيوم — ٢٣٩ ، فانه يمكن أن تستخدمها في انتاج ٤ قنابل نووية من عيار ٢٠ كيلو طن أو ٨ قنابل نووية من عيار ١٠ كيلو طن ، أو انتاج ٢٠ رأساً نووياً تكتيكياً من عيار ٢ كيلو طن مثلاً ، أو يمكنها ان تنتج تشكيلة من تلك الرؤوس بنسب مختلفة .

اما بالنسبة للتقديرات « المبنية على المعلومات » ، فانه لا يمكن نفيها أو تأكيدها ، وبالتالي فان ايجاد « تقدير نظري » اقرب الى الدقة — اذا لم تقبل التقديرات المبنية على المعلومات — يستلزم وضع غروض حول الخصائص المحتملة للرؤوس النووية الاسرائيلية ، ثم

تقدير كمية توزيع اسرائيل لموادها النووية خلال عملية الانتاج ، بناء على تلك الافتراضات .

ولقد وضع د. حامد ربيع - بمشاركة بعض العلماء الفرنسيين من مركز الدراسات القومية في باريس - تقديراً حول حجم وخصائص القوة النووية الاسرائيلية يقترب من هذا المنطق الأخير الى حد ما ، واستند هذا التقدير في تحديده للمتغيرات التي تتحكم في نوعية وخصائص السلاح النووي الاسرائيلي الى افتراض أساسي هو « سيطرة القنابل النووية الاسرائيلية » . وبالتالي فان اسرائيل ، منذ عام ١٩٧٩ ، لا بد ان تتجه فقط لانتاج هذا النوع من القنابل ، بعد ان حصلت على قنابل كثيرة كافية في الاعوام السابقة لهذا العام ، بحكم أربعة أمور :

١ - ان القنابل الصغيرة العيار ، رغم محدودية قدرتها التدميرية ، فانها تعطى اطمئناناً نسبياً للاسرائيليين .

٢ - توزيع وتعدد الاهداف في منطقة الشرق الاوسط ، مع الحاجة الى الحاق اكبر اذى باكبر عدد من الاهداف ، يتطلب وجود عدد كبير من القنابل .

٣ - سهولة نقل القنابل صغيرة العيار مقارنة بالقنابل العملاقة .

٤ - صغر تكلفة انتاج تلك القنابل عن تكلفة القنابل كبيرة العيار .

وبناء على هذا الافتراض ، توصل التقدير الى الصورة التالية لقوة اسرائيل النووية :

١ - امتلاك اسرائيل لحوالي ٣٠ قنبلة من عيار ٢٠ كيلو طن مع احتمال ان هذا العدد لا يتجاوز ١٠ قنابل من هذا العيار ، وهو اجمالاً العدد الذي تم انتاجه قبل الاتجاه لانتاج القنابل صغيرة العيار . علماً بان القنبلة النووية من عيار ٢٠ كيلو طن تحتاج الى ٨ كجم من البلوتونيوم .

٢ - ان اسرائيل تمتلك عدداً من القنابل أو الرؤوس النووية التي يتراوح عددها بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة من النوع الصغير جداً ، والذي لا تتجاوز زنة البلوتونيوم في كل واحدة ٢٥٠ كيلو جرام ، واساس هذا التقدير هو حجم البلوتونيوم المنتج ، والصور التي نشرها « هانونو » .

٣ - ان اسرائيل قادرة على ان تضيف الى هذا المحدد ٣ قنابل سنوياً ابتداء من عام ١٩٨٦ ، الذي عرف فيه انها تمتلك حوالي ٢٠٠ رأس نووي .

ورغم أن هذا التقدير يتجامل أو يسقط عناصر ومعلومات مهمة للغاية حول قوة إسرائيل النووية ، بحيث يصعب التأكيد على أنه يعبر عن أوضاع القوة النووية الإسرائيلية عام ١٩٨٩ ، إلا أن المنهج الذي يتبعه يمكن أن يكون مفيداً تماماً في إيجاد تقدير لعدد ونوعية الرؤوس النووية الإسرائيلية في أية « سنة » عبر مسار الصراع إذا ما أدخلت كافة المتغيرات الأخرى في حساباته ، بحيث يتم التواصل في النهاية إلى « عدة أحجام » لعدد ونوعية الرؤوس النووية ، يستند كل حجم منها إلى افتراض معين يعبر عن الاعتبارات المحتمل وجودها واقعيًا في فترة زمنية محددة .

وبصفة عامة ، فإن تلك التقديرات السابقة ، أيا كانت الأسس التي تستند إليها ، توضح أن إسرائيل تمتلك عبر مراحل الصراع المختلفة أعداداً كبيرة نسبياً من الرؤوس النووية ، التي تزايدت عاماً بعد عام ، وتزايدت ، بالتعبئة ، قدرتها على التعامل : مع أعداد أكبر من الأهداف المتنوعة وبخيارات عديدة تنبثق مع المواقف الصراعية المختلفة .

ثانياً : نوعية الرؤوس النووية الإسرائيلية :

ربما تكون نوعية الرؤوس النووية عنصراً أكثر تعقيداً من عدد الرؤوس النووية ، لأنه يستند أساساً إلى المعلومات ، وليس إلى التقديرات . فالمواد الانشطارية تصلح لإنتاج مختلف أنواع الرؤوس النووية ، وتدخل في تركيب الرؤوس الهيدروجينية والنيوترونية مع إضافة عناصر أخرى لها ، وتتوقف قدرة الدولة على تطوير كل من تلك النوعيات على موامل مختلفة أهمها تطور بنيتها النووية ، وقدرتها التكنولوجية .

وتطرح مسألة « النوعية » ، في إطار دلالتها على خصائص القوة النووية الإسرائيلية ، قضايا متعددة ، منها توقيت امتلاك إسرائيل لنوعيات محددة . وقابلية كل نوعية بحكم خصائصها الذاتية للاستخدام وعنصر كل « نوعية » منها ، وهو ما يمكن تناوله — بالنسبة للنوعيات التي تمتلكها إسرائيل — فيما يلي :

١ — الرؤوس النووية :

إن الرؤوس النووية هي أول فئة امتلكتها إسرائيل في المجال النووي العسكري ، ومن المرجح أنها استثمرت في إنتاجها وتطويرها لفترة طويلة بعد ذلك ، وتختلف التقديرات حولها ، ويصعب إيجاد حكم بشأنها ، وتطرح تلك النوعية عدة قضايا :

(أ) عدد الرؤوس النووية :

ترجح كافة التقديرات السابقة انها تمثل المكون الرئيسي لترسالة اسرائيل النووية ، فمعظم الاعداد المذكورة في الجدول السابق تمثل رؤوسا نووية . لكن من الواضح أن تلك التقديرات تعتبر الرؤوس النووية « وحدة قياس » لقوة اسرائيل النووية ، أكثر مما تعتبرها مكونا رئيسيا لها باستثناء تقديرات السبعينيات ، وعدد من تقديرات النصف الأول من الثمانينيات . ويتوقف إيجاد حكم دقيق بشأن هذه المسألة على المعلومات ، لكن من المتصور أن اسرائيل تمتلك أعدادا كبيرة منها ، وأن نسب تلك الرؤوس تتناقص مع تطور الترسانة الاسرائيلية فلذا كانت قد مثلت « كل » الترسانة في النصف الأول من السبعينيات ، فانها أصبحت تمثل « نصفها » في النصف الثاني من السبعينيات ، والنصف الأول من الثمانينيات ، وربما تقلصت نسبتها الى ثلث — وقد يكون أقل — الترسانة بعد ذلك .

(ب) عيار الرؤوس النووية :

تشير معظم التقديرات السابقة أن العيار الأساسي للرؤوس النووية الاسرائيلية هو عيار قنبلة هيروشيما وهو ٢٠ كيلو طن وهو ما يطلق عليه « القنبلة العيارية » . لكن بعض التقديرات ، مثل تقدير براى (Pray) ، تقرر أنه يكاد يكون من المؤكد أن الاسرائيليين استخدموا ما لديهم من بلوتونيوم لإنتاج الكثير من الأسلحة النووية الأقل قوة بدلا من إنتاج قنبلة واحدة ، أو بضع قنابل عملاقة ذات قوة هائلة ، لأن الخيار الأول يمنح اسرائيل عدة امتيازات عسكرية مهمة ، فحدها تكون القنابل أكثر عددا ، ولكنها أصغر حجما ، يمكن استخدامها لضرب عدد من الأهداف أكبر من عدد الأهداف التي يمكن ضربها بعدد أقل من القنابل الأشد قوة ، فالعدد بالنسبة لاسرائيل أهم من القوة التدميرية .

ورغم أن « براى » يقصد أن اسرائيل لم تنتج قنابل أكبر من ٢٠ كيلو طن ، فإن كتابات أخرى استخدمت نفس المقولة لافتراض أن اسرائيل قد أنتجت في الغالب قنابل أقل من ٢٠ كيلو طن ، وبالتالي فإن اسرائيل قد اتجهت الى إنتاج عيار آخر تساوى قوته التدميرية نصفه القوة التدميرية لعيار هيروشيما ، وهو أمر واضح في بعض التقديرات السابقة .

(ج) شكل الرؤوس النووية :

ان الشكلين الأساسيين للرؤوس النووية هما : اما قنابل يتم التفجيرها من القاذفات الثقيلة والمتوسطة ، واما رؤوس يتم تحميلها في الصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ، ومن المؤكد ان الشكل الأساسي الذي تكونت منه قوة اسرائيل النووية عقب بداية الانتاج ، ولعدة سنوات ، كان قنابل الطائرات ، الى ان تمكنت اسرائيل من تطوير حجم ووزن وأبعاد الرؤوس النووية بغرض تحميلها في رأس الصاروخ ، مع الاحتفاظ بنفس قوتها التدميرية ، أو تخفيض تلك القوة الى حد ما ، فعملية التحميل تتطلب مستوى تكنولوجيا متقدما يتيح تصغير الرأس الحربية ، وتقليل وزنها ، وتعديل شكلها بما يتلاءم مع شكل الرأس الصاروخ ، ومن المرجح - بل المؤكد - ان اسرائيل قد تمكنت من القيام بذلك في النصف الأول من السبعينيات . وسوف نتناول في الفصل القادم بالتفصيل مسألة وسائل استخدام الاسلحة النووية .

(د) جاهزية (استعداد) الرؤوس النووية :

وهي إحدى القضايا التي شغلت كتابات كثيرة خلال السبعينيات، فقد تثير بهذا الصدد سؤال حول ما اذا كانت اسرائيل قد قررت منذ البداية انتاج « قنابل نووية مكتبة » أو انتاج مكونات القنبلة وأجزائها فقط بصورة تتيح تجميعها خلال فترة زمنية قصيرة عند الضرورة ، وترتبت على هذه المسألة قضايا متعددة أهمها « الجدل البيزنطي » الذي تركز النقاش فيه حول ما اذا كان يصح القول بأن اسرائيل تمتلك اسلحة نووية اذا كانت قد قامت فقط بانتاج مكونات القنبلة دون ان تقوم بتركيبها أم لا ؟ وما اذا كان يصح ذلك ان كانت قد قامت بتجميع الأجزاء دون ان تقوم بتركيب « المسار الأخير » أم لا ؟

وهذه أمور ليست ذات دلالات استراتيجية من أي نوع ، فالتمييز في الواقع العملي بين امتلاك أجزاء القنبلة مفككة وبين امتلاك القنبلة مكتملة ، لا سيما اذا كان الفاصل الزمني بين الحالتين لا يتجاوز « الساعات » ، يشبه - كما يقول ستيف وايزمان (S. Wiseman) وهيربرت كروسني (Herbert Crossny) طرح سؤال : متى تصبح القنبلة « قنبلة » ؟ وعلى ذلك ، فان اسرائيل تمتلك قنابل نووية ذات أعداد كبيرة ، بشكلين مختلفين ، وربما عيارين مختلفين كذلك ، وهناك تحليل مكتمل ، أو بالأصح قابلة للاستخدام وقت الضرورة .

٢ - الأسلحة النووية التكتيكية :

تمتلك إسرائيل أسلحة نووية تكتيكية منذ بداية النصف الثاني من السبعينيات على الأرجح ، وهي عبارة عن رؤوس نووية صغيرة للغاية ذات قوة تدميرية محدودة تستخدم عادة في مسرح العمليات ويقسم السكائب الإسرائيلي مئير ستيبجليتس (Meir Steglyts) الرؤوس النووية المخصصة للاستخدام في ساحة القتال الى نوعين أساسيين :

(١) ميني نوك (Mini-Nuke) ، وهي كلمة كودية لأنواع مختلفة من القنابل الانشطارية التي تتراوح أبعثها - كما يقول - بين ٥٠٠ ر. - ٥ ر. كيلو طن (ألف طن) .

(ب) قنابل اشعاع مكثف (نيوترونية) تعتمد على التكنولوجيا التي تربط بين قدر ضئيل من القنابل الانشطارية وبين تركيز طاقة الصهر في اتجاه اشعاع جزيئات « نيوترونات » واشعاعات « جليما » على حساب القدرة التدميرية (الضغط والحرارة) .

لكن حسب معظم الحسابات ، فان الرؤوس النووية التكتيكية تشتمل على الرؤوس النووية التي تصل قوتها الى ٢ كيلو طن ، بل ان الرؤوس النووية التي تبلغ قوتها ٥ كيلو طن تعتبر بشكل ما رؤوسا تكتيكية ، ومن المعروف أن قوة قليلة تقدر طاقتها التدميرية بـ ١ كيلو طن واحدة تعادل القوة التدميرية لحوالي ألف طن من مادة « ت . ن . ت » (T.N.T) التقليدية .

وحقيقة الأمر ان مسألة امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية تكتيكية قد بدأت تثار على نطاق واسع « عقب تجربة ١٩٧٩ » النووية ، فمماك اتجاه قوى يقرر أن تلك التجربة تمت بغرض اختبار سلاح نووي تكتيكي - يوجد خلاف حول ما اذا كان انشطاريا أم اندماجيا - يتمثل في « قذيفة مدفع نووية » وحسب ما يذكره د. حاييم ريبين نقلا عن مقال لاساذ اسرائيلي كان يعمل في جامعة تل ابيب نشر في مجلة دير شبيجل (Der Spiegel) الألمانية . فان مواصفات تلك القنبلة - التي قيل ان صناعتها تمت بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا - كالتالى :

● قوتها التدميرية لا تتجاوز ٢ كيلو طن ، وهو الأمر الذي يعنى أن حدودها المكانية من حيث التدمير لا تتجاوز ٥٠ كم ، أى بحاجة لا تتجاوز من حيث اتساعها ٧ كم طولاً × ٧ كم عرضاً .

● ان تلك القنبلة يمكن ان تطلق من مدفع هاوتزر عيار ١٥٥ مم ، او من مدفع محمول على متن سفينة ، او من صاروخ جو ارض .

ويقرر هيرش (Hersh) كذلك ان تفجير ١٩٧٩ كان تفجيراً لقنبلة مدفعية نووية ذات قدرة تدميرية منخفضة ، ويشير الى ان اسرائيل قد قامت بانتاج قذائف نووية من عيارى ١٧٥ مم و ٢٠٣ مم .

كما تؤكد مصادر متعددة أخرى — مثل النشرة الاخبارية الصناعية ايروسبيس ديلي (Aerospace Daily) في عددها الصادر في ١ مايو ١٩٨٥ — ان لدى اسرائيل بعض قذائف المدفعية النووية .

اضافة الى ذلك ، فان هناك مصادر متعددة تؤكد امتلاك اسرائيل لرؤوس نووية نيوترونية لا سيما بعد عام ١٩٨٢ ، وتصل تقديرات « هيرش » لاعداد تلك الرؤوس — حسب معلوماته — الى عدة مئات ، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع في مكان آخر بهذا الكتاب .

لكن باستثناء « قذائف المدفعية » ورؤوس الصواريخ ارض / ارض قصيرة المدى ، فانه لا توجد مصادر معلومات متعددة ، او مؤكدة تشير الى امتلاك اسرائيل لانواع أخرى من الاسلحة النووية التكتيكية .

٣ — الرؤوس الهيدروجينية :

تمتلك اسرائيل الاسلحة الهيدروجينية — حسب معظم التقديرات — منذ اوائل الثمانينيات ، ان لم يكن قبل ذلك . ويرى فرانك برنابى (Frank Bernaby) انه لا يجب التشكيك كثيراً في تلك المسألة فلدى اسرائيل احدى افضل المجموعات ، بل وافضلها من علماء الفيزياء النووية في العالم نسبة الى عدد السكان ، فهم يتصفون بالكفاءة ، لكن ما منعهم من انتاجها هو الحصول على المواد اللازمة ، وتلك كانت معضلة وجدوا لها حلاً . ويقدر « برنابى » ما تمتلكه اسرائيل من تلك القنابل بحوالى ٢٥ قنبلة عام ١٩٨٦ ، وعادة ما تقاس طاقة انفجار القنبلة الهيدروجينية — حسب المعايير الدولية بالميجا طن ، وليس بالكيلو طن ، ويعادل الميجا طن قوة الف كيلو طن ، اى مليون طن من مادة ت. ن. ت (T.N.T) شديدة الانفجار .

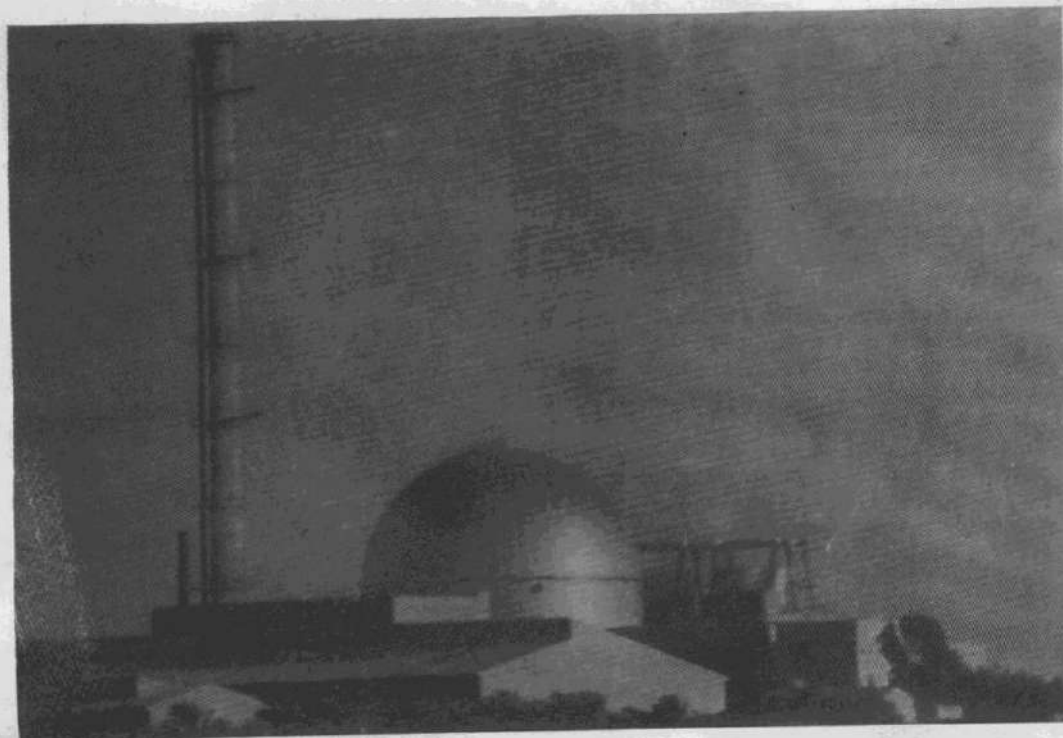
لكن القنبلة الهيدروجينية الاسرائيلية ليست في نفس قوة مثيلاتها على المستوى الدولى ، والتي تقاس بالميجا طن . فحسب تقرير مانو ، وتقدير العلماء الذين تابعوه — كما يقول شلومو اهرونسون (Shlomo Ahronson) ، فان وحدات انتاج متطلبات القنابل الهيدروجينية ذات طاقة تعادل عشرة اضعاف القنابل العادية ، اى حتى

طاقة تبلغ ٢٠٠ كيلو طن لكل قنبلة . منطقة القنبلة الاسرائيلية تعادل « خمس » ميجا طن ، وربما يصح الافتراض بان اسرائيل لم تكن تريد انتاج عيار اكبر من ذلك .

وعلى صعيد آخر ، يوجد مجال للنقاش حول العدد الذي يطرحه برنابي ، فهو يفترض ان كمية « الليثيوم ديوترايد » (Lithium Deuteride) التي انتجتها اسرائيل حتى عام ١٩٨٦ قد وجهت كلها لصناعة « قنابل هيدروجينية » من العيار السابق ، لكن هناك مجالا للافتراض بان اسرائيل وجهت معظم الكمية وقدرها ٢٢٠ كيلو جرام نحو انتاج رؤوس تكتيكية « نيوترونية » كاستمرار لتخطيطها السابق لعام ١٩٨٠ ، وبحكم ملائمة تلك الأسلحة اكثر لافراضها المتصورة ، بما لا يقارن بالأسلحة الهيدروجينية ، وهذا لا يمنع بالطبع من أن اسرائيل قد تكون انتجت عدة رؤوس هيدروجينية لمقتضيات التأثير النفسي ، أو استعراض للقوة . فقد اكملت اسرائيل منظومة رؤوسها النووية خلال الثمانينيات - باذن من تلك النظميات مع الرؤوس النووية التي لم تكن معظم المكتوبات تصور اتجاهها نحو انتاجها .



صورة تالدة المنشآت النووية في داييمونا



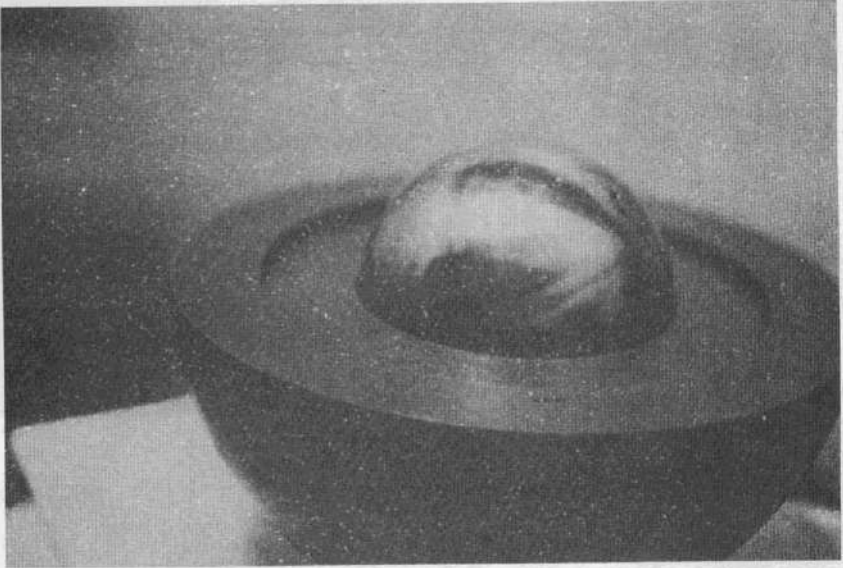
صورة عامة لمفاعل داييمونا



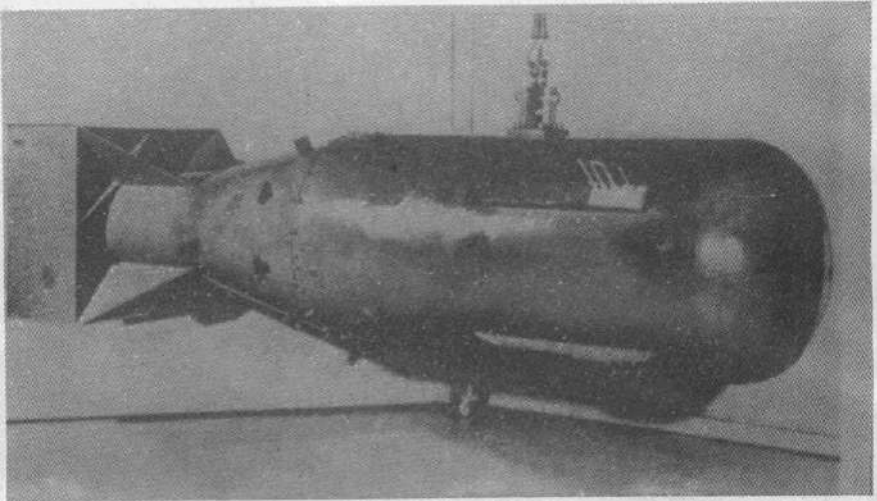
الصاروخ قصير المدى «لانس» ذو الرأس النووي



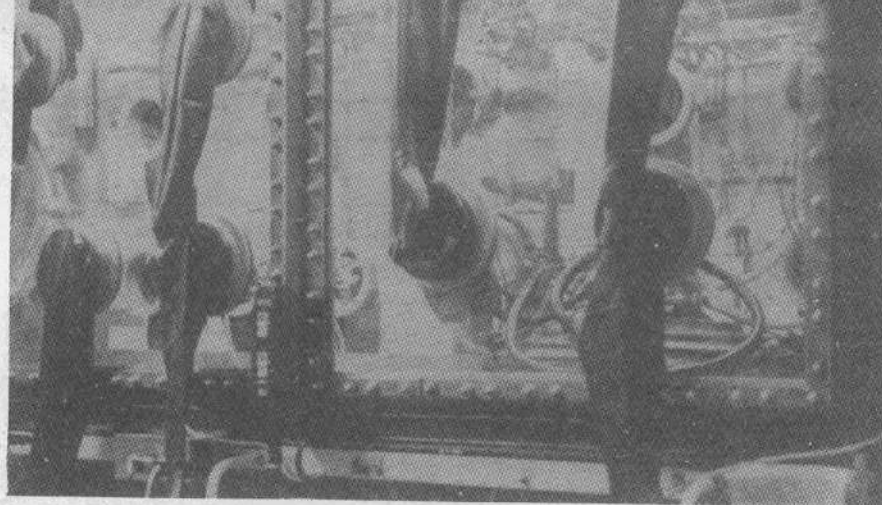
القمر الإسرائيلي «أفق - ١»



نموذج للقنبلة النووية الإسرائيلية ذات التفجير الداخلي



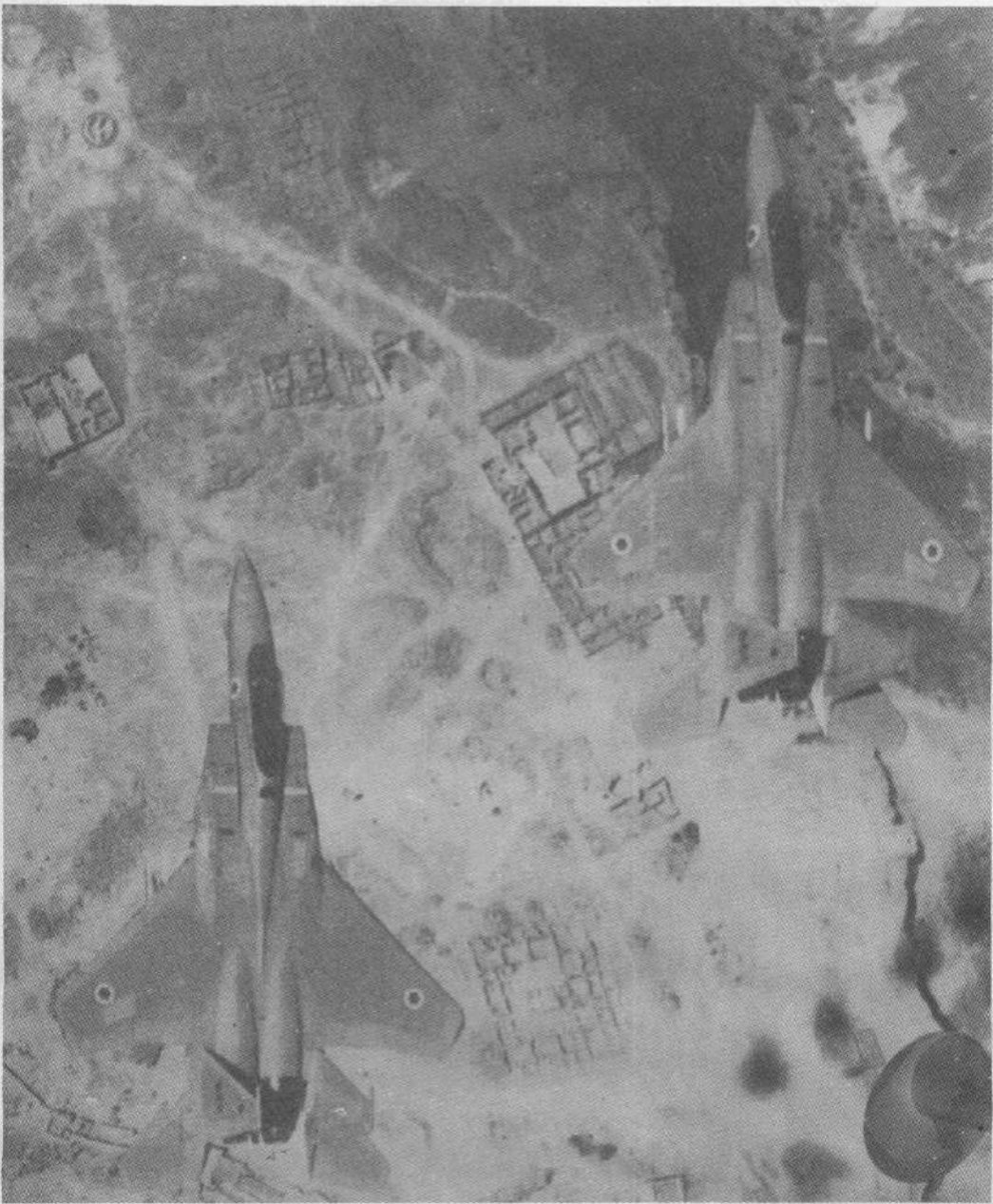
القنبلة الذرية الأولى التي أسقطت فوق ميناء هيروشيما الياباني في ٦ أغسطس ١٩٤٥



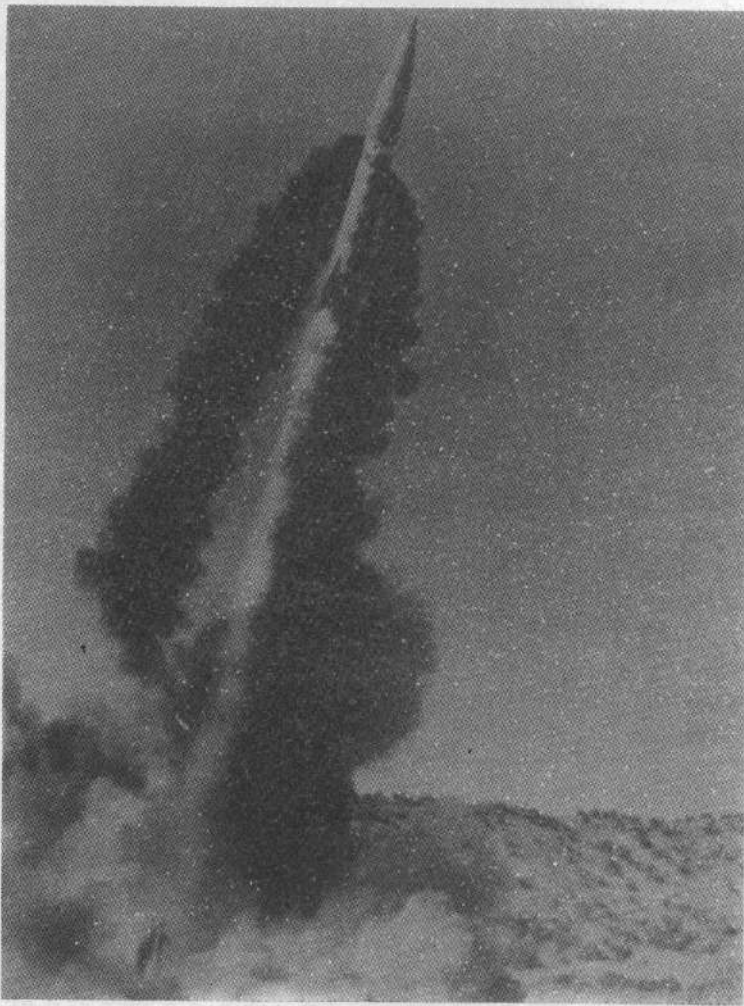
انتعامل مع المواد النووية المشعة خلف الحاجز الزجاجي الرصاصي، في داييمونا



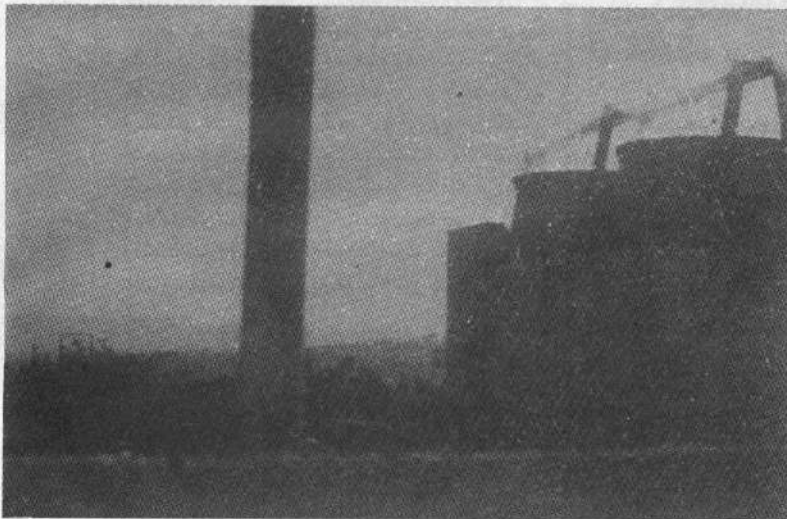
الصاروخ متوسط المدى، وبيرشينج - ٢، ذو الرأس النووية



طائرتان إسرائيلية من طراز إف-١٥، أيجيل

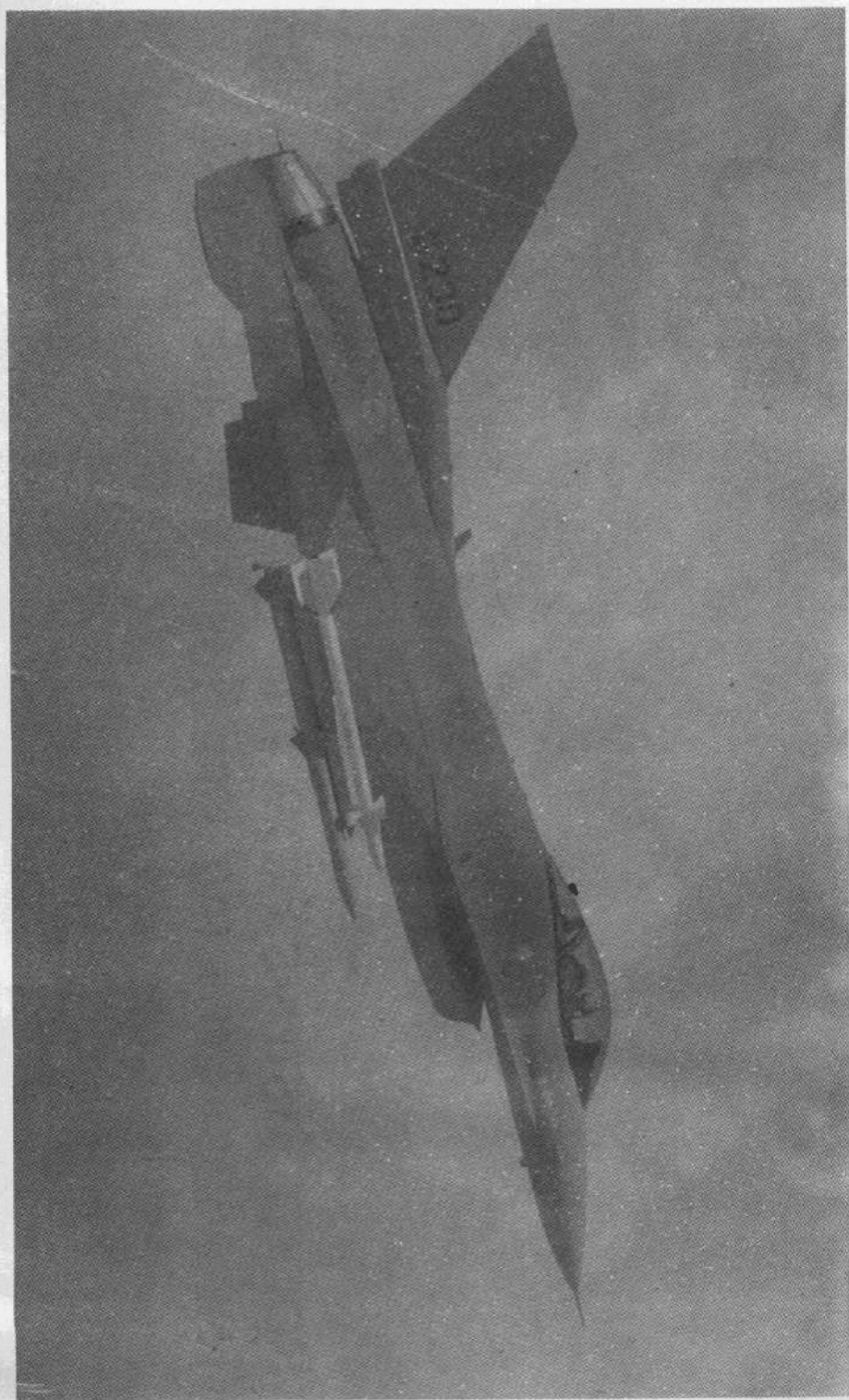


الصاروخ النووي «لانس» أثناء إطلاقه



منشآت نووية داخل معقل دايמוنا

المقاتلة الثالثة إف - ١٦ فالكوت





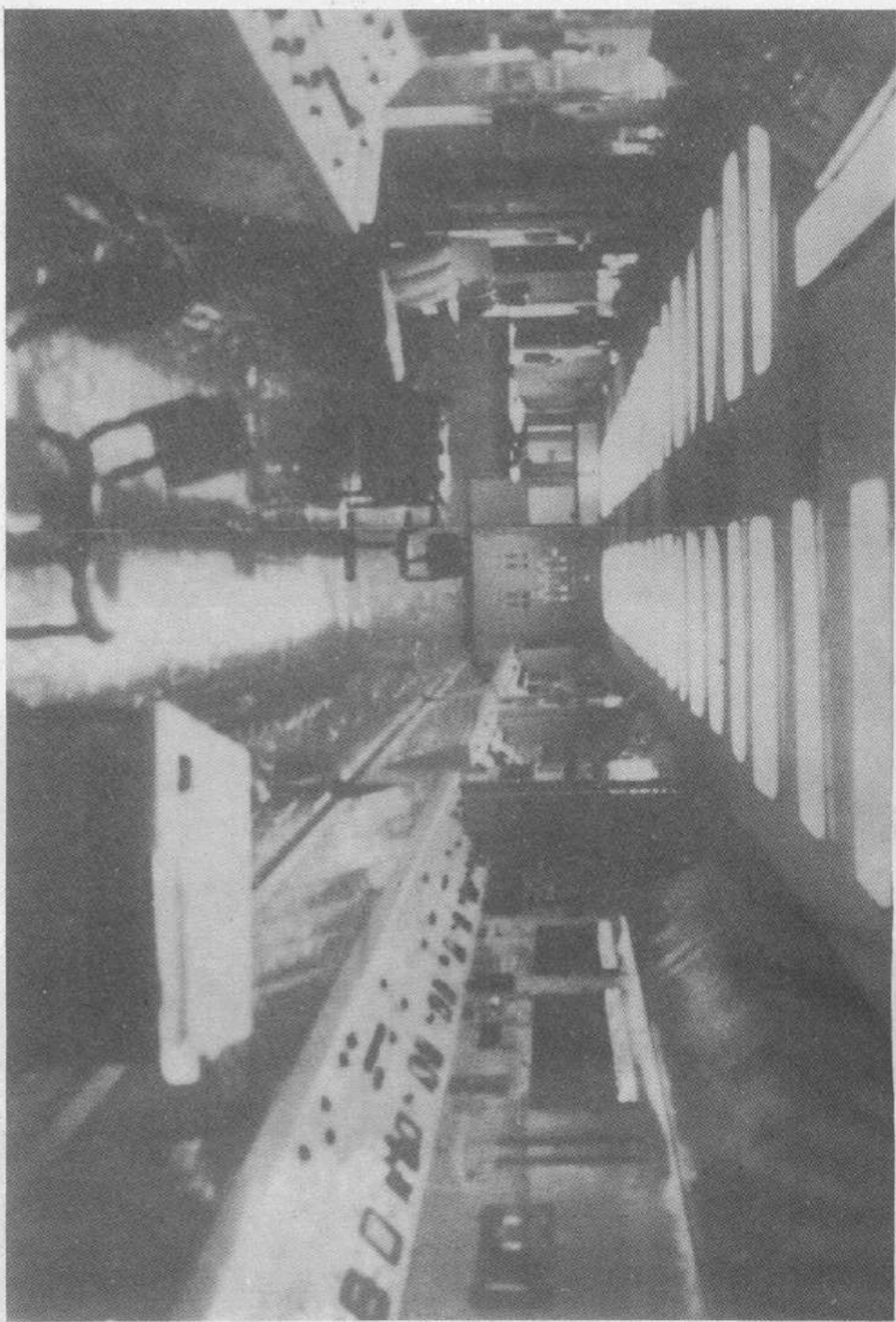
الصاروخ بيرشينج - ١، ذو الرأس النووي



الخبير النووي الإسرائيلي موزدخاي فانونو



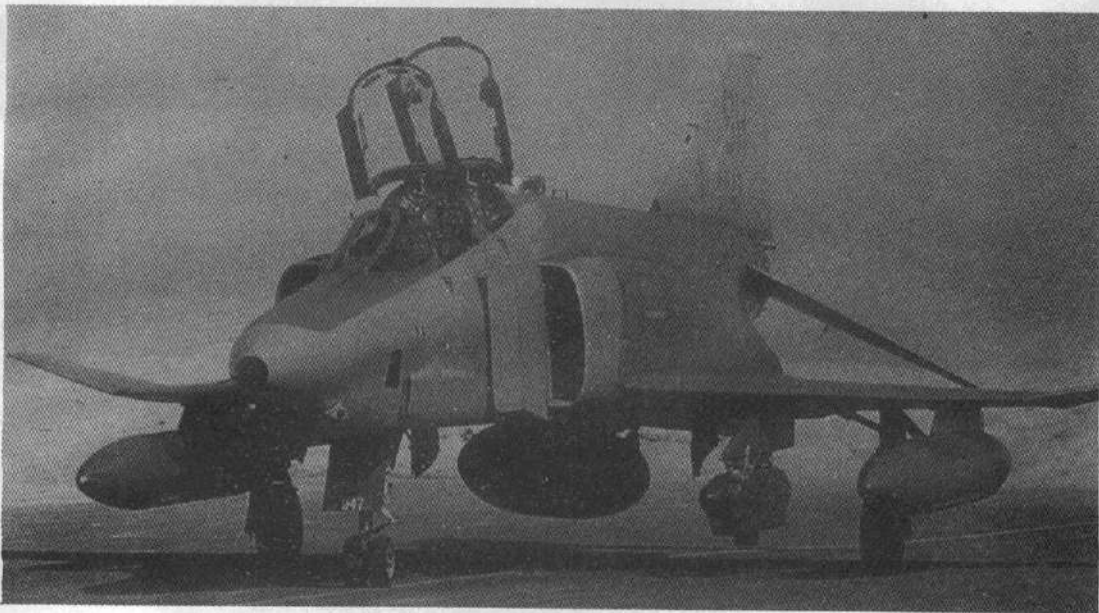
القاذفة المقاتلة إف - ١٥، إيجيل



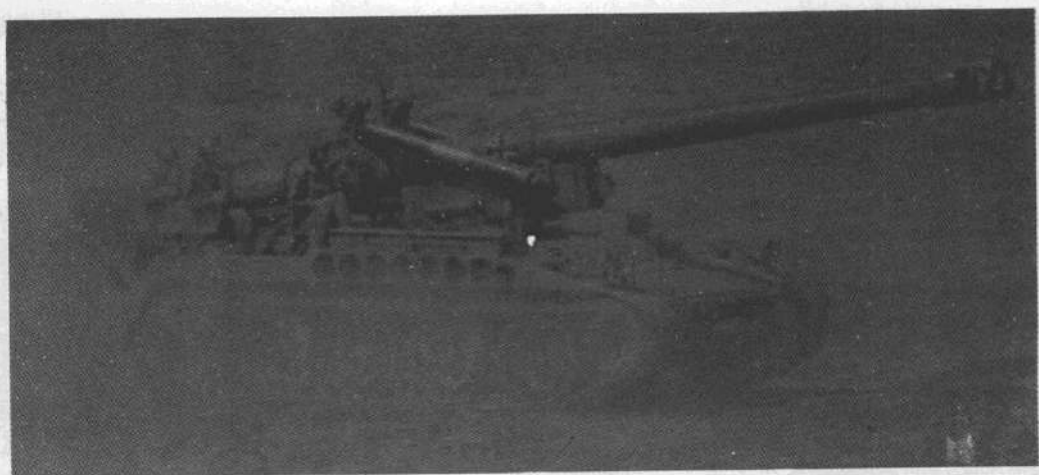
صورة تائرة لفرقة التحكم في معاشل دايوينا



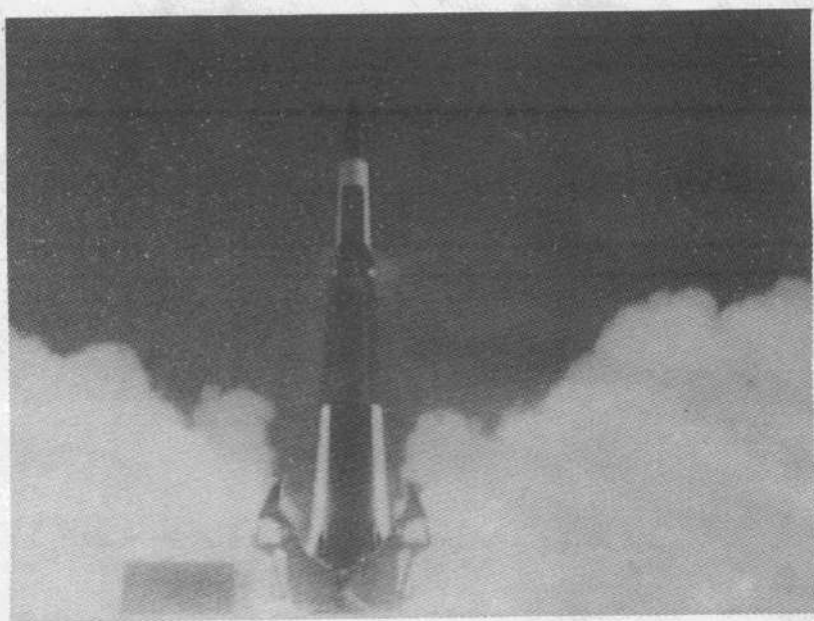
المدفع الهاوتزر عيار ١٥٥ ميلليمتراً يمكنه إطلاق دانات نووية



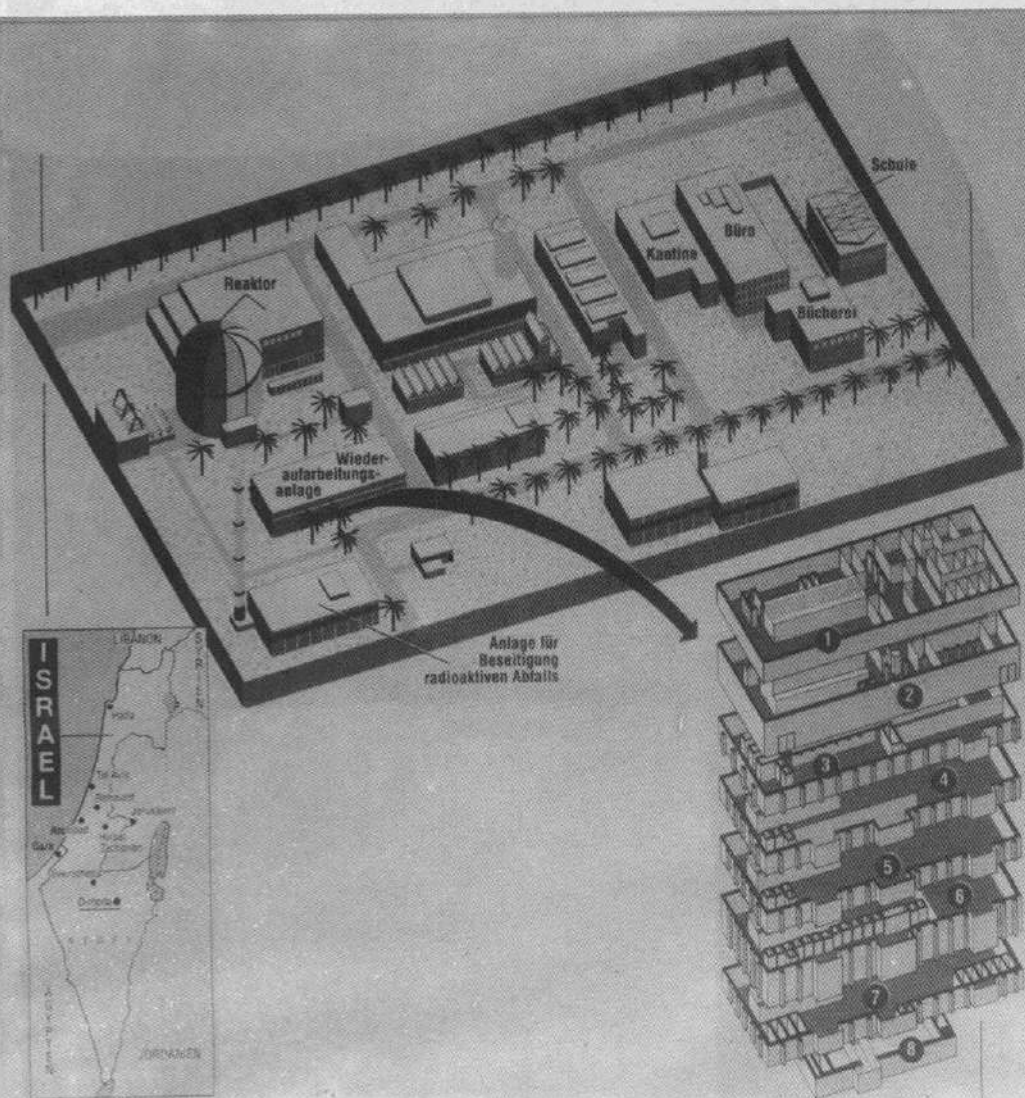
الفاذفة إف - ٤، فانتوم



المدفع الهاوتزر عيار ٢٠٣ ميلليمتراً على شاسيه دبابة موديل «إم-١١٠». يمكنه إطلاق دانات نووية



الصاروخ الإسرائيلي «شيفيت»، أثناء تجربته



كروكي للمنشآت النووية في داييمونا، وطوابق المعامل تحت الأرض، أنظر الملحق.

الفصل الخامس

وسائل استخدام الأسلحة النووية ومخاطر احتكارها

أنواع وسائل استخدام الرؤوس النووية :

استكمالاً لاستعراض مكونات البرنامج النووي الإسرائيلي لا بد من أن نقدم عرضاً موجزاً لوسائل استخدام الرؤوس النووية . ومن المعروف أن إسرائيل قلادة على إطلاق رؤوسها النووية بواسطة مجموعة متنوعة من الأنظمة غير المألوفة : ويشمل قوائمهم هذه الصواريخ الباليستية قصيرة المدى (SRBS) ؛ وصواريخ كروز ؛ ومدافع الهاوتزر ؛ والطائرات العمودية (الهايكوبتر) . يقول برانجر (Branger) وبامنتيان (Bamintian) ، على سبيل المثال ، أنه باستطاعة إسرائيل أن تنقل الرؤوس الحربية النووية بواسطة المدفع الهاوتزر ام - ١١٠ حيار ٨ بوصات أو الهاوتزر ام - ١٠٩ حيار ١٥٥ مم .

غير أن البعض يقول أن جزءاً من وسائل الاستخدام هذه تقع خارج نطاق قدرات التكنولوجيا الإسرائيلية في الوقت الحاضر ، والبعض الآخر منها يقع ضمن دائرة القدرة الإسرائيلية فيها ولكنها لا يمكن الاعتماد عليها بما يحول دون استخدامها .

تكنولوجيا التصغير :

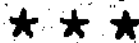
من المفضل استبعاد صواريخ كروز (Cruise) ومدافع الهاوتزر من قائمة وسائل الاستخدام المحتملة ، وذلك لحقيقة أساسية وأن كان يتم تجاهلها على وجه العموم ، هي أن إسرائيل تكاد تفتقر قطعاً إلى التكنولوجيا التي تمكنها من تصغير حجم الأسلحة النووية إلى الحد الذي يسمح بتركيبها على صواريخ أو مدافع ذات حجم صغير جداً .

وربما كانت إسرائيل تنقصها القدرة على صنع رؤوس حربية صغيرة العيار ، الخاصة بمدافع الهاوتزر ، في الوقت التي تكون فيه قلادة على إنتاج رؤوس حربية نووية للتصاروخ أريحا ، الذي يسود

الاعتقاد انه مسلح نوويا . الا ان كثيرا من الخبراء يناقشون هذا الرأي ، يقول روزن (Rozen) ، على سبيل المثال ، ان صنع الرؤوس الحربية الصغيرة قد يكون في نطاق قدرة تصميم التكنولوجيا والعلوم الاسرائيلية . لكن لم يستطع روزن او اى كاتب آخر ان يقدم دليلا يثبت صحة هذا القول الخطير ، بالرغم من ان مسألة قدرات النقل لدى اسرائيل تعتمد على مدى صحة موضوع التصغير .

تنقسم الآراء حول مهارات اسرائيل في التصغير ويمكن الدفاع جيدا من كلتا وجهتي النظر ، المؤيدة والناقبة لقدرة اسرائيل على تقليل حجم الرؤوس النووية ، بما يشتمل على الصواريخ وشحنة صاروخ ازيحا بحملها . اما القول بوجود قدرات اسرائيل التصغيرية بما يسمح بالثقل بصواريخ أصغر حجما او بالدفعية فانها أقل اقناعا .

وتقول الحجج المضادة للقدرة على التصغير : ان وضعية اسرائيل كدولة غير محتزة في صنع وتجربة الأسلحة النووية غير الشك فيها اذا كانت تعرف بعد كيف تصنع رؤوسا حربية صغيرة بالتصغير الذى يسمح باستعمالها على الصواريخ او المدفعية . فتاريخ تطور الأسلحة النووية الأمريكية يبين ان الخبرة في ميدان صنع الأسلحة النووية ، بل وفي ميدان تجربتها بصورة خاصة ، تعتبر أمرا جوهريا لاكتساب المعرفة في ميدان إعادة تصميم تلك القنابل بما يسمح باقتصار حجمها ووزنها .



على ٢٥ مايو ١٩٥٢ أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تجربة جرابل النووية التي اختبرت فيها أول رأس حربي صغير - يزن في حدود نصف الطن - الى حد يسمح باطلاقه بواسطة مدفع أو صاروخ . لكن الولايات المتحدة قد صنعت عدة مئات من الأسلحة النووية في الفترة التي سبقت تحقيقها لهذا الانجاز الذي كان بمثابة فتح كبير في مجال تصغير حجم القنابل النووية . ان مهندسى الذرة الاسرائيليين بعد تمكنهم ربما من صنع ما يقرب من ١٠ قنبلة نووية - اذا ما قورنوا بنظرائهم الأمريكيين عام ١٩٥٢ - يبدون مبتدئين في علوم تصميم القنابل النووية وقد لا يكونون قادرين بعد على صنع رؤوس حربية صغيرة العيار .

ويعتبر قرار اسرائيل الابقاء على وضعيتها النووية طي الكتمان ، وما يقتضيه ذلك من فرض حظر على اجراء اى تفجيرات نووية تجريبية ، يشير مزيدا من التساؤل حول مدى تطور قدرات اسرائيل وكفاءتها في التصغير ، لانه بدون اجراء تفجيرات تجريبية لن يكون باستطاعتها ان

تختبر التصميمات الجديدة للرؤوس النووية صغيرة العيار . وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن التفجيرات التجريبية قد لعبت دوراً رئيسياً في تحقيق التقدم باتجاه صنع قنابل نووية من عيار صغير تصلح للنقل بواسطة الحفممة الميدانية والصواريخ الصغيرة .

وقد أورد جلاستون (Glaston) قوائم بكل التجارب النووية الأمريكية التي أجريت في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٣ ، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشتغل على عدة أوجه من تكنولوجيا الأسلحة النووية بما في ذلك مجال التصغير . لم تكن كل تلك التجارب ، أو حتى معظمها ، تعنى في المقام الأول بإيجاد طرق لتقليص حجم ووزن الرؤوس الحربية النووية ، ورغم ذلك فقد أسهمت كل تلك التفجيرات التجريبية في إثراء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الهندسة النووية كما أسهمت ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في رفع مهارتها في مجال التصغير . كانت تلك التجارب في غالبيتها ضرورة لدفع العلماء الأمريكيين قدماً حتى وصلوا أخيراً عام ١٩٥٣ إلى درجة من المعرفة في ميدان تصميم القنابل النووية ، سمحت لهم بالبدء في صنع رؤوس حربية نووية صغيرة العيار يمكن نقلها بواسطة المدافع أو الصواريخ ، وخلال تلك المسيرة إلى تحقيق ذلك الاتجاز في مجال التصغير عام ١٩٥٣ ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أجريت ما لا يقل عن ٤٢ تفجيراً نووياً تجريبياً . كما أن فرنسا قد أجرت في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ما يقرب من ٢٥ تفجيراً تجريبياً ، وذلك قبل أن تنجز صاروخها الأول ذا الرأس النووية .

ونظراً لكون المهندسين النوويين العاملين في برنامج التسليح النووي الإسرائيلي تنقصهم الخبرة في ميدان تصميم الأسلحة ، ولم يستفيدوا من النتائج التي توغروا فيها التجارب النووية ، فإن الافتراض الشائع بأن مركز النقب للأبحاث النووية قد توصل إلى تحقيق نسخة مطابقة لذلك الاتجاز ، في ميدان التصغير ، الذي حققته مؤسسة البحث والتطوير الأمريكية إنما هو افتراض قابل للنقض . وكما كان الحال بالنسبة للقنبلتين الأمريكيتين الأوليين : ليتل بوى (Little Boy) التي ألقيت على هيروشيما ، وفات مان (Fat Man) التي ألقيت على ناجازاكي ، فإن قنابل الجيل الأول الإسرائيلية قد تزن ما بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ رطل .

يتفق رأى العديد من الخبراء مع هذا الرأى ، فيعترف سيرو اى زويسو (Siro E. Zoppo) في « الجنى النووي في الشرق الأوسط » .

« نيو أوتلوك » (New Outlook) أن الاسرائيليين ينتقلون الى القدرة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من صنع قنابل نووية صغيرة للمباراة .

ويخلص فاليري (Valley) الى القول : « لقد كبر المحللون الأمريكيون مراراً القول بأن عدة وحدات من صواريخ أريحا مزودة برؤوس نووية توجد في الخدمة الحالية ، ويعتبر ذلك مؤشراً على توفر درجة من القدرة على تصميم مير الرؤوس النووية وهو ما لم يستطع أحد إثباته بعد » . ويبدى « فاليري » اعتقاده : « استناداً الى التجربة الفرنسية ، أن قنبلة البلوتونيوم الاسرائيلية لن يقل وزنها عن ٢٥٠٠ رطل . كما أن السلسلة الأمريكية يمكن لها جدلاً أن تدعم هذا الاعتقاد من منطلق أن القنبلة « ليتل بوي » و « فэт مان » قد جرى تصميمها على جناح السرعة ، في حين أنه كان من الممكن تحطيمها قبل وزنها لو كان التصميم هو ذلك عليه ماتمان (Fatman) الذين كان منوطاً بهم تطوير القنبلة النووية الأمريكية حتى يضيف الأرمينيكتات — فلم يكن الوزن يشكل أحد الاعتبارات المهمة في تصميم قنبلة هيروفيتا وتجاوز آكي ، لأن وسيلة الاستخدام وهي قاذفة من طراز لا ب - ٢٩ « (B-٢٩) تستطيع حمل عشرة أهداف ، لكن قد يكون « فاليري » يبالغ هذا يعطي علماء القدرة الاسرائيليين فكرة مما يستطيعون ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد مكنت من تحقيق هذا القدر من الاختصار في الوزن إلا عام ١٩٥٠ . ويعد أن كانت قد تفشلت بالفعل لتنتج تعارب نووية .

أما القنابل الفرنسية فإنها كانت حتى عام ١٩٦٩ كبيرة الحجم ترن الواحدة منها أكثر من طن واحد ، رغم أن فرنسا كانت قد أجرت حتى ذلك الوقت ثمانية تفجيرات تجريبية كجزء من مجهود كبير بذلته من أجل انتقام حجم قنابلها . انصب الى ذلك أن فريق التحقيقات التابع لصحيفة تايمز (Times) ذكر خلال جريد أكتوبر ١٩٧٢ ، أن المصادر العسكرية القريبة من الاسرائيليين قالت إن قنابلهم النووية كبيرة الحجم وغير عملية حتى أنه تقرر لمخطط عمليات على طائرتي نقل من أجل حملها . ويوحى هذا التقرير الخاص بفريق التحقيقات أن مدداً قليلاً من قاذفات قنابل اسرائيلية يمكنها بسهولة حمل القنبلة النووية ، وإن قنابل اسرائيل النووية الإنشطارية لا بد أن الواحدة منها ترن عدة أطنان على أقل تقدير .

أما المبررات التي تؤكد قدرة اسرائيل على التصغير : فإن منطلقها أقوى وتفيد أن الاسرائيليين تمكنوا من تطوير تكنولوجيا متقدمة تماماً في ميدان التصغير حتى بدون الاستعانة بالتفجيرات القوية التجريبية . كما

أن ما أجرتة الولايات المتحدة الأمريكية من تجارب عديدة بهدف الوصول إلى عملية تصنيع قنابلها النووية لا ينطبق بالضرورة على إسرائيل . وقد تكون إسرائيل تنكّست سراً من تعلم الكثير مما يمكن تطبيقه في مجال تصنيع حجم رؤوسها النووية من خلال أجزائها لتجارب تجريبية قون أن يكون قد تم رصدها .

ويعادل ذلك من حيث الأهمية النتائج كبيرة الأهمية التي تم الحصول عليها من التجارب النووية الأمريكية الأولى التي كشفت الغطاء عنها على مر السنين ، أو تسري عن غير قصد وأصبحت متوفرة داخل الكتب والنشرات في متناول الجميع . فعلى سبيل المثال هناك معلومات تفصيلية تتعلق بتصميم عدسات ومرايا القنابل وبالكلفة الحرجة ، منشورة في الكتب والمنشورات التالية غير محظورة التداول : هــمـيـلـيـس الإنـجـار للـمـواد المتـفـجـرة المـكـتـبـة لمؤلفه « سي . ال . مـاـدر » (C.L. Mader) وكذلك « الأبعاد الحرجة للأنظمة المحتوية على اليورانيوم - ٢٣٥ (U-235) والبلوتونيوم - ٢٣٩ (Pu-239) والبلوتونيوم - ٢٣٢ (Pu-232) ، مؤلفه « اتش . سي . باكستون » (H. C. Paciston) .



ومن المحتل أن تكون إسرائيل قد تجاوزت مرحلة التجارب النووية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتظت مباشرة إلى صنع قنابل الجيل الأول النووية المصغرة مستفيدة من النتائج التي تجمعتها من تجارب العدسات التي أجرتها سراً ومن المصادر الأمريكية غير محظورة التداول .

يعزب خير فينون للدفاع عن كليف (Van Clif) أن الدول ذات التطلعات النووية ، مثل إسرائيل ، قد تكون قادرة ، وبدون إجراء تجارب ، على صنع قنابل انشطارية من الجيل الأول تكون صغرة الحجم بحيث لا يزيد وزنها عن $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{3}$ وزن قنبلتي هيروشيما وناجازاكي الأمريكيتين . وقد كتب « كليف » يقول : « إن دولة متوجهة نووياً قد تستطيع إنتاج أسلحة أولية .. بقل وزنها كثيراً من ٢٠٠٠ رطل إلى قد يكون وزنها أقل من ١٠٠ رطل ، وذلك دون حاجة لتجربتها .

ومن الحقائق المثيرة أن جون أرسطوكل فيليبس (John A. Phillips) لابد سيوافق كليف على هذا الرأي . إذ قام فيليبس هذا - وكان طالباً لم يتخرج بعد في جامعة برنستون (Princeton) - واعتماداً على الملاحظات المنشورة في الكتب المتخصصة - قام بوضع تصميمات لقنابل

نووية ، لو تم صنعها لبغيت قوة الواحدة ٥ كيلو طن ولما زاد وزنها
عن ١٢٥ رطلا فقط .

ومن المؤكد ، على ما يبدو ، أن إسرائيل قادرة على تكرار الانجاز
الذي حققه « فيليبس » ، ولكن ليست هناك أدلة على أن إسرائيل قد
غطت ذلك ، حيث يشير تقرير فريق التحقيقات السابق ذكره ، الى أن
الاسلحة الاسرائيلية تضاهى في ضخامة حجمها تلك القنابل النووية
الأولى التي كانت الولايات المتحدة الامريكية قد صنعتها في أول عهد
بإنتاج سلاح نووي . كما أن التجربة الفرنسية في ميدان التصغير ،
والتي سبق الإشارة إليها أيضا ، تدل على أنه حتى في حالة الحصول
على النتائج النووية الامريكية ، وأجراء تجارب نووية يبقى من الأسهل
وضع تصميمات لرؤوس حربية نووية صغيرة الحجم ، أما عملية صنعها
فهي ليست بتلك السهولة . ويفهم من كلام « فان كليف » أن تصنيع
رؤوس حربية يقل وزن الواحدة منها عن ١٠٠٠ رطل يتطلب إجراء
عدة تجارب نووية تجريبية .

— صواريخ لانس وأريحا :

ان وجود الصاروخين لانس وأريحا وهما من الصواريخ
الباليستكية وتبلغ قدرة دفع الأول ما زنته ١٠٠٠ رطل والثاني ١٢٠٠
رطل ، ضمن الترسانة الحربية الاسرائيلية قد تم تفسيره على نطاق
واسع بأنه دليل على أن إسرائيل قد وصلت الى ذلك المستوى من
التطور والتعميد الذي وصفه « فان كليف » ، وأنها قادرة على تصغير
الرؤوس الحربية النووية الى ما يقرب من ألف رطل . فهذان الصاروخان
لا يمثلان اختياراً مطلقاً إذا كان المطلوب استخدامها في مهام غير نووية
ويستعيب تبرير امتلاك الجيش الاسرائيلي لهما ما لم تكن مهمتهما حمل
رؤوس نووية .

ويطلق سعر الصاروخ أريحا « على سبيل المثال ، ما يزيد عن
١٠٠.٠٠٠ دولار امريكي مما يجعله — بسبب هذه التكلفة المرتفعة ،
غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية لإطلاق الرؤوس المتفجرة
التقليدية . ونظراً لوجود دائرة خطأ محتملة — وهي قطر الدائرة التي
يمكن للصاروخ أن يسقط فيها نصف رؤوسه الحربية — لهذا الصاروخ
يبلغ مقدارها كيلو متر واحداً ، فإن الصاروخ أريحا سيخطئ هدفه
بمسافة ألف متر مرة كل مرتين ، وهذا بدوره يجعله غير دقيق الإصابة
وبالتالي فإنه عديم الجدوى عسكرياً إلا إذا كان يحمل رأساً نووياً .

وكذلك الحال بالنسبة لصاروخ «لاتس» فهو بدوره على التكاليف وغير دقيق في أصالة الهدف . وقد سبق أن أثير اقتراح لبحث إمكانية استخدام صاروخي « أريحا » و « لاتس » لتنفيذ مهام غير نووية ويجدوى اقتصادية مناسبة وذلك لاستكاف بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات (SAM) ، إذ يسمح استخدام تلك الصواريخ لهذه المهمة بتوفير الطائرات والطيارين الأعلى تكلفة . غير أن هذه المقولة لا يمكن تأكيدها . فليس هناك أى أمثلة سابقة استخدمت فيها صواريخ بالستية قصيرة المدى (SRBMs) بنجاح لتدمير بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات . فصاروخا « أريحا » و « لاتس » ليسا من الدقة بما يسمح بالاعتماد عليها لتدمير تلك المواقع التي تكون محصنة على نحو نموذجي بالسواتر والملاجئ مما يتطلب إطلاق عدد كبير من هذه الصواريخ لاستكاف بطارية واحدة من تلك البطاريات ، وبذلك يشكل هذا الهجوم عملية مكلفة وعديدة الجدوى في نفس الوقت .

ويبقى استخدام هذه الصواريخ لإطلاق الرؤوس النووية هو الاستخدام العملي الأفضل . ويقول تقرير مجلة تايم (Time): « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ، استفاد إلى معلومات حصل عليها من مسئولين إسرائيليين رفيعي المستوى ، أن إسرائيل قادرة على إطلاق الرؤوس الحربية النووية بواسطة صواريخ أريحا . أما وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) فقد أفادت أن إسرائيل قد زودت صواريخها برؤوس نووية بالتأكيد ، وأن أحد الأسباب التي تجعل الوكالة تعتقد بامتلاك إسرائيل للقنبلة هو اقدام تلك الدولة على « توظيف أموال طائلة في نظام صاروخي بأعلى التكاليف مصمم لجعل رؤوس حربية نووية » .

★ ★ ★

ويتضح من دراسة كلفة التقاريز والآراء السابق ذكرها ، أنه من المحتمل أن تكون إسرائيل قادرة على تصنيع الرؤوس الحربية حتى آلاف رطل الأمر الذي يتيح إمكانية إطلاقها بواسطة صواريخ « أريحا » و « لاتس » ، ولكن ليس بمقدورها إنتاج رؤوس نووية زنة ٣٠٠ رطل التي يمكن إطلاقها بواسطة صواريخ جابرييل (Gabriel) أو زنة ١٠٠ رطل بما يسمح بإطلاقها بواسطة المحفصة الثقيلة . غير أنه يلزم التنويه إلى أن الثقة في تلك الاستنتاجات ليست كبيرة بسبب الغموض الشديد الذي يحيط بالأدلة التي تستند إليها .

إن احتواء الترسانة الإسرائيلية على صواريخ من نوع « أريحا » و « لاتس » مزودة برؤوس نووية هو احتمال قائم بالفعل . كما أن

الآراء المضادة التي يطرحها كل من « زويو » و « ميري » ، والأطلة المضادة التي يجسدها تقرير « فريق التحقيقات » والتجربة الفرنسية في ميدان تصغير الأسلحة النووية ، هي كلها مقنعة ومن الصعب رفضها . أما العامل الحاسم الذي يجعلنا ننسب إلى إسرائيل امتلاكها لصواريخ بالستكية قصيرة المدى مزودة برؤوس نووية فهو اعتقاد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن الصواريخ الإسرائيلية مجهزة لحمل رؤوس حربية نووية . وفي الحقيقة أنه لا معنى ، من الناحية العسكرية ، لوجود الصاروخين « أريحا » و « لانس » ما لم يكونا مزودين برؤوس نووية ، غير أنه من ناحية أخرى يستبعد أن تكون إسرائيل قادرة على تصغير حجم الرؤوس النووية لتناسب تلك الأنظمة دون إجراء تجارب نووية .



والذا أردنا أن نتحقق مسألة استخدام الصواريخ « أريحا » و « لانس » كوسائل استخدام رؤوس نووية ، فإنه يمكن القول بأنه إذا افترضنا أن إسرائيل قادرة على تصغير الرؤوس الحربية النووية حتى وزن الف رطل ، فإنه يمكن لها في هذه الحالة أن تستخدم الصاروخين المذكورين لحمل تلك الرؤوس .

ومن المعروف أن الصاروخ لانس (Lance) هو صاروخ أمريكي تم تصميمه للاستخدام في أوروبا بأعداد صغيرة بواسطة قوات حلف شمال الأطلسي (NATO) ، باعتباره صاروخا ميدانيا ذا « قوة مزدوجة » إذ يمكن أن يحمل رأسا تقليديا أو نوويا . وهذا الصاروخ محمل على قاذف متحرك ويبلغ مداه حوالي ٤٥ ميلا .



أما الصاروخ « أريحا » فيمثل بالنسبة لإسرائيل رادعا استراتيجيا مستقلا يستطيع أن يخلقه ، نظريا ، ابتلاك حرب القرعة العسكرية والسياسية التي قد تحتاج إليها في أي وقت من الأوقات . وهذا النوع من الصواريخ يحظى بأهمية بارزة على خريطة الأمنيات العسكرية الفلسطينية في إسرائيل ، وتأتي هذه الأهمية انطلاقا من حساسات أمريكائية دقيقة تعتمد في مظهراتها على الاعتبار أن القذرات الصاروخية بمثابة جزء أصيل من القذرات النووية المحتملة .

وفي هذا الإطار ، قبلت إسرائيل - منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن على ادخال هذه الصواريخ إلى المنطقة من خلال تطوير وسائل الأبحاث الصاروخية الاستراتيجية ، جتبا إلى جانب مع تطوير قدراتها النووية وتحت الأعدال المتخذة في القول العربية المجاورة

لها ، وقد استلهمت هذا المصنع الإسرائيلي الخلق على ابتكاره حارس التفوق العسكري والاستراتيجي على العرب من خلال ابتكار التفوق العسكري النووي والأسلحة الصاروخية وغير الصاروخية الكمبيوترية يبتذل تلك الرؤوس النووية إلى أهدافها ، مع العمل على امتلاك التفوق العسكري التقليدي أيضا .

وهناك سؤال حول طبيعة الدور الذي تلعبه الصواريخ الباليستية تحديداً في أداء وظيفة الردع الاستراتيجي ، وللإجابة على هذا السؤال ، لا بد من الإشارة أولاً إلى مجموعة من الخصائص العامة التي تميز عمل هذه الصواريخ ، وفي مقدمتها أن هذه الصواريخ تتجه نحو أهدافها بواسطة حسابات الرمي الانتدافية ، أي بصورة تلقائية على أساس حسابات الرمي والتصويب التي جرى تخزينها في الحاسب الآلي في منظومة التوجيه العاملة على متن الصاروخ ، دون الاعتماد على التوجيه الراداري والحراري .

اضف الى ما سبق ، ان نظام التحليق الخاص بهذه الصواريخ يقضي بانطلاق الصاروخ الى خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية ، ومن ثم السقوط رأسياً نحو الهدف بأقصى سرعة ممكنة ، وهي سرعة تتراوح عادة بين ٤ أضعاف و ١٠ أضعاف سرعة الصوت ، أي ما يصل إلى ١٠ - ٢٠ ألف كيلو متر في الساعة . وفي ضوء هذه الخصائص ، تتميز جملة من المزايا للصواريخ الباليستية تفرد بها عن غيرها من منظومات السلاح ، وتتمثل تحديداً في :

● المقدرة على الاختراق والبقاء .

● المقدرة على ضرب الأهداف .

● الدقة الحركية .



وتجدر الإشارة إلى أن فئة صواريخ أريحا لا تقتصر على طراز واحد فقط ، وإنما تنحدر على أكثر من نوع ، فهناك الصاروخ « أريحا - ١ » الذي كان أول صاروخ أرض / أرض استخدمه القوات الإسرائيلية ، ويترأخ مداه ما بين ٤٥٠ - ٦٥٠ كم ، والصاروخ « أريحا - ٢ » الذي يتراوح مداه ما بين ١٢٥٠ - ١٤٥٠ كم ، ثم الصاروخ « أريحا - ٣ » الذي مازال قيد التطوير ، ويجرى تحويله إلى صاروخ أرض - أرض وقد يصل مداه إلى ٧٥٠٠ كم .

ولم تظهر العمليات الأولى حول وجود هذا الصاروخ ، إلا مع
أواخر السبعينيات عندما بدأت المصادر الغربية في الإشارة إلى قيام
إسرائيل بتطوير صاروخ جديد يعرف باسم « يريجو » أو « أريحا » ،
وأعربت من اعتقادها بأنه عبارة عن نموذج متطور عن الصاروخ
الفرنسي « م . د - ٦٦٠ » ، كما أشارت تلك المصادر إلى أن الصاروخ
« أريحا » باهظ التكاليف بدرجة لا يعتقد معها أنه مسم لمجرد الاستخدام
في حمل الرؤوس التقليدية ، وإنما ليجري تزويده أسلحتنا بالرؤوس
النووية .

ومن المعتقد أن عمليات الإنتاج الكمي للصاروخ بدأت في مطلع
السبعينيات بعد انتهاء أعمال التطوير والاختبار ، وبدأ في الدخول إلى
صفوف الخدمة الفعلية في أواخر عام ١٩٧٢ ، وبعد ذلك لم تتوقف قط
جهود تطوير قدرات هذا الصاروخ ، إذ استمر العلماء الاسرائيليون
في تحسين تلك القدرات ، سواء من حيث زيادة مدى العمل الخاص
به ، أو من حيث تحسين دقة الاصابة .

وتتردد معلومات مفادها أن إسرائيل بدأت في نشر هذا الصاروخ
في صفوف قواتها المسلحة في أواخر عام ١٩٧٢ ، ويركب الصاروخ
« أريحا - ١ » على منصة متحركة في أغلب الحالات ، ويمكن نقله
بسرعة ٥٠ ميلا في الساعة . أما الصاروخ « أريحا - ٢ » الذي بدأت
إسرائيل في تطويره مع أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات ، فقد
أجريت عليه العديد من الاختبارات ، كان آخرها التجربة التي أجريت
في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٨٩ ، والتي أطلق فيها الصاروخ من
قاعدة إسرائيلية في اتجاه البحر الأبيض المتوسط ، وسقط غرب جزيرة
كريت ، وبمسافة تبعد حوالي ٢٠٠ كم من السواحل الليبية . أما
الصاروخ « أريحا - ٣ » فهو عبارة عن تطوير للصاروخ الفضائي
الاسرائيلي « شافيت » الذي استخدم في إطلاق القمرين الصناعيين
التجريبيين « أونيك - ١ » و « أونيك - ٢ » ، ويوصف هذا الصاروخ
بأنه أكثر تقدما وتعقيدا من أي صاروخ آخر لدى إسرائيل .

إن الأرقام تشير إلى أن لدى إسرائيل ١٠٩ منصات أحادية
للصواريخ « لانس » الأمريكية الصنع ، و ١٥٠ قاذفا خاصا بـ « أريحا -
١ » و ١٥٠ قاذفا خاصا بـ « أريحا - ٢ » . وطبقا للتعايير الغربية
التي تشير إلى قدرة إسرائيل على إنتاج ٢ - ٦ صواريخ شهريا ، فإن
إسرائيل تمتلك منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٠ ما يتراوح بين ٦٢٠ -
١٢٣٨ صاروخا من طراز أريحا مقابل ٣ آلاف صاروخ تمتلكها البلدان

العربية . ولهذا فانه من الصعب على اسرائيل تحقيق تفوق على البلدان العربية في هذا المجال ، وخاصة ان تكاليف انتاج الصاروخ « اريحا » بأسعار عام ١٩٨٤ كانت ٢٠٠ ألف دولار أمريكي للصاروخ الواحد . ولبناء ما بين ٣ - ٦ صواريخ شهريا ، فان اسرائيل ستحتاج الى ١٤ مليون دولار سنويا ، علما بان قضية التوازن مبدأ مرفوض في نظرية الأمن الاسرائيلي ، على أساس ان اسرائيل تسعى دائما الى عدم وصول الصراع بينها وبين العرب الى حالة « الردع المؤكد المتبادل والمتوازن » ، الا ان امتلاك البلدان العربية للصواريخ أرض - أرض ترك تأثيراً على مفهوم الردع الاسرائيلي ، بحيث فرض على اسرائيل مسار تحرك يرمى الى :

● التأثير على برنامج انتاج الصواريخ في البلدان العربية .

● السعى لامتلاك النظم المضادة للصواريخ .

ومن دراسة كل ما تقدم فقد بات من المؤكد ان تطور الصواريخ الاسرائيلية أرض / أرض يمثل خطراً كبيراً على المنطقة العربية بصفة خاصة وضمنها دول الخليج ، وازدادت تلك الخطورة مع اطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي « أفق - ٢ » في مداره يوم ٣ ابريل ١٩٩٠ ، حيث انه سوف يسهل الى حد كبير الحصول على المعلومات اللازمة لتوجيه هذه الصواريخ الى اهدافها بدقة كبيرة ، وبضاعف من تلك الخطورة ، بطبيعة الحال ، ما هو معروف عن امتلاك اسرائيل للرؤوس النووية متنوعة الأعمرة .

وقد أصبحت اسرائيل الآن بما لا يدع مجالا للشك قادرة على ضرب الاهداف الحيوية بالصواريخ أرض - أرض في كسل من مصر وسوريا والأردن والعراق بالكامل وجزئيا بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان وليبيا ، وان أي تطوير قائم للصواريخ « اريحا - ٣ » ، سوف يجعل من جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج واهدافها الحيوية رهينة للضربات الصاروخية الاسرائيلية ذات الرؤوس النووية .

وقبل ان ينتهي من دراسة مسألة الصواريخ الاسرائيلية ، نقول ان هناك قضية أساسية متعلقة باستخدام تلك الصواريخ ضد البلدان العربية ، وهي ان مساحة اسرائيل الكلية لا تزيد عن ٢٦٥ كم^٢ وأن

طول الحدود مع مصر وسوريا ولبنان والأردن يبلغ ٩٨٥ كيلو مترا ، وهو ما يسهل تعرضها لخطر أي نوع من الصواريخ وحتى قنصيرة المدي ومتوسطة المدى ، أما مساحة الوطن العربي فتبلغ حوالي ١٢ مليون كيلومتر مربع . وقبل ما أسفرت عنه الحرب العراقية الكويتية من خسائر في القوات العراقية ، فإن الكثافة العالية للقوات المسلحة العربية كانت تبلغ ٩٠.١٦ جندي لكل كيلو متر مربع بينما هي في إسرائيل ٨ جنود لكل كيلو متر مربع . وكانت تصل كثافة الدبابات في الدول العربية مجتمعة إلى ١٢ دبابة لكل ١٠٠ كم^٢ بينما تبلغ في إسرائيل ١٦ دبابة لكل ١٠٠ كم^٢ ونسبة طائرات القتال إلى المساحة : في البلدان العربية طائرتان لكل ١٠٠ كم^٢ وفي إسرائيل ٤٦ طائرة لكل ١٠٠ كم^٢ ، وهو ما يعني أن تأثير الصواريخ الإسرائيلية سيكون محدودا إذا ما قورن بالخسائر الإسرائيلية .

— وسائل نقل أخرى للرؤوس النووية :

يقول هاركابي أن إسرائيل تستطيع نقل أسلحتها النووية إلى الهدف المراد ضربه بواسطة طائرات النقل المدنية أو العسكرية ، أو طائرات المليكوتير أو الحظاظ . لكن يقر في نفس الوقت أن استخدام أية وسيلة من هذه الوسائل يبقى أمرا في حاجة إلى الدراسة .

تتفق طائرات النقل — مثل طائرات شركة المال البوينج (Boeing) الخاصة بالركاب أو طائرات الأمداد من طراز سي — ١٣٠ (C-130) — على القاذبات المقاذبة العسكرية في بعض النواحي ، فالأولى تستطيع نقل حيوات أكبر لذا ، يكون من السهل عليها أن تحمل سلاحا نوويا من أسلحة الجيل الأول يبلغ وزنه عدة آلاف من الأرمال ، كما يمكنها الطيران إلى مسافات أبعد من المسافات التي تستطيع بلوغها غالبية طائرات القتال العسكرية .

أما العيب الرئيسي في طائرات النقل هذه فهو « تعرضيتها » ، فهي بطيئة الحركة يسهل تعميمها بصواريخ أرض / جو سام (SAM) أو الطائرات الاعتراضية أو حتى بنيران الأسلحة الصغيرة ذات المدى المناسب . لذا ، يفترض في طائرات المال أو طائرات سي — ١٣٠ أن تعتمد على مظهرها ، الذي لا يثير التهديد ، من أجل المرور عبر دفاعات العدو الجوية . فحتى في ظروف المعارك قد يصبح لطائرة نقل مدنية (تحمل رأسا حربييا نوويا) ولكنها قد تسمى أنها ضلعت

الطريق أو أنها بحاجة لأن تقوم بعملية هبوط اضطراري ، بالمرور بسلام فوق أراضي العدو أو حتى الهبوط في إحدى مدنه .

وبطبيعة الحال لا يحتمل أن تستعمل إسرائيل أية وسيلة نقل تعتمد في نجاحها على سذاجة العدو أو حسن نيته . وقد أظهر الاسرائيليون أنفسهم أن استخدام طائرات النقل كوسائل لاستخدام الرؤوس النووية إلى الهدف المراد ضربه أمر غير عملي عندما أقدموا بعد حرب أكتوبر بوقت قصير على إسقاط طائرة ركاب ليبية ، تحمل ركابا مدنيين كانت قد عبرت مجالهم الجوي بطريق الخطأ .

أما طائرات الهليكوبتر فهي لن تكون أحسن حالا من طائرات النقل لتنفيذ مهام نووية . فهي وإن كانت تمتاز على طائرات النقل بقدرتها على الطيران المنخفض والتطيق قريبا من سطح الأرض ودون مستوى عمل رادارات العدو لتنفيذ المهمة بفعالية أكبر ، فإنها مع ذلك لا تعتبر وسيلة ناجحة لنقل الأسلحة النووية . فلا يستطيع هذه الطائرات عادة أن تطير على ارتفاعات شاهقة تجعلها خارج نطاق عمل المدافع المضادة للطائرات كما أنها تبقى عرضة سهلة للصواريخ أرض / جو والطيران الاعتراضي .

وإذا حلقت طائرات الهليكوبتر على ارتفاع منخفض ، كما يفترض فيها أن تفعل في حال قيامها بمهمة نووية ، لتجنب رادارات العدو فلن تكون عرضة لنيران الأسلحة الصغيرة التي يحملها المشاة . وإذا تمكن العدو من إسقاط طائرة هليكوبتر تحمل قنبلة نووية أثناء تطيقها على ارتفاع منخفض جداً ، فإن عملية تحطم الطائرة قد لا تؤدي إلى تدمير حمولتها النووية مما قد يتيح للعدو إمكانية الاستيلاء على ذلك السلاح النووي سليماً ، وبما لا شك فيه أن إسرائيل لا تسع لنفسها أن تكون في هذا الموقف .

أما النقل بواسطة « الحقيبة » — أي إعادة تجميع أجزاء القنبلة وتركيبها سراً على مقرية من الهدف — فهو احتمال بعيد أيضاً . إن نقل متفجرات تقليدية في سيارة أو شاحنة لتفجيرها في إحدى مدن العدو ليس أمراً غير مألوف في الشرق الأوسط ، وما ينطبق على استخدام تكتيك « الحقيبة » هذا في حال المتفجرات التقليدية يمكن أن ينطبق على المتفجرات النووية أيضاً .

وتجدر الإشارة أيضاً أنه قد سبق لرئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحم بيجين (Menachem Begin) أن نجح ، أيام ممارسته لحرب العصابات ، في استخدام الشاحنات لإيصال قنابل تقليدية ضخمة إلى

أهداف لدى العدو . ولن يكون مستغرباً أن يقدم رئيس وزراء آخر
أن تعرضت إسرائيل لازمة من الدرجة القصوى على اللجوء مجدداً لمثل
هذه الأساليب لضرب إحدى مدن الأعداء ، أن كان من المتعذر الوصول
إليها بطرق أخرى .

ورغم كل ذلك فإن اتباع تكتيك « الحقيبة » لنقل القنابل النووية
إلى الهدف قد لا يكون له أى معنى إلا فى ظل ظروف نادرة ، ولن ينظر
إلى هذا « السيناريو » نظرة جادة عند استعراض معظم
« سيناريوهات » استخدام الأسلحة النووية ، ومن الواضح تماماً أن
طريقة « الحقيبة » هذه محفوفة بالمخاطر واحتمالات الفشل إلى الحد
الذى يجعل طريقة نقل القنابل النووية بواسطة طائرات البوينج القابعة
لشركة المال أو بواسطة طائرات هليكوبتر مفضلة على هذه الطريقة .

● القاذفات النووية :

نظراً للعيوب الموجودة فى وسائل استخدام الرؤوس النووية
والتي سبق سردها من قبل ، يصبح من المرجح أن تعتمد إسرائيل فى
المقام الأول ، أن لم نقل اعتماداً كلياً ، على الطائرة النفاثة لنقل القنابل
النووية . فبالإضافة إلى قدرة هذه الطائرة على بلوغ مسافات أبعد ،
فإن الأنواع الحديثة منها مثل الـ اف - ١٥ (F-15) والـ اف - ١٦
(F-16) توفر دقة أكبر من قذائف الصواريخ . ومن بين المجموعة الكبيرة
من القاذفات المقاتلة التي يمتلكها سلاح الجو الإسرائيلي من المرجح
أن يهتم الاختيار فى عدد ضئيل محدد منها لتنفيذ مهام نووية .

هناك ستة أنواع من الطائرات النفاثة تشكل العمود الفقري
لقوة سلاح الجو الإسرائيلي وهي : « اف - ١٥ إيجل » (F-15 Eagle)
و « اف - ١٦ فالكون » ، « اف - ٤ فانتوم » (F-4 Phantom)
و « كفير » (Kifer) ، وسكاى هوك « اف - ٤ » (Sky Hawk)
وميراج - ٣ (Mirag 3) .

وإذا افترضنا أن القنبلة النووية الإسرائيلية من الجيل الأول تزن
قاربة ألف رطل ، وبالرغم من إمكانية استخدام كل أنواع هذه الطائرات
للقنابل النووية ، فإن « الميراج - ٣ » تستثنى من الطائرات التي يقع
عليها الاختيار لادراجها ضمن الفئة الأولى من القاذفات النووية ، لأن
النسبة بين الحمولة القصوى لهذه الطائرة ووزن القنبلة متدنية جداً

مقارنة بهذه النسبة لدى الطائرات الأخرى ، فقتيلة وزنها إلى رطل
تقلص إلى حد كبير من سرعة الطائرة « المراج - ٢ » وقدرتها على
المنورة ، مما يجعلها عرضة للمؤامرات أرض / جو وغرسية للعمليات
الاعتراضية ، وهذا يقلل من فرص نجاحها في بلوغ هدفها .

يقول فاليري (Valéry) عن مسدود الطائرة : « من الصعب قطعاً
تصورها كقاذفة استراتيجية ، لقد وجد الفرنسيون أنفسهم مضطرين
إلى زيادة قوة طائراتهم من طراز « مارج - ٢ » لينتج عن ذلك
القاذفة النووية « مارج - ٤ » . وقد استخدموا في هذه القاذفة محركين
ومضامنها في هذه العملية مسلحة الإجنحة . فإن كان وزن القاذفة
النووية الإسرائيلية ليس ١٠٠٠ رطل ، ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رطل وهي
أكثرية تقاد تنافس في قوة إحتمالها الإمكانية الأولى وإن كانت تبقى
أقل درجة ، فإن المراج ٢ سي . جى تصبح في هذه الحالة مدية الجدوى
تماماً كنظام للنقل ، لأن طاقة الحمل القصوى لهذه الطائرة - وتبلغ
٣٠٠٠ رطل - سوف تعجز عن التعامل مع قنبلة بهذه الضخامة .

أما طائرة « كهر » و « سكاي هوك اي - ٤ » ، وتبلغ طاقة
الحمل القصوى الأولى ١٤٦٨ رطلاً والثانية ١١٥٥ رطلاً ، مع السهل
على كل منهما أن تحمل قنبلة نووية زيتها ١٠٠٠ رطل ، لكن أحدهما
لحمل سلاح وزنه ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ رطل تصبح عامية تماماً .

وبافتراض أن القنبلة الإسرائيلية النووية تزن ١٠٠٠ رطل وليس
١٠٠٠٠ رطل فإن خمسة من بين ستة الأنواع من الطائرات العربية
المذكورة في الجدول ١ مع استبعاد المراج ٢ ، يقع عليها الاختيار
لتشكيل طائرات الصف الأول لتنفيذ مهم الضرب بالإنساعة النووية .
ومن بين الأنواع المرشحة يمكن تقليص الاختيارات ، وذلك بقياس أداء
كل طائرة على أساس عاملين أساسيين هما : القدرة على الاختراق ،
والمدى .

● القاذفات المقاتلة النووية الإسرائيلية :

يحتاج سلاح الجو الإسرائيلي أن تتوفر في قاذفاته المقاتلة من
الصفات ما يؤمن لها أفضل قدر على الاختراق لضمان اختراقها
لغمامات العدو الجوية بنجاح ونقل حمولتها النووية ، وتعتمد بحره
القاذفة للقائه على اختراق الغمامات الجوية إلى حد كبير على ما يمتلكه

الطائرة من تجهيزات للحرب الالكترونية والكرونيات الطيران والقدرات القتالية .

فإنظمة الحرب الالكترونية هي التي تحدد ما اذا كانت الغافة تستطيع الطيران على ارتفاع منخفض دون مستوى عمل الرادارات المعادية ، وبأى قدر من النجاح تستطيع الطيران على ارتفاع منخفض دون مستوى عمل الرادارات المعادية . وبأى قدر من النجاح تستطيع ذلك ، وهي التي تمكثها من اكتشاف وتحديد مواقع صواريخ أرض / جو وطائرات العدو الاعتراضية وتجنب خطرهما ، والقيام بالتشويش على الاجراءات الالكترونية المضادة ، وتنفيذ المهام الأخرى التي تعتبر أساسية من أجل تحقيق اختراق الدفاعات الجوية بنجاح . وفي حالة فشل كل هذه الاجراءات فإن الخصائص القتالية للغافة المقاتلة — أى قدرتها على المناورة وتجهيزات الطيران الالكترونية المتوفرة لها وتسليحها وسرعتها — هي التي ستقرر مدى قدرة الطائرة على أن تشق طريقها قتالاً عبر دفاعات العدو وأن تكمل مهمتها .

وتجدر الإشارة الى أن المقاتلة الاعتراضية « اف — ١٥ (F-15) «ايجل» والغافة المقاتلة « اف — ١٦ (F-16) «فالكون» ، مزودتان بنماذج معدلة لأحدث وأكثر تجهيزات الحرب الالكترونية الأمريكية تقدماً . ويؤمن لهما التفوق على الأنواع الأخرى من الطائرات فى ميدان التجهيزات الالكترونية من حيث القدرة على اختراق الدفاعات الجوية . فالرادار (Pluse - Doppler) يمكن الطائرة « اف — ١٥ » من اقتناء أثر الطائرات الأخرى على مسافات بعيدة وعلى انخفاض يصل الى مستوى رؤوس الأشجار ، وفي الوقت نفسه يستطيع جهازها الجديد للتحقق الذى زودت به أن يحدد ما اذا كانت الطائرة التي تم اكتشافها حديقه أو معادية . وفي نفس الوقت ، يستطيع نظام رادار الانذار الموجود فى الطائرة « اف — ١٥ » أن ينبه الطيار عندما يكون هناك رادار قد اكتشف طائرته ويقوم بتعقبها ، مما يتيح للطيار تشغيل وحدة الاجراءات الالكترونية المضادة للتشويش على ترددات الرادار المعادى .

وطائرة « اف — ١٥ » مزودة بكمبيوتر للحالة الجوية ونظام توجيه أوتوماتيكي ، وهذان الجهازان يتيحان للطيار أن يحلق بالطائرة على كل الارتفاعات وفي جميع الأحوال الجوية . وتستطيع الطائرة أيضاً أن تحدد احداثياتها على مستوى الكرة الأرضية بحيث ، لو توفر لها الوقود الكافى ، تستطيع أن تجد طريقها الى أية نقطة تريدها على الكرة الأرضية .

ان هذه القدرات الملاحية المتميزة لا تقدر بثمن بالنسبة لمقاتلة اعتراضية ، يراد لها ان تطير على ارتفاع منخفض في ظروف جوية رديئة او في مهام بعيدة المدى . كما ان الطائرة « اف - ١٥ » مزودة ايضا بنظام لتحديد الاهداف وعرضها على الطيار ، دون ان يحتاج هذا الى تحويل ناظره عن الهدف ، فهذا النظام يعرض للطيار صورة في مستوى نظره بمبها كل البيانات اللازمة لامتراض وتدمير الطائرات الاعتراضية المعادية دون ان يحيد بنظره عن هدفه . ومن المميزات الفريدة من نوعها لهذه الطائرة هي قدرتها على اقتناء أثر عشرين طائرة معادية في آن واحد .

ولمما يتعلق بالقاذفة المقاتلة « اف - ١٦ » فان بعض الكرونيات الملاحية الجوية المجهزة بها ذات تصميمات مغايرة لظك الموجودة في طائرة « اف - ١٥ » ، ولكنها تجهيزات متقدمة مثل تجهيزات هذه الأخيرة . وتوفر الطائرة « اف - ١٦ » معظم القدرات المتوفرة في الطائرة الـ « اف - ١٥ » . ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية اقدمت على خفض قدرات أنظمة الحرب الالكترونية الموجودة في الطائرتين « اف - ١٥ » و « اف - ١٦ » قبل تصديرهما الى اسرائيل ، فانهما لازالتا تحتفظان بالتفوق الالكتروني على كل انواع الطائرات المنافسة لهما .

تستطيع الطائرات الأخرى القيام بالعديد مما تقوم به الـ اف - ١٥ . ايجل و الـ اف - ١٦ فالكون ، مثل عمليات اقتناء أثر الطائرات المعادية والتشويش على الرادارات ، غير ان أجهزة الملاحية الجوية الالكترونية في تلك الطائرات تبقى أقدم جيلا ، وتبقى تلك الطائرات أقل تطورا من الناحية الفنية وليس بمقدورها أداء المهام بنفس كفاءة الـ ايجل والـ فالكون . ان التفوق الذي تتمتع به فالكون والـ ايجل على كل انواع المقاتلات الأخرى من حيث تجهيزات الملاحية الجوية الالكترونية والسرعة والقدرة على المناورة وباقى الصفات القتالية الأخرى أمر لا يقبل الجدل . فطائرات الـ اف - ١٥ و اف - ١٦ ، التي تعتبر أحدث وأكثر الطائرات الحربية الامريكية تطورا ، هي طائرات تفوق جوى ، فهي مصممة بحيث تستطيع الواحدة منها منفردة الاشتباك مع عدة طائرات معادية في آن واحد . وبمقدور هذه الطائرات اذا دعت الحاجة ان تشق طريقها قتالا عبر دفاعات العدو من أجل بلوغ أهدافها بأفضل ما تستطيع ان تفعله أية طائرة أخرى .

وقد ظهرت قدرات طائرتي اف - ١٥ ايجل و اف - ١٦ فالكون على اختراق الدفاعات الجوية المعادية عندما قام سلاح الجو الاسرائيلي

في يوم ٧ يونيو ١٩٨١ بتنفيذ عملية بابل (Babel) ، اذ قامت الطائرات الاسرائيلية في هذه العملية بتدمير مفاعل أوزيراك (Ozerak) على مقربة من بغداد . وقد أمر رئيس الوزراء مناحم بيجين بتنفيذ هذا الهجوم لخوف اسرائيل من استغلال المفاعل المذكور في انتاج البلوتونيوم الذي يصلح لصنع قنابل نووية عراقية قبل نهاية عام ١٩٩٥ .

ومن بين الطائرات « اف - ١٥ » الست والطائرات « اف - ١٦ » الثماني ، تجدر الإشارة الى ما أظهرته الطائرة الأخيمة من قدرة متميزة على اصابة الاهداف الأرضية بدقة متناهية لم يسبق لها مثيل . فلتد تمكنت طائرات الـ « اف - ١٦ » فالكون « الثماني من قذف قنابل الجاذبية الست عشرة لتصيب جميعها قبة المفاعل اصابات مباشرة دون أن تخطئ اية واحدة منها . لقد تطلب تنفيذ هذا الهجوم بدقة متناهية حيث تم اسقاط المقذوقات في دائرة لا يزيد نصف قطرها عن ١٠٠ قدم من نقطة التصويب .

ومثل هذا القدر من دقة الاصابة يرفع من قدرة هذه الطائرات على تدمير بطاريات صواريخ العدو أرض / جو والمخيمية المضادة للطائرات والرادارات ، وهذا بدوره يعنى توفير فرصة أكبر لهذه الطائرات في أن تنجح في اختراق الدفاعات الجوية . والأكثر من ذلك أنه ، بمكس الأنواع الأخرى من الطائرات والتي تعتبر مناسبة لشن الهجمات ضد المدن فقط ، قد تكون طائرتا الـ « اف - ١٥ » والـ « اف - ١٦ » تتحتمان بقدر من دقة الاصابة يكفى لجعلهما قومان بتنفيذ ضربات نووية ليس ضد المدن فحسب ، بل وايضا ضد الحصون والملاجئ والأهداف الصغيرة الأخرى .

ومن المعروف أن طائرات اف - ١٥ واف - ١٦ تتفوق تفوقاً كبيراً من حيث كفاءة الاختراق على أنواع الطائرات الأخرى المناسبة لها . وعموماً ، فإن الطائرة الفانتوم « اف - ٤ » قد صممت بدورها لفصل حيلة نووية وتقوم بعمليات اختراق دفاعات العدو الجوية ، وتعتبر هذه الطائرات ايضاً من الأنواع المرشحة لأن تكون قاذفة نووية جيدة . فهي قادرة على الطيران الى مسافات بعيدة وعلى ارتفاع منخفض يصل الى ٣٠٠ قدم عن سطح الأرض لتجنب اكتشافها من قبل رادارات العدو ، كما انها مجهزة بتجهيزات الحرب الالكترونية التي تقوم بالعديد من المهام التي تشبه المهام التي تؤديها التجهيزات الموجودة في طائرتي الـ « اف - ١٥ » و « اف - ١٦ » .

ورغم ان قدرة الفانتوم اف - ٤ على المناورة ليست عالية جداً ، فإن لهذه الطائرة سجلاً ممتازاً في اداء مهام القتال الجوي ، غير أن تلك

الطائرة ذات تصميم قديم تجاوزته الأنواع الحديثة من الطائرات من حيث التكنولوجيا بحيث لا يمكن بأية حال من الأحوال مقارنة هذه الطائرة من حيث القدرة على المناورة والتجهيزات الالكترونية للملاحه الجوية والمواصفات القتالية لطائرتي « اف - ١٥ » و « اف - ١٦ » .

أما الطائرة « كثير » فهي أقدر على المناورة من الفانتوم « اف - ٤ » وربما تضاهيها من حيث خصائصها في القتال الجوي ، لكن طائرة كثير لا تستطيع التفوق على الـ « اف - ١٥ » والـ « اف - ١٦ » في القتال . كما أن التجهيزات الالكترونية للملاحه الجوية في الطائرة « كثير » ليست في مستوى تقدم مثيلاتها في الطائرتين سالفتي الذكر ولا هي في مستوى شمولية التجهيزات المماثلة في الفانتوم « اف - ٤ » .

وأخيراً ، هناك طائرة «سكاي هوك» التي تعتبر في مرتبة أدنى من كل من الفانتوم والـ « اف - ١٥ » ايجل » والـ « اف - ١٦ » فالكون » من كل الأوجه وفي جميع الاعتبارات . وهكذا نجد انه في فئة طائرات الاختراق تعتبر الـ اف - ١٥ والـ اف - ١٦ أفضل الطائرات التي يمكن أن يقع عليها الاختيار في اسرائيل للقيام بمهام القذف النووي .

الخصائص القتالية المقابلة النووية :

يحتاج سلاح الجو الاسرائيلي الى نقلة نووية ، تكون قادرة على الطيران الى مسافات بعيدة مهما زاد أعداد الأهداف التي يمكن مهاجمتها الى الحد الأقصى . وبالطبع تستطيع كل القاذفات المقابلة المرشحة التي ورد ذكرها هنا أن تصل الى العديد من المدن والأهداف العربية والسوفيتية اذا أمكن تزويدها بالوقود اثناء الطيران مرات كافية .

طائرة سكاي هوك ، على سبيل المثال ، تستطيع أن تتغذى بالوقود من الطائرات المرافقة لها ، فإذا أرسلت هذه الطائرة في مهمة وكانت ترافعها طائرات أخرى من نوعها (سكاي هوك أي - ٤) ، فانها تستطيع أن تتزود بالوقود من خزانات تلك الطائرات المرافقة لها وبذلك تتمكن من زيادة مداها بسهولة .

ولكن لو خير الاسرائيليون بين نوعين من الطائرات يتساويان في كل الاعتبارات الأخرى ، لاختاروا النوع الذي لا يحتاج الى اعادة التزويد بالوقود في الجو . حيث أن هذه العملية تؤدي الى تعقيد عملية تنفيذ المهمة وتزيد من مخاطر فشلها ، إذ قد تتعرض طائرات الصهريج

الى الاسقاط من قبل العدو ، او قد تفشل القاذفات المقاتلة وطائرات الصهريج في الالتقاء حسب الموعد السابق تحديده ، كما ان اضطراب القاذفات وطائرات الصهريج الى الصعود الى ارتفاعات عليا من أجل اتمام عملية الاتصال والتزود بالوقود قد يجعلها عرضة للاكتشاف بواسطة رادارات العدو وبالتالي قد تتعرض لهجوم الطيران الاعتراضى المعادى . ان اى حدث من هذه الاحداث قد يحول دون نجاح المهمة ، اذا فان الاسرائيليين سوف يرغبون في ان تكون قاذفاتهم المقاتلة النووية ، الى جانب ما تتمتع به من قدرة على اختراق الدفاعات الجوية ، قادرة على بلوغ ابعد مسافة ممكنة بالاعتماد على خزانات وقودها الخاصة بها ودون الحاجة الى اعادة التزود بالوقود في الجو .

والطائرة « اف - ١٥ » هي القادرة على حمل قنبلة نووية الى ابعد مسافة ممكنة دون الحاجة الى التزود بالوقود اثناء الرحلة ، فهي قادرة على قطع مسافة تبلغ ضعف المسافة التي تستطيع الـ « اف - ١٦ » او « كيمر » او الـ « سكاي هوك » قطعها ، كما تزيد المسافة التي تقطعها هذه الطائرة على المسافة التي تقطعها طائرة الفانتوم « اف - ٤ » بمقدار الثلث . وعلى سبيل المثال تستطيع الطائرة « اف - ١٥ » ان تقصف طهران بايران في الشرق والرياض في السعودية ، والخرطوم في السودان جنوبا ، كما تستطيع تجاوز بنى غازى وتكاد تصل الى طرابلس في ليبيا غربا . واما في الشمال فهي قادرة على بلوغ اوديسا (Odessa) وروستون (Warstone) وياكسر (Backo) في الاتحاد السوفيتى السابق .

وتعتبر الفانتوم اف - ٤ ثانيا افضل قاذفة لتنفيذ المهام النووية من حيث المدى ، فباستثناء الـ « اف - ١٥ » ، تعتبر الفانتوم هي الطائرة الوحيدة في سلاح الجو الاسرائيلى التي تستطيع تنفيذ مهام نووية ضد ليبيا والعودة الى قاعدة انطلاقها دون الحاجة الى اعادة التزود بالوقود ، كما انها قادرة على الوصول الى معظم المدن الرئيسية في اقوى دولتين عريبتين عسكريا في الشرق الاوسط وهما مصر وكذا العراق (قبل الحرب العراقية الكويتية) .

وعندما يكون المدى هو الاعتبار الاول عند الاسرائيليين فان القاذفتين المقاتلتين المرشحتين لذلك هما الـ « اف - ١٦ » فالكون « و » الكيمر » وهما تاتيان في المرتبة الثالثة ، اما الـ « سكاي هوك » فتأتى كآخر الاختيارات .

وفي النهاية ، يمكننا القول ان الطائرة « اف - ١٥ » ايجل ، هي بصورة اجمالية افضل طائرة لدى اسرائيل للعمل كقاذفة نووية ، بسبب

ما تتميز به من تجهيزات للحرب الالكترونية واجهزة الملاحة الجوية وقدراتها العالية على الاختراق علاوة على بعد المدى ، لذا من المرجح ان تختارها اسرائيل للمهام النووية .

اما الطائرة « فانتوم اف - ٤ » ، فهي الطائرة الوحيدة التي تضاهي الـ « اف - ١٥ » الى حد بعيد من حيث المدى وكذا الحمولة القصوى . ومن المعروف ان الطائرة « اف - ٤ » كانت على الأرجح هي المفضلة للعمل كثافة نووية قبل شراء اف - ١٥ و اف - ١٦ .

والاختيار الثاني سوف يقع على « الفانتوم اف - ٤ » والـ « اف - ١٦ » . ولكن على الرغم من ان الفانتوم تستطيع الطيران الى مسافات أبعد مما تستطيعه الـ « اف - ١٦ » فالكون « ٤ » فان سلاح الجو الاسرائيلي سيختار على الأرجح طائرة الـ « اف - ١٦ » فالكون « ٤ » بدلا من « الفانتوم اف - ٤ » لضرب الاهداف التي تقع ضمن دائرة مدى طائرة الفالكون لما تمتاز به الأخيرة من تفوق في التصميم .

وتعتبر طائرتا كافير وسكاي هوك أدنى مرتبة من الطائرات الأخرى في معظم النواحي ان لم تكن في كلها . وليس من المحتمل ان تلجأ اسرائيل الى هذين النوعين من الطائرات لقذف القنابل النووية الا في حالة عدم توفر طائرة من الأنواع الأخرى . ومع ذلك فقد تضطر اسرائيل الى استخدامهما لهذا الهدف في حالة انشغال الـ اف - ١٥ و الـ اف - ١٦ والـ اف - ٤ بهجمات بالأسلحة التقليدية . ولقد كان ذلك هو الحال على ما يبدو أثناء حرب ١٩٧٣ ، عندما كان الاسرائيليون يدرسون امكانية استخدام قوة جوية تضم مزيجا من طائرات كافير وسكاي هوك لتنفيذ ضربات نووية ضد كل من مصر وسوريا .

ان مسألة اعتماد اسرائيل على طائرات من مرتبة أدنى لتنفيذ الهجمات النووية يبقى احتمالا قائما حتى ان كان بعيدا . ولكن في حالة لجوء اسرائيل الى الخيار النووي فانها سوف تستخدم على الأرجح افضل طائرة مرشحة لديها وهي « اف - ١٥ » ايجل « لالقاء القنبلة .

مخاطر الاحتكار النووي الاسرائيلي

هناك خطر داهم يتهدد الأمة العربية بأسرها بسبب احتكار اسرائيل للسلاح النووي ، وليس ادل على ذلك من اعلان زعماء اسرائيل ، ومنهم شمعون بيريز عام ١٩٨٤ ، بأن جميع العواصم العربية من مراكش الى بغداد رهينة في يد اسرائيل . ومن اعلان يوفال نيمان (Yoval Neman) وزير العلوم الأسبق ، والذي يلقب بأبى القنبلة النووية الاسرائيلية ، بأن اسرائيل تستطيع أن تدمر المنطقة العربية عدة مرات .

وغنى عن البيان أن اسرائيل لم تكن لتصل الى تلك القدرة النووية، التي تشجعها وتساعد على الاستمرار في سياسة العدوان والتنكر للحقوق العربية وعدم الالتزام بالشرعية الدولية ، الا بتشجيع ودعم الدول العظمى والكبرى المتحازة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا منذ منتصف الخمسينيات وحتى الآن ، وهو ما سبق أن تناولناه في موضع سابق من هذا الكتاب .

تلك الدول التي سمعت وتسمى دائما الى حرمان العرب من امتلاك أية تكنولوجيا نووية حتى المستخدمة في اغراض سلمية ، وفرض حظر على انتقال التكنولوجيا النووية الى الدول العربية ، لتبقى رهينة وتحت رحمة التهديد والعريضة النووية الاسرائيلية .

وفي الوقت الذي تتحلى فيه الولايات المتحدة بالصمت والسكوت على الترسانة النووية الاسرائيلية ، ولا تتخذ أى اجراء من شأنه السعى لاصدار قرارات من مجلس الأمن لنزع اسلحة الدمار الشامل لدى اسرائيل ، وتتواطأ معها حول اخفاء السلاح النووي في قواعد عسكرية لتجنب أية محاولة لتطبيق أى اجراءات دولية عليها وفي نفس هذا الوقت تشجع اسرائيل وتبارك خطواتها في ضرب المنشآت النووية العربية المخصصة للأغراض السلمية وفي اغتيال العلماء والكوادر العربية ، بل وتسمى جاهدة لاستصدار القرارات الدولية لتدمير القدرات النووية العربية السلمية ، ثم هى ايضا تتغاضى عن عدم انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومؤخرا تكيل الاتهامات لمصر وسوريا وليبيا بامتلاك قدرات فوق تقليدية من غازات حربية واسلحة بيولوجية .

وتاكيدا لما سبق ذكره نورد بعض الفقرات التي وردت في كتاب صادر عن المركز التربوى الاسرائيلي عام ١٩٩٢، عن العلاقات الامريكية الاسرائيلية من عهد ايزنهاور (Eisenhour) وحتى بوش (Bush)

فقد ورد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية قسّمت ضمانات بمنح الحصانة للمنشآت النووية الإسرائيلية مع عدم السماح باخضاع تلك المنشآت للتفتيش الدولي بالإضافة إلى إعطاء تعهدات آخرها «لإسحاق رابين» أثناء إحدى زيارته لواشنطن باستخدام «الفيثو» في حالة المطالبة بالتفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية، وجاء فيه أيضا أن الولايات المتحدة مارست وتمارس الضغط على الصين حتى تمتنع عن بيع أي مفاعلات نووية للأغراض السلمية لمصر، مع التراجع عن أي تعهدات سابقة أعطاها الصين لمصر بهذا الخصوص، هذا بالإضافة إلى وجود التزام أمريكي قاطع بعدم السماح بانتقال أية تكنولوجيا نووية أو مفاعلات نووية إلى الدول العربية حتى الدول المعتدلة منها والتي تسير السياسة الأمريكية.

موقف الغموض الإسرائيلي :

مما يزيد من تضاعف مخاطر ابتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، هو ذلك الغموض الكثيف الذي تحيط به ترسانتها النووية ، فيقول أحد المتخصصين الأمريكيين ، هو ليونارد سبكتور (Leonard Spector) في كتابه بعنوان الانتشار النووي اليوم : « أنه من المرجح أن تستمر إسرائيل في النظر إلى أسلحتها النووية باعتبارها الملاذ الأخير » ، ثم يستطرد قائلا : « ومهما كانت حسنات الردع النووي العلني فلا توجد أي مؤشرات في السنوات الأخيرة الماضية على أن إسرائيل تتجه نحو تبني هذا الموقف ويعتقد معظم المراقبين أنها ستحافظ على موقفها الغامض الراهن ، بينما تعمل على تحسين أسلحتها النووية ، وقدرات نقلها » . وفي جميع الأحوال ، ليس من الصالح العربي أبداً الوقوع في شبكة الشك هذه ، فهي من ناحية قد تخفف من الحساس لابتلاك أسلحة نووية عربية ، ومن ناحية أخرى ستؤثر سلبيا على معنويات الجماهير العربية . ولم يعد من الملائم أبداً الاستمرار في تصور أن إسرائيل لا تمتلك قدرات نووية ، أو لا تمتلك أسلحة نووية معدة بالفعل ، وفي كل وقت ، والتصرف على هذا الأساس حاضراً ومستقبلاً .

وهناك أسباب عديدة تدفع إسرائيل إلى تبني موقفها الغامض والإصرار عليه بالرغم من أنها هي نفسها تسرب المعلومات أحيانا كما حدث في قضية « مانو » على الأرجح .

السبب الأول : هو أن إسرائيل تسعى دائما وفي كافة المجالات ، حتى السياسية منها ، إلى عدم الالتزام بوضوح بالقانون الدولي ، أو

بالمقررات الدولية . فهي لم تعترف حتى الآن بأى قرار دولى متعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى ، باستثناء ما ورد « غامضا » فى مقدمة اتفاقيات كامب ديفيد (Camp David) حول قرارى ٢٤٢ و ٢٢٨ والهدف من ذلك هو ان تظل اسرائيل غير ملتزمة بأية قيود قد تفرضها الأوضاع الدولية الآن أو فى المستقبل ، وما من شك ان القيادة الاسرائيلية مقتنعة تماما بالخيار النووى على أساس انها دولة قليلة العدد صغيرة المساحة لا تضمن تفوقا مستمرا على ساحة الحروب التقليدية ، بل هى تعيش باستمرار بين ظل الترويج لخطر ايلاتها من الوجود ، وانهاؤها كلية ، ومن هنا كان تمسكها بتفوق استراتيجى نوعى يمكن ان تستخدمه بصرف النظر عن موقف المجتمع الدولى يحكمها فى ذلك ، كما يرى بعض المراقبين ، بمعدة شمشون والتى تبيح هدم المعبد على من غيه تحت شعار « على وعلى اعدائى يارب » .

وبالاضافة الى ذلك تجدر الاشارة الى ان القيادة الاسرائيلية تعلم ان استعمال السلاح النووى فى نزاع الشرق الاوسط من جانبها قد يؤدى الى نهاية اسرائيل نفسها ، فلا الامة العربية المنتشرة من المحيط الى الخليج ستقبل بهذه الضربة ، ولا هى ستنتهى بها ، ولا المجتمع الدولى ايضا يسمح ببثل هذا العمل ، وسيكون استعمال اسرائيل للقتال النووية ضد اهداف عربية هو بمثابة الانتحار وهدم المعبد على رؤوسهم ، ورؤوس بعض خصومهم ، ومع ذلك فان طبيعة التفكير الاسرائيلى ، وتشكيل دولة اسرائيل هى التى تجعل القيادة الاسرائيلية تتمسك بتحقيق امتلاك القدرات النووية على الرغم من مغارضة بعض قادة اسرائيل الذين حذروا من ان امتلاكها قد يحفز العرب على امتلاكها .

والسبب الثانى : ان موقف الغموض يحقق للقيادة الاسرائيلية الاعلات من قيود الالتزام الدولى ، واتفاقاته ، وفى نفس الوقت يعمل على تهدئة المخاوف العربية — او على الاقل تبرير تهئة المخاوف العربية — ومن ثم عدم اتخاذ موقف عربى حاسم فى مسألة امتلاك الاسلحة النووية .

الدافع الثالث وراء موقف الغموض هذا يمكن ان يعد نوعا من الترتيبات المتفق عليها بين اسرائيل ومن ساعدها فى امتلاك القدرات النووية حتى يتجنب هؤلاء الحرج فى علاقاتهم مع العرب ، او علاقاتهم الدولية .

كما ان اعتراف اسرائيل الرسمى العلنى بامتلاك اسلحة نووية معناه ان تصبح هذه القوة النووية ضمن معادلات الاتفاقيات الدولية

خاصة مع وجود العلاقة الاسرائيلية الأمريكية المتميزة في جميع المجالات وخاصة مجال التسليح . علما بان الواقع يقول ان الترسانة النووية الاسرائيلية هي جزء عضوي من الترسانة النووية الأمريكية في مواجهة أي تحديات تقابل أمريكا في تلك المنطقة من العالم .

هناك أسباب أخرى يسوقها كاتب أمريكي هو ميشيل مايكسل مندلبوم (Mechel Mendelbom) في مجلة أوربس (Orbs) الفصلية ، عدد صيف ١٩٨٨ ، في مقال بعنوان «مشكلة إسرائيل الأمنية» ، فهو يقول : — ١ — ان الاسرائيليين مصممون على القيام بكل ما هو ضروري لاستمرارهم في الحياة ، ولا يمكن ان يفتنهم أي ضغط أمريكي عما هم مقتنعون به عندما تتعرض مصالحهم الحيوية للخطر ، والإدارة الأمريكية تحترم هذا التصميم تماما .

٢ — بالرغم من ان إسرائيل تقول باستمرار انها لا تملك اسلحة نووية ، فان الاعتقاد بانها تملكها او أنه من السهل ان تحصل عليها يؤثر على السياسات في الشرق الأوسط وعلى عملية السلام .

٣ — ان وضعية إسرائيل من ناحية السلاح النووي ، الغامضة ، تعطى إسرائيل ميزتين : عامل لردع جيرانها العرب ، وبعض الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية .

الضربة الأولى والضربة الثانية :

ويلزم التأكيد هنا على انه لا يمكن للرادع النووي ان يبرض الاستقرار المطلوب ، بالإضافة الى انه لا يمكن غرض الاستقرار في المنطقة من طريق « القوة الغاشمة » فحسب ، ذلك لأن هناك عاملا أساسيا لا بد من أن يوضع في الحسبان ، وهو اختلاف القدرة على التحمل للعرب واسرائيل . ففي الظاهر يبدو ان كل طرف رهينة منذ الآخر .

وقد تكون الرهينة عاجلة وقد تكون آجلة ولكنها في الحالتين رهينة ، كما يقول أمين حامد هويدي ، والحقيقة التي لا شك فيها ان إسرائيل رهينة آجلة لدى العرب سواء شاعت ذلك أم رفضته ، لقدرة العرب على امتصاص تأثير الضربات ، كبيرة للغاية ، نظرا لاتساع المساحة مما يسمح بانتشار الأهداف الحيوية ، وتوزيع وسائل الضربة الثانية ، وبذلك تقل الخسائر التي يمكن ان تحدث من الضربة الأولى التي تقوم بها إسرائيل . فالقدرة على البقاء بعد الضربة الأولى — تقليدية كانت أم نووية — موجودة ومتاحة .

غير أنه من المستحيل فرض استقرار ظالم على العرب في ظل
الاحتكار النووي للطرف الآخر ومعناه أيضاً حرج موقف إسرائيل إذ
وصل الطرفان في يوم من الأيام إلى حالة التعادل النووي، إذ تكون قدرة
العرب على توجيه الضربة الثانية حاسمة .

ولتأييد ما سبق ذكره لا بأس من طرح الأسئلة التالية :

ما الذي كان يحدث لإسرائيل لو وجدت نفسها في نفس الموقف
الذي واجهناه في الساعات الأولى من حرب ١٩٦٧ ، حينما دمرت
قواتنا الجوية وهي على الأرض ؟ وما الذي يحدث لإسرائيل لو أن
طائراتنا وصواريخنا ومخفيعتنا أخذت تضرب تل أبيب وبيير سبع كما
قلبت هي بضرب السويس والاسماعيلية والقاهرة وخلقوان والمعادي
وبغداد ودمشق ؟

وعليها أن تجيب على هذه التساؤلات في ضوء الحالة التي وجدت
تفهماً فيها من الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣ ، حينما عبرت القوات المصرية
قناة السويس وحينما اجتاحت القوات السورية الجولان .

هذه القدرة على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الردع النووي
الإسرائيلي في مرحلة الاحتكار النووي . ولكنها تعتبر في مرحلة التعادل
«تقوى» بمثابة انتصار للعرب في معركة « توازن القوى » الدائرة بين
«طرفين» . وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن « الردع المطلق » شيء
غير موجود لأن تأثيره أولاً وأخيراً تأثير معنوي .

لذا ، فلا الردع النووي في يد طرف من الأطراف ، ولا الضمانات
الدولية من أي قوى ، بل ولا قرارات الهيئات الدولية تحقق الاستقرار
في المنطقة . فالشيء الوحيد الذي يفرض الاستقرار العادل هو « توازن
القوى » وتوازن المصالح بين أطراف النزاع .

خطورة السلاح النووي الإسرائيلي :

وفي معرض تأكيدنا على الخطورة التي تحيق بوطننا العربي من
المحيط إلى الخليج من جراء حيازة إسرائيل للأسلحة النووية ، فلا بد
من أن نذكر أن الباحث الأمريكي اليهودي روبرت هاركابي (Robert
Harkavy) يؤكد تأكيداً قاطعاً أن إسرائيل بحاجة إلى سلاح نووي لضمان
بقائها ويعتد ذلك على ثلاثة افتراضات :

١ - أن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط لا يبدو امراً واقعياً
في المستقبل القريب أو البعيد .

٢ - إذا ما تعرضت اسرائيل يوما واحدا لهزيمة حاسمة في حرب تقليدية ، فسيتعرض سكانها لمذبحة واسعة النطاق .

٣ - ان حدوث تحول في الميزان العسكري التقليدى لمصلحة العرب يعتبر امراً محتملاً في نهاية الامر .

وعلى اساس هذه الافتراضات ، انتقل « هاركابي » ليعيد بعض السيناريوهات التى قد تدفع اسرائيل الى استخدام سلاحها النووى او التلويح باستخدامه :

١ - ردع الدول العربية عن التفكير فى اللجوء الى الخيار العسكرى لتحرير الارض المحتلة ، او استخدام صواريخهم الارض / ارض ضد العمق الاسرائيلى في حرب قادمة ، او البدء في تبنى برنامج نووى عربى ، او الاستمرار في سباق التسلح والحصول على اسلحة متقدمة يمكن ان تخل بالتوازن القائم (طبقا للمفهوم الاسرائيلى) .

٢ - ردع دول اسلامية ، مثل باكستان ، عن مساعدة البلاد العربية فى بدء برامج نووية ، كذلك فانه وسيلة ضغط وابتزاز ضد الولايات المتحدة لضمان تلبية مطالب اسرائيل السياسية والمادية .

٣ - استخدام السلاح النووى التكتيكى ضد الجيوش العربية واهداف القوة المضادة العسكرية، فى حالة وقوع هزيمة عسكرية للقوات الاسرائيلية ، داخل الاراضى العربية ، في حرب تقليدية ، واقترب القوات العربية الى مسافة قريبة من الحدود الاسرائيلية ، وبما تعتبره اسرائيل تهديداً لامنها .

٤ - استخدام السلاح النووى ضد المدن العربية والاهداف الحيوية الاقتصادية والسياسية والسكانية مثل المصانع والسدود ومنشآت البنية الاساسية ومراكز القيادة والسيطرة السياسية ، والتجمعات السكانية ، وهى اهداف القيمة المضادة . وذلك فى حالة هزيمة القوات الاسرائيلية في حرب تقليدية ونجاح العرب في اختراق الحدود السياسية لاسرائيل وبما يمثل تهديداً للكيان الاسرائيلى ، او لجوء العرب الى ضرب العمق الاسرائيلى بصواريخ ارض / ارض ، او حدوث هجوم عربى عليها من اكثر من جبهة ، وتريد اسرائيل ان تسعى الى تحييد احدى الجبهات بضربها نووياً للتفرغ للجبهة الاخرى .

٥ - سيناريو الملاذ الاخير ، وهو يعنى حدوث تهديد حقيقى لكيان اسرائيل ، وانهايار سريع فى صفوف القوات الاسرائيلية ، وتوغل القوات العربية داخل اسرائيل ، فقد تقوم اسرائيل بضرب المناطق

التي استولت عليها القوات العربية داخل حدودها ، بجانب حرب المدن والاهداف العربية كما في السيناريو السابق .

٦ — هناك سيناريو آخر ، وهو المتعلق بالاعلان عن تجربة خيوية اسرائيلية . ويكون الهدف منها هو ممارسة ضغوط متعددة تهدف الى ردع الدول العربية ، وابتزاز الدول الكبرى . وقد تلجأ اسرائيل اليه عندما تزداد الضغوط السياسية عليها للانسحاب من الاراضي المحتلة ، او عندما تدرك انها فشلت في سياق التسلح التقليدي مع العرب او في منع دولة عربية من بناء برنامج نووي او الحصول على سلاح نووي . حيث يأتي الاعلان عن هذه التجربة في اطار « الردع » والتحول من اعتماد « القنبلة في القبو » الى « الاستعداد العلني » .

★ ★ ★

وتأسيساً على ما سبق فإن هناك ، بلا أدنى شك ، تهديداً قائماً أو محتملاً للأمن القومي العربي ، تحمله السيناريوهات السابقة مردها وتتلخص تلك التهديدات في :

● مما لا شك فيه ان استحواذ اسرائيل على تلك الاعداد الضخمة من الرؤوس النووية ، بجانب وسائل اطلاق متعددة تشمل عافلت مقاطعة حيطة وصواريخ أرض / أرض ومضغيت نووية ، وفي ظل احتكار نووي تصمم القيادة الاسرائيلية ، مؤيدة من أمريكا وحلفائها، على استمراره والمحافظة عليه من خلال العمل على اجهاض أى برنامج عربى مضاد . أنها يشكل قمة التهديد للأمن القومي العربى ، بل والأمن القومى التطرى لكل دولة على حدة . ذلك انه لا توجد أية دولة في العالم العربى في منأى عن التهديد النووى الاسرائيلى ، والذي اتسعت دائرة مجاله الحيوى لتضم ايران وباكستان وتركيا وحتى زيمبابوى جنوباً . لذا فإن هذا المجال الحيوى المتوسع لاسرائيل ، والذي أعلنه بيجن عام ١٩٨١ ، قد مد مظلة التهديد النووى الاسرائيلى لتشتمل على دول اسلامية شرقاً بالإضافة الى دول العالم العربى بأسرها ومعها أيضاً دول القارة الأفريقية حتى طرفها الجنوبى . ولا يغيب عن الأذهان أن هذه الترسانة النووية الاسرائيلية ، لا تمثل تهديداً لأمننا القومى العربى فقط ، بل أنها تهدد وبشكل أساسى أمن الأجيال العربية القادمة في ظل اصرار اسرائيل على تحقيق غايتها القومية العليا (اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات) ، ولن يتحقق ذلك بالطبع الا عن طريق استحواذها على مزيد من الاراضى والموارد العربية .

● ان أول التهديدات التى يواجهها الأمن القومى العربى من جراء الردع النووى الاسرائيلى ، هو عدم قدرة الدول العربية ، رغم

ما تمتلكه من قوات تقليدية متطورة وكبيرة الحجم ، على أن تحصد أراضيها وتوسعها المحتلة بقوة السلاح ، وهو المنطق الوحيد الذي تفهمه إسرائيل للتخاطب . وذلك على أساس القاعدة الاستراتيجية المنطقية والمعروفة : « أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة » . وبالتالي استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والجنوب اللبناني ، حتى كتلت اتفاقيات السلام العربية ، والتي كان آخرها اتفاقية توسيع رقعة الحكم الذاتي الفلسطيني عام ١٩٩٥ ، وما زالت تتعثر في مسارها السوري واللبناني الإسرائيلي حتى الآن .

● ويأتي ثنائي التهديدات من الخيار البائس أمام العرب ليلجأوا إليه ، محاولين استرداد حقوقهم المسلوبة وهو طريق العمل المسلح والاستملاء بالقوى العظمى والكبرى في الضغط على إسرائيل ، والذي ثبت أنه لا يجدي . حيث لا تغير إسرائيل في ظل احتفاظها بالاحتكار النووي أي اهتمام حتى لحظيتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن المعروف أن المفاوضات عندما يجلس للتباحث مع الخصم ، فكله يتفاوض من منطلق ما يمتلكه من قوة وليس بما لديه من حجج تؤيد حقه المشروع . والعرب عندما يتفاوضون الآن فانهم يملكون ذلك في ظل وجود شبح الاحتكار النووي الذي يخيم على مائدة المفاوضات ، يحدد لهم المجالات الحيوية للأمن القومي الإسرائيلي الذي لا يجب أن يمسها العرب . وبالطبع فإن حدود هذا المجال الحيوي تقع داخل الأراضي العربية ، حيث المطالبة العربية بنزع السلاح العربي من الأراضي العربية ، ومحدودية القوات العربية فيها ، والاحتفاظ بقوات أمن مشتركة أو متعددة الجنسيات . الخ هذه المطالب المعروفة . ناهيك عن المبدأ الأساسي الذي وضعه شامير (Shamir) وهو « السلام مقابل السلام ، وليس « الأرض مقابل السلام » ، بمعنى أنه لا تنازل عن الأراضي المحتلة أو الانسحاب منها .

● إذا ما لجأ العرب إلى حل خلافتهم المزمنة وحاولوا التقارب ، وذلك ليؤمنوا خدأً أدنى من التعاون والتسسيق والتكامل ، وذلك ليؤمنوا خدأً أدنى من متطلبات أمنهم القومي في وجه العريضة الإسرائيلية في المنطقة . سارعت إسرائيل إلى الإعلان عن رفضها لاعتبارها أن ذلك يمثل تهديداً لأمنها القومي . فهي لا تقبل إلا باستمرار الخلافات والصراعات العربية - العربية ، ونجدها في مواجهة ذلك تشهر رادعها النووي ووسيلة جلته الصاروخية ، وتطلق صاروخها (تحت التجربة) « أريحا - ٢ » في ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ شمال ساحل مدينة بنغازي

الليبية لعدة مئات من الكيلومترات في البحر المتوسط ، حيث كانت تلك التجربة الصاروخية بمثابة دلالة استراتيجية وسياسية مع بدء تطبيع العلاقات المصرية الليبية والتصور الاسرائيلي لاحتمال قيام مصر بسحب قواتها الرابضة على حدودها الغربية ، ونقلها الى خط المواجهة مع اسرائيل . وما تشكله ليبيا من عمق استراتيجي لمصر .. الى آخر هذه الاعتبارات والتي تشكل دعابة للأمن القومي العربي ، والتي لا تستطيع ان تتغافل عنها او تتجاهلها . فكانت التجربة الصاروخية « المتقطعة » المشار اليها ، بكل تأكيد بمثابة اشارة لسلح الردع النووي امام كل من مصر وليبيا . وهي ايضا رسالة موجهة الى كل العالم العربي للانفلاق عن أية مسيرة تعاونية ، او شبهة ائتلاف .

● وعندما تلجأ احدى او بعض الدول العربية الى العمل من أجل تبني برنامج نووي حتى للأغراض السلمية ، نرى اسرائيل تهدد صراحة بتدمير هذا البرنامج واجهازه في مراحله الأولى كما فعلت مع المفاعل العراقي عام ١٩٨١ . بل وتتدخل هذه الحالة ضمن السيناريوهات المحتملة لاستخدام اسرائيل لسلحها النووي ضد الدولة او الدول العربية التي تتبنى هذا البرنامج . وذلك حتى تحافظ على احتكارها النووي ، ويقتى الأمن القومي العربي مهدداً واسيراً لهذا الاحتكار . ولا يغيب من الأذهان انه استمراراً للحفاظ على هذا الوضع قامت القوات الجوية الامريكية أثناء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ ، وبمساعدها حلفاؤها الغربيون بالقضاء المبرم على القدرات النووية العراقية السلمية ، ثم أوعزت الى غرق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب بالاجهاز على باقى تلك القدرات .

● ولم يقتصر تهديد اسرائيل باستخدام سلحها النووي ضد الدول العربية التي تفكر في تبني برامج نووية ، بل شمل التهديد أيضاً الدول العربية التي تحاول الحصول على صواريخ أرض / أرض ، تحل رؤوساً تقليدية يمكن أن تحقق حداً أدنى من متطلبات الأمن القومي العربي ، والتي تقوم على أساس مبدأ « العمق بالعمق » . حيث يمكن لهذه الصواريخ العربية أن تنال من العمق الاسرائيلي ، كما حدث أثناء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ من قصف صاروخي عراقي لبعض الأهداف الاسرائيلية . كما تستطيع الصواريخ أريحا الاسرائيلية أن تنال من العمق العربي ، هذا رغم الفارق الكبير في القدرة التدميرية بين صواريخ اسرائيلية مسلحة برؤوس نووية ، وصواريخ عربية مسلحة برؤوس تقليدية ، الا أننا نجد أن اسرائيل تهدد باستخدام زادعها النووي ضد الدول العربية التي تمتلك صواريخ أرض / أرض يصل مداها الى أكثر من ألف كيلو متر .

● وحتى محاولات الدول العربية لتحقيق التوازن في مجال التسليح التقليدي بينها وبين اسرائيل ، تراها ايضا تواجه من قبل تلك الاخيرة بالتهديد باشهار الرادع النووي . حيث تعتبر اسرائيل ان أى اختلال بالتوازن القائم حاليا بينها وبين العرب في مجال التسليح التقليدي ، خاصة فيما يتعلق بحصول الدول العربية على مقاتلات ومقاتلات مقاتلة متطورة ، يعتبر تهديداً لأمن اسرائيل ، لا يمكن القبول به . ناهيك عما تسببه محاولات العرب لتعويض الرادع النووي الاسرائيلي برادع تقليدي عري ، من انفاق ميزانيات دفاعية ضخمة في الدول العربية ترهق اقتصاداتها وتعزل خططها التنموية .

● كما ان أية محاولات عربية لتعبئة قواتها أو حشدتها لمواجهة الغوايا العدوانية الاسرائيلية على حدودها ، وذلك من منطلق دفاعي بحت ، ستعثرها اسرائيل ببراً لشن حرب وقائية تستخدم فيها الأسلحة النووية ضد العمق العربي . وذلك بحجة انها لا تتحمل رغبة انتظار استخدام العرب لما لديهم من أسلحة صاروخية ضد العمق الاسرائيلي . وعند استخدام اسرائيل لأسلحتها النووية ضد الدول العربية ، فليس هناك ضمان لحدود الاستخدام ، بحيث لا يستطيع أحد أن يضمن شكل التصعيد في الأعمال القتالية ، وما إذا كانت ستقتصر على أهداف (القوة المضادة) العسكرية ، أو ستشمل أهداف (القيمة المضادة) المخفية .

● وأخيراً ، لنقرأ ما كتبه الدكتور « شاي فيلتمان » الخبير الاسرائيلي المعروف في الشؤون الاستراتيجية في كتابه « الردع النووي الاسرائيلي » ، عن قدرة اسرائيل النووية على الانتقام ، وما تشكل من تهديد للأمن القومي العربي ، فيقول : « تنبع هذه القدرة من قوة تحضر الأسلحة النووية الاسرائيلية ، وضعف مواقع الدول العربية المعادية . حيث تتجمع أهداف حيوية كثيرة في عدد قليل من الأماكن مع سهولة الاقتراب والوصول الى هذه الأهداف . فان اكبر ميزة واضحة في هذه الدول من وجهة النظر الاسرائيلية هي تجمع الأهداف الحيوية في معظم الدول العربية في مناطق لا تزيد عن ٢ - ٥ مناطق ذات قيمة استراتيجية في كل دولة عربية .



وبتدمير هذه الأهداف الحيوية داخل تلك المناطق ذات القيمة الاستراتيجية ، يتم القضاء على معظم مقومات الحياة في هذه الدول . ذلك أن تدمير من ٣ - ٤ أهداف في كل دولة تدميراً شاملاً قد يترتب عليه القضاء على ٢٠ - ٣٠٪ من سكانها مما يترك أثراً بعيد المدى على

الدول التي تعرضت للضربات النووية ، هذا بالإضافة الى انه بالنسبة لمعظم هذه الدول العربية ، فان آمالها تتركز في المحافظة على هذه الأهداف المحدودة ، من أجل مستقبل أفضل في التنمية والرخاء ، واستثمارها لأقصى ما يمكن ، حيث يتجمع فيها أهم المنشآت والتجمعات السكانية والمراكز التجارية والفنية والصناعية والعلمية والسياسية .

هذا بالإضافة الى عدة أهداف استراتيجية حيوية في كل دولة من هذه الدول ، مثل حقول النفط في السعودية والعراق وليبيا ، والسد الفرات في سوريا والعراق ، والسد العالي في مصر . وجميع هذه الإضافات تبين مدى العقاب النووي المحتل . فالدول العربية المنتجة للنفط على سبيل المثال تعتمد معظمها على مورد واحد فقط وهو النفط ، والذي يتركز فيه مفتاح كل برامجها للتنمية ، فإذا ما هاجمت إسرائيل تلك المنشآت نووياً ، فان ذلك سيؤثر بشكل حاسم على مستقبلها .

ان اجمالي الأهداف الحيوية الاستراتيجية في الدول العربية ، والمجمعات السكانية وحقول النفط والسدود تصل الى ما بين ٢٥ — ٣٠ هدفاً بارزاً ، يتطلب تدميرها ما بين ٣٠ — ٤٠ قنبلة نووية من عيار ٢٠ — ٦٠ كيلو طناً لكل واحدة . ولكن من أجل تحقيق الردع الفعال ، فان ما لدى إسرائيل من أسلحة نووية يعتبر كافياً وأكثر ، حيث لن تستطيع دولة عربية ان تتجاهل امكانية توجيه أكبر نسبة من القوة النووية الاسرائيلية ضدها .

كما انه ليس من الضروري لكي تلحق إسرائيل بأعدائها ضربة انتقامية ان تقتل كل مواطن عربي في المدن المستهدفة ، فيكفي ان توجه الضربات النووية لمناطق تجمع وتتركز الأهداف الصناعية والتجارية والفنية والعسكرية والسياسية ، والتي تتجمع بشكل عام في مناطق معينة داخل كل مدينة من المدن الرئيسية .

ان ادراك الدول العربية لقدرة إسرائيل على إلحاق تدمير كامل لهذه الأهداف ، سيؤمن قدرة ردع كافية لإسرائيل ، الا ان ذلك يرتبط ايضاً بإمكانية وسهولة الوصول الى هذه الأهداف وضربها . أي بوسائل اطلاق هذه الأسلحة النووية ، والتي يقول عنها الباحث الاسرائيلي هاركابي : انها ستكون خليطاً من طائرات اف — ١٥ ، والصواريخ أريحا ، والتي يمكنها ان تصيب مدن القاهرة والاسكندرية وأسوان وبورسعيد ودمشق وعمان واللافتية ، بل ومدن بعيدة مثل طرابلس وينغازي والبصرة .

الأهداف المخططه للأسلحة الإسرائيلية النووية :

يعتقد البعض أن إسرائيل سوف تدبر المسكن الغربية بمقدرة
تستعملون أكثر من الاعتماد على وحدة الموساد . أن تنبلة نووية واحدة
قد تكون كافية لتدمير السد العالي ستكون عظمية الأثر فسيهد مصر ،
وكذلك دمشق وعمان في حالة وجود أية محاولة لتدمير إسرائيل .

والعرب الموجودون داخل إسرائيل سوف يلحق بهم الضرر نتيجة
استخدام أي بلدان عربية للأسلحة النووية . يعتبر إسرائيل بالأسلحة
النووية في حالة وجودها هذه العرب من معنى بالمتابعة تدمير
ال فلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة ، بالإضافة الى الحاق الضرر
بالأماكن المقدسة للمسلمين :

وباستطاعة العرب القضاء على إسرائيل بثلاث قنابل نووية غير
كل منها مساو لمبار قنبلة هيروشينا ونجازاكي ، على أن تلحق كل
واحدة في الأماكن التالية : تل أبيب - حيفا - بئر السبع - القدس ، أي أن
العرب إذا فكروا في مهاجمة إسرائيل بهذه القنصلاء عليهم ستكون
أهدافهم هي الثلاثة المذكورة أعلاه ، بغض النظر عن الأماكن المقدسة
في الأراضي المحتلة وعن التسبب في الحرب الموحدة هناك .
أما إذا أرادت إسرائيل مهاجمة العرب بالأسلحة النووية ، فمن
المرجح أن تكون أهدافها كالتالي :

١ - السد العالي :

السد العالي ببحر وسد الفرات بحدود سوريا والعراق ، وقد ذكر
أنه أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت هناك سواريق إسرائيلية أرض /
أرض ذات مدى أكثر من ألف كيلو متر متصوبة نحو السد العالي من
قواعد إطلاق من شرم الشيخ المحتلة في سيناء وهي مجهزة برؤوس
نووية ، وأن إسرائيل في حالة اللباس كانت مستعدة لتضرب السد العالي
فتحدث فيضانات كبرى في مصر ، تفرق الملايين وتخرّب البلاد علاوة
على أنها ستلوّث مياه النيل التي تلوث بدورها الأرض التي تصلها
والإنسان الذي يستفيد منها .

ويقال أن كيسنجر أثناء رحلاته المكوكية المعالجة بين القاهرة
وتل أبيب قد استخدم هذا التأثير النووي الإسرائيلي ، على عقل
الرئيس محمد أنور السادات مما جعله (يتجهّد من الخوف) على حد
تعبير كيسنجر .

٢ - المدن العربية :

هناك من يعتقد أن إسرائيل تبني استراتيجيتها النووية على تجنب ضرب المدن ، على أن تضرب القوات العسكرية العربية بدلا منها ، وذلك خوفاً من أن تكون حرب المدن وما تجلبه من دمار ورعب ايدأنا بقيام حرب عالمية ثالثة . يقول شاي فيلدمان : « ان اسرائيل منما تريد مهاجمة المدن العربية فلنما تنصه بذلك مصر - وسوريا - العراق - الأردن - الصومالية - ليبيا ... وان أماكنها المخطورة في تلك الدول كالآتي :

- في مصر (القاهرة - الاسكندرية - الجيزة - أسوان) .
- في سوريا (دمشق - حلب - حمص) .
- في العراق (بغداد - البصرة - الموصل) .
- في الأردن (عمان - الزرقاء - إربد) .
- في السعودية (الرياض - جدة - مكة - الطائف) .
- في ليبيا (طرابلس - بنغازي) .

ويضيف « فيلدمان » أن السبب في اختيار إسرائيل لهذه الأهداف « أنها تشمل بالنسبة للدول المعنية جميع آمالها لمستقبل أفضل ، وما يذكر أن كل شيء يمكن هذه الدول من المشاركة في أسواق القرن العشرين يتركز في هذه الأهداف القليلة : مجمل أعمالها ونشاطاتها الفنية ، الصناعية الثقيلة ، العسكرية ، والسياسية ، تنحصر في هذه الأهداف علوة على كونها جتمعات سكانية كبيرة » .

أما المقدم « الهيثم الأيوبي » الخبير الاستراتيجي فيقول : « أن بعض الخبراء العرب يرون أن ضرب المدن يناسب العرب أكثر من إسرائيل لصغر مساحة إسرائيل وتجمع سكانها في شريط ساحلي » ، إلا أنه يخالف هذا الرأي بقوله : « ان الكثافة السكانية الاسرائيلية المحصور في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ (عدا النقب) يعادل الكثافة السكانية المصرية في الدلتا وفي الشريط الضيق الذي يمثل وادي النيل . وكل قنبلة نووية تنفجر على الأراضي المحتلة تسبب من الأضرار البشرية والمادية ما تسببه قنبلة تنفجر على الأراضي المصرية » .

— واضيف أن مصر تعاني من مشكلتين في حالة قصف المدن وهما :

(أ) سد أسوان الذى يؤدى تدميره نوويا الى حدوث فيضان هنيف يتسبب في اغراق وادى النيل ويدمر المدن والقرى فيه ، ويحدث تلوثا للأرض والكائنات الحية بالغبار الذرى الذى يحمله ماء الفيضان .

(ب) أن وجود صحراء سيناء كفاصل واسع بين مصر واسرائيل يجعل الاسرائيليين قادرين على ضرب أهداف مصرية في الدلتا والوادي ، دون أن يخشوا تلوث أرضهم بالغبار الذرى . . أما بالنسبة لاسرائيل فانها تستفيد في حالة قصف المدن من عجز المصريين عن ضرب المدن الاسرائيلية خوفا على المدن السورية واللبنانية ومدن الضفة الغربية ومدن الاردن من التلوث بالغبار الذرى نظرا لقربها من الأراضي المحتلة . الا انه يجب الا يغيب عن الأذهان أن هذا القول صحيح في حالة واحدة وهى أن يكون الصراع العربى الاسرائيلى بين مصر واسرائيل فقط . غير أن دخول الدول العربية الأخرى حلبة الصراع في الشرق الأوسط ، يجعل إمكانية الضربة الثانية متوفرة لدى العرب بشكل اكبر . فمثلا ، لو اقدمت اسرائيل على ضربة نووية أولى موجهة ضد مصر ، فإن هناك العديد من الدول العربية ستقوم بالرد على هذه الضربة . ولكن لو كانت الضربة النووية الأولى من قبل مصر ضد اسرائيل . فمن سيتد على هذه الضربة المصرية ؟

٣ — اآبار والمنشآت النفطية :

من المتوقع أن تقوم اسرائيل في حالة عزمها على استخدام الاسلحة النووية ، بقصف آبار ومنشآت النفط في المملكة السعودية ودول الخليج والعراق وليبيا ، وذلك لاثارة الذعر في العالم العربى وتدمير اقتصاده ولاتناء هذه الدول عن مساعدة دول المواجهة العربية . الا أن الباحث المدقق يستبعد ذلك نظرا لما يشكله البترول العربى من أهمية كبيرة خاصة في الاستراتيجيات العالمية ، حيث انه يعتبر شريان الحياة الذى يغذى العالم أجمع ، وبخاصة دول أوروبا والولايات المتحدة واليابان . وهذه الدول بدورها لن تسمح لأحد ، حتى وإن كان اسرائيل ، بتهديد أمن وسلامة البترول العربى ، لأن أية ضربة عسكرية ضد المواقع النفطية ستعتبر ضربة مباشرة للمصالح الغربية مما يفقد اسرائيل الكثير من رصيدها السياسى .

ماذا كانت هناك مصالح مشتركة بين الدول الكبرى واسرائيل — خاصة الولايات المتحدة الامريكية — خصوصا وان هذه الدول ساعدت اسرائيل منذ قيامها ومازالت تساعدنا ، فان مساعدة الدول الكبرى لاسرائيل لن تكون على حساب مصلحة هذه الدول . فالولايات المتحدة تساعد اسرائيل ، في جميع الاحوال وبدون قيد او شرط ، نظرا للمصالح المشتركة بينهما . الا انه من ناحية اخرى هناك مصالح حيوية في الخليج ، البترول الذي لن تسمح أمريكا لأحد أن يتعرض له ، حتى ولا اسرائيل .

٤ — الجيوش العربية :

تبنى اسرائيل استراتيجيتها النووية على تجنب ضرب المدن العربية ، واعتماد ضرب القوات العسكرية والاحتياطيات العسكرية للدول العربية بدلا منها . وهناك احتمال ضئيف في أن تستخدم اسرائيل القنابل النووية ضد الجيوش العربية في دول المواجهة، نظرا لقرب هذه الجيوش من اسرائيل ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من خطر انتقال المواد المشعة من السحابة الذرية الى الجيش والمدنيين في اسرائيل ، ولكن من المحتمل استخدامها ضد تجمعات الجيوش العربية في دول المساندة العربية البعيدة عن مسرح القتال . وفي إطار ضرب الجيوش العربية قد تلجأ اسرائيل الى استخدام رؤوس نووية صغيرة العيار تطلقتها من صواريخها أو مدافعها النووية، حيث لا تتحرك السحابة الذرية الملوثة والناجمة عن انفجار تلك الرؤوس الا الى مسافات قصيرة .

الفصل السادس

الأمن القومي العربي والتهديد النووي الإسرائيلي

الأمن القومي العربي :

تواجه الدول العربية تحديات خارجية وداخلية كثيرة تؤثر على الأمن القومي العربي ، وقد ازدادت هذه التحديات اعتباراً من منتصف الثمانينيات نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت والتي لها آثارها على العالم العربي ، كذلك يسرّوز الكيانات والتحديات الاقتصادية كأحد المؤثرات الرئيسية في الأمن القومي بعد أن كانت القدرة العسكرية هي التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الاتجاه .

ونجد أن ظاهرة الأمن القومي قد ارتبطت بخصائص النظام الدولي من جانب ، وبمقومات أطرافه من جانب آخر ، كما ارتبطت أيضاً بظاهرة العنف على المستويين الدولي والمحلي ، ولا تقتصر الظاهرة على حدوث عدوان فعلي ، ولكن امتلاك أحد الأطراف لقدرة عسكرية مقبولة ، وقد ينفرد بها تشكل أيضاً تهديداً للأطراف الأخرى ، وهذا يظهر بوضوح في احتكار إسرائيل لقدرة نووية .

ويعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومي إلى تاريخ نشأة الدول القومية (Nation — State) في أوروبا ، وذلك اعتباراً من القرن السادس عشر ، ويعتبر والتر ليبمان (Walter Lippman) أول من وضع تعريفاً محدداً يتناول مصطلح الأمن القومي في عام ١٩٤٢ .

ومن الناحية التحليلية لم يرق الاهتمام بالأمن القومي إلا بمهد الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام القطبية الثنائية .

ويهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل ، ودفع التهديد الخارجي عنها ، بما يكفل لشعبها الحياة مع توفير الأمن له للمعيشة

في داخل حدود مؤمنة ، تمكنه من استغلال كامل طاقته لاجراء التنمية الشاملة للدولة .

واذا ما توافقت مصالح وغايات واهداف مجموعة من الدول ، او تماثلت التحديات التي تواجهها ، فانها تلجأ الى التنسيق فيما بينها لتأمين انفسها ودرء الاخطار الخارجية ، وذلك في اطار خطة موحدة لتلك الدول ، تبني على تحديد التحديات والتهديدات والاستراتيجية المناسبة لمواجهتها ، وغالبا ما يكون ذلك في صورة أمن اقليمي .

ولا جدال في ان تحقيق الامن الوطني لدولة من الدول اسهل وايسر من تحقيق الامن الاقليمي او القومي لمجموعة متباينة من الدول ، او لاقليم من الاقاليم ، ويرجع ذلك الى اختلاف المصالح والاهداف فيما بينها ، ولاختلاف سياسة واستراتيجية كل دولة لمجابهة التهديدات او التحديات التي تواجهها .

وعندما تبحث دولة او مجموعة من الدول عن فلسفة او فكر او منهج تحقق من خلاله امنها القومي فانها تجد نفسها امام خيارين : الاول : وهو ان تقوى نفسها وتركز جهودها لفرض سيطرتها ، اي تقوية نفوذها الى اقصى حد ممكن ، وهو خيار يفترض ان درجة الامن التي تنعم بها الدولة هو انعكاس لقوتها قبل اعدائها او الاطراف التي تتعامل معها ، ويعتمد هذا الاتجاه على تحقيق وتنمية وتطوير قدراتها خاصة تلك العسكرية منها ، في ظل تملك الاطراف المعادية لها قدرات متفوقة .

الثاني : ان تركز جهودها من اجل زيادة التماسك بين الدول والوصول الى نظام دولي ينخفض فيه دور القوة في العلاقات الدولية ، وفي هذا الاتجاه يتحقق الامن القومي من خلال علاقات حسن الجوار .

تحديات الامن القومي العربي :

يتعرض العالم العربي للعديد من التهديدات والتحديات الخارجية وهي الموجهة له من الخارج ، وكذا التهديدات والتحديات الداخلية اي التي توجه اليه من داخله ، ولا شك ان هذه التهديدات الداخلية تكون آثارها اكثر خطورة من تلك الخارجية .

واذا ما تناولنا التهديدات الخارجية ، وهي مجال موضوعنا الراهن ، فسوف نجد ان تلك التهديدات تهدف الى تفتيت العالم العربي

وقدراته الشاملة حتى لا يشكل كتلة واحدة لها مقوماتها وقدراتها التي تمكّنها من التحكم في المنطقة كليا والتأثير على القوى الكبرى .
ويمكن أن نوجز أهم القضايا التي تؤثر على الأمن القومي العربي في القضايا الآتية :

- ١ - الأهداف والغايات القومية الاسرائيلية واستراتيجيتها حيال العالم العربي .
- ٢ - الاطماع الاقليمية في المنطقة (تركيا - ايران - اسرائيل) .
- ٣ - قضية المياه .
- ٤ - قضية التخلف التكنولوجي .
- ٥ - قضية الحد من التسلح ومنع انتشار الاسلحة النووية .
- ٦ - قضية الديون الخارجية .

الأهداف والغايات القومية الاسرائيلية :

وضعت اسرائيل لنفسها نظرية أمنية منذ نشأتها، تسعى الى تحقيق الحد الأقصى من الأهداف والغايات القومية الاسرائيلية ، وترتكز هذه النظرية على الركائز الآتية :

١ - الحدود الأمنية :

حيث نجد ان اسرائيل ، منذ نشأتها ، اغفلت فكر حدودها حتى يمكن زيادة مساحتها طبقا للظروف المحلية والاقليمية والدولية والتي تستغلها اسرائيل لتحقيق اهدافها . ويعلم قادة اسرائيل على الدوام عن حاجة دولتهم الى حدود آمنة ، وهي تلك الحدود التي تستند على موانع طبيعية من الدفاع عنها أو الانتلاق منها للهجوم .

ولا شك أن هذا الهدف يمكن من خلاله تحقيق السيطرة على مصادر المياه في الدول المجاورة والتي تحتاجها اسرائيل لمواجهة الزيادة السكانية الناجمة عن استقبال المهجرين اليهود .

وبالرغم من التطور الهائل في استخدام الاسلحة وظهور الصواريخ أرض / أرض بمختلف أنواعها ومداهها وكذلك الطائرات الحديثة مثل الطائرة الشبح ، وبالرغم من ان الحرب العراقية الكويتية قد اجهضت فكرة ان الحدود المرتكزة على هيئات حيوية يمكنها ان تؤمن الدولة .

كذلك فإن الانتهازة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة
أحبطت تلك النظرية ، إلا أن إسرائيل ما زالت تعمل لايجاد بطل تلك
الحدود لها وأملنا مثال واضح وهو قضية الجولان السورية . وظهر
ذلك بوضوح في محادثات السلام العربية الاسرائيلية وما اثري حصول
المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة حيث قيل ان هناك
مستعمرات سكانية واخرى أمنية ، وأنه لا يمكن التنازل عن الأخيرة .

٢ - امتلاك القدرة العسكرية المتفوقة :

وهي الوسيلة المتاحة لدى إسرائيل لتحقيق التوسع غير المشروع
وفرض حالة الامر الواقع ، وقد مكنتها الدول الكبرى وعلى رأسها
الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق ذلك .

كذلك فإن الحرب العراقية الكويتية ، وتدبير القدرات العسكرية
العراقية قد جعل ميزان القوى العسكرية بينها وبين الدول العربية في
صالح إسرائيل في مجال الأسلحة النووية والأسلحة فوق التقليدية .

علامة على ان سهولة حصول إسرائيل على تكنولوجيا صناعة
السلاح من العالم الغربي ، قد مكنتها من اقامة قاعدة صناعية عسكرية
متطورة لم تيسر فقط لها تحقيق اكتفاء ذاتي ، بل ايضا اتاحت لها القيام
بتصدير السلاح للعديد من دول العالم ، وهذا حقق لها الحصول على
عملات حرة وكذلك مكنتها من اقامة علاقات صداقة وتعاون مع تلك
الدول التي تقوم بشراء الاسلحة الاسرائيلية ، خاصة الدول الأفريقية .

٣ - صليب يهود العالم :

يمثل العنصر البشري أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل حيث يمكنها
تكوين قوات مسلحة على درجة عالية من الكفاءة وفي نفس الوقت
يمكنها من انشاء قاعدة صناعية مدنية وعسكرية . كذلك فإن إسرائيل
تسعى لزيادة رقعة الدولة وهذا يستلزم زيادة الحجم السكاني .
وقد عملت إسرائيل على اشغال يهود العالم بأن لا ملجأ لهم الا إسرائيل
التي يمكنها ان توفر لهم الأمن والأمان . علاوة على ان هجرة اليهود
إليها سوف تمكن إسرائيل من الحصول على قاعدة من العلماء تخدم
إسرائيل في انشاء قاعدتها الصناعية خاصة العسكرية . وأخيرا ، سوف
تتمكن إسرائيل من تحقيق نوع من التوازن النسبي مع تفوق العنصر
البشري .

إذا ، خططت اسرائيل لوجات هجرة جماعية من أوروبا وأمريكا وآسيا ، وهجرة اليهود الفلاشا من اثيوبيا ، ثم تلا ذلك هجرة اليهود المسلمون .

٤ - التحالف مع إحدى القوى الدولية الكبرى :

تحتاج اسرائيل في صراعها من أجل تحقيق أهدافها إلى قدرات كبيرة تعجز عن توفيرها من خلال قدراتها الذاتية ، وهذه القدرات تتضمن تلك البشرية والاقتصادية ، كذلك فالنقل السياسي المطلوب لمواجهة ردود أفعال ما تقوم به اسرائيل من أعمال غير مشروعة ، غير متوافر لدى اسرائيل .

لذا ، فقد رأت اسرائيل أن ذلك يتطلب منها الارتباط بدول كبرى لها مصالح وأهداف في المنطقة ، يمكن من خلال ذلك الارتباط ضمان التأثير والاعتماد بالأسلحة والمعدات والاعتماد على هذه القوة ، يسع ضرورة ربط هذه القوة الدولية مع اسرائيل بمصالح مشتركة . والولايات المتحدة الأمريكية كانت هي تلك القوة التي ارتبطت بها اسرائيل .

٥ - تثبيت وحدة الصف العربي :

تقدر اسرائيل مدى الخطورة من قيام أي نوع من التضامن العربي على أمتها ، وما يترتب عليه ذلك من حشد للقوات ضدها وبصفة خاصة دول الطوق والدول المساندة التي قد تشترك اشتراكاً فعلياً في الصراع .

وتحقيق التفتت في الصف العربي يضمن لاسرائيل الظروف السياسية والمناخ الملائم لتحقيق أهدافها ، وهي تسعى إلى ذلك إما من خلال القيام بعمل اسرائيلى مباشر مثل قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، أو من طريق أحداث انفجار داخلي من داخل العالم العربي مثل ما حدث في لبنان .

وفي ضوء هذه الركائز الخمس التي تبنيها نظرية الأمن الاسرائيلي للمحافظة على دولة اسرائيل وتأمين حدودها نجد أن للأمن القومي الاسرائيلي أهدافاً رئيسية يسعى إلى تحقيقها تتمثل في :

١ - فرض شرعية الوجود الاسرائيلي على المنطقة .

٢ - ضمان الحصول على المجال الجغرافي الحيوي الذي يحقق المصالح التوسعية لاسرائيل على حساب الأرض العربية .

وينتقد هنا بالجمال الجغرافى « الموقع الجغرافى بما فيه من ثروات اقتصادية ومواقع استراتيجية فى المنطقة العربية » .

٢ - ضمان التفوق العسكرى والحضارى لاسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وجعل اسرائيل هى القوة الرئيسة الفعالة فى المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية .

٤ - العمل على جذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة لاسرائيل عن طريق التأثير بالمعقيدة الدينية .

٥ - المحافظة على التحالف الوثيق مع احدى الدول العظمى . وتجدر الإشارة الى أن هذه الأهداف تعتبر لهدافاً ثابتة فى مكونات الأمن الاسرائيلى ، ولكن محور الحركة فى المعادلة هو الذى يتغير وفقاً للظروف والمؤثرات الدولية والمحلية .

ولا شك أن لتمسك اسرائيل بهذه النظرية بالرغم من اختلاف أنظمة الحكم وكذلك اختلاف الأيديولوجيات السياسية للحكومة الاسرائيلية ، له أثره على سياسة اسرائيل فى مؤثر السلام وتعتنقها ورفضها للانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ وتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، مما يعرقل اتمام عملية السلام فى المنطقة .

قضية الحد من التسليح ومنع انتشار الأسلحة النووية :

من الموضوعات الرئيسية التى يدور الحديث عنها فى الفترة الأخيرة هو ضبط / الحد من التسليح فى منطقة الشرق الأوسط ، وتستخدم أيضاً تعبيرات أخرى منها الحظر / السيطرة على التسليح أو نزع سلاح المنطقة وكلها تعبر من هدف واحد وهو منع وصول الأسلحة من الدول المصنعة لها أو تكنولوجيا صناعتها الى الدول المستهدفة وهذه الدول هى دول الشرق الأوسط وبالتحديد الدول العربية .

وعلى اثر غزو العراق للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، وبعد اتمام تحرير دولة الكويت . اعتبرت الولايات المتحدة والدول الغربية أن تنامي القوى العسكرية وادارة الحرب تحت سيطرة حكام طموحين مثل حاكم العراق خطر يهدد أمن الدول المجاورة أو دول المنطقة عامة ، لذا نظمت الولايات المتحدة الأمريكية حملة غربية لفرض حظر على تصدير الأسلحة الى دول الشرق الأوسط ، ومارست ضغوطاً فعلية على دول مثل الصين وكوريا الشمالية ودول أخرى من دول

العالم الثالث مثل الأرجنتين والبرازيل من أجل وقف عقد صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط ، بدعوى الخوف من استخدامها في أغراض غير مشروعة مثل ما قام به العراق . وهنا يجب أن نشير إلى أن إسرائيل دائماً ما تكون خارج دائرة ذلك الحظر ، وهي لم تعلن رايها بصراحة في مجال الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا هو المنهج الإسرائيلي في عدم استعدادها للالتزام بأي موقف محدد حيال القضايا التي تمس أهدافها وغاياتها القومية .

ويشكل امتلاك إسرائيل لقدرات نووية وقدرات فوق تقليدية تهديدات للأمن القومي العربي خاصة وأن إسرائيل بدأت بعد الحرب العراقية الكويتية في تدعيم برامج جديدة لتطوير الصواريخ الاعترافية أرض / أرض والأسلحة الطاقية ، وباستمرار العمل في برنامجها النووي في الوقت الذي يجري فيه تدمير قدرات العراق النووية بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ورفض إسرائيل للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ولم تستجب لنداء الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية .

ولا شك أن سياق التسلح هذا له آثاره على زيادة حجم الإنفاق العسكري في الدول العربية ، والذي يتناسب تناسباً عكسياً مع حجم الإنفاق الاقتصادي ، وتتفق بعض الدول العربية أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الناتج القومي على التسلح ، ويعتبر هذا أحد العوامل المتسببة في تخلف التنمية الشاملة في الدول العربية ودخولها في دائرة التخوين .

كذلك ، فإن عملية استيراد الأسلحة من دولة بذاتها يدخل الدولة المستوردة في دائرة التبعية العسكرية ، وتختلف التبعية العسكرية باختلاف كمية ونوعية السلاح المستورد . وكلما زادت الكمية كان النفوذ المتوقع للدول الموردة على سياسات الدولة المستوردة كبيراً ، وخاصة أن الدول الموردة للسلاح تستخدم عملية الإمداد بقطع الغيار والذخائر المطلوبة كاسلوب للضغط على الدول المستوردة للسلاح .

معوقات تحقيق الأمن القومي العربي :

لا شك أنه لتحقيق أمن قومي عربي فإنه يجب أن تسبقه عملية إذابة الخلافات العربية / العربية والتغلب على معوقات العمل العربي المشترك ، لأن العمل العربي المشترك لا يمكن أن يؤدي ثماره دون وجود وحدة للهدف العربي ، وبقناعة لدى كل الزعماء العرب بأهمية هذا

التعاون المشترك ، ووضع أسس وأستراتيجية تنفيذية . وهناك العديد من معوقات العمل العربي المشترك ونوضح أهمها فيما يلي :

١ - الاستقطاب الدولي :

يعتقد أدى الصراع الدولي إلى استقطاب الدول العظمى لبعض الدول العربية وتحالف خلق نظام القومية ، وأدى ذلك إلى اختلافات إيديولوجيات الدول العربية حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات :

● الاتجاه الأول : وهو الاتجاه الإسلامي والذي تنزعها الأنظمة المحافظة وتنادى بالتضامن والوحدة الإسلامية ، وقد أدى هذا الاتجاه إلى انتشار الجماعات الدينية في الكثير من الدول الإسلامية .

● الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الاشتراكي وقد تبنته الدول التي تنادى بالقومية العربية في ظل النظام الاشتراكي ، وتبنت فكرة معارضة الاستعمار ومواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي .

● الاتجاه الثالث : وقد تبنته مجموعات مثقفة في الدول العربية ، ولتتجه بعيداً عن محمية الدول العربية خاصة لتعزز الفكر الماركسي مع كل من الإسلام والمسيحية ، ومع الظهور الاتجاه السوفييتي بدأت العديد من الشعوب النظم هذه .

كذلك ، فإن احتياج العديد من الدول العربية للمواد الغذائية والمعدات العسكرية والخبرة التكنولوجية قد أدى بالضرورة إلى ربط الدول العربية بالدول الكبرى ، وهو ما نطلق عليه نظام القومية .

٢ - الخلافات العربية / العربية :

لا شك أن الخلافات بين الدول العربية تعتبر من أكبر المؤثرات على الأمن القومي العربي ، حيث لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف والغايات العربية التي يمكن أن تحقق الأمن القومي العربي . وترجع أسباب تلك الخلافات إلى :

● اختلاف سياسات الأنظمة الحاكمة وإيديولوجيتها : كدراج اختلاف وجهات النظر في أسلوب حل المشاكل العربية ومواجهة التحديات التي تواجهها ، كذلك سعى بعض الدول لتحقيق الزعامة العربية على حساب باقي الدول العربية ، وقد ظهرت في عام ١٩٩٠ ظاهرة اجتياح دولة عربية لأخرى طلباً في ثرواتها واختلاف المصالح

بينها ، وهذه الظاهرة شكلت التهديد الأكبر للأمن القومي العربي حيث أتى التهديد من دولة عربية وفي صورة تهديد عسكري مباشر .

● **مشاكل الحدود :** وهى تلك المشاكل التى نجمت عن تخطيط الاستعمار للحدود بين الدول العربية مثل مشاكل الحدود فى داخل منطقة الخليج العربى ، وقد أدت الى توتر العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية مثل المشاكل بين اليمن والمملكة العربية السعودية ، وبين قطر والمملكة العربية السعودية ، كذلك مشكلة الصحراء المغربية والحدود الجزائرية / المغربية .

● **اختلاف وجهات نظر الدول العربية فى أسلوب محادثات السلام ،** كذلك أسلوب حل المشكلات التى تواجهها دول عربية مثل دول أخرى غير عربية .

وقد أدت هذه الخلافات الى غياب الإرادة العربية للوحدة وغياب التنسيق بين الآراء العربية المتعددة ، وفى غيابة الإرادة والتنسيق يدخل الصراع الى آلات صماء عاجزة ، وإذا تحركت فلى شكور بقصتنا البعض .

وتقوم إسرائيل وبعض القوى الكبرى بتنفيذ وإثارة تلك الصراعات والخلافات العربية ، لبت مزيد من القوة العربية ، ولإبقاء العالم العربى مشتتا بما يعيق إمكانية اتخاذ قرار عربى موحد .

٣ - جامعة الدول العربية :

وهناك بغض الخصوص فى قدرات الجامعة العربية ، خاصة النظام العربى ، وبين الأجهزة والمؤسسات الممثلة لهذا النظام ، ثم بين إدارة التطبيق والالتزام بهذه المبادئ والمواثيق والمؤسسات .

وهناك بعض التصور فى قدرات الجامعة العربية ، خاصة فيما يتعلق بوضع قراراتها موضع التنفيذ ، مع ضعف الجهاز العسكرى لها ، وعدم تطبيق بعض الدول لميثاق المنظمة خاصة فيما يتعلق باتفاقية الدفاع المشترك .

كذلك ، فإن عجز الموارد المالية للجامعة ، الناجم عن تأخر بعض الدول الأعضاء عن سداد حصتها المالية المقررة ، يضعف بلا أدنى شك قدرة الجامعة على العمل والوفاء بالتزاماتها .

٤ - العلاقات الدولية :

هناك غيب في الفهم الحقيقي لمعادلات العلاقات الدولية ، حيث لا يمكن ان تضمن لنا أية قوة خارجية أمننا الوطني أو القومي ، فهذا لا يمكن تحقيقه إلا بقوةنا الذاتية وقدراتنا الشاملة ، فقد تتعارض مصالح تلك القوى مع مصالح العرب القومية ، وتنتهز القوى الكبرى المصنعة للسلاح تلك الفرصة لتفترق الدول العربية بالأسلحة بأعلى الأسعار حتى تتمكن من امتصاص فائض رؤوس الأموال العربية ، كذلك تتحكم هذه الدول الكبرى في قطع الغيار وأعمال الصيانة اللازمة لتلك الأسلحة والمعدات . أيضا يبرز هنا اختلاف علاقات تلك الدول الكبرى مع الدول العربية ، والتي تتراوح ما بين علاقات مثينة وعلاقات متوسطة وعلاقات فائرة ، كذلك فإن علاقات تلك القوى بدولة معادية للعالم العربي سوف تؤثر في العلاقات العربية مع تلك الدول ، وسوف تؤدي إلى خلافات في توجهات الدول العربية تجاه تلك الدول .

وجميع هذه العوامل تظهر بوضوح أننا لن نستطيع أن نحقق أمننا القومي ما لم نعتمد على أنفسنا وعلى قدراتنا العربية الشاملة بما يمكننا من ردع الأعداء .

٥ - الديمقراطية والاستقرار الداخلي :

هناك حاجة إلى زيادة العناية بمسيرة الديمقراطية في عدد من الدول العربية ، وهذا يؤدي إلى عدم تخوف تلك الدول العربية من تنمية علاقاتها مع الدول العربية الأخرى التي تتمتع بقدر أكبر من الديمقراطية حتى لا يؤثر ذلك على أمنها الداخلي .

ويؤدي غياب الاستقرار داخل أية دولة عربية ، إلى انعدام التعاون بينها وبين الدول العربية المجاورة لها . ويفتق عن ذلك عزوف رؤوس الأموال العربية عن الدخول لتلك الدولة غير المستقرة ، وهنا يظهر القصور في التعاون الاقتصادي العربي / العربي .

٦ - التعاون الاقتصادي العربي / العربي :

يرجع ضعف التعاون الاقتصادي العربي / العربي إلى المشاكل المعقدة التي يعاني منها الوطن العربي والمنتهلة في نقص المواد الغذائية الاعتماد على استيراد القمح من الخارج ، وعدم توفر الخبرة الفنية والتكنولوجية اللازمة للصناعة في بعض الدول العربية . علاوة على

وجود خلل في الميزان التجاري أدى الى اغراق العديد من الدول العربية في مشكلة الديون وغوائدها . بالاضافة الى استنزاف ميزانيات بعض الدول العربية بسبب زيادة حجم الاتفاق العسكري على وجه الخصوص .

وتجدر الإشارة الى أن عدم التمكن من اقامة السوق العربية المشتركة التي تم الاتفاق عليها منذ عام ١٩٦٤ ، قد وضع الدول العربية امام موقف اقتصادي عربي متدن ، ولا شك أن التعاون الاقتصادي يجب أن يكون الخطوة الأولى في التعاون العربي / العربي والذي من خلاله يمكن أن تبنى صور وأشكال التعاون الأخرى .

وبذا، نجد أن العالم العربي يعتريه العديد من المعوقات التي تعطل وتحد من امكانية قيام تعاون عربي / عربي شامل ، وأنه لا بد من التغلب على تلك المعوقات ، مع صق النوايا والاخلاص في مسيرة العمل العربي المشترك ، حتى يمكننا أن نحصل الوضع المناسب اقليميا وعالميا .

نظرية الأمن القومي العربي :

في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة وفي وجود التحديات التي يواجهها العالم العربي داخليا وخارجيا ، أصبح لزاما على الدول العربية أن تجمع قوتها وتوحد جهودها وأن تضع تحقيق أمنها القومي على أعلى درجات سلم أولويات العمل العربي ، وهنا يجب أن توضع صياغة ونظرية للأمن القومي العربي وتشتمل تلك النظرية على النقاط الآتية :

- ١ - المبادئ التي يجب مراعاتها للتخطيط للأمن القومي .
- ٢ - الأهداف والغايات القومية العربية .
- ٣ - تحديد الهدف السياسي العسكري العربي .
- ٤ - تصور لاستراتيجية عربية مرتبطة بخطة زمنية لتحقيق تلك الأهداف .
- ٥ - تشكيل قوة دعم عربية .

وهنا يمكننا أن نطرح المفهوم الآتي لنظرية الأمن القومي العربي :

« هي الغاية الاستراتيجية التي تتفق مع المبادئ والمصالح والأهداف للدول العربية ، بهدف حماية كيانها وحقوق شعوبها في

البقاء والعيش في إطار من الأمن ، مستخدمة في ذلك كافة إمكاناتهم المتاحة بكفاءة لتنفيذ الاسراتيجية المخططة طبقا لتخطيط مرحلي طويل لتحقيق الأهداف القومية ، وتأمين مصادر قوتهم في كافة الميادين في إطار من النظام والاستقرار الداخلي في مواجهة التحديات داخليا وخارجيا .

ويرتكز هذا المفهوم على :

● تكون ترغيبات نظم الأمن عربية نابعة من الدول العربية دون هيكل أجنبي ، وفي هذا الإطار يجب أن تؤدي جامعة الدول العربية دوراً رئيسياً .

● أن يكون الأمن بمفهومه الشامل أي بأبعاده الداخلية والخارجية ومكوناته : الجيوبولوتوقية ، الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، العسكرية .

● أن المكون الاقتصادي للأمن القومي العربي هو العنصر الرئيسي في نظرية الأمن في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى الحالية .

● الاعتماد على الذات ، حيث تشكل المساعدات المشروطة التي تقدمها الدول الكبرى لمول المنطقة وسيلة ضغط على تلك الدول ، خاصة تلك المساعدات العسكرية منها ، وبذا يمكننا إبعاد الوجود الأجنبي بالاعتماد على الذات في التنمية بينها ، بما يحقق الاستقرار اللازم لإجراء التنمية الشاملة لها .

● تحديد الغايات والأهداف والمصالح القومية للدول العربية والتي تحقق أمنها القومي ، مع وضع الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ ذلك في ضوء تخطيط مرحلي علمي ، يبنى على استغلال كافة القدرات العربية المتاحة والتغلب على نقاط الضعف .

الهدف السياسى العسكرى :

وهو ما نعتبر منه بأنه من الاستخدام السياسى للقوة العسكرية بالتعاون مع باقي قوى الدولة الشاملة خاصة تلك السياسية منها . وذلك بهدف تحقيق الأهداف القومية ، وعليه فإن السياسة العسكرية تعتبر احد مكونات السياسة العامة للدولة .

ويجب ان تبني السياسة العسكرية على :

- مواقف القوى الكبرى والاطليبية .
- التحديات الموجهة للأمن القوي العربي مع وضع اسبقيات لها .
- القوى الشبالية للدولة وخاصة القوى العسكرية الحالية وفي المستقبل المنظور .
- اسلوب مواجهة التحديات .

وبمكنا ان نحدد الهدف السياسي العسكري العربي كالآتي :
« ردع ومواجهة أي عدوان أو تهديد لاحدي الدول العربية أو مجموعة منها وتأمين حدودها وقواها الشبالية ، وذلك بهدف المحافظة على استقلال الدول العربية وابعادها عن دائرة الاستطيل والصراع الدولي » .

ويجب ان تضع الهدف السياسي العسكري العربي ، القيادتان السياسية والعسكرية : القيادة السياسية ممثلة في مؤتمر القمة للدول العربية ، والقيادة العسكرية ممثلة في الأمانة العسكرية بجامعة الدول العربية .

ولتحقيق الهدف السياسي العسكري يجب :

- العمل على تطوير القوات المسلحة العربية لتكون قادرة على ردع أي تهديد أو عدوان خارجي .
- توفير القدرة وخفة الحركة للتحرك السريع في نطاق العمل العربي .
- تشكيل قوة دعم عربية عاجلة .
- وضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربية .

تصور لنظام أمن في المنطقة :

تبدأ عملية التخطيط للنظام الأمن بوضع الأهداف التي تسمى الاستراتيجية لتحقيقها ، ثم اقرار الخطوط العامة التي من شأنها تحقيق

هذه الأهداف وهي تتم على ضوء الغايات القومية ، وما تم التعرف عليه من محددات في صورة إيجابيات أو تهديدات تنبع من عناصر القوى الذاتية أو من الموقف الدولي الاقليمي أو العالمي .

وبعد أن تعرضنا للأمن القومي العربي ، وتحدياته ، والأهداف والغايات القومية الاسرائيلية ، ومعوقات تحقيق الأمن القومي العربي ، ونظرية الأمن القومي العربي ، ، لابد أن نناقش مستقبل القوة النووية الاسرائيلية ، وأسلوب مواجهة خطرهما .

مستقبل القوة النووية الاسرائيلية :-

يقول محمد عبد السلام الخبير بمركز دراسات الأهرام : لا يمكن بحث موضوع الأمن القومي العربي في ظل الاحتكار النووي الاسرائيلي ، دون القاء الضوء على مستقبل القوة النووية الاسرائيلية :

ومن المعروف انه قبل بدء عملية التسوية للصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٩١ ، لم يكن هناك مجال للتساؤل عن قوة اسرائيل النووية . ففي ظل سيطرة الصراع الحاد بين الدول العربية واسرائيل لم يكن من المقبول طرح احتمالات تخلي اسرائيل عن عناصر قوتها النووية . فقد كانت اسرائيل تعتبر قوتها النووية حسب تعبير وزير الخارجية المصري عمرو موسى - « تابو غير قابل للمس » ، وتعتقد كافة حكوماتها ان الأسلحة النووية تمثل عنصر قوة استراتيجياً يرتبط ببقاء وأمن الدولة ، بينما يتصور تيار رئيسي في اسرائيل أن دور الأسلحة النووية أوسع من ذلك ، فالتفرد النووية الاسرائيلية ، كما يشير د. شلومو ابرونسون (Shlomo Abirons) ، « هي التي جلبت السلام مع مصر وكبحت جماح سوريا والعراق » . وكانت الدول العربية المعنية مباشرة بتلك المشكلة تعمل على مواجهة التهديد النووي الاسرائيلي عن طريق محاولة امتلاك أسلحة نووية مضادة لتحقيق التوازن ، أو روادع فوق تقليدية - مثل الأسلحة الكيميائية - لتحقيق حد أدنى من التوازن .

لقد كانت القضية التي شغلت اسرائيل ، هي انها لم تكن قادرة على احتكارها النووي في المنطقة ، رغم انها كانت تعتقد انها قد فعلت ذلك ، وانها في المستقبل قد لا تكون قادرة على القيام بتلك المهمة . فطبقاً لكتابات اسرائيلية « كان العراق قبل غزوه للكويت على مسافة عام ونصف من بدء التشقيل الكامل لمشروع تخصيب اليورانيوم ، ولو ان القيادة السياسية العراقية قد التزمت بضبط النفس ، لكانت

اسرائيل قد واجهت ، لأول مرة فى تاريخها ، تهديدا نوويا فعلياً ،
والنتيجة الأساسية هى ان التحول النووى لعرب الشرق الأوسط لم
يعد مجرد خيار اكاديمى ... فقد أثبت العراقيون أن مثل هذا الأمر
واقعى . ولقد أوضحت مناقشات مهمة للجنة الدفاع والأمن القومى
بالكنيست الاسرائيلى فى أكتوبر ١٩٩١ ما كان يدور فى الأوساط
الرسمية الاسرائيلية ، اذ تساءل « شيمون بيريز (Shimon Perse) : « ماذا
كنا سنفعل تجاه العراق اذا علمنا بوجود هذه الأسلحة غير
التقليدية التى عثر عليها هناك بدون مساعدة الولايات المتحدة ؟ » .
وأشار موسى ارينز (Moshe Airnez) الى « أنه لا يمكن تصفية الأسلحة
النووية نهائياً من المنطقة ، ولكن يمكن تأجيل استخدام هذه الأسلحة
الى فترة أطول بصورة كبيرة » . ولقد أشار د. اهرونسون (Ahronos)
فى احدى مقالاته الى محصلة ذلك بقوله « اننا لا نستطيع أن ننكر فى
نهاية الأمر أن فى استطاعة العرب أن ينتجوا قنبلة نووية » .

وبالإضافة لذلك ، كانت التفاعلات النووية المرتبطة بانهيار
الاتحاد السوفيتى قد وصلت — تبعاً لتقارير مختلفة — الى الشرق
الأوسط . فقد أشارت مصادر متعددة الى كميات من المواد والمعدات
النووية ، وعدد من العلماء السوفيت قد انتقلوا الى بلدان عربية لديها
نشاطات نووية ، وأن إيران قد تمكنت بالفعل من شراء ٣ — ٤ صواريخ
نووية سوفيتية من كازاخستان (Kazachestan) ، كما وضع أن الصين
قد قامت بإمداد الجزائر بمفاعل نووى ، وتعاقدت على امداد إيران
بمفاعل نووى آخر ، وأعلنت سوريا أنها تفكر فى الحصول على مفاعل
نووى . فقد كان الشرق الأوسط يشهد نشاطاً نووياً واسع النطاق ،
يبدو أنه غير قابل للسيطرة عليه ، بصورة أدت بوزير الدفاع الاسرائيلى
ارينز (Airnez) الى التأكيد فى نهاية جلسة لجنة الدفاع والأمن
القومى المشار اليها على أن منطقة الشرق الأوسط تقترب الآن من
العصر النووى ، بل وظهرت تقييمات اسرائيلية تشير الى أن المنطقة
قد تشهد ظهور قنبلة نووية قبل نهاية التسعينيات .

ولقد أدى كل ذلك الى ظهور أفكار داخل اسرائيل تشير الى أن
لديها طريقاً آخر للتعامل مع احتمالات الانتشار النووى بالمنطقة ، فى
ضوء دروس التجربة العراقية ، عبر عنه زئيف شيف (Zaef Shef)
بقوله : « لا بد أن يكون هناك سلام قبل أن تظهر قنبلة نووية عربية » .
ولم توضح التعليقات الاسرائيلية فى ذلك الوقت طبيعة العلاقات
المتصورة بين منع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية بوسائل
سلمية ، وبين وضع القوة النووية الاسرائيلية فى هذا السياق ، إلا أنه

من المؤكد ان هذه المعادلة كانت تتضمن تعاملا من نوع ما مع قوة اسرائيل النووية .

لكن على الرغم من أن ظهور التوجه الأمريكي الرسمي نحو ضبط التسليح النووي في الشرق الأوسط على أسس محددة ، واكتشاف البرنامج النووي العراقي في ظل ظروف اثارت احتمالات تغير الموازين النووية في المنطقة ، قد أديا الى ظهور قضية مستقبل القوة النووية الاسرائيلية ، فان التطور الأكثر أهمية وثباتا الذي أدى الى طرح هذه القضية بشكل منظم ومستقر كان بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي في أكتوبر ١٩٩١ .

غير انه لا توجد اجابة محددة حتى الآن لكافة الأسئلة الرئيسية المتعلقة بمستقبل القوة النووية الاسرائيلية . فقبعا لتعبير د. جاري ميلهولن (Garry Melholen) مدير مشروع ويسكونسين الأمريكي لمراقبة عمليات انتشار الاسلحة النووية في العالم لا يزال « الوضع غير واضح المعالم » . فلا تزال تلك المسألة أقرب الى قضية كبرى يتم في إطارها طرح تصورات ومواقف ، وأجراء اتصالات ومحادثات ، وممارسة ضغوط وحملات ، على غرار ما يحدث بشأن القضايا الإقليمية متعددة الأطراف كالمياه والقدس واللاجئين ، منها الى « مشكلة محددة » يتم إجراء مفاوضات بشأنها ، فلم تسفر التفاعلات المكثفة التي جرت عبر ما يقرب من ٢ سنوات ماضية حول قوة اسرائيل النووية إلا عن تطورين عاملين يعتبران - على أية حال - تقدما ، لما يمثلانه من أسس مهمة للتعامل مع مشكلة القوة النووية الاسرائيلية ، والتي تؤثر تأثيرا ملموسا على الأمن القومي العربي ، وهما :

١ - ادراج قضية الاسلحة النووية على جدول أعمال المحادثات العربية - الاسرائيلية . ففي إطار الترتيبات الخاصة ببدء عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١ ، كانت وجهة النظر الرسمية في اسرائيل تؤكد أن قدرات اسرائيل ليست موضع تفاوض ، بل ان اسرائيل القوية نوويا والمحتكرة للسلاح النووي هي جزء من الحل المطلوب للمنطقة . وتطور الموقف الاسرائيلي بعد ذلك على لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي ، تم ابداء الاستعداد في الدورة الثانية للجنة « لمناقشة جميع أنظمة التسليح الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، وخضوعها للتفاوض ايا كان نوعها » بما فيها الاسلحة النووية .

وفي الفقرات التالية سداد توجه رسنى اسرائيلى بانه - حسب

تعبير زئيف شيف (Zaef Shef) — حين يتحقق السلام يمكن الحديث عن السلاح النووي . وتم التعبير عن ذلك بصورة ما في اجتماع عمان للجنة أواخر ١٩٩٤ بتصريح رئيس الوفد الاسرائيلي بأن « اسرائيل سوف تتعامل في الوقت المناسب مع القلق العربي من القدرات النووية لها » ، وهو ما تم فهمه على انه وعد أو التزام بالتفاوض في المستقبل بخصوص القدرة النووية الاسرائيلية .

٢ — اقرار مبدأ « النزاع الشامل » كإطار مفهومي للتعامل مع مشكلة القوة النووية الاسرائيلية . وتستخدم مترادفات مختلفة للتعبير عن هذا المبدأ في أحوال مختلفة منها « الازالة » أو « الاخلاء » . ولا تعتبر مسألة ازالة الاسلحة النووية من الشرق الاوسط جديدة . فقد تقدمت مصر وايران عام ١٩٧٤ بمشروعها المعروف لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وانضمت اسرائيل الى توافق الآراء حوله في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٠ ، بعد أن كانت قد تقدمت بمشروعها الخاص لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية عام ١٩٧٥ . وقد استمر كل طرف في تأكيد مواقفه الخاصة بهذا الشأن بعد ذلك ، سواء من خلال تطوير المشروعات المقدمة ، أو تعديلها ، أو الإضافة اليها ، أو تفصيلها . إلا أن الالتزام بمفهوم الاخلاء الشامل ظل على ما هو عليه حتى الآن كما توضح تصريحات المسؤولين المصريين والاسرائيليين بشأن التعامل مع مشكلة التسلح النووي في المنطقة .

ولكى نوضح وجهة النظر الاسرائيلية حيال محاولة الاقترب المصرية من استكشاف الفينة النووية الاسرائيلية ، فلابد لنا من أن نسردها أن بعض المصادر قد أشارت الى أن وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز (Shimon Peres) — أحد أهم ثلاث شخصيات اسرائيلية أسست البرنامج النووي — قد رفض الاقتراح الذي قدمه اليه وزير الخارجية المصري عمرو موسى في فبراير ١٩٩٥ بقيام بعض المسؤولين والخبراء المصريين بزيارة مفاعل دايبونا (Dimona) في اسرائيل كإجراء بناء ثقة ، مشيراً الى « أن ردع اسرائيل سينهار إذا تفقد الوزير المصري مفاعل دايبونا ولم يجد شيئاً » . ويستند هذا المنطق على سياسة اسرائيل النووية « الرسمية » التي تحاول الإيحاء بأن القدرة هي عنصر الردع ، وليس الى واقع القوة النووية الاسرائيلية التي تشتمل على عناصر تسليحية نووية تتعامل معها الدول العربية كحقيقة قائمة تستند عليها استراتيجية اسرائيل النووية ، فثمة مواصل دقيقة على هذا

المستوى . المهم أن البنية النووية تعتبر خيارا نوويا من الزاوية الاستراتيجية .

بنية اسرائيل النووية :

اشكاليات ازالة البنية النووية الاسرائيلية :

وبالرغم من أن ازالة البنية النووية الاسرائيلية تمثل جانبا على درجة عالية من الاهمية في اتجاه تحقيق الأمن القومي العربى ، الا أن مشكلة تلك الازالة تثير مجموعة من الاشكاليات يأتى على رأسها :

١ - أن ضخامة البنية النووية الاسرائيلية قد تفرض في النهاية على اطرافها المعنية ايجاد عملية على نفس المستوى من الضخامة للتعامل معها ، وسوف تستند هذه العملية على مفاهيم فرعية معقدة ، كما أنها سوف تشتمل على عمليات فرعية متعددة ، وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا فيما يتعلق بالتوصل الى اتفاق ، وتنفيذ ما يتم التوصل اليه ، اذا لم تنضم اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لتتولى الوكالة الدولية بنفسها مثل هذه المهمة . فقد استغرقت عملية التوصل الى اتفاق حول برنامج نووى بدائى مقارنة بالبرنامج النووى الاسرائيلى - وهو برنامج كوريا الشمالية - هوالى عامين (١٩٩٣ - ١٩٩٤) ، كما أن عملية ازالة مرافق ومعدات برنامج نووى لم يكن قد بدأ يعمل بعد - وهو البرنامج العراقى - قد استمرت ما يزيد عن ثلاث سنوات . فبعد أن توافق اسرائيل على التفاوض حول بنيتها النووية ، قد تستغرق عملية التفاوض عدة سنوات على المستويات السياسية والفنية . وسوف يتم التنفيذ في المدى الزمنى الذى سيتم الاتفاق عليه بعد ذلك . أما اذا تم اتباع طريق معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فإن المدى الزمنى للتعامل مع بنية اسرائيل النووية قد يزيد عن ذلك اذا لم تكن هناك حدود واضحة منذ البداية للفواصل الزمنية الفارقة بين مراحل الانضمام ، وصولا الى توقيع اتفاقية الرقابة والضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢ - أن تعقيدات عناصر البنية النووية الاسرائيلية ربما ستفرض اتباع نظام معقد للتحقيق والتفتيش ، وتدمير العناصر العسكرية البحتة في البنية (كعمل إعادة المعالجة ، ووحدات انتاج الاسلحة) ، وذلك بشكل مستقل أو مضاف الى نظام ضمانات الوكالة الدولية ، أو مستند

على آلية أخرى ملزمة . فمن الصحيح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية — كما يقرر د. فوزي حماد — « تستطيع أن تعرف مدى التسلح النووي لاية دولة دون أن تدخلها ، والدليل على ذلك أن كوريا الشمالية دولة منغلقة على نفسها ، وعرفت الوكالة ، لأن لديها أدوات الآن تستطيع بها أن تتعرف على الغاز الذي يخرج من المفاعلات ... » الا انه يمكن الإشارة الى الآتى :

(ا) ان الوكالة الدولية للطاقة النووية لم تتمكن من اكتشاف برنامج نووى عسكري ضخيم يضم مرافق هائلة الحجم في العراق عام ١٩٩١ ، استناداً فقط على ما يتيح لها نظام ضماناتها الخاص .

(ب) ان الوكالة الدولية قد تجاوزت نظام ضماناتها الخاص ، واتفاقها الثنائي مع الدولة المعنية في حالة كوريا الشمالية ، مما دفع الأخيرة الى الانسحاب من المعاهدة ، فالمشكلة ليست أدوات غنية وإنما نظام تفتيش .

(ج) أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا تتعامل «بفعالية» مع مشكلة المواد النووية ، فلا تزال حالة جنوب أفريقيا معلقة رغم انضمامها للمعاهدة ، مع ملاحظة أن إسرائيل تنتج ما لا يقل عن ٣٠ كجم من البلوتونيوم — ٢٣٩ الفصول سنوياً ، ولديها مخزون ضخيم قديم .

(د) أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا تتعامل مع مشكلة الاختبارات أو التفجيرات النووية التى تتعامل معها موانئ دولية أخرى — قائمة أو يجرى اعدادها — ، وقد لا تتعامل تلك الموانئ بفعالية مع هذه المشكلة نظراً لتطور أساليب إجرائها عما كان قائماً من قبل .

٣ — ان هناك عناصر في البنية النووية لا يمكن التعامل معها بشكل من الأشكال المعروفة للتحقيق ، وهى العقول أو الكوادر البشرية ، ورغم أن التفكير في هذه المسألة يعتبر مبكراً للغاية ، ويمثل نوعاً من « التزيد » ، اذ أن ايجاد نظام ضمانات صارم للمعدات والمواد يمكن أن يحدد مسألة العقول نسبياً ، الا انها مطروحة على نطاق واسع بفعل تعبيرات من النوع الذى أشار اليه جعفر ضيا جعفر (Gaffar Dia Gaffar) الذى كان مسئولاً عن البرنامج النووي العراقى قبل تدميره ، فى حديثه مع احدى فرق التفتيش الدولية ، « باستطاعتكم تدمير مرافقنا ، وبإستطاعتكم تدمير تكنولوجيتنا ، ولكنكم لا تستطيعون انتزاعها من رؤوسنا ، فنحن الآن نملك المقدرة » ، ورغم ما تتضمنه مثل هذه الأمور من مبالغات ، الا انها تطرح بشكل جاد مسألة ايجاد اطار استراتيجى

عام للزالة تتخلص من خلاله الطموحات النووية للدول ، أو بعبارة أخرى ، يتخلص من خلال الشعور بالحاجة الى الأسلحة النووية . ولكن تظل المشكلة هنا بالنسبة لاسرائيل أنه لا توجد طريقة محددة لتخلص ما يشير الى أنه مخاوف أمنية لها . فمفهوم اسرائيل للأمن واسع ، يتسم بطابع مطلق ، ولا يستند فقط الى أسس استراتيجية .

وهكذا ، فإن هناك من حيث المبدأ مجموعة من الاشكاليات المعقدة التي تفرض نفسها على أية محاولة للتعامل مع بنية اسرائيل النووية ، رغم أن هذه البنية ليست العنصر الأهم في قوة اسرائيل النووية .

ولقد اوضحت ردود الأعمال الاسرائيلية مدى التعقيدات التي تواجه مسألة إزالة بنية اسرائيل النووية ، فمقد أكد المسؤولون الاسرائيليون « أن اسرائيل لن توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية » استناداً على نفس المقولات التي تأسس عليها موقف اسرائيل الذي رفض التوقيع على المعاهدة منذ عام ١٩٦٨ ، علاوة على ما استجد في التسعينيات ، وهي :

١ - أن المعاهدة لم تمنع الدول المفضية اليها من السعي لامتلاك سلاح نووي في الاقتراب من العتبة النووية كما حدث في حالة العراق ، وبالتالي فإن اسرائيل لا يمكنها الاعتماد على الضمانات الدولية الخاصة بالمعاهدة لأنها القومية ، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط الذي مثلت فيه موافيق ضبط التسليح الدولية . فنظام التفتيش والرقابة الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة « نظام غير محكم » ، كما أن المعاهدة لا تنص على إمكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة ، ويعتمد النظام بأكمله على موافقة الدولة المعنية ، بما يعوق التحقق وإمكانية الكشف المبكر . كما أن من حق أي طرف أن يعلن في أي وقت صراحة انسحابه منها بناء على اختياره بعد مهلة ٣ شهور « فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية » .!

٢ - أن وجود اسرائيل لا يزال يتعرض للتهديد من جانب عدة دول في المنطقة ، أولها إيران ، ثم العراق وليبيا ، كما أن عدداً من دول الجوار لا تزال في حالة حرب مع اسرائيل ، وبالتالي يجب عدم الخوض في مسألة التصليح النووي . وتبعاً لما يقرره بيريز : « ما جدوى أن نناقش موضوع السلاح بينما يوجد تهديد سياسي . أن السياسة هي التي تعرض السلام للخطر . . لذا يجب معالجة موضوع السياسة لا التكنولوجيا » . وبالتالي فإن هناك شرطين لطرح قضية التسليح النووي في المنطقة تبعاً لمفهوم اسرائيل الخاص بها : مشروع انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية « ، هما :

(أ) ان تتم عملية بناء الثقة بين مختلف الاطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط ، بالمفهوم الذي تطرحه اسرائيل لاجراءات بناء الثقة .

(ب) ان يتم اقرار وتحقيق سلام شامل مع دول الشرق الأوسط ، بما في ذلك العراق وليبيا ، تبعاً لمفهوم اسرائيل لتحقيق السلام .

لكن على الرغم من الرغص الإسرائيلي الرسمي القاطع للفلسطين الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية الذي تمثله المعاهدة . صدرت بعض الاشارات الرسمية التي توحي بإمكانية اتخاذ موقف من تجاه المعاهدة ، فقد اشار رئيس الوزراء اسحاق رابين الى ان اسرائيل مستعدة للتوقيع على المعاهدة المذكورة بعد ثلاث سنوات من التوصل الى اتفاقية سلام شاملة بين اسرائيل وجيرانها العرب « بما فيها العراق وايران » ، واسحاق شامون بريسز (Shimon Peres) الى « ان اسرائيل مستعدة لقبول تخفيض دولي على منشآتها القوية بمجرد التوقيع على اتفاقيات سلام مع دول المنطقة » ، والاتفاق على اخلائها من الاسلحة النووية ، واسلحة الدمار الشامل . ولم تتكرر هذه التصريحات الا نادراً .

تستند هذه التصريحات على اتجاه محدود في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يرى ان هناك شيئاً يمكن ان تتضمن اسرائيل بقبولها الى « المعاهدة » التراجع عما أعلنته — منذ عام ١٩٧٥ — من انها تفضل توقيع اتفاقية اقليمية . فثمة ما يشير اليه يورام نمرود (Uram Namrood) « يجب ان يعكس بيان الانضمام الى المعاهدة الاستعداد لتجميد تطوير أي اجزاء سلاح نووي » ، ويتم الانضمام على ثلاث مراحل ، يتم ربط كل مرحلة منها باتخاذ خطوات مماثلة من جانب بعض الدول العربية . ويجب البحث في ردود الفعل والاستجابات من جانب الدول العربية ، بحسب وضعها النسبي في المواجهة وبحسب قدرتها النووية . وهذه المراحل هي :

٢ - توقيع المعاهدة

٣ - إعادة الموافقة عليها من الكنيست (البرلمان) .

٣ - توقيع اتفاقية مراقبة شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويضع يورام نمرود (Uram Namrood) عدداً كبيراً من الشروط يرتبط بقبول التوقيع ، والانتقال من مرحلة لأخرى ، منها الغاء التحفظات التي سجلتها الدول العربية عند توقيعها ، وتكوين طاقم مراقبة خاص

بساحة المواجهة العربية - الإسرائيلية . وعدد آخر من الشروط التي ترتبط باقدام اسرائيل على التوقيع فقط . أما بالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة ، فان ما تتم الاشارة اليه يرتبط بترتيبات أمن شاملة على كل المستويات بين الدول العربية واسرائيل .

وقد عبر جيرالد شتاينبرج (Shtainburg) عن هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحا بقوله : « أن أية ايماءات أو لفتات اسرائيلية في المسألة النووية يجب أن يصاحبها وضع قيود على القوات التقليدية المصرية والسورية ... أن افضل حل للخروج من المازق الاسرائيلي الحالي هو التوصل الى موقف جديد بشأن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية : وهو الربط بين أى حدود تفرض على أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الاسلحة النووية - وبين اتفاقيات للحد من الاسلحة التقليدية ... وفيما عدا ذلك فان محاولات الضغط على اسرائيل ستقدر عملية السلام في الشرق الأوسط ، ولن تنفذ معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية » . وتشير تلك التصريحات الرسمية والتصورات الاكاديمية الاسرائيلية بوضوح الى طبيعة الثمن الذي تتصور اسرائيل انها يمكن أن تحصل عليه مقابل التخلي عن بنيتها النووية ، والمدى الزمني المفترض لذلك .

وحرصا من مصر على أمنها القومي بصفة خاصة والأمن القومي العربي - الذي كان دائما يشاغلها الأكبر - بصفة عامة ، كان قيامها بطرح قضية انضمام اسرائيل الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وما تم من اتصالات بين مصر واسرائيل لاحتواء الأزمة التي شارت بينهما بهذا الشأن . وفي الحقيقة ، أن ما فعلته مصر قد فتح الطريق أمام مقترحات تمثل بدايات أولية للتعامل بشكل « خافت » مع مشكلة بنية اسرائيل النووية على مستوى بناء الثقة . فقد تم التداول حول مقترح - يبدو أن اسرائيل هي التي عرضته - بقيام عدد من المسؤولين والخبراء المصريين بزيارة لبعض المنشآت النووية التي تحددها اسرائيل . وقد طلبت مصر أن تتم هذه الزيارة التفقدية للمنشآت النووية في دايبونا ، أو للمعامل تحديداً . ألا أن اسرائيل رفضت ذلك ، وعرضت السماح لمصر بتفتيش منشأة ناهال سوريك (Nahal Soreq) النووية جنوب تل أبيب ، إلا أن مصر قد رفضت ذلك . كما قدمت اسرائيل اقتراحا بعقد لقاء أو حوار بين العلماء المصريين والاسرائيليين في المجال النووي ، ولم يتم ذلك أيضا ، اضافة الى مقترحات أخرى طرحت ولم يتم الاعلان عنها . وعلى الرغم من أن أيا من هذه المقترحات لم ينفذ ، فان مجرد طرحها يعتبر خطوة ما ، قد لا تعتبر ذات وزن في

حد ذاتها ، ولكنها يمكن أن تمثل أساسا لاتجاه يتم تعقيقه خلال المرحلة القادمة نحو إجراءات بناء ثقة ، يمكن بدورها أن تكون بداية حقيقية لتفاهم حول هذه المشكلة ، أيا كان الإطار الذي سيتم فيه ذلك .

التصرف مع أسلحة إسرائيل النووية :

ويقول محمد عبد السلام الخبير العسكري بمركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام : « إذا كان التعامل مع بنية إسرائيل النووية يمثل مشكلة ، فإن التعامل مع أسلحة إسرائيل النووية يعتبر عقدة . فالعامل مع البنية لا يمثل هدفا في حد ذاته لعملية ضبط التسليح النووي ، إلا بقدر ارتباط هذه البنية بالأسلحة . فالأسلحة النووية هي الهدف المباشر ، ولا تغنى عملية الإزالة بدونها شيئا . فتبعاً لما أشار إليه الأستاذ محمد حسنين هيكل ، فإنه حتى إذا وافقت إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فإن هذا لن يكون مجدياً ، لأن مراقبة انتشار النووي تقوم على تفتيش المفاعلات ، ومشكلتنا مع إسرائيل ليست حول المفاعلات ، وإنما المخازن والقواعد التي تحتوي على من ٨٠ - ٢٠٠ قنبلة يمكن تجهيزها خلال أسبوع واحد . وتتمثل المشكلة الرئيسية في التعامل مع أسلحة إسرائيل النووية حتى الآن ، ولفترة ما قادمة ، في أنه لم يتم التوصل إلى قناعة مشتركة ، أو توافق علم ، على أسس استراتيجية مقنعة للطرفين بأن هذه الأسلحة يجب أن تزال ، ولو على مدى زمني طويل نسبياً ، على أساس أنها سوف تسبب حالة من عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وسوف تعرقل إمكانية تحقيق سلام حقيقي بالمفهوم الذي تطالب به إسرائيل نفسها ، فما يعلن على المستوى الرسمي أمم وسائل الاعلام يتسم بالبساطة الشديدة مقارنة بما يطرح في اللقاءات أو حلقات النقاش المغلقة . أو بعبارة أخرى توجد فجوة كبيرة بين ما يطرح سياسياً ، وما يطرح استراتيجياً . فما يطرح من جانب الاستراتيجيين الإسرائيليين ، ومعظمهم يرتبطون بالمؤسسة الحاكمة ووزارة الدفاع في إسرائيل يركز على الآتي :

١ - أن دور الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهم للغاية ، بوجود إسرائيل في وضع لا يمكن هزيمته ، أو احتمال هزيمته ، هو الذي سيدفع بالمنطقة نحو سلام حقيقي دائم ، لذلك فإن إسرائيل القوية النووية هي جزء أساسي من الحل السياسي المطلوب للمنطقة ، فأسلحة إسرائيل النووية هي التي حفظت السلم في المنطقة خلال الفترة

الماضية ، وهي أيضا التي ستحافظ على استقرار السلام في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة .

٢ - أن أي طرف في مباحثات السلام الحالية ، لن يحصل على جميع مطالبه في أية اتفاقية سلام متوقعة ، لذا فإن مشاعر العداء بين الأطراف سوف تبقى على ما هي عليه ، مما يفرض ضرورة احتفاظ إسرائيل بقدرة فائقة للدردع وهي الأسلحة النووية مع استمرارها مستعدة لهذا السلاح ، وهذا من شأنه أن يوقف أية أعمال عدائية محتملة فيتمتاز المنطقة استراتيجيا .

٣ - أن إسرائيل لم تستخدم القوة النووية المتاحة لها من قبل ، ولم تهدد باستخدامها كما فعلت دول أخرى بالمنطقة ، كسبها لم تشر إليها في أي حرب أو صراع مسلح مع العرب ، رغم قوة وحرج موقعها في بعض الحروب . فالأسلحة النووية الإسرائيلية قوة مائلة يتم الاحتفاظ بها لاستخدامها كخيار أخير في حالة تعرض وجود الدولة للخطر . فلكل الأسلحة ليست لشن الحرب ، بل للدفاع عن السلام والاضطلاع في المنطقة .

على الجانب الآخر ، تطرح الدول العربية توجهات ومقولات مختلفة حول التعامل مع المشكلة النووية في المنطقة . فعلى المستوى الرسمي يظهر وزير الخارجية المصري عمرو موسى : « أننا لا يمكننا أن نحقق السلام بدون إقامة نظام للحجم من الأسلحة يوفر لنا جميعا شعورا بالأمن ، خاصة وأن مصر تطالب بنقطة بدء المفاوضات اللازمة للاتفاق بهدف التوصل الى صيغة تحل هذه المشكلة ، أما تنفيذها فانه يتم حسبما يفتق عليه . وفي هذا الإطار طرحت المؤسسات الرسمية والأوساط الأكاديمية المصرية مقولات مهمة يرتبط كثير منها بما يثار من جانب إسرائيل بشأن الأسلحة النووية منها الآتي :

١ - أن أمن إسرائيل ليس في حاجة الى أسلحة نووية ، بل لدى إسرائيل قدرات عسكرية تقليدية متطورة في أطوار تفوق نوعي وتكنولوجي يمكن أن يحقق أمنها ويزيد ، إضافة الى علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمن استقرار ذلك ، وترتيبات أمن ثنائية ومتعددة الأطراف توفر دفاعات مؤثرة في مسرح العمايات .

٢ - أن الأسلحة النووية الإسرائيلية ليست أسلحة ملاذ آخر ، فالردع النهائي لا يحتاج إلا الى عدة رؤوس نووية قليلة العدد ، بقدرها الأكاديمي الإسرائيلي شاي فيلدمان (Shai Fieldman) بجوالي ٣٠ - ٤٠ رأساً من عيار يتراوح بين ٢٠ - ٦٠ كيلو طن ، تكفي لإعادة

٦ - حول عربية كبرى الى « القرون الوسطى » ، بينما تمتلك اسرائيل ما لا يقل عن ٢٠٠ رأس نووى .

٣ - ان المنطقة تعاني من حالة احتكار نووى لا يمكن في ظلها الحديث عن استقرار اقليمي على اساس استراتيجية . ففي ظل عدم التوازن لا يوجد ردع حقيقي الا على اساس اختياري غير مضمون الاستقرار ، بما سيؤدي دائما الى وجود جائز لا يمتلك اسلحة توازن ، بصورة قد تدخل المنطقة في دوامة سباق تسلح نووي في اطار ظروف دولية هيح ذلك نسبيا .

٤ - ان مجرد وجود السلاح النووي سيؤدي الى استقرار احوار اساس بالتهديد سيؤثر على الاستقرار التنسي بين شعوب المنطقة ، بما لن يؤدي الى تهدئة العوامل التنسية للنزاع ، خاصة في ظل استقرار سياسة القموض النووي التي أصبحت آثارها التنسية اهم من آثارها الاستراتيجية في ظل السلام . بما سيتمتع احوار بسلام حقيقي يتجاوز ابرام معاهدات .

٥ - ان اسلحة اسرائيل النووية لم تكن بعيدة على الإطلاق عن فكرة الاستخدام خلال العقدين الماضيين سواء فيما يخص بالاستعداد للاستخدام او التهديد بالاستخدام ، فقد فكرت اسرائيل بـ كما سبق ان ذكرنا - في ذلك جعيا مرقين على الأقل عام ١٩٧٤ ، وعام ١٩٩١ .

٦ - ان الاستقرار الاقليمي يتحقق من امرين : توازن القوى وتوازن المصالح . والاهتمام بالتركيز على الاول في ظل مناهم غير منضبطة كالتهديق والرمب على حساب الثاني لن يحقق استقرارا ، فهناك ضمانات صارمة يمكن الاتفاق عليها لمنع الدول الى الانخراط بالمعاهدات - اذا افترضنا ان سوء النوايا مستمر - بعيدا عن سياسات القوة والتخويف الذي لم تنته جدواه .

وفي النهاية ، يمكن القول ان المشكلة الحقيقية التي تمثل تحميا ليام السر بجدية في اتجاه التعامل مع اسلحة اسرائيل النووية عن طريق النزاع تتمثل في عدم وجود قناعة على اساس استراتيجية بان هذا السلاح يجب ان يزال في النهاية . لكن على أية حال فان عدم وجود هذه القناعة لم يمنع من طرح هذه القضية للنقاش ، واجراء اتصالات ومحادثات بشأنها على المستوى الرسمي ، بل واتخاذ بعض الخطوات الاولى بهذا الشأن .

وتجدر الاشارة ايضا ان ما تم مناقشته بخصوص قوة اسرائيل النووية تضمن المستوى الاقليمي ، خاصة من جانب مصر واسرائيل ،

فيمر تهمل عادة وجهة النظر العربية ، ومواقف اسرائيل تعتبر العامل الرئيسي الذي سيحدد مستقبل قوتها النووية ، ولن يمارس العامل الدولي تأثيراً خاصاً اذا ما استمرت التوجهات الحالية للولايات المتحدة بهذا الشأن ، وهي توجهات تتوافق مع وجهة نظر اسرائيل بصفة عامة .

وعلى ضوء ما تم سرده عن مستقبل القوة النووية الاسرائيلية ، يوضح ان اسرائيل تعتقد ان القدرة النووية لها هي التي جلبت السلام مع مصر وكبحت جماح سوريا والعراق ، وربما تغالى في اعتقاداتها اكثر فتري ان تلك القوة هي التي ستضمن لها استمرار السلام مع كل الدول العربية بعد تكملة مشواره في المسار السوري واللبناني الاسرائيلي .

واسرائيل ان سلمت جدلاً بقبول مبدأ ازالة بنيتها النووية ، فان هناك العديد من الاشكاليات التي تقف حاجلاً دون ذلك مثل : ضخامة تلك البنية وتمعيدات عناصرها وصعوبة التعامل مع تلك البنية ، وبعد ذلك وقبله هو اعتقاد المؤسسة الحاكمة في تل ابيب بان اسرائيل القوية النووية هي جزء اساسي من الحل السياسي المطلوب للمنطقة .

من أجل ذلك ، فانه يقع على عاتق الاقظمة العربية مسئولية مواجهة هذا الموقف الخطير المشتمل في الخطر القوي الاسرائيلي الجاثم على صدر الامة العربية يتهدد حاضرها ويترجم بمستقبلها .

اسلوب مواجهة الخطر النووي الاسرائيلي :

وان من اهم متطلبات الأمن القومي العربي تقدير خطورة واسلوب مواجهة الاحتكار النووي الاسرائيلي حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ودرء مخاطره على الأمن القومي العربي . وبخاصة أن النظام الدولي الجديد يتسم بمرحلة مميزة من اخصائية القطبية في عقد التسعينيات الى جانب إدارة مفاوضات التسوية السياسية ، التي لم تكتمل بعد لتعثر المسار السوري الاسرائيلي ، وما يصاحبها وما يتلوهها من أوجه الصراع منخفض الشدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وهو مستوى ادنى من الحرب التقليدية ويشمل نزاع الايديولوجيات والقيم والأهداف وصراع المصالح ، وأعمال المخابرات الايجابية واستخدام أدوات الضغط الاقتصادي والعسكري ، وفي مقدمتها تطبيقات سياسة الردع النووي .

وتؤكد أحداث السنوات الأخيرة في المنطقة العربية ، وبوجه خاص في منطقة الخليج العربي ، بعد انتهاء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ ، وتدمير المنشآت النووية العراقية المخصصة للأغراض السلمية ، وبدء ظهور تهديدات متنوعة ومتفاوتة الخطورة بضرر الامكانات النووية في باكستان وليبيا والجزائر ، تؤكد جميعا أن هناك محاولات من جانب قوى عظمى ، بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، ترمى الى أن تكون اسرائيل ، وكما سبق أن ذكرنا ، هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تحتكر السلاح النووي وتتفوق بقدراتها في مجالات اسلحة الدمار الشامل الأخرى . وهذه المصاولات التي تصاحبها ضغوط دولية سياسية واقتصادية تهدف الى اضعاف القدرات العسكرية لبعض الدول العربية . وفرض الاستقرار في الشرق الأوسط وفق مفاهيم غربية لشكل الخريطة السيبلانية المنشودة للمنطقة في النصف الأخير من عقد التسعينيات . وبين أصوات الضغط السياسي / العسكري التهديد بالتدخل العسكري المباشر ضد تلك الدول في المنطقة التي يقال أنها تسمى لامتلاك قدرات غير تقليدية .

ومع ذلك ، تستمر اسرائيل في الحصول على التكنولوجيا المتطورة لتحديث أسلحتها التقليدية وغير التقليدية (النووية) في اسرائيل ، مثلما ترحب اسرائيل بتخزين تكهيزات الاسلحة والمعدات والذخائر على أراضيها لصالح الولايات المتحدة الامريكية وكفاءة عمل قواتها في المنطقة خلال أزمات التوتر المسلح وكذا احتمالات الحرب الاقليمية .

مؤدى ذلك أن شعوب منطقة الشرق الأوسط تهددها ترسانة نووية كبرى يمتلكها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وترسانة نووية اسرائيلية تقوى يوما بعد يوم الى أن أصبحت اسرائيل دولة نووية يحسب حسابها . وخطر هذه التهديدات هو التهديد النووي الاسرائيلي ، وبخاصة مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين - رغم اتفاقيات الحكم الذاتى - وجنوب لبنان والمرتفعات السورية في الجولان - اضافة الى اصرار اسرائيل على تهديد أمن واستقلال دول المواجهة العربية في المدى القريب والمتوسط ، ويزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات اسرائيل النووية والكيميائية والبيولوجية ، ومدى أسلحتها وأصوات الردع الاستراتيجى لديها ، وما يخدمها من نظم انذار واستطلاع استراتيجى تقترب من تكنولوجيا استخدام اقمار الاستطلاع مثل « اوفيك » والاتصالات « عاموس » ، وانتاج وتطوير الصواريخ الاعراضية « حيتس » (السهم) بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بصفة أساسية .

ان أى خيار دفاعى عسكرى غربى يجنب الشعوب العربية التورط فى اخطار سباق التسلح لا بد ان يتم فى اطار مخطط سياسى متكامل ومتصاعد لتحقيق تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط ، وبخاصة فلسطين - بصرف النظر عما تم فى اطار الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى - ، وعرض السلام والأمن الشامل فى المنطقة ، وتعدد الخيارات السياسية أمام الدول العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى ، وأخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، ويربط نجاح أى منها بنمو القوة الشاملة لدول المواجهة العربية ، ومدى توثيق علاقات التعاون الاستراتيجى بينها .

التهديدات الأولى :

هو دعوة دول منطقة الشرق الأوسط الى اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وكذلك الصواريخ أرض - أرض التى تحمل رؤوسها تلك المواد ذات التدمير الشامل ، بما يحقق الخلاص من هذه الاسلحة فى فترة زمنية معينة . وتؤكد أغلبية دول المنطقة ضرورة الربط بين تدمير الاسلحة الكيميائية البيولوجية التى قد تكون موجودة لديها وبين تدمير اسرائيل لاسلحتها النووية .

ان الغالبية العظمى من دول العالم العربى قد أعلنت موقفاً موحداً ازاء هذه المشكلة فى مؤتمر باريس لنزع الاسلحة الكيميائية ، الذى انعقد فى العاصمة الفرنسية فى المدة من ٧ - ١١ يناير ١٩٨٩ وشهدته ١٤٠ دولة من دول العالم ، واستهدف دعم جهود إبرام اتفاقية جديدة شاملة لحظر انتاج الاسلحة الكيميائية . وقد وافقت الدول العربية على البيان الختامى للمؤتمر وعلى ضرورة اعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين الاسلحة الكيميائية ، ولكنها اكدت رفض نبد الاسلحة الكيميائية ما لم تنبذ اسرائيل اسلحتها النووية . وقد عادت واكدت نفس الموقف فى مؤتمر ثان عقد فى كاتينرا عاصمة استراليا خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩ حول تحريم الاسلحة الكيميائية . ويجد هذا الموقف تأييداً من البرلمانات ، ومجالس الشورى والخبراء العرب ، ولجان السلام ونزع السلاح فى بعض الدول العربية ومنها مصر ، والتى تركز على ضرورة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط .

وقد حرصت الدول العربية على ان تؤكد فى الدورة الخاصة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التى كانت مخصصة لنزع السلاح

عام ١٩٨٩ ، على ضرورة موافقة كل الأطراف في الشرق الأوسط ، ومن بينها إسرائيل على الخضوع للرقابة والتفتيش الدوليين ، في إطار حظر انتشار الأسلحة النووية ، ومع اخلاء المنطقة العربية من هذه الأسلحة وقد أكدت وفود البرلمانات العربية في لقاء بمثلّي البرلمانات العربية والأوروبية في دبلن (Dublin) بأيرلندا خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩ ضرورة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ، النووية والكيميائية والبيولوجية .

وتتبنى مصر هذا الموقف رسمياً منذ مبادرة مبارك في ٨ أبريل ١٩٩٠ وهو موقف تبنته أيضاً كل من العراق وسوريا وليبيا ، لكن الموقف الأمريكي في منتصف عام ١٩٩١ كان الإصرار على تدمير القدرات فوق التقليدية للعراق وكذا منشآته النووية المخصصة للأغراض السلبية ، ودموة كافة دول المنطقة الى تدمير كافة قدراتها الكيميائية والبيولوجية مع البدء بتجهيد النشاط النووي الاسرائيلي الحالي ، وأرجاء نزع السلاح النووي الاسرائيلي الى مرحلة تالية عند اتمام ابرام تسوية شاملة لمشاكل الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو موقف غير متوازن ينبغي مواجهته .

وفي الفترة من ١٢ - ١٥ يناير ١٩٩٣ تم انعقاد المؤتمر الدولي للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) ، في مثير اليونسكو بالعاصمة الفرنسية باريس ، وقامت ١١٥ دولة بالتوقيع على تلك المعاهدة ... وضمنها أربع دول عربية هي الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا ... ورفضت الدول العربية الأخرى التوقيع احتجاجاً على عدم انضمام إسرائيل الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وقد جاء هذا الرفض العربي في مواجهة الضغط الدولي عليها من قبل أمريكا وحلفائها ، تعبيراً لرفض العالم العربي لاجباره على الانضمام لهذه الاتفاقية مع استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بأسلحتها النووية ، أخطر أدوات تهديد وجود الأمة العربية ، ووزنها السياسي .

الخيار الثاني :

ان تتضمن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ومشاكل الصراع العربي الاسرائيلي ، ما يجبر إسرائيل على التخلي عن الخيار النووي ، باعتبار أن السلام لن يستقر في الشرق الأوسط تحت تهديدات إسرائيل النووية والصاروخية وكذا استخداماتها العسكرية للفضاء الخارجي .. وفي الواقع أن دولا عربية منها مصر قد دعت منذ منتصف السبعينيات الى

هذا الخط السياسي ، فقد اثنى وزير خارجية مصر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ الى بنود سبعة لاجلال سلام شامل في الشرق الأوسط ، وكان خامس هذه البنود « ضرورة اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وتنظيم التسلح القليدى ومنع سباق التسلح بين دول المنطقة » .

وقد اعلنت اسرائيل في خطابات مندوبها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة انها مستعدة للالتزام باتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية واخلاء الشرق الأوسط منها ، بشرط اجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان العربية لهذا الغرض ولانتهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل . غير ان اسرائيل ، رغم ما تم احرازه على معظم المسارات السلمية ، لم تلتزم بما كانت تعلنه من خلال مندوبها في الأمم المتحدة . والواقع أن هناك عقبات كثيرة تعترض الخيار الثانى من بينها مشاكل الحوار العربى الاسرائيلى ، واحتمال فقدان الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف عند ابرام معاهدات التسوية دون الاصرار على شرط ازالة الاسلحة النووية الاسرائيلية .

الخيار الثالث :

يقضى بأن تتمسك الدول العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدعو الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وان تبادر الدول العربية من جانبها الى المطالبة باحترام وتنفيذ هذا القرار فتنطلب من الدول الكبرى النووية الالتزام علنا ومفعلا بعدم ارسال سفن حاملة للتسلح النووى الى موانئ المنطقة او بحارها ، والا ترسل قوات مزودة باسلحة نووية او كيميائية الى قواعدها ومناطق التسهيلات العسكرية في الشرق الأوسط . ان قرار الأمم المتحدة حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو الدول الحائزة للاسلحة النووية وجميع الدول الأخرى الى أن تقدم مساعداتها في انشاء المنطقة الخالية من الاسلحة النووية ، وأن تمتنع في الوقت ذاته عن القيام بأى عمل ينافى نص القرار وروحه .

وتحرص مصر على تقديم مشروع القرار بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وبإخضاع جميع الدول للرقابة والتفتيش الدوليين طبقا لاجراءات وكالة الطاقة الذرية في فيينا (Vienna) منذ عام ١٩٧٤ ، مثلما تدعو كل الحكومات العربية الى تأييد هذا القرار ، ويركز بعضها على ضرورة التشدد في اجراءات وضمانات تنفيذه .

ولما كانت الدول العربية ، وإيران تشكل غالبية دول الشرق الأوسط ، الى جانب إسرائيل وتركيا وبعض دول الجوار الجغرافى الأخرى ، وباعتبار أن الدول العربية تطل على أغلب شواطئ المنطقة وبحارها ، فإن تنفيذ الدول العربية مجمعة لقرار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ودعوتها للالتزام الدول الكبرى النووية باحترامه سيشكل عقبة ضخمة أمام خطط «الفتح الاستراتيجى» للأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وسيكون عامل ضغط مهم فى الاسهام فى انشاء منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .

ولن يكون مثل هذا الموقف العربى جديداً ، فقد سبق أن أعلنت دول أخرى مثل نيوزيلندا (Newsland) أن أراضيها ومياها ومجالها الجوى مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ومز ثم يجب أن تبادر الدول العربية او بعضها لاتخاذ هذه الخطوة ، والاصرار عليها فى اطار جامعة الدول العربية ، وكذا المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية .

ولعل الصعوبة الأساسية التى تواجه هذا الاتجاه هى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تصر على الامتناع بشكل قاطع عن الإبلاغ عما اذا كانت وحداتها العسكرية التى تمر عبر بلدان أخرى أو ممرات مائية فيها تحمل أسلحة نووية أم خالية من تلك الأسلحة . وهذه القاعدة الأساسية تطبقها واشنطن على عدد كبير من الدول العربية التى تقدم قواعد وتسهيلات عسكرية للقيادة المركزية وقواتها وللأسطول السادس الأمريكى وقوة العمل البحرية فى الخليج وشرق أفريقيا ، وجميع هذه التشكيلات التعبوية تحمل أسلحة وذخائر نووية يمكن استخدامها بواسطة القوات البرية والجوية والبحرية .

الخيار الرابع :

هو التركيز على انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتصديقها عليها ، أسوة بالدول العربية المجاورة لإسرائيل والننى وقعت وصدقت على هذه المعاهدة . ان الاتفاقية تنص على ضرورة مواصلة الحوار والمفاوضات باصرار للاتفاق على اجراءات لوقف سباق التسلح النووى فى وقت مبكر ، ثم لبدء اجراءات نزع السلاح النووى .

هذا وقد رفضت إسرائيل الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عندما انعقد مؤتمرها للمراجعة فى عام ١٩٩٥ ، متحذية بذلك كل الامراف الدولية ، ومؤيدة بحليفاتها الكبرى الولايات المتحدة

الأمريكية . ولا يغيب من الأذهان أن انضمام إسرائيل لهذه المعاهدة سوف يترتب عليه خضوع منشآتها النووية للإشراف الدولي ثم تعهدها بتدمير مخزونها من الأسلحة النووية في فترة زمنية محدودة ، وهو ما ترفضه إسرائيل رفضاً قاطعاً .

وأخيراً فإن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والعمل على التركيز عليها ، أو على جزء منها في الحوار السياسي وفي المنظمات الدولية والإقليمية ، أو في سياق مسارات التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط ، يتطلب حداً من الإجماع الاستراتيجي العربي على نزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط تقره جامعة الدول العربية ، بما يشكل قوة ضاغطة فعالة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لاختلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل . وبغير شك فإن الخيارات الأربعة تشكل إمكانات سياسية ودبلوماسية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل ، يخاطب الرأي العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والإقليمية لتعزيز الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الرداع العربي :

وفي إطار السعي لحماية الأمن القومي القطري الذي هو جزاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، ضد الخطر النووي الإسرائيلي ، وعندما تستفيد الدول العربية كل طاقاتها في سبيل تحقيق أحد الخيارات السلمية السابق ذكرها دون جدوى . فإنه لا مناص من البحث عن حلول أخرى بديلة تحقيقاً للسلام .

وغنى من البيان أنه لن يفرض السلام في هذه المنطقة ويحميه إلا العرب ، عن طريق الحصول على توازن في الردع . ولا يتحقق ذلك إلا بمزيج من القدرة على العقاب والإرادة في استخدام هذه القدرة إذا تطلب الأمر ذلك دون تردد . لأن القدرة على توجيه الضربة الثاقبة مهمة ولكن الأهم منها هو التصميم على استخدامها . والفرص متاحة أمام البلاد العربية لتقليل تأثير الضربة الأولى للعدو سواء أكانت تقليدية أم نووية .

ويقول أمين هويدي خبير الأمن القومي : « في صدر حديثنا عن الرداع العربي لا بد لنا من طرح السؤال التالي : كيف نردع العدوان الإسرائيلي الذي لا يضع قيوداً على وسائله الرادعة مهما بلغت قوتها التدميرية ، سواء أكان ذلك في مجال الوسائل التقليدية أم النووية ؟

كيف نتجنب الكارثة التي تهدد المنطقة بجعلها المنطقة الأكثر توقعاً لاستخدام الأسلحة النووية نتيجة لتطرف الصفوة الحاكمة في إسرائيل تحت تأثير إيمانها العميق بأن القوة هي الحل الوحيد لمشاكلها ؟

وبمعنى آخر نأثنا نحاول أن نبحث عن الطريقة العملية لنزع السلاح النووي الإسرائيلي عن طريق امتلاكنا للقوة التدميرية العظمى ؟»

وتجدر الإشارة إلى أن مسئولية وصول الموقف إلى خطورته الحالية يقع علينا نحن العرب . إذ أننا عشنا ونعيش حتى الآن في حالة من التهاون والتفريط أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه . غفى الوقت التي تثبت فيه القيادة الإسرائيلية قدرتها العميقة على الإدارة السلمية لاستخدام القوة في الدبلوماسية ، رغماً عن كل السلبات ، فإن القيادات العربية مستمرة في خلافاتها وتناقضاتها غير المقبولة متجاهلة استخدام قوتها الذاتية — وهي كبيرة وضخمة وفعالة — في إدارة الصراع الذي فرض عليها ، « وأن لاحت في الأفق بين الحين والآخر بداية لتقارب عربي وشيك » .

وإذا نحن اعترفنا بذلك بدلاً من الاستمرار في القاء تهمة عجزنا على الغفر نكون قد خطونا أول خطوة في الطرق الصحيح الذي أصبح السر فيه ضرورة يتطلبها الوجود . فالسياسة من غير قوة عسكرية مثل موسيقا دون آلات موسيقية كما قال فريدريك الأكبر .

وفي هذا الإطار يعتبر الاعتماد على القوة الذاتية هو العمود الفقري لعملية الردع ، فلا تستطيع أية دولة أن تعتمد على الضمانات الخارجية التي تقدمها الهيئات الدولية أو أية قوة عظمى . وبالتالي ، فلا يمكن الاعتماد بصفة جديّة على دعم نووي لقوة أعظم أو ما يسمى « بالردع المنووح » .

ونلزم الإشارة إلى أن الضمانات الخارجية هي في واقع الأمر محل شك من ناحية فاعليتها الحقيقية ، ويرجع عدم الثقة فيها إلى الأسس التي تتحكم في العلاقة بين الصراعات الاقليمية والصراعات العالمية . ولا يمكن لدولة عظمى أن تخاطر بالدخول في حرب نووية من أجل دولة طليعة لاستحالة استخدام رادعها الاستراتيجي ، لمواجهة خطر خارج حدودها السياسية سواء عن طريق الدفاع أو الردع وذلك بناء على قاعدة « الردع المؤكد المتبادل » .

وعلى ذلك ، فلا ينبغي أن تؤخذ ضمانات أية قوة عظمى مأخذ الجد إذا وجهنا بموقف يتعلق بالمصير . وأوربا نفسها لم تكن تثق في

الضمانات التي تكفلها الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي دما بريطانيا وفرنسا أن تحصلا على قوة استراتيجية نووية خاصة بهما .

وما يذكر أن الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر فى بداية رئاسته سال هيئة أركان الحرب المشتركة عن تقديرها لعدد الأسلحة النووية الاستراتيجية الكافية للردع . وكانت الإجابة أن مائتى صاروخ عابرة للقارات فيها الكفاية . ومعنى ذلك أنه فى الوقت الذى كان فيه الرئيس الأمريكى يؤكد على ضماناته لأوروبا فإنه كان يفكر فى الحجم الكافى لردع أى عدوان يقع على بلاده . وهو الخط نفسه الذى اتخذه الرئيس رونالد ريجان (Roland Regan) من بعده حينما أدلى بتصريحه المشهور فى نهاية عام ١٩٨١ والذى قال فيه : « يحتمل أن تخوض أوروبا حربا نووية تكتيكية » . ومعنى ذلك سحب كل الضمانات التى أعطتها الولايات المتحدة لأوروبا بأن تشملها بحماية مظلتها النووية الاستراتيجية .

وإذا كنا قد اتفقنا على أن القوة الذاتية العربية هى مفتاح الموقف لحصولنا على الرادع المصدق فعلىنا أن نتساءل : ما هو الغرض الذى تسعى قوتنا الذاتية الى تحقيقه ؟

والإجابة عن هذا السؤال المهم تتلخص فى أننا نريد أن نصل مع إسرائيل الى ما يمكن تسميته « بالردع المؤكد المتبادل » عن طريق « التدمير المؤكد المتبادل » وهى قدرة كلا الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم النووى أو الهجوم على نفس المستوى من القوة التدميرية .

ولكن كيف يتم ذلك ؟ نوضح هنا أن « الرادع العربى المصدق » عقبتين :

— العقبة الأولى : تتعلق بغياب الإرادة لاستخدام الرادع المتاح .

— العقبة الثانية : تتعلق باحتكار إسرائيل للرادع النووى أو على الأقل فى الطريق اليه .

وعلاج العقبة الأولى لا يتم الا على مستوى القيادات السياسية التى هى مدعوة الى تقدير خطورة ما وصلت اليه الأمور ، والعمل على تدارك السلبات الموجودة قبل أن تصل الى حالة يتعذر فيها العلاج .

أما علاج العقبة الثانية فيتطلب منا المرور بمرحلتين : المرحلة الأولى وهى مرحلة احتكار إسرائيل للرادع النووى . والمرحلة الثانية

وهي المرحلة التي نصل فيها الى التعادل النووي أى حصولنا على الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها . ومرحلة التعادل لا تحتاج الا الى الارادة لاستخدام الرادع الذي أصبح في اليد . ولكن السؤال الأهم هو كيف نواجه الموقف في المرحلة الأولى وهي مرحلة احتكار اسرائيل للرادع النووي ؟

ان أساس مواجهة هذا الموقف هو اننا نعتبر أن الرادع النووي ما هو الا رادع ذو قوة تدميرية عظمى . ولا يستلزم ردع العدو عن استخدامه اتباع الطريق نفسه الى « الرادع النووي » ولو بصفة مؤقتة . بل يمكن العمل على الحصول على اسلحة ذات قوة تدميرية عظمى — ويطلق عليها الروادع فوق التقليدية — كرد مباشر على التحدي الذي نواجهه مثل الغازات الحربية والاسلحة البيولوجية ، والصواريخ متوسطة المدى ، واسلحة التفجير الحجمي .

وتتصف هذه الروادع التي فكرت بالسهولة في الاستخدام ، والصعوبة في الوقاية منها ، ورخص تكلفتها ، وتضاعف قيمتها أمام بلد يفترق الى عدد مناسب من السكان حيث تكون فيه الخسائر البشرية ذات أهمية خاصة . فاذا وصلنا الى هذه القدرة ، لأمكننا القول بأنه أصبح في يدنا « الرادع المصدق » الذي يجبر اسرائيل على عدم اقدام على تنفيذ ما تريد ، وبذلك يمكننا ردع الحرب التقليدية النووية التي تشنها اسرائيل أو تهدد بشنها بين وقت وآخر . وهذا يكفي ، فاننا لا نريد ادارة حرب نووية أو حرب تدميرية شاملة ولكن كل ما نريده هو منع العدوان المتكرر علينا كخطوة أولى ، والأقدام على تصحيح الأوضاع الظالمة التي فرضت أو ستفرض علينا كخطوة تالية .

المظلة التقليدية والردع المصدق :

هناك فرق واضح في العلاقة بين الرادع النووي وبين الرادع فوق التقليدي والرادع التقليدي ، على كل من المستوى العالي والمستوى الاقليمي . فالرادع التقليدي لاية قوة عظمى مثلاً ينمو في حماية المظلة النووية . ولكن على المستوى الاقليمي مثل منطقتنا العربية تنقلب الصورة تماماً فلا يمكن للعرب أن يمتلكوا رادعاً نووياً الا تحت مظلة تقليدية أو فوق تقليدية رادعة ويرجع ذلك الى الاسباب التالية :

١ — التهديد الاسرائيلي يمنع العرب من امتلاك الرادع النووي .

٢ — قيام اسرائيل بالانتقال من مرحلة التهديد الى مرحلة التنفيذ ، لمنع العرب من الحصول على أية امكانيات تظن أنها تقود الى الرادع النووي .

٣ - عدم احترام اسرائيل للقوانين الدولية ووضع امنها فوق كل اعتبار وضربها عرض الحائط بقرارات الهيئات الدولية .

تلك الشواذ تميز الصراع الذي يدور في منطلقنا عن الصراعات التي تدور في اية منطقة من مناطق العالم . فلم يحدث اية منطقة اخرى ان دولة ما اعطت لنفسها الحق في تنظيم التقدم التكنولوجي لجيرانها عن طريق استخدام القوة . فلم تقم الولايات المتحدة الامريكية بضرب مراكز النشاط النووي السوفيتي لمنعها من كسر الاحتكار النووي ، ولم يقم الاتحاد السوفيتي بضرب المنشآت النووية الصينية . ولم تقم الصين بضرب المنشآت النووية الهندية . ولم تقم الهند بضرب المنشآت النووية الباكستانية . ابداً لم يحدث ذلك لكن اسرائيل قامت بضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ثم أعلنت عن ذلك صراحة على لسان رئيس وزرائه او كان رد فعل العالم على ذلك الاجراء سلبيا ، حتى انه لم يحدث ان احمر وجه الولايات المتحدة الامريكية خجلا ، اما رد فعل العرب فكان محزنا .

وقد جاء في تصريح لناجم بيجين عقب ضرب الأوزارك في يونيو ١٩٨١ : « ستضرب أي مفاعل تحاول العراق بناءه مرة أخرى . ولو تليت السعودية ببناء مفاعل سوف ندمره » . وعلق أجد المسئولين في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي عقب الفارة الفادحة وهو يتنسم : « لو كان بيجين هو رئيس الولايات المتحدة الامريكية بدلا من هاري ترومان (Harry Truman) عام ١٩٤٩ ما كان هناك سباق في التسليح » . ولكنني أعلق على ذلك بدوري قائلا : « ان التوازن النووي الذي كان موجودا بين العملاقين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق كان في رأيي بمثابة معاهدة عدم اعتداء » .

والسؤال الذي يفرض نفسه بالحاج الآن : لقد أرسلت اسرائيل رسائل متتالية بمفواتها المتكرر ولم يصلها رد واحد على رسالة واحدة ، مما جعلها تواظب على ارسال تلك الرسائل فلماذا حدث هذا ؟ لماذا لم يرد العرب على هذه الرسائل علما بأنه لو وصل اسرائيل رد على أي منها ما استمرت في ارسال رسائلها ؟

قد يرجع البعض سبب هذا الى عدم وجود الرادع العربي وقد يرجع البعض السبب الى عدم وجود الارادة العربية لاستخدام الرادع المتاح . سواء اكان السبب هذا أم ذاك فلا بد من خلق الرادع التقليدي وفوق التقليدي والا تكررت الرسائل الاسرائيلية واستمر العجز العربي عن الرد .

اذن ، لابد من استخدام الرادع التقليدي لحماية أية محاولة لحيازة الرادع النووي العربي حتى يتم تخطي العقبة النووية ، بل ولنفع اسرائيل من التهديد المعلن او المستتر باستخدام رادعها النووي لو احسن استخدامه بحسابات دقيقة . كما يمكن استخدام الرادع فوق التقليدي لابطال مفعول الرادع النووي الاسرائيلي .

ويظهر من ذلك ان امتلاك اطراف الصراع ، العرب واسرائيل ، لدرجة متفاوتة من الردع يكبح جماح العدوان الاسرائيلي المتكرر، ويجعل اسرائيل تميل أكثر الى التعتل وتبعد عن التطرف ، ويلغى من قاموس الصراع سياسة « كل شيء » و « النصر المطلق » و « القضاء على الخصم » .

فالحسابات التي تجري عند استخدام الرادع التقليدي في ظل وجود رادع تقليدي منافس تختلف كلية عن تلك التي تجري في حالة انفراد طرف بالرادع الخاص به . وكذلك فالحسابات التي تجري عند تحريك الرادع النووي في ظل وجود رادع فوق تقليدي « منافس » او رادع نووي « مماثل » تختلف عن تلك التي تجري في حالة انفراد طرف بامتلاك هذا النوع من « الروادع » . ومعنى ذلك ان الذي يحقق الاستقرار في المنطقة هو التوازن بين العرب واسرائيل في كل من مجالات : « الرادع النووي » و « الرادع فوق التقليدي » و « الرادع التقليدي » ، ايا استمرار الخلل في التوازن فهو يشجع على العدوان وعلى سباق التسلح كما هو الحال الآن .

ولا شك ان توغر الرادع التقليدي العربي فيه حل للموقف كله فهو :

١ - حلقة أساسية في سلم التصعيد المتدرج للصراع ، ثم يعمل كعازل لسريان التصعيد الى اعلى درجات سلم التصعيد . وكلما كان العازل قويا كانت قدرته اكبر على عدم تحريك الرادع التقليدي او النووي على حد سواء .

٢ - ضرورة حتمية لحماية جهودنا للوصول الى حالة التعادل وكسر الاحتكار النووي الاسرائيلي ، او على الأقل كسر احتكارها لمعركة الطريق الى الرادع النووي .

٣ - مظلة رادعة للعدوان الاسرائيلي الذي أصبح لا يعرف حدا يقف عنده .

ومعنى ذلك بكل وضوح ان حصولنا على الرادع النووي لا يمكن ان يتم الا بعد حيازتنا للرادع التقليدي القادر . وان طبيعة الصراع

الدائر تحتم على العرب أن يكون في أيديهم رادعهم النووي ، وأن وجود الرادع فوق التقليدي العربي « يوازن الموقف في مرحلة الاحتكار النووي الاسرائيلي » .

وتجدر الإشارة الى أن استراتيجية الردع سواء اكانت تقليدية أم نووية تعتمد على القدرة على توقيع العقاب والارادة الصادقة لتنفيذ العقاب دون تردد ، مع ملاحظة ان ردع العدوان الصغير يمنع العدوان الكبير وان القدرة على ردع العدوان المحدود تنمي القدرة على ردع العدوان الجسيم .

والمهم في سياسة الردع أن نحسب مقدار ما يقع علينا من تدمير ، ولكن الأهم من ذلك أن نحسب ما سوف يقع على العدو من تدمير بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة . وهذا الأمر الأخير — وهو التدمير المحتمل حدوثه في الجانب الآخر — يظل محل شك من العدو . والدولة لا يتم ردعها لأنها تتوقع قدراً محدداً معلوماً من التدمير ولكن الردع يتم لأنها لا تعرف حجم التدمير الحقيقي الذي ستعرض له ، فالشك في هذه الحالة تأثيره أكثر من اليقين .

ومن الضروري في كل ذلك أن نعمل على تحقيق ثلاث قواعد أساسية وهي :

١ — العزيمة التي لا تعرف التردد في استخدامنا الرادع المتاح استخدامها مهنراً مصداقاً لا شك فيه .

٢ — العزيمة والقدرة على امتصاص تأثير الضربة الأولى المعادية مع عمل كل ما في طاقتنا لتحقيق ذلك .

٣ — الإبقاء على قدرة لها وزنها من الأسلحة للقيام بضربة ثانية ورابعة وسادسة على أن تكون ضربتنا الثانية من القوة بحيث نمنعه من توجيه ضربة ثالثة .

وغنى عن البيان أنه إذا اقتنع العدو الاسرائيلي أن مكاسبه من ضربته الأولى أقل كثيراً من الأضرار التي ستلحق به من جراء ضربتنا الثانية ، فإنه لن يتجاسر على القيام بالعدوان كما يحدث الآن بالشكل الذي تجاوز كل حد .

الرادع التقليدي في مواجهة الرادع النووي :

ونتساءل هنا : هل يمكن للرادع التقليدي أن يتصدى للرادع النووي ؟

ويتحدد اطار اجابتنا على هذا السؤال في نقطتين :

● تستطيع مصر ، وبكل تأكيد ، بتعدادها وامكاناتها ، او العراق او سوريا أن يكون لكل منها رادعها المؤثر الذى يردع العدو عن القيام بمذوانه حتى في حالة القيام بجهد فردى .

● ان اثاره هذا التساؤل على المستوى العالمى امر غير ملح ، غالى كان يتحكم في حالة الاستقرار العالمى في زمن وجود القوتين العظميين (قبل انهيار الاتحاد السوفيتى) هو « توازن الرعب النووى » . ولكن منذ بحث الردع في الصراع الاقليمى خاصة في حطقتنا ، وفي صراع كالأذى يدور بيننا وبين اسرائيل فان الموضوع يستحق البحث خاصة من وجهة نظر القوى الاقليمية ، لان الباحثين والمفكرين في موضوع الصراع اعتادوا على أن ينظروا الى الصراعات الاقليمية دائما من وجهة نظر القوتين العظميين . وهذه النظرة تفتقر الى الموضوعية للخلافات الكبيرة على المستويين .

والخلافات التى نقصدها هي خلافات تتعلق بطريقة ادارة الصراع ، والمساحات التى يجرى عليها ، والوسائل التى يتم بها ، ومدى التحكم في الصراع او مدى انتشاره وتصعيده الى المستويات الأعلى .

وهذه الفروق الجوهرية ينتج عنها مبدء مهم هو ان ما يبدو مستحيلا على المستوى العالمى يكون ممكنا وجائزا على المستوى الاقليمى . فعلى سبيل المثال لم يكن ممكنا أن يقوم الاتحاد السوفيتى السابق بهجمة جوية مفاجئة على منشآت نووية امريكية أو فرنسية أو بريطانية أو صينية . ولكن اسرائيل قامت بمسا اسسته « العملية الجراحية » ضد المفاعل النووى العراقى « اوزيراك » عام ١٩٨١ .

وعلى سبيل المثال أيضا لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تصدر بيانا رسميا يضم اراض روسية ثم تعرض ذلك على الكونجرس للتصديق على القرار ، ولكن حدث ذلك في منطقتنا مرات ومرات اذ أعلن رئيس الوزراء « بيجين » توحيد القدس ثم بعد ذلك أعلن عن ضم الجولان ثم عرض القرار على الكنيست الذى صدق عليه .

وايضا لا نتصور أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتحديد المستوى التكنولوجى الذى لا تستطيع روسيا الاتحادية تجاوزه في حرب التكنولوجيا الدائرة بينهما . ولكن رئيس الوزراء بيجين يحدد هذا المستوى ليس فقط في كل البلاد العربية بل أيضا ينظر في امر تحديدها في البلاد الاسلامية التى يعتقد انها تهدد أمنه .

وكذلك لا يتصور أن حشد الاتحاد السوفيتي السابق بعض تشكيلاته على الحدود الصينية يكون مجزراً للصين أن تشن الحرب على موسكو . ولكن حدث عام ١٩٦٧ أن مصر حينما حشدت بعض قواتها في سيناء بعد التهديدات الاسرائيلية المتكررة لسوريا ، كان ذلك مبرراً لاسرائيل لكي تشن الحرب علينا ويتضح من كل ذلك أن المستحيل حدوثه على المستوى العالي يمكن أن يقع ويحدث في منطقتنا العربية بسبب الطبيعة العدوانية التي تتصف بها اسرائيل .

وإذا كانت كل الشواهد تشير الى اختكار اسرائيل للرادع النووي ووسائل اطلاقه ، وإذا كان ما لا يجوز حدوثه على مستوى الصراع العالي يمكن أن يحدث على مستوى الصراع العربي - الاسرائيلي ، فإن احتمال افعال الرادع للنووي من جانب اسرائيل كوسيلة للردع في الصراع العالي قائم لا يمكن استبعاده ، واستناداً الى ذلك فإن تساؤلنا هنا إذا كان الرادع التقليدي ملاحقاً لمواجهة الرادع النووي له حقيقته واسلحته .

ويرى أمين حامد هويدى أن الرادع التقليدي - إذا أحسن استخدامه - يمكنه أن يتصدى للرادع النووي للأسباب الآتية :

١ - ليس المهم في أحداث التدمير الوسيلة المستخدمة بقدر النتيجة التي يمكن أحداثها من استخدام الرادع ، فالتدمير يمكن أن يحدث باستخدام السلاح النووي أو أى سلاح آخر .

٢ - يمكن للرادع الأقل تأثيراً ردع الرادع الأكبر تأثيراً إذا كانت هناك عزيمة على استخدامه ، فالمعزومة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير .

٣ - أن الرادع الأقل تأثيراً أكثر مصداقية من الرادع الأكبر تأثيراً فتهديد الخصم باستخدام العصا أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين ، لأن الضرر الذى يعود على الضارب فى الحالة الأولى أقل من الضرر الذى سيعود عليه فى الحالة الثانية ، وينجم تأثير القوة التقليدية من أن التردد فى استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود قيود على استخدام القوة التقليدية بكل قوتها .

٤ - أن قدرة الطرف الذى يستخدم الرادع التقليدي على امتصاص الضربات التى توجه اليه عن طريق الترتيبات الدفاعية ، وسرعة الرد ، واتساع المساحة ، وزيادة العمق ، والقدرة على الانتشار . كلها عوامل تعوض النقص فى التدمير المترقع .

٥ - ان عامل الشك في حجم التدمير المتوقع وليس القدرة على حسابه بدقة ترجع جانب الرادع التقليدى على جانب الرادع النووى .

٦ - ان امتلاك احد الطرفين للرادع النووى لم يمنع الاطراف التقليدية من التصدى كما حدث من الأرجنتين ضد بريطانيا في أزمة « فوكلاند » (Folkland) وفيتنام ضد الولايات المتحدة الامريكية ، وافغانستان ضد الاتحاد السوفيتى السابق ، ومصر وسوريا ضد اسرائيل عام ١٩٧٢ .

ولنرجع الى احاديث بعض المتخصصين لنؤيد هذا القول ، فنلاحظ ان هنرى سيمتوم Henry Sitman وزير الحرب الامريكى في عهد روزفلت (Roosevelt) وترومان (Truman) هو الذى اعطى الأوامر باطلاق قنبلة نووية على هيروشيما في ٦ اغسطس عام ١٩٤٥ ، وناجازاكي في ٩ اغسطس من نفس العام ، يقول : « كانت القنبلة أكثر من سلاح تدميري قوى اذا كان لها تأثير سيكولوجي شديد » .

نفس ماوسى عام ١٩٤٥ قامت القوات الجوية بأول غارة على طوكيو وأحدثت من التدمير والاصابات أكثر مما حدث في هيروشيما بعد ذلك وتكرر هذا في كثير من المناطق ومع ذلك استمرت اليابان في القتال .

وكتب الجنرال زولتوف (Zoltov) الكاتب الحسكرى السوفيتى « أصبح من الممكن قيام حرب تقليدية شاملة لان استخدام الحرب النووية لا يحل كل المشاكل ، اذ ان السلاح النووى لا يحتل الأرض وهو عديم النفع ضد بعض الاغراض ويشكل عبءا أمام تقدم قواتنا ، كما يمكن أن تستخدم الاسلحة التقليدية بكفاءة ضد الاسلحة النووية . كما ان العقيدة الصينية تقلل من أهمية تأثير الاسلحة النووية ضد الصين لاتساع مساحتها وتوزيع السكان وكثرتهم ، وسواء بدأت الحرب بضربات تقليدية أو نووية فان الجيوش المهاجمة ستواجهه بالمق واتساع الاراضى وكثرة السكان .

كما تنادى العقيدة الفرنسية بأن القوة الأضعف يمكنها ان تردع القوة الأقوى طالما تمتلك الوسائل التى تمكنها من ابتلاع الخسائر بالعدو ، فالقوة النووية المتوسطة يمكنها ان تردع القوة النووية الضخمة بالرغم من تفاوت الاحجام والقوة .

وقياسا على ذلك - وكما سبق ان اوضحنا - يمكن للقوة التقليدية الثقيلة ان تردع القوة النووية الصغيرة .

وأخيراً ، يقول اندريه بوغر : « إن القوات التقليدية تستطيع في ظروف معينة أن تؤدي دوراً رادعاً لا يستهان به على المستوى النووي ، المهم هو أن يكون حجم القوة الرادعة التقليدية أكبر من حدود القدرة التدميرية النووية .

ويأتي تأثير القوة التقليدية من أن التردد في استخدام القوة النووية بكامل قوتها يعادل عدم وجود قيود على استخدام الأسلحة التقليدية بكامل قدرتها . ثم يضاف إلى ذلك أن الضربة الأولى النووية قد تكون بالضرورة ضد القوة المضادة ، أما الضربة الثانية التقليدية فسوف تكون حتمًا ضد الأهداف ذات القيمة المضادة .

وتشتمل الأهداف التي يتعامل معها الردع على نوعين :

● أهداف القوة المضادة .

● أهداف القيمة المضادة .

والنوع الأول أهداف عسكرية أو ذات صبغة عسكرية مثل :

تجمعات الجنود ، مناطق الحشد ، المطارات ، مواقع الدفاع المضاد للطائرات ، والسفن في الموانئ ، ومراكز القيادات والاتصال ، والمنشآت النووية ، والمصانع الحربية ، والقواعد البحرية ، والقواعد الجوية ، وعقد المواصلات ، ومستودعات الأسلحة والذخيرة والوقود ، ومراكز التدريب .

والنوع الثاني أهداف مدنية مثل : مراكز تجمع السكان ، المنشآت الصناعية ، منشآت الطاقة مثل حقول إنتاج النفط ومستودعات تخزينه ومحطات الكهرباء ، مخازن المواد الغذائية ، ووسائل النقل .

ويرى الخبراء أن إسرائيل سوف تعطى أسبقية خاصة لأهداف القيمة المضادة لسببين :

● قلة عدد الرؤوس النووية المتاحة لديها ، لا يسمح بتصرف استخدامها ضد أهداف القوة المضادة التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من هذه الرؤوس .

● توجيه الردع إلى الأهداف ذات القيمة المضادة تأثيره المعنوي والمادي أكبر ويمكن أن يحسم الموقف قبل تدخل قوى خارجية لتطويق الصراع .

وترتبط على ذلك ، فإن الرادع التقليدي العربي سيعطى أسبقية للتعامل مع الأهداف ذات القيمة المضادة لدى إسرائيل . لا لأنها

مستعطيها الأسبقية فقط ولكن لان حساسية مثل هذه الاغراض بالنسبة لاسرائيل تعوض النقص التدميري بين مستوى استخدام الرادع النووي والرادع التقليدي .

وتجدر الإشارة هنا الى انه من السهل على الأجهزة المعنية الحصول على معلومات تفصيلية عن الأغراض ذات القيمة المضادة ، اذ يمكن الحصول عليها من المصادر العلنية ، بعكس الجهد الذي تحتاجه هذه الأجهزة للحصول على معلومات تخص القوات العسكرية وأماكنها ونواياها المستقبلية .

ان الانتخاب المسبق لهذه الاغراض بناء على المعلومات المتيسرة وتحديد الطريقة التي يتم التعامل معها ونوع السلاح وحجم القوات المناسبة للتعامل ، ثم التدريب على العمليات المنتظرة يجعل تحت إيدنا عدداً من الخطط التبادلية القابلة للتنفيذ لردع العدوان .

ولا شك ان هذا الاتجاه التصاعدي في الردع ، واتجاهه الى عمليات الابادة كفيلاً بأن يحرك « ميكائزم » الردع فيمنع العدوان النووي التقليدي أو ، على أقل تقدير ، يمنع التهديد به سواء أكان تهديداً بالشك أم الظن ، مستتراً أم مكشوفاً ويعمل في الوقت نفسه على تهذيب العدوان وتحديدده ، ولا شك ان هذا في صالح السلام العادل الذي ننشده ونسعى دائماً الى تحقيقه .

ونشير هنا الى انه لا بد من أن يكون لكل بلد عربي قادر ، قوة مخصصة لردع العدوان يطلق عليها « قوة الردع » ، لها قياداتها ووسائل السيطرة والاتصال وقواتها الخاصة بها . والواجب الأوحد لقوة الردع هذه هو ردع العدو عن القيام أو التهديد بذلك سواء عن طريق الرادع التقليدي أو النووي . وبمعنى آخر فإن واجب هذه القوة هو العقاب .

ويمكن تصور ان « القوة التقليدية للردع » التي يواجه بها العرب مرحلة الاحتكار النووي الاسرائيلي هي احدى وسائلنا في « الرد المرن » وتكون في الوقت نفسه هي الدرع التي تحمي بناءنا لقواتنا النووية ، ويجب ان يتوفر لها القدرة التدميرية الثقيلة الأمر الذي يتحتم وصولها الى حد الكفاية سواء من الناحية المعدنية أو الفنية . على أن تكون محمية كلياً عن طريق الاجراءات السلبية مثل الاخفاء والتبويه والانتشار وتغيير المواقع بصفة مستمرة ومضاعفة المواقع الهيكلية والاعتناء بخطط الخداع ، ومحمية أيضاً عن الطريق الإيجابي مثل التحصينات والوقاية المحلية ضد أي عدوان أرضي أو جوي أو عمليات تخريب . وعلاوة على ذلك فلا بد أن يتوفر لها طول المدى بحيث تصل الى قلب

العدو ، وخفة حركة لتضربه في اقصر فترة ممكنة او لتعويض قصر المدى ، ثم لا بد من توفر وسائل مواصفات تبادلية ومستمرة وممتازة . والمهم أن تكون قوة الردع هذه قادرة على امتصاص تأثير الضربة الأولى للعدو ، بحيث تكون قادرة على توجيه الضربة الثانية بتطلاق لتأدية واجبها بكفاءة حتى وهى واقعة تحت هجوم العدو .

الرادع فوق التقليدى :

ونقصد بالرادع فوق التقليدى « الاسلحة الكيميائية والاسلحة البيولوجية واسلحة التفجير الحسمى » وهى تتيح للعرب روادع عاجلة اذا اضيفت الى الرادع التقليدى ، لأصبح في يدهم رادع مصدق أثناء فترة الاحتكار النووى الاسرائيلى .

وحيازتنا لـ « الرادع فوق التقليدى » هدف مؤقت نملأ به الفجوة الناتجة عن عدم امتلاكنا للرادع النووى ، ومعنى ذلك أن حصولنا على هذا الرادع لا يعنى أبداً التراجع فى الحصول على الرادع النووى . ولكن أؤكد أنه من المستحيل أن نملك هذا الرادع الا تحت حماية الرادع التقليدى والرادع فوق التقليدى .

والروادع فوق التقليدية تدخل ضمن عائلة الاسلحة ذات التدمير الشامل مثلها فى ذلك مثل الاسلحة النووية ولكن هناك اختلافات عديدة بين النوعين . غير أنه من المعروف أن هذين النوعين من الروادع هما من نتاج الثورات العلمية . وعلى حين أن الروادع فوق التقليدية عرفت أولاً وقبل الأخرى بفترة قصيرة ، فقد استخدمت الغازات الحربية فى الحرب العالمية الأولى بينما لم تستخدم الاسلحة النووية الا فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وقد كان اكتشاف الاسلحة الكيميائية نتيجة للاكتشافات العلمية التى هيات الأساس التين لعلم الكيمياء المعاصرة ، أما الاسلحة النووية فكانت نتيجة للثورة التى حدثت فى علم الطبيعة فى أوائل القرن العشرين .

ولقد أحدثت الاسلحة ذات التدمير الشامل تغييراً جذرياً فى ثلاثة أبعاد أساسية :

أولها : المكان بعد أن اتسع ميدان القتال نتيجة لاستخدامها .

ثانيها : الزمان بعد أن جعلت الصواريخ حساب الوقت بالدقائق والثواني وجعلت الغلبة فى صف الاختراق فى صراعه مع الاعتراض .

ثالثها : حجم القوات بعد ان أصبح نهر قليل قادرا على انتاج قدرة تدميرية تعادل ما تنتجه أعداد كثيرة من الطائرات أو وحدات المدفعية .

ولكن على الرغم من هذا التماثل فان هناك خلافا جوهريا بين الاثنين ، فالرادع فوق التقليدي يعمل ضد الانسان والنبات والحيوان وموارد التغذية عموما ، بينما يعمل الرادع النووي علاوة على ذلك ضد المباني والمنشآت والأسلحة والمعدات ووسائل المواصلات ، وتأثير الرادع الأول مؤجل أى يحتاج الى بعض الوقت لظهور نتائجه ولكن تأثير الرادع الثانى عاجل وفى الحال . كما ان التحضيرات والتجهيزات اللازمة للرادع فوق التقليدي بسيطة وغير مكلفة ومن السهل اخفاؤها وعلى العكس من ذلك تماما ، فان التحضيرات والتجهيزات اللازمة للروادع النووية ضخمة وغالية ومعقدة ومن السهل الكشف عنها .

وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية فى الصراعات العالمية والاقليمية على نطاق واسع ومعدة مرات ومازالت تستخدم حتى الآن ، بينما لم تستخدم الأسلحة النووية سوى مرتين فى هروشيما وناجازاكي . وبالرغم من ذلك ، فان تأثير السلاح الأول أقل من تأثير السلاح الثانى فى السياسة العالمية : فبينما نجد ان استخدام الأسلحة النووية يحتل موقعا مركزيا فى الصراع العالمى نجد ان الأسلحة فوق التقليدية تحتل موقعا هامشيا من هذه السياسة . بل نجد ان حساسية الراى العام من انتشار الأسلحة النووية أكثر بكثير من انتشار الأسلحة فوق التقليدية .

لماذا الرادع فوق التقليدى فى مواجهة اسرائيل :

ان تنوع وسائل الردع يعطى الرادع مرونة أكبر فى ادارة الصراع ، ومن ثم يجعل العدوان أقل احتمالا وبمعنى آخر يكثر من فرص فجاح الردع . فبالرغم من أننا توصلنا الى انه من الممكن ردع السلاح النووى الاسرائيلى باستخدام السلاح التقليدى على اساس قاعدة الشك فى حجم العقاب الا ان اضافة الرادع فوق التقليدى الى سلم الردع يزيد من الشك فى الحجم المتوقع من العقاب ليس بمقط نتيجة للخوف من حجم التدمير المتوقع ، ولكن نتيجة لامتزاز ثقة المعتدى فى قدرته على التعامل مع روادع متعددة ذات قوى تدميرية متفاوتة .

ومن ثم تكون الحسابات فى مثل هذه الحالة أكثر تعقيدا أو أقل ضمانا من ناحية النتائج المتوقعة ، واذا وصل المعتدى الى حالة الشك

في مدى النتائج التي يود الحصول عليها نتيجة عدوانه قياساً بالتهديد الذي سيلحقه ، فإن هذه النتيجة كفيلة بردعه عن القيام بالعدوان .

ثم هناك دافع آخر يحتم علينا أن نلجأ لهذا الاتجاه وهو تقديم إسرائيل في اتجاهاتها الخاصة بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية ويظهر ذلك من الأبحاث التي ينشرها علماءها في المجلات العلمية المختلفة . هذا علاوة على امتلاكها للرادع النووي الذي سوف تلجأ إليه في ظروف خاصة .

والمعادلة التي نجعلنا نعزز استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في إدارة عمليات الردع الموجهة لإسرائيل تنحصر في الآتي :

١ - يخلق سباق التسلح التقليدي حالة عدم استقرار في المنطقة نتيجة تشجيع الحوافز لدى الأطراف المتصارعة بأمل الحصول على نصر باستخدام القوات المسلحة استخداماً متبادلاً .

٢ - لا يحقق دخول الرادع النووي في لعبة الصراع الاستقرار المنشود فهو يحفز النوازع العدوانية لدى إسرائيل وهي الدولة المحتكرة لهذا الرادع وفي الوقت نفسه يحفز العرب على بذل كل جهد ممكن لكسر هذا الاحتكار .

٣ - ادخال الرادع فوق التقليدي يخلق حالة من التوازن تفرض الاستقرار المنشود وذلك بالكسر من حدة النوازع العدوانية وتوجيه الصراع الى وجهة عقلانية تتحقق عن طريقها المصالح المتبادلة للأطراف المتصارعة .

تجدر الإشارة انه لا محل للاعتراض على استخدام الرادع فوق التقليدي كرادع مضاد للرادع النووي ، على أساس أخلاقي وإنساني ، لأن اتحام هذه المبادئ في معالجة الظروف القائمة للصراع الدائر يجعل القانون الدولي لا يطبق إلا على الفقراء أو الضعفاء ويقف عاجزاً أمام الأقوياء . فالمساواة أمام القانون اكثوية بالنسبة للأفراد والدول ، إذ أن القوة دائماً ما تكون فوق الحق والأمر الواقع هو قاعدة الشرعية والعدالة .

ويعد أن تمت بعرض آرائى المتعلقة بالتهديد النووي الاسرائيلى واسلوب مواجهته ، وبعد أن استعنت ببعض آراء خبير الأمن القومى المصرى ، امين حامد هويدى ، من خلال كتابه الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . واستكمالا لباقى

جوانب الموضوع اجريت مقابلة شخصية مع اثنين من كبار الكتاب الصحفيين المتخصصين . الأستاذ سلامة أحمد سلامة قال : « ان اسرائيل طالما اصبحت تحتكر السلاح النووي وتحتفظ بقوة نووية كبيرة ، فانها تعتمد دائماً الى فرض ارادتها واملاء شروطها في أى مباحثات أو محادثات تجريها مع العرب .

في قمة الدار البيضاء علم ١٩٩٤ ، عاجبات اسرائيل الوفود العربية المجتمعة بخطة متكاملة ، عن تصورها المنسق مع مجلس العلاقات الخارجية الامريكية ، عن صيغة للتعاون الاقتصادي بين دول الشرق الاوسط — بما فيها اسرائيل — وشمال افريقيا . واتخذت وفود الدول العربية موقفاً دفاعياً ، وحاولت مصر أن تمنع الهروسة العربية للوقوع في الشرك الاسرائيلي . وتلخص موقف القاهرة في أن مثل هذا التعاون لا يمكن ان يتم الا بعد اتمام عملية السلام على كافة المسارات مع وضع موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل على أى جدول أعمال للمباحثات بين الجانب العربى والجانب الاسرائيلي .

وفي اطار التحضير لقمة عمان المنعقدة في اكتوبر ١٩٩٥ ، نرى أن اسرائيل قد استفادت اكبر فائدة من معاهدة السلام التي عقدها مع الاردن ، حيث اصبحت العلاقات بينها وثيقة الصلة الى درجة وجسود اتجاه حالى ، متفق عليه ، بأن يكون مركز الثقل في الشرق الاوسط مثملاً في مثلث اركانه الاردن — اسرائيل ، السلطة الفلسطينية . وذلك تأكيداً للمقولة التى اطلقتها اسرائيل على لسان قائدها بأن مصر قد قادت المنطقة في زمن الحروب السابقة ، وعلى اسرائيل أن تتولى قيادة هذه المنطقة في زمن السلم .

ويرى الأستاذ سلامة أحمد سلامة ان اسرائيل ، ومن ورائها الولايات المتحدة الامريكية ، بعد أن استأصلت القدرة النووية العراقية عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، لن تسمح لأية دولة عربية بأن تمتلك قدرات نووية بالمنطقة . بل أكثر من ذلك فان هذا الحظر يمتد الى الدول الاسلامية مثل ايران ، على أساس ان القدرة النووية الباكستانية جاءت معاصرة للحرب في افغانستان وقت أن كانت الولايات المتحدة الامريكية في حاجة الى الدعم الباكستاني ، في مواجهة الوجود السوفييتى بظك البقعة من العالم .

ويضيف الأستاذ سلامة أنه على مصر أن تسعى سعياً حثيثاً ، في الوقت الحالى ، لامتلاك قدرات نووية للاغراض السلمية ، حيث يمكن الاستفادة من ذلك في مجال الحصول على الطاقة اللازمة وفي نواحي

البحوث العلمية وأهم من ذلك تدريب الكوادر المصرية في المجال
النووي .

وانتقلت لمقابلة شخصية أخرى مع الكاتب الصحفي الأستاذ محمد
سيد أحمد ، حيث أطلعته على مجمل آراء باقي المفكرين المصريين فيما
يتعلق بالتهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي ، وكان له
رأي ، مخالف ، حيث قال : « أنا لا أرى أن هناك فرصة لتكرار تجربة
النظام العالمي ثنائي القطبية الذي كان قائما على الاستقطاب الدولي
الحاد بين قطبين على قمة النظام الدولي ، لا أرى إطلاقا إمكانية تكرار
هذه التجربة إقليميا دون سند دولي لها » .

ومن هنا ، فإن النظام العالمي الجديد لن يسمح أبدا بتنمية قدرات
نوعية أو فوق تقليدية لدى الأطراف العربية ، حيث كانت محاولة
العراق في هذا الصدد فريدة من نوعها . فنحن نشهد الآن عملية تحييد
كوريا الشمالية في هذا المجال ومحاولة احتواء أطراف اقلية كثيرة مثل
إيران أو باكستان أو ما يقال عن الجزائر .

ويستطرد الأستاذ محمد سيد أحمد قائلا : « لا أتصور أنه في
الامكان المراهنة على فكرة تحقيق نوع من الندية أو التعادل في السياق
النووي بين العرب وإسرائيل ، ويقودنا هذا الى تحد صعب .

ومن الوجهة الفلسفية فإن المواجهة بين العرب وإسرائيل يجب
أن تنتقل من عملية تقوم على « اللفظ » المتبادل الى « التوظيف »
المتبادل . حيث أن « اللفظ » لم يعد مقبولا (لا إسرائيل في البحر ولا
العرب في الصحراء) . إنما البديل هو نوع من « التوظيف » المتبادل
بمعنى أن كل طرف لا يجد مفرأ من التسليم بوجود الطرف الآخر ، غير
أن السؤال هو كيفية توظيفه وتحبيده كخطر أمني .

المشكلة الحقيقية ، وما زال الكلام للأستاذ محمد سيد أحمد ،
تتلخص في عدم وجود ندية بين الطرفين ، العربي والإسرائيلي ،
فلاسرائيل التفوق المطلق حاليا . ومن هنا تكتسب اتفاقيات السلام
صفة عقود الإذعان . فهل من الممكن توظيف إسرائيل ، أم مكتوب علينا
أن تكون إسرائيل هي الطرف المحتكر لعملية « التوظيف » ، وتلك هي
المعضلة .

ويستتر قائلا : « أعتقد أن الحل لتلك المعضلة هو أن يكون للعرب
القدرة على بلورة « وظيفة » لإسرائيل ، بمعنى أن تستثمر القدرات
العربية لخلق قوة تفاوضية ترد إسرائيل الى موقع الطرف « الموظف »

لا الطرف الموظف . ولكن التحدى كبير ، فان السلام ، من وجهة نظر إسرائيل ، ليس هو الغاء التناقضات وإنما هو ترحيل تلك التناقضات الى الصفوف العربية .

فبدلاً من أن يكون التناقض الأكثر حدة هو بين إسرائيل من جانب والانتظمة العربية من جانب ، تصبح التناقضات الأكثر حدة بين الاطراف العربية بعضها البعض . وليس من قبيل الصدفة ان عملية السلام التى بدأت في مدريد قامت على أسس تعامل إسرائيل مع كل طرف عربى على حدة ، وان الحل مع الفلسطينيين ثم خارج عملية مدريد .

واسرائيل تكفل لنفسها التفوق بمقدار نجاحها في جعل التناقضات العربية العربية أكثر حدة وتحكما في مجريات الأمور ، من التناقضات الاسرائيلية الاسرائيلية . وان لم تستطع الانتظمة العربية أن تعمل على قلب هذه المعادلة بمعنى جعل التناقضات الاسرائيلية الاسرائيلية أكثر حدة من تلك العربية العربية ، فلن تنجح هذه الانتظمة أبداً في توظيف اسرائيل . اذن نحن العرب في مأزق !! ترى من ينجح في توظيف الآخر ؟

ويستطرد الأستاذ محمد سيد أحمد قائلا : « ان السلام الحقيقى لا يمكن أن يقوم اذا ما ارتكز على « عقد اذعان » تسنده « عصا نووية » ثم ان اسرائيل ، وهى جسم دخيل ، أكثر عرضة لعمليات « لفظ » من أية دولة أخرى . هذا أمر واضح من الوجة النظرية ، ولكن حتى من الوجة العملية ، يتعذر على اسرائيل أن تنفرد بامتلاكها اسلحة نووية الى غير أجل . ان الميزة التى تملكها الآن والتى تعرض عملية السلام برمتها لانكسار مؤكدة ، وقد افضت بالفعل الى اشغال خلاف خطر مع مصر ، ميزة مؤقتة .

لم يعد من الوجة العملية ممكنا أن تنفرد اسرائيل بترسانة نووية في المنطقة الى غير أجل ، ذلك أن عددا من الدول على وشك أن تمتلك اسلحة نووية هى الأخرى ، وهذا أمر طبيعى بعد أن أصبحت تكنولوجيا صنع هذه الاسلحة متاحة ، ولم تعد اسرارها حصراً على دول دون غيرها ، ثم لم يعد من السهل ردع الدول التى تكون بصدد صنع — أو اقتناء — اسلحة نووية . فخلد استطاعت اسرائيل في الماضى أن توجه ضربة وصفتها بـ « الوقائية » ضد العراق . ولكن سوف تجد صعوبة كبيرة في شن غارة مماثلة ضد ايران على سبيل المثال .

ثم ، مع زيادة انتشار الاسلحة النووية ، سوف تكون استراتيجية تقوم على توجيه « ضربات وقائية » ضد دول متهمة باقتناء اسلحة

نووية اكثر صعوبة . ولان اسرائيل مازالت مصرّة على عدم تخليها هي
عن هذه الاسلحة ، فحتى الدول المعتدلة — مثل مصر — وجدت حاجة
الى التهديد بانها لن تلتزم بمعاهدة منع الانتشار النووي في صيغتها
الجديدة ، مما يعنى ان المنطقة برمتها — بمعتدليها ومتطرفيها — في
حالة « تمرد » على اتفاقيات حظر الانتشار النووي ، ذلك لان دولة
واحدة فقط في المنطقة تصر على تحدى قرار الحظر . ومن هنا ، سوف
تجد اسرائيل صعوبة ليس فقط في أن تحتفظ بترسانة نووية ، وانما
ايضا في منع الغير من السعى الى اقتناء هذه الاسلحة . اننا بمسدد
حلقة مفرغة لا مخرج منها الا بتخلي الجميع عن الاسلحة النووية .

الملاحق

ترسنة اسرائيل النووية

تقرير صحيفة « الصنداي تايمز » البريطانية
عن ١٩٨٦/١٠/٥ عن القوال مردخاي فانونو
بخصوص « صناعة الاسلحة النووية في
اسرائيل » .

● كشف اسرار الترسنة الاسرائيلية :

كشف الفريق الصحفي لصحيفة الصنداي تايمز عن اسرار مصنع قائم تحت الأرض لانتاج الاسلحة النووية في اسرائيل .
ان هذا المصنع القائم تحت الأرض في صحراء النقب يقوم منذ ما يقرب من عشرين عاما بانتاج الرؤوس الحربية النووية . ومن المؤكد الآن انه بدأ في انتاج الاسلحة النووية - الحرارية (للهيدروجينية) بطاقة انتاج تكفي لتدمير مدن بأكملها .

اما مصدر المعلومات عن قدرة اسرائيل على انتاج القنابل النووية فهي الشهادة التي ادلى بها مردخاي فانونو (Mordechai Vanunu) وهو اسرائيلي يبلغ من العمر ٣١ سنة وقد عمل في المجال النووي لمدة ما يقرب من عشر السنوات في - ماحون - ٢ (Machon 2) ، وهو بنساء محصن قائم تحت الأرض وبالمع المرية اقيم لتوفير الاجزاء الحيوية اللازمة لانتاج الاسلحة في مفاعل ديمونا وهي مؤسسة الأبحاث النووية الاسرائيلية .

أدهشت الأدلة التي قدمها فانونو خبراء الاسلحة النووية الذين تم الاتصال بهم عن بعد للثبوت من دقة تلك الأدلة لانها تظهر ان اسرائيل لا تمتلك القنبلة فحسب - وهذا امر كانت تدور حوله الشكوك منذ زمن طويل - بل وانها أصبحت قوة نووية رئيسية .

ان الشهادة التي ادلى بها فانونو ، والتي أرفق معها ما يزيد على ٦٠ صورة التقطها سرا داخل ذلك المصنع ، قد تمت دراستها وفحصها من قبل خبراء الذرة على جانبي المحيط الاطلسي ، وهي تظهر ان اسرائيل

قد طورت نشاطها النووي شديد التعقيد والبالغ السرية واللازم لبناء ترسانة نووية قوية وهم يؤكدون :

١ - تأتي إسرائيل الآن في مرتبة القوة النووية السادسة في العالم بعد كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا وفرنسا والصين . وهي تمتلك ترسانة أكبر بكثير مما تمتلكه الدول الأخرى مثل الهند وباكستان وجنوب أفريقيا وهي الدول التي يشك بأنها طورت أسلحة نووية خاصة بها .

٢ - لقد مضى على امتلاك إسرائيل لمصنع أسلحتها النووية ما يزيد عن عقدين من الزمن ، وأنها كانت تخفي ما تستخلصه من المصنع من مادة البلوتونيوم عن أي إجراءات تجسس ولجان التفتيش خلال فترة الستينيات باخفاء هذه المادة أسفل مبنى صغير ، محايد لا يثير مظهره الشكوك .

٣ - المصنع مزود بتكنولوجيا فرنسية لاستخلاص مادة البلوتونيوم الأمر الذي حول مفاعل ديمونا من مؤسسة أبحاث مدنية إلى معمل لإنتاج الأسلحة النووية ، ويبلغ إنتاج البلوتونيوم قرابة ٤٠ كيلو جرام سنوياً وهذه كمية كافية لمصنع عشر قنابل نووية . وقد أضافت إسرائيل إلى المصنع تجهيزات إضافية في السنوات الست الأخيرة ليصبح بإمكانه إنتاج مكونات الأجهزة النووية - الحرارية (الهيدروجينية) .

٤ - كما قامت إسرائيل بتوسيع المفاعل الذي بناه الفرنسيون بطاقة قدرها ٢٦ ميجاوات لتصبح طاقته الآن ربما تصل ١٥٠ ميجاوات ليصبح بإمكانه استخلاص المزيد من البلوتونيوم .

وأبدى خبراء الذرة الذين استشارتهم « الصنداي تايمز » اقتناعهم بالأدلة التي قدمها قانونو ، وتشهير حساباتهم إلى أن إسرائيل تمكنت من صنع ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ سلاح نووي بقدرات تدميرية متفاوتة وهذا الرقم يساوي عشرة أضعاف قوة إسرائيل النووية حسب ما كانت تشير إليه التقديرات السابقة .

ومن بين هؤلاء العلماء « تيودور تايلور » وهو أحد أشهر خبراء الأسلحة النووية في العالم الذي درس على « يد روبرت أوبنهايمر » - أبو القنبلة النووية - وعمل في تصميم القنبلة النووية الأمريكية الأولى ثم أصبح رئيساً لبرنامج الأسلحة النووية لدى البنتاجون .

قام الدكتور « تايلور » بدراسة الصور التي التقطها قانونو داخل مفاعل ديمونا وكذلك نسخة الأدلة التي قدمها في الأسبوع الماضي وقال : « لم يعد هناك أي مجال للشك في أن إسرائيل أصبحت دولة نووية

بالمعنى الكامل منذ ما يقل عن عقد من الزمن ، كما أن البرنامج النووي الإسرائيلي أكثر تطوراً ، وإلى حد كبير ، مما كانت تشير إليه كل التقارير السابقة التي اطلعت عليها .

وأضاف يقول : « أن شهادة قانونو تظهر أن إسرائيل قادرة على إنتاج عشر قنابل نووية أصغر حجماً وأخف وزناً ولكن أكبر فاعلية من النماذج الأولى للأسلحة النووية التي طورتها أمريكا وروسيا أو بريطانيا أو فرنسا أو الصين . »

ويقول فرلنك يارفاي : « باعتباري عالماً في الفيزياء النووية وجدت أنه من الواضح أن كل التفاصيل التي قدمها قانونو اتسمت بالدقة العلمية وتبين أنه لم يعمل في هذا المجال محسوب ، بل أنه على اطلاع تام على كل تفاصيل فنية عن هذا الموضوع ، كما أن معدلات الإنتاج في ذلك المصنع والتي ذكرها « قانونو » تدل بدقة على كميات البلوتونيوم التي تم إنتاجها . »

ويقول قانونو أنه تمكن رغم الإجراءات المشددة ، من تهريب آلة تصوير داخل القسم ماخون ٢ (Machon 2) وقد قام الفريق الصحفي التابع للصنّداي تايمز (Sunday Times) باستجواب قانونو لمدة أربعة أسابيع ، واستدعى يارفاي لاستجواب قانونو في محاولة للمثور على مفترقات علمية في روايته وخرج بنتيجة « أن شهادة قانونو حقة تماماً ، »

وقد رفضت إسرائيل التعليق على شهادة قانونو ولكنها أكدت أنه حمل لحساب لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية في ديمونا . وذلك في شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ في إطار حملة لتخفيض النفقات قامت بها المؤسسة . وقد أخذت أجهزة الأمن تتشمع بالانشغال بسبب الضلّات التي أقامها مع طلاب عرب في الضفة الغربية عندما التحق بجامعة بئر سبع للدراسة من أجل الحصول على شهادة في الفلسفة .

إن إسرائيل دولة صغيرة محاطة بدول عربية معادية أعلن أكثرها عن عزمه الأكيد على تدميرها والقضاء سكانها في البحر ، ورغم أن قوات إسرائيل التقليدية قد نجحت حتى الآن في إلحاق الهزيمة بالعرب وصد هجماتهم ، إلا أن الشكوك دأرت دائماً حول كون إسرائيل ترغب في الحصول على نوع من الأسلحة يمكن استخدامها كحلٍ أخير لحماية نفسها . ولن تجد إسرائيل أية صعوبة في القضاء قبلتها النووية على أي من الدول العربية المجاورة لها .

ولطالما قيل ، ولكن دون أن يظهر دليل قاطع على ذلك ، ان اسرائيل عندما كانت تواجه خطر الهزيمة في حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ بعد الهجوم الأول المصري تلتفت أمرا من رئيس الوزراء آنذاك ، جولدا مائير ، بنقل اسلحة نووية الى القواعد الجوية .

● داخل مصنع القنابل النووية الاسرائيلي : ديمونا :

كل يوم ، الساعة السابعة صباحا ينطلق أسطول من اتوبيسات فولفو الزرقاء والبيضاء عددها أربعون ، على الطريق السريع الذى يشق النقب وبعد تسعة اميال تستدق تلك الاتوبيسات الى اليمين وتسلك طريقا فرعيا ثم تتوقف بعد نصف ميل امام حاجز للجيش ، يقوم الجنود بتفتيش الاتوبيسات ، ثم يسمح لها بالمرور . وبعد ميلين داخل الصحراء تتوقف الاتوبيسات ثانية امام اشارة تأمرها بالتوقف حيث تتخذ اجراءات أمنية أكثر شدة من الأولى .

وهنا يوجد سياج مكهرب يمتد عبر اراضى النقب المغطاة بالشجيرات الصغيرة ، يحيط بأكثر المؤسسات الاسرائيلية سرية ، فالرمل الموجود داخل منطقة السياج يجرى تهيئته بواسطة جرار ، لكي تظهر عليه آثار اقدام أى شخص يدخل حيث يستطيع اكتشاف هذه الآثار الدوريات العسكرية سواء منها الراجلة أو المجهزة بطائرات الهليكوبتر . كما اقيمت نقاط المراقبة في أعلى التلال المحيطة بالمكان ، وتوجد اواخر لدى بطاريات الصواريخ لاسقاط أية طائرة تدخل سماء المنطقة ، حتى ولو بطريق الخطأ كما حدث مع أحد الطيارين الاسرائيليين عام ١٩٦٧ .

من الناحية الرسمية تشرف سلطة الطاقة الذرية الاسرائيلية على مفاعل ديمونا لأجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية - واسمه الرسمى : كريا - لو - حيكيا - جارنى ، ويرمز اليه اختصارا بالحروف (KMG) - ومعنات مركز النقب للأبحاث النووية ، ويعرفه العالم باسم ديمونا ، ومنذ زمن طويل وهو يعتبر مصنعا اسرائيليا لانتاج القنابل النووية .

تقوم اتوبيسات مركز ديمونا بعبور الطريق المذكور عاليه ثلاث مرات يوميا لنقل العاملين بالمركز في الورديات الثلاث التى تتغير فى التوقيتات الآتية : السابعة والنصف صباحا ، والثالثة والنصف بعد الظهر ، والحادية عشرة والنصف ليلا . وهى تعمل ٢٧٠٠ عالم وفنى . وتتطلب دواعى السرية أن يبقى الكثير من الناس على غير علم بالمهام التى تتم في

الداخل وحتى لأقرب الزملاء ، وعقوبة من يقضى معلومات أو يتحدث حول ذلك هي السجن لمدة ١٥ سنة . وعندما ينزل العاملون من الانوبيسات يتوزعون على أقسام مختلفة كل منها يدعى « ماخون » وهي وحدات انتاج مستقلة بذاتها .

توجد هناك عشرة ماخونات ، « ماخون ١ » هو المفاعل النووي نفسه ، وهو بناء تطره ٦٠ قدماً تعلوه قبة مضيئة . أما « ماخون ٤ » فغيبه يتم غمر النفايات المشعة بالقار وتعبأ في براميل يجرى دفنها في الصحراء . ولكن هناك ١٥٠ عاملاً فقط من بين الجميع يسمح لهم بالمرور عبر أبواب الأماكن السرية الحقيقية في ديونا وهي « ماخون ٢ » ، وهو بناء من طابقين — أبعاده ٨٠ × ٢٠٠ قدم — وهو يبدو كمخزن لا يستعمل كثيراً ومجموعة من المكاتب ، إلا أن هناك نقطتين تفصيليتين توجيان بعكس ذلك . الأولى أن جدران هذا البناء سمكية ومدعمة بحيث تستطيع تحمل القصف ، والثانية وجود برج للمساعد الكهريائية على سطح البناء وهو أمر لا يبدو ضرورياً لبناء صغير مثل هذا .

ومنذ حوالي ثلاثة عقود وهذا البناء الأسمنتي ، الذي لا يثير مظهره بالشبهات ، يخفى أسرار إسرائيل عن أعين مفتشي الطاقة النووية الأجانب . أما ما يظهر منه فوق الأرض فإن الموقع كله يتماشى وما تدعيه إسرائيل من أنه محطة مخصصة للأبحاث والتجارب في ميدان الطاقة النووية . ومنذ سنوات عديدة ووكالات المخابرات والعلماء والصحفيون يحاولون إثبات عكس ذلك ، إلا أن كل محاولاتهم فشلت في مواجهة سؤال أساسي هو : أين التكنولوجيا التي تستطيع تحويل البحوث النووية السلمية إلى شيء يتيح انتاج الأسلحة النووية ؟ والجواب على ذلك يكمن في البناء « ماخون ٢ » .

إن الجدران الخداعية القائمة فوق سطح الأرض تخفي نظام المساعد الكهريائية التي تحمل الأطقم والمواد اللازمة إلى ستة طوابق قائمة تحت سطح الأرض ، حيث سيتم انتاج مختلف مكونات الأسلحة النووية ، ثم يجرى تجميعها لتصبح أجزاء للرؤوس النووية الحربية .

ولقد تم تعيين مردخاي غانونو للعمل في « ماخون ٢ » عام ١٩٧٧ ، وهو يهودي مغربي يبلغ من العمر ٣١ عاماً ، ولد في مراكش حيث يملك والداه دكاناً صغيراً ، وقد هاجرت عائلته إلى إسرائيل عام ١٩٦٣ وسط تصاعد موجة العداء لليهود ، واستوطنت العائلة في بئر سبع . والتحق غانونو بالجيش الإسرائيلي وبعد ثلاث سنوات وصل إلى رتبة عريف أول في وحدة خبراء الألغام في مرتفعات الجولان . ثم التحق بجامعة رمات آفيف في « تل أبيب » وفشل في دراسته للحصول على شهادة في الفيزياء وترك الجامعة بعد السنة الأولى .

وفي منتصف صيف ١٩٧٦ قرأ العلان يطلب فنيين للتدريب في
ديمونا وبالصديقة التقى بصديق يعمل في مركز النقب للأبحاث النووية
(KMG) فقام فانونو بالحصول على نماذج الطلب من مكاتب المركز
المذكور في بئر سبع القائمة بالقرب من محطة الانويةسات على الطريق
الرئيسي الى تل ابيب . وقد أجريت معه مقابلة أولى لاختبار شخصي
وبعدما تم قبوله للعمل .

التحق فانونو بالعمل في مركز النقب للأبحاث النووية في نوفمبر
١٩٧٦ ، وضادف ذلك التاريخ نفس الشهر الذي رفضت فيه اسرائيل
السماح لعدد ١٣ عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي ، كانوا قد حضروا
الى اسرائيل في زيارة لتقصي الحقائق ، بالدخول الى ديمونا . ولم يتم
أخذ فانونو الى الصحراء مباشرة إنما ارسل الى المدرسة لأخذ دروس
مكثفة في الفيزياء والكيمياء والرياضيات والانجليزية وبعد ان اجتاز
الامتحانات بنجاح تم انتظامه في العمل في ديمونا .

بعد فترة حصل فانونو على رقم مرور هو ٣٢٠ يسمح له بدخول
« ماخون ٢ » ، كما أعطى خزانة ذات قفل رقم ٢ ، وأعطى افراد دفعته
مدة عشرة ايام ليتعرفوا على « ماخون ٢ » ، وبعد تخرجهم أقيمت
حفلة للاحتفال بهم .

عقد امتحان آخر اجتازه فانونو حيث نال رضاء لجنة الامتحان .
وفي يوم ١٧ أغسطس ١٩٧٧ ، استلم لأول مرة عمله الكامل كمبراقب على
الوردية الليلية - ميناهيل - وكانت تلك بداية العمل لمدة تسع سنوات
كخبير غني في شئون الذرة اتاحت له الاطلاع على خفايا « ماخون ٢ » .

قامت فرنسا سرا ببناء ديمونا ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٤ ، وفي
البداية كان الادعاء انه مصنع للنسيج في اسرائيل ، ثم اعلن بعد ذلك
على اثر الضغط الأمريكي ان مفاعل ديمونا هو مفاعل نووي للأغراض
السلمية .

ولطالما اكدت فرنسا انها توقفت عن تقديم التكنولوجيا التي يعتقد
انها مقصورة على القوى الذوية الكبرى ، أمريكا والاتحاد السوفيتي
السابق ، وبريطانيا ، وفرنسا ثم الصين .

ورغم ان عمليات التفتيش انتهت عام ١٩٦٩ بعد ان اذتج العلماء
الأمريكيون على عدم تعاون السلطات الاسرائيلية معهم ، ولم يتج لهم
اطلاقا رؤية معمل فصل البلوتونيوم الموجود داخل أسوار ديمونا
والضروري لتحويل مفاعل عادي للأبحاث الى مصنع لانتاج القنابل
النوية .

ان الشهادة التي ادلى بها فانونو والتي قام بدراستها وتفحصها عدد من كبار الخبراء في المجال النووي في اوربا وأمريكا تظهر أن اسرائيل ليست مجرد قزم نووى ، بل أصبحت قوة نووية رئيسية تأنى في المرتبة السادسة في قائمة الدول النووية ولديها مخزون نووى لا يقل عن ١٠٠ قنبلة كما تمتلك المكونات والقدرة على صنع قنابل نووية ونيوترونية وهيدروجينية .

بدأت انظم الانشاء الفرنسية في انشاء « ماخون ٢ » ، وهو البناء ذو الطوابق الستة ، وينوا فوقه ، فوق سطح الأرض ، طابقين متظرهما لا ينم عما تحتها ، ولقد ارتفعت تلك الجدران الضخامية لاختفاء نظام المصاعد الذي يعمل العاملون الى للطوابق الستة القائمة تحت الأرض من أعين لجان التفتيش الأمريكية ، وعندما تم الانتهاء من القامة ذلك البناء ، قام المهندسون الفرنسيون بتزويده بالتكنولوجيا الحديثة ، التي ادعى « ديجول » أن بلاده لم تزود اسرائيل بها .

والطوابق الستة القائمة تحت الأرض للبناء « ماخون ٢ » مقسمة الى وحدات انتاج تحمل كل منها رقما ، كما توجد هناك غرفة عرض للزوار المهمين ، ودخولها حكر على رئيس الوزراء ووزير الدفاع والربب العسكرية العليا فقط ، حيث يطلعون هناك على تطور مراحل عملية « هيب » وهو الاسم الرمزي الذي أطلقته اسرائيل على أحدث برامجها لتصميم القنبلة النووية حسب قول فانونو .

في هذه الغرفة توجد نماذج للأجهزة النووية موضوعة في صناديق ، كما توجد على الجدار خريطة هي عبارة عن مخطط للطوابق التي يتكون منها البناء « ماخون ٢ » . وعموما يستطيع العاملون فيه أن يتجولوا في مختلف أرجاء المصنع بحرية أثناء فترة وريدياتهم الطويلة . وقد عمل فانونو وقام بزيارة ٢٢ وحدة انتاج في « ماخون ٢ » منها : الوحدة رقم ١٠ وهي طابق أرضي ، عبارة عن مارى لاستقبال الشاحنات المحملة التي تدخل الى داخله حاملة ١٠٠ قضيب كبير و ٤٠ قضيبا أصغر من سابقتها وهي قضبان الوقود الخارجة من قلب المفاعل . تقوم آلة رافعة بانزال هذه القضبان في سلال عبر الطابق الأول تحت الأرض والذي هو عبارة عن طابق للخدمات وعبر الطابق الثاني تحت الأرض والذي يضم غرف المراقبة والتحكم للمصنع ، حتى تصل الى الوحدة رقم ١١ في الطابق الثالث تحت الأرض .

في هذا المكان تتم معالجة قضبان الوقود اليورانيوم ٤ التي تحتوى على مادة البلوتونيوم الناتجة عن التفاعل النووي ، معالجة كيميائية

لتجريدتها من مادة الألومونيوم التي تغلفها . بعد انتزاع طبقة الألومنيوم يكون وزن مادة اليورانيوم ٦٥٠ كيلو جرام ويتم تغطيتها في حمام النيتريك وهذا يسخن بدوره الى درجة ١٩٠ درجة مئوية ولمدة ٣٠ ساعة حتى ينوب اليورانيوم .

وهنا يكون وزن اليورانيوم الذي يحتوى المحلول بمعدل ٤٥٠ كجم لكل لتر واحد ، ويضخ هذا المحلول في انابيب عن طريق التفريغ الى الوحدات من ١٢ الى ٢٢ وهي مركز المعالجة الرئيسى وهي فى الكبير ، من حيث الحجم ، بحيث تحتل قاعة ضخمة ترتفع من الطابق الرابع تحت الأرض الى الطابق الثامن تحت الأرض ، وخلال هذه العملية تتم المعالجة لهذا المحلول لازالة الاشعاعية منه ويضاف اليه خليط من الماء والمذيبات بحيث يتم انفصال البلوتونيوم الذى يختلط بالماء من اليورانيوم الذى يختلط بالمادة المنقية . وعندما تتم عملية ضخ هذا الخليط من مركز المعالجة الرئيسى يكون محتويا على ٣٠٠ ملليجرام من البلوتونيوم فى كل لتر منه .

فى الوحدة ٢١ تتم عملية تركيز اضافية لهذا السائل بحيث يصبح بمعدل ٢ جرام لكل لتر ، ويرسل الى الوحدة ٢٣ حيث يعال فى خزانات سعة ٢٠ لترا لكل منها ، ويجرى تسخينه مع مواد كيميائية أخرى من بينها بروكسيد الهيدروجين ولمدة أربع ساعات . وبعد تبريده لمدة ثمانى ساعات يتم مزجه بمواد كيميائية أخرى ، تجعل المسحوق يترسب على شكل كتلة ناتئة تتم عملية فصلها وتجنيفها مخلفة « كمكة » من مادة البلوتونيوم . وصالى الانتاج السنوى لعملية فصل البلوتونيوم يبلغ حوالى ٤٠ كجم كل علم وهو ما يعادل ستة أضعاف أكثر التقديرات متفاؤلا فيما يتعلق بقدرة إسرائيل على انتاج البلوتونيوم .

وقامت إسرائيل فى المدة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ بإنشاء وحدات اضافية الى جانب معمل فصل واستخلاص البلوتونيوم ، احدى هذه الوحدات الجديدة هى الوحدة ٩٢ فى الطابق الرابع وهي تنتج مادة « التريتيوم » ، وهذه المادة تستخدم فى انتاج الأسلحة النووية - الحرارية (الهيدروجينية) والتي تفوق قوتها كثيرا قوة القنابل النووية الانشطارية .

وفى الوحدة ٩٥ ، تتم عملية فصل الليثيوم ٦ عن مادة الليثيوم التجارى المتوفر فى الأسواق ، ويتم انتاج ١٨٠ جراما من الليثيوم ٦ كل يوم .

اما الوحدة ٩٨ فهي معمل لانتاج الهيدروجين الثقيل (الديوتريوم) تأخذ كل هذه العناصر ، الليثيوم ٦ والتريتيوم والديوتريوم ، الى قسم

آخر في الطابق الرابع تحت الأرض يطلق عليه اسم رمزي هو « أم أم ٢ » (MM2) ، أو قسم علم المعادن في ماخسون ٢ ، في هذا القسم تقسم عملية تصنيع المواد الخام وتحويلها الى مكونات للتقابل النووية .

العمليات التي تم وصفها سابقا هي مجرد تلخيص مبسط للمعرض التفصيلي لمختلف العمليات ومعدلات الانتاج ، والقياسات ، ودرجات الحرارة وغيرها من المعطيات الفنية التي استطاع لمانونو أن يطلع عليها ويحفظها في ذاكرته من موقعه في غرفة المراقبة والتحكم وإبان عمله في الوحدات الأخرى في المفاعل على مدار تسع سنوات ، ثم قدمها للفريق الصحفي لصحيفة الصنداي تايمز ، وقد قام هذا الفريق بدوره بعرض هذه المعلومات على علماء الذرة للتثبت من صحتها .

لم يدع لمانونو إطلاقا أنه رأى قنبلة نووية كاملة ، كما لم يدع أي معرفة خاصة بمكونات القنبلة بشكل قاطع . وقال : « أن تلك المكونات كانت تؤخذ من ديمونا على فترات منتظمة في قوافل تحت حراسة مشددة في الشاحنات والسيارات الى مكان غير معروف في حيفا .

إن استجوابنا المكثف لمانونو على مدار أربعة أسابيع جعلنا نخرج بتقديرات تشير الى أن إسرائيل كانت تنتج ٤٠ كجم من البلوتونيوم تكفي لانتاج ١٠٠ قنبلة نووية قوة الواحدة منها تبلغ على أقل تقدير ٢٠ كيلو طن أي ما يعادل قوة قنبلة هيروشيما ، وباستخدام تصميمات متطورة ممدة تتطلب كميات أقل من البلوتونيوم يمكن أن تكون إسرائيل قد أنتجت من هذه المادة ما يكفي لصنع ٢٠٠ قنبلة نووية .

والأكثر من ذلك أن إسرائيل بانتاجها لمادة الليثيوم ٦-٤ والتريتيوم والديوتيريوم إنما تنتج المواد الخام اللازمة لصنع المركبات التي تستخدم في رفعفاعلية وقوة الأسلحة النووية الى عشرة أضعاف قوة القنبلة ذات عيار ٢٠ كيلو طن . أي أن إسرائيل أصبحت قادرة على انتاج القنبلة الهيدروجينية .

وقد تعمد المسؤولون في ديمونا مضايقة وإزعاج العلماء الأمريكيين الذين كانوا يقومون بتفقد مفاعل ديمونا على فترات ، الى حد جعل هؤلاء العلماء ينسحبون جميعا وبشكل فجائي . ومنذ ذلك الحين لم يدخل أي طرف أجنبي الى داخل ديمونا ، مما أطلق يد إسرائيل في تطويره وزيادة طاقته الى ١٥٠ ميجاوات . وقد أكد علماء الطاقة النووية البريطانيون والفرنسيون إمكانية حدوث ذلك دون الحاجة الى اضافة مبان جديدة

ان ما كشفه الفريق الصحفي للجريدة المذكورة انما يدل على ان اسرائيل قد اصبحت قوة نووية كبرى وان قدرتها على الصمود والبقاء وتجنب الهزيمة في وجه الحرب التقليدية امر يبدو مؤكداً لأنه ليس هناك اى دولة عربية تستطيع ان تضاهي اسرائيل في ميدان القوة النووية .

● كيف اقتنع الخبراء بصحة الرواية :

بدأت الرواية في اول الامر اشبه بما يكون بخدعة ولكنها سرعان ما تطورت الى موضوع اقتنع بصحته بعض أشهر خبراء الأسلحة النووية في العالم . ان وجد هؤلاء ان العمق الذى اتصفت به كل التفاصيل التى قدمها فانونو اضافة الى ما يزيد عن ٦٠ صورة بالالوان تمكن سرا من التقاطها سرا داخل ديمونا باستخدام آلة تصوير هريها الى الداخل ، كل ذلك يجعل هذه المعلومات بمثابة اول دليل مباشر على امتلاك اسرائيل للقنبلة النووية .

تم استجواب فانونو على مدار يومين من قبل الدكتور فرانك برنابى . وهو عالم فيزياء نووية سبق له ان عمل في مصنع الأسلحة النووية البريطانية في الدراماستون (Aldermaston) قبل ان يصبح مديراً للمعهد السويدي لبحاث السلام الذى يقوم بمراقبة انتشار الأسلحة النووية ، وقام برنابى ، وهو الآن متقاعد ، بعرض نتائج استجوابه لفانونو على ثلاثة خبراء ذرة آخرين اقدمهم خبير في الفيزياء النووية والاخر خبير في الكيمياء النووية .

وقال برنابى : « باعتبارى خبيراً في الفيزياء النووية ، وجدت ان التفاصيل التى قدمها فانونو اتصفت بالدقة العلمية ، وبينت بوضوح انه لم يكن مشاركاً في تلك العمليات فحسب ، بل يعرف تفاصيل فنية عنها ، كما ان معدلات الانتاج في ذلك المصنع ، والتى قدمها فانونو تظهر بشكل دقيق ومؤكد كميات البلوتونيوم التى تم انتاجها .

عند هذا الحد ، قام الفريق الصحفي باخذ ملخص للتفاصيل الفنية وقصة فانونو ، وصور من جواز سفره ، ومجموعة الصور والشهادات العلمية الى السفارة الاسرائيلية في لندن ، فكان جوابهم على ذلك : « ليست هذه هى المرة الاولى التى تظهر فيها قصص من هذا النوع في الصحف ، وليس لكل هذا اى اساس من الصحة ، وبالتالي لا يستدعى الامر منا اى تعليق اضافى عليها » .

وطار الفريق الى واشنطن معرض تلك الشهادة والصور على الدكتور تيودور تايلور احد أهم خبراء الذرة في العالم ، وبعد ٣٦ ساعة

من التمتع فيها قال: «إذا افترضنا أن تلك الصور قد التقطت في ديونا، فإن نماذج الأجزاء الداخلية للسلاح النووي حقيقية . كما أن تعريف قانونو لطبيعة وغرض تلك المنشآت ومختلف المواد المتعلقة «بالنماذج» تعريف صحيح إجمالاً . وأن المعلومات التي عرضت على والمستقاة من شهادة قانونو ، وكذلك الصور المرافقة لها تتفق كلية مع الققرة المالية لاسرائيل على إنتاج ما لا يقل عن خمس إلى عشر رؤوس نووية كل عام ، والتي تمتاز إلى حد كبير بكونها أصغر حجماً وأخف وزناً وأكثر فعالية من النماذج الأولى للأسلحة النووية التي أنتجتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين .

هناك عدد من الصور استدعت رد فعل من تايلور وكذلك من بارنابي ، كل على حدة ، وتظهر هذه الصور جزءاً حقيقياً مصنوعاً من مادة نيوترايد الليثيوم . ويعتقد العاملان النوويان أن تلك الأجهزة الظاهرة في الصور لا ترى قنبلة نووية من النوع البسيط ، بل تبين قنبلة نووية - حرارية . وهناك عدة نماذج من هذا النوع من القنابل التي تتراوح ما بين القنابل النووية المطورة والقنبلة الهيدروجينية .

وفي النهاية ، وفيما يختص بعدم ظهور أي من العاملين مع قانونو في تلك الصور فالجواب على ذلك عنده اذ قال : « ما كنت بالطبع لأقوم بالتقاط هذه الصور أمام زملائي » .

طائرات سلاح الجو الاسرائيلي

ملاحظات	النوع الاقدم (بالكيل)	النوع الاحدث (بالكيل)	العدد (بالكيل)	العدد	مستل
تم تحويل طائرتي من هذا النوع إلى فانتوم ٢٠٠٠	١١٥٠	٥٧٥٤	١٧٣٠٠٠	٢٠٩	١ - اف - ١٦ فانكوك
	٢٤٤٩	١٢٠٩	١٦٣٠٠٠	٦٣	٢ - اف - ١٥ إيجل
	١٤٢٤	٣١٢٧	١٦٣٠٠٠	<div> <div> ١١٢ ١٣ عائلة مقروعة </div> </div>	٣ - اف - ٤ فانكوم
	٩٥٤	٤٢٧٧	١٦٣٠٨	<div> <div> ٩٥ ٧٥ عائلة مقروعة </div> </div>	٤ - كاي
	٦٧٠	٣٣٥	٩١٥٥	<div> <div> ١٧١ ١٤ عائلة مقروعة </div> </div>	٥ - سكاي هوك
	—	—	—	١٤	٦ - فانكوم ٢٠٤ - استطلاع
	—	—	—	٤	٧ - قيادة ومراقبة والادار "F 2C"
	—	—	—	٣١	٨ - نظام حرب الكروية متنوعة

مراجع رئيسية

- ١ - أمين هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع والتقليدى والرادع النووى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .
- ٢ - بتربراى - ترسانة اسرائيل النووية - مؤسسة الأبحاث العربية - لبنان - ١٩٨٩ .
- ٣ - جاموس بيرلمانز - ميشيل هاندل - يورى بارجوزيف ، كتاب نقيقتان فوق بغداد وزارة الاعلام - القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة رقم (٧٦٢) ، ص ٤٨ .
- ٤ - محمد عبد السلام ، خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، السياسة البولية ، دراسة ، اكتوبر ١٩٩٤ .
- ٥ - مؤاد جابر : الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل ، ترجمة زهدى جاد الله ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى .
- ٦ - د. حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة التاسعة ، الوفد - القاهرة ١٩٨٩/٨/٢١ .
- ٧ - منير سطيجلينس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى افرايم عنبار ، وآخرون السلاح النووى فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، نيقوسيا : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .
- ٨ - د. خليل الشقاقي ، المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الاوسط والفكر الاستراتيجى العربى ، السنة السادسة ، العددان ٢٣ - ٢٤ - يناير - ابريل ١٩٨٨ .
- ٩ - د. فراتك برنابى ، اسرائيل تنتج اسلحة هيدروجينية ، حوار أجرته معه شئون فلسطينية ، العدد ١٨٩ فبراير ١٩٨٨ .
- ١٠ - الأمير حسن بن طلال ، تحديات الامن القومى العربى ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٩٠٣ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، مايو ١٩٨٦ .

- ١١ - مجلس الشورى المصرى ، تقرير عن الأمن القومى العربى ،
التجربة والرؤية المستقبلية ، جريدة السياسة الكويتية ، ٥ سبتمبر ١٩٩٢ .
- ١٢ - د. محمد رضا فودة ، الأمن القومى العربى ، كلية الدفاع
الوطنى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٧٣ - د. عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة لنظرية الأمن القومى ،
دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .
- ١٣ - محمد عبد السلام ، خبير بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام ، السراب : القوة النووية الاسرائيلية ، مركز
البحوث والدراسات السياسية ، مجلد (٢) عدد (٢) يناير ١٩٩٥ .
- ١٤ - د. ممدوح عطية ، الاختكار النووى الاسرائيلى ، الدار
العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٥ - د. محمد محمود خليل ، الأمن القومى ، « الثوابت
والتغيرات » ، مجلة المنار ، العدد الثلاثون ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٧ .

مراجع رئيسية

1. Weissman and krosney, The Islamic Bomb ; Howard Khon and Barbara Newman, "How Israel Got The Nuclear Bomb ».
2. Crosbie, A Tacit Alliance.
3. Jabber, Israel and Nuclear Weapons ; Harkavy, Spectre of a Middle Eastern Holocaust.
4. Lefever, Nuclear Arms in the Third World.
5. Report of the Secretary General (U Thant), The Effects of the Possible Use of Nuclear Weapons and on the Security and Economic Implications for States of the Acquisition and Further Development of these Weapons (New York : United Nations, Department of Political and Security Council Affairs, 1968).
6. Todd Friedman, « Israel's Nuclear Option », Bulletin of the Atomic Scientist, Vol. 30 (September 1974).
7. Leonard Beaton, Must the Bomb Spread ? (Harmondsworth, U.K. : Penguin Books for the Institute for Strategic Studies, 1968).
8. Fridman « Israel's Nuclear 4 Option » Leonar beaton and John Maddox ; The Spread of Nuclear Weapons (New York : Praeger for the Institute for Strategic Studies, 1962).
9. Mason Willrich and Theodore B. Taylor, Nuclear Theft ; Risks and Safeguards (Cambridge, MA : Ballinger Publishing company, 1974. (quoted in Pranger and Tahtinen. Nuclear Threat in the Middle East. P. 14 fn 25).
10. Dale R. Tahtinen. The Arab-Israeli Military Balance Today (Washington, DC : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1973).

11. Harkavy. Spectre of a Middle Eastern Holocaust.
21. Ernest W. Lefever, Nuclear Arms in the Third World : U.S. Policy Dilemma (Washington, DC : The Brookings Institution, 1979).
13. Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb (New York : Times Books, 1981).
14. Fuad Jabber, Israel And Nuclear Weapons : Present Options and Future Strategies (London : Chatto and Windus, 1971).
15. Howard Morland, « The H-Bomb Secret », The Progressive, Vol. 43 (November 1979).
16. Frank Barnaby, Jozef Goldflat, and Macha Levinson) The NPL : The Main Political Barrier to Nuclear Weapon Proliferation (London and New York : Taylor and Francis ; and Crane, Russak and company, for Stockholm International Peace Research Institute, 1980).

اقرأ في هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص اخرى
ي . رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الديس مكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت . و . فريمان	الجغرافيا في مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر . ج . فويس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)
ليستريدل راى	الأرض الغامضة
	الرواية الانجليزية
	المرشد الى فن المسرح
	آلهة مصر
لويس فارجاس	الانسان المصرى على الشاشة
فرانسيوا دوماس	القاهرة مدينة الف ليلة وليلة
د . قدرى حنفى وآخرون	الهوية القومية فى السينما العربية
اولج فولكف	مجموعات التقود
هاشم النحاس	الموسيقى - تعبير نغمى - ومنطق
ديفيد وليام ماكروال	عصر الرواية - مقال فى النوع الادبى
عزيز الشولان	ديلان توماس
د . محسن جاسم الموسرى	الانسان ذلك الكائن الفريد
اشراف بي . بي . كوكس	الرواية الحديثة
جون لويس	المسرح المصرى المعاصر
جول ويست	على محمود طه
د . عبد المعطي شعراوى	القوة النفسية للأمراض
انسور العدواوى	فن الترجمة
بيل شول وادينيت	تولستوى
د . صفاء خلوصى	بستندال
رالف في ماتلر	
فيكتور برومير	

رسائل واحاديث من المنفى
الجزء والكل (محاورات في مضمار

فيكتور هوجو

الفيزياء الذرية)

فيرنر هيزنبرج

التراث الغامض ماركس والماركسيون

سدنى هوك

فن الادب الروائي عند تولستوى

ف . ع ادنيكوف

ادب الاطفال

هادى نعمان الهيتى

احمد حسن الزيات

د . نعمة زحيم العزاوى

اعلام العرب فى الكيمياء

د . فاضل احمد الطاشى

فكرة المسرح

جلال العشرى

الجحيم

هنرى باربروس

صنع القرار السياسى

السيد عليوة

التطور الحضارى للانسان

جاكوب برونوفسكى

هل نستطيع تعليم الاخلاق للأطفال

د . روجر ستروجان

تربية الدواجن

كساتى تيسر

الموتى وعالمهم فى مصر القديمة

ا . سينسر

الفصل والطب

د . ناعوم بيتروفيتش

سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى

جوزيف داهموس

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء

مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤

د . لينوان تشامبرز رايت

كيف تعيش ٣٦٥ يوماً فى السفينة

د . جون شندلر

الصحافة

بيير البير

اثر الكوميديا الالهية لداكنى فى الفن

د . غبريال وهبة

التشكيلى

الادب الروسى قبل الثورة البلشفية

د . رمسيس عوض

وبعدها

حركة عدم الانحياز فى عالم متغير

د . محمد نعمان جلال

الفكر الاوربى الحديث (٤ ج)

فرانكلين ل . باومر

الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى

شوكت الربيعى

١٨٨٥ - ١٩٨٥

التنشئة الاسرية والابناء الصغار

د . محبى الدين احمد حسين

ج • دادلى اندرو	تفريات الفيلم الكبرى
جوزيف كونراد	مختارات من الادب القصصى
د • جوهان دورشر	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
طائفة من العلماء الأمريکین	حرب الفضاء
د • السيد عليوة	ادارة الصراعات الدولية
د • مصطفى عنانى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الادب اليابانى
فرانکلين ل • باومر	الفكر الأوروبى الحديث ٢ ج
جابريل باير	تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسبى	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
دوايت ستوين	كتابة السيناريو للسينما
زاقيلسكى ف • س	الزمن وقياسه
ابراهيم القرضاوى	اجهزة تكييف الهواء
بيتر رداى	الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى
جوزيف داموس	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
س • م بورا	التجربة اليونانية
د • عاصم محمد رزق	مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية
رونالد د • سمبسون	العلم والطلاب والمدارس
ونورمان د • اندرسون	
د • انور عبد الملك	الشارع المصرى والفكر
والث وتيمان روستو	حوار حول التنمية الاقتصادية
فريد س هيس	تبسيط الكيمياء
جون يوركهارت	العادات والتقاليد المصرية
آلان كاسبيار	التنوع السينمائى
سامى عبد المعطى	التخطيط السياحى
فريد هويل	البذور الكونية
شاندرا ويكراما ماسينج	
حسين حلمى المهندس	حراما الشاشة (٢ ج)
روى روبرتسون	الهيرويين والايدز
هاشم النحاس	تعريب محفوظ على الشاشة
دوركاس ماكلينتوك	سور افريقية

المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتر لهورى
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثية	ويليام بينز
تربية اسماك الزينة	ديفيد ألدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)	جمعا : جون روبرت وميلتون جولد ينجر
الفكر التاريخى عند الاغريق	أرنولد توينبى
قضايا وملاح الفن التشكيلى	د . صالح رضا
التغذية فى البلدان النامية	م . م . كنج وآخرون
بداية بلا نهاية	جورج جاموف
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	د . السيد طه ابو سديرة
حوار حول النظامين الرئيسيين	جاليسلور جاليليه
للكون	اريك موريس وآلان هيو
الارهاب	سيريل الدير
اكتاتون	آرثر كيسلر
القبيلة الثالثة عشرة	توماس ا . هاريس
التوافق النفسى	مجموعة من الباحثين
الدليل البيليوجرافى	روى أرمز
لغة الصورة	ناجى متشيو
الثورة الاصلاحية فى اليابان	بول هاريسون
العالم الثالث غدا	ميخائيل البى ، جيمس لفلوك
الاتقراض الكبير	فيكتور مورجان
تاريخ النقود	اعداد محمد كمال اسماعيل
التحليل والتوزيع الاوركستراالى	الفردوسى الطوسى
الشاهنامة (٢ ج)	بيرتون بورتر
الحياة الكريمة (٢ ج)	جاك كرابس جونيور
كتابة التاريخ فى مصر	

ادوارد ميرى	عن النقد السينمائى الأمريكى
اختيار / د. فيليب عطية	قرايم زرادشت
اعداد / موني براخ وآخرون	السينما العربية
آدامز فيليب	دليل تنظيم المتاحف
نادين جورديمر وآخرون	سقوط المطر وقصص اخرى
ريجنوند هينرى	جماليات فن الاخراج
ستيفن اوزمات	التاريخ من شتى جوانبة (٣ ج)
جوناثان رينلى ستيفث	الحملة الصليبية الاولى
توني بار	التمثيل للسينما والتلفزيون
بول كولنر	العثمانيون فى اوربا
موريس بيير براير	صناع الخلود
الفريد ج. هتار	للكنائس القبطية القبيصة فى مصر (٢ ج)
روبريجو فارتيما	رحلات فارتيما
فانس بكارد	لهم يصنعون البفر (٢ ج)
اختيار / د. رقيق الصبان	فى النقد السينمائى الغربى
بيتر شيكولز	السينما الخيالية
برتاند راسل	السلطة والفرد
بيارد دودج	الزهر فى الف عام
ريتشارد شاختر	رواد الفلسفة الحديثة
فانز خيرو غيلزى	سفر قامة
نفتالى لوتيس	مصر الرومانية
هربرت شيلر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / صبرى الفضل	مختارات من الاداب الاسيوية
احمد محمد الشرنوبى	كتب غيرت الفكر الانسانى (٢ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة
لوريكو تود	منشئ الى علم اللغة

اعداد/ سوريال عبد الملك

د • ابرار كريم الله

اعداد/ جابر محمد الجزاز

ه • ج • ولنز

ستيفن زانسيما

جوشتاف جرونيياوم

ريتشارد ف • بيرتون

ادمز متز

ارنولد جزل

بادى اونيمود

فيليب عطية

جلال عبد الفتاح

محمد زينهم

مارتن فان كريفلد

سونداري

فرانسيس ج • بروجين

ج • كارميل

توماس ليههارت

الفين ترفلر

ادوارد وبونو

كريستيان سالين

جوزيف • م • بوجز

بول وارن

جورج ستاينز

ويليام ه • ماثيوز

جازى ب • ناش

مستالين جين سرلومون

حديث النهر

من هم القطار

ماستريخت

معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)

الحمالات الصليبية

حضارة الاسلام

رحلة بيرتون (٣ ج)

الحضارة الاسلامية

الطفل (٢ ج)

افريقيا الطريق الآخر

السحر والعلم والدين

الكون ذلك المجهول

تكنولوجيا فن الزجاج

حرب المستقبل

الفلسفة الجوهرية

الاعلام التطبيقي

تبسيط المفاهيم الهندسية

فن الماييم والبيانثومايم

تحول السلطة

التفكير المتجدد

السيناريو فى السينما الفرنسية

فن الفرجة على الافلام

خفايا نظام النجم الامريكى

بين تولستوى ودستوفسكى (٢ ج)

ما هى الجيولوجيا

الاحمر والبيضا والسود

انواع الفيلم الامريكى

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
LIBRARY

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/٣٢٧٩

ISBN — 977 — 01 — 4714 — 1

لقد تناولت أقلام عديدة موضوع البرنامج النووي الإسرائيلي أصاب بعضها كبد الحقيقة أحياناً، وجانب الصواب البعض الآخر أحياناً أخرى. كان بعضها مدفوعاً بأسباب سياسية تغلب عليها الرغبة في تخويف الدول العربية بل ودفعها إلى حالة شديدة من اليأس أن يلم بأطراف الموضوع، وأن يجمع له من المعلومات في المجال النووي بسرية مطلقة. وفي تقرير سنوي صدر في يوليو ١٩٩٥ ذكر معهد أبحاث السلام في السويد أن إنتاج وتطوير الأسلحة النووية قد توقف باستثناء إسرائيل والهند اللتين تواصلان إنتاج البلوتونيوم الصالح لأغراض عسكرية بنحو (٤٤٠) كجم والهند (٣٥٠) كجم ولعل في ذلك دلالة واضحة على أن إسرائيل مازالت مستمرة في تطوير برنامجها النووي حتي في ظل مناخ السلام الذي أصبح يسود المنطقة.

والكتاب من تأليف لواء أركان حرب د. ممدوح حامد عطية وفيه يتناول موضوعاً من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية وهو البرنامج النووي الإسرائيلي وقد طرح العديد من القضايا الهامة منها الدور الفرنسي والأمريكي في دعم البرنامج النووي العسكري في إسرائيل وعدد الرؤوس النووية وصنع القنابل الهيدروجينية وتعرض الكتاب عن الموضوع على عدة فصول والقائمة في إسرائيل...